لينين
ستالين
تروتسكي
بريوبراجنسكي
بتلهايم
ماندل

مرحلة الانتقال الى الاشتراكية

ترجمة
فواز طرابلسي

دار الطليعة ـ بيروت

يا عمال العالم اتحدوا
المكتبة التقدمية

قضايا الاقتصاد الانتقالي

مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية :

قضايا الاقتصاد الانتقالي

تأليف

لينين - بريو براجنسكي - ستالين - تروتسكي - سيرجيو دي سانتيس

أرنستو تشي غويفارا - أرنست ماندل - شارل بتلهايم

ترجمة

فواز طرابلسي

منشورات دار الطليعة - بيروت

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
شباط (فبراير) ١٩٦٢

القِسمُ الأول

لينين

من تقرير حول الحرب والسلم

الى المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الروسي البلشفي
٧ آذار ، ١٩١٨

ان احدى الفروقات الاساسية بين الثورة البرجوازية والثورة الاشتراكية هو ان التنظيمات الاقتصادية الاساسية في الثورة البرجوازية ، التي تنبثق من الاقطاعية ، تولد تدريجياً في رحم النظام القديم ، مغيرة بالتدرج ، كل اوجه المجتمع الاقطاعي . ولقد كان على الثورة البرجوازية ان تضطلع بمهمة واحدة - هي ان تكنس ، ان تزيل ، وان تقضي على كل عقبات النظام الاجتماعي السابق . وبتنفيذها لهذه المهمة تحقق كل ثورة برجوازية المطلوب منها تحقيقه ، فتسرع في نمو الرأسمالية .

اما الثورة الاشتراكية فهي في وضع يختلف كل الاختلاف عن هذا الوضع . فبقدر تأخر البلد الذي بدأ الثورة الاشتراكية - نتيجة تعرجات التاريخ - بقدر ما تكون صعوبة انتقاله من العلاقات الرأسمالية القديمة الى العلاقات الاشتراكية . فتضاف مهمات تنظيمية بالغة الصعوبة الى مهمات الهدم . ولو لم تتمخض الروح الشعبية الخلاقة للثورة الروسية - التي عانت تجربة عام ١٩٠٥

• لينين ، « المؤلفات الكاملة » ، الجزء ٢٧ .

الكبيرة – عن السوفييت في شباط ١٩١٧ ، لما كانت تمكنت باي حـال من الاحوال ، من تسلّم الحكم في تشرين الأول ، لان النجاح كان يعتمد كليـاً على وجود الاشكال التنظيمية الجاهزة لحركة تضم المـلايين من الناس بين صفوفها. وكانت السوفييت هذا الشكل الملائم، ولهذا بشر المستقبل بتلـك النجاحات الباهرة في المجال السياسي ، وبالمسيرة الظافرة باستمرار التي عرفنا ، لأن الشكل الجديد للسلطة السياسية كان جاهزاً سلفاً ، وكان كل ما علينا ان نفعل هو ان نصدر بعض المراسيم وان نحوّل سلطة السوفييت من الحالة الجنينية التي كانت فيها في اول أشهر الثورة الى الشكل المعترف به قانونياً الذي انوجد في الدولة الروسية، اي في الجمهورية السوفياتية الروسية . ولدت الجمهورية دفعة واحدة ، ولقد ولدت باليسر الذي ولدت فيه لان الجماهير كانت قد خلقت السوفييت في شباط ١٩١٧ قبل ان يتسنى لاي حزب ان يرفع هـذا الشعار . ان الروح العظيمة الخلاقة للشعب الذي عانى من تجربة عـام ١٩٠٥ المريرة واتعظ بها ، هي التي ولدت هـذا الشكل من السلطة البروليتارية . كانت مهمة الانتصار على العدو الداخلي بالغة السهولة ، مثلما كانت مهمة خلق السلطة السياسية لأن الشعب كان قد انشأ هيكل تلك السلطة وقاعدتهـا . لقد ولدت جمهورية السوفييت دفعة واحدة . ولكن تبقى مشكلتان من الصعوبة بحيث لا يمكن ان نحلّهما المسيرة الظافرة التي عرفنا في الاشهر الاولى من الثورة – اننا لم نشك قط ، ولم يكن بامكاننا ان نشك ، بان الثورة الاشتراكية سوف تواجه مهمات بالغة الصعوبة في وقت لاحق .

اولاً ، كانت توجد مشكلة التنظيم الداخلي التي تواجه كل ثورة اشتراكية . تختلف الثورة البرجوازية عن الثورة الاشتراكية في انها تجـد اشكالاً جاهزة لعلاقات رأسمالية، في حين لا ترث السلطة السوفييتية – السلطة البروليتارية – مثل هذه العلاقات الجاهزة ، هذا اذا اسقطنا من حسابنا الاشكال الرأسمالية الاكثر تقدماً التي لا تشمل فعلاً، الا قسماً صغيراً من القطاع الاعلى للصناعة، ولا تكاد تمس الزراعة. ان تنظيم المحاسبة ، وتنظيم مراقبة المشروعات الكبيرة ، وتحويل آلية الدولة الاقتصادية كلها الى آلة ضخمة واحدة ، الى جهاز اقتصادي يعمل بطريقة تسمح لمئات الملايين من البشر بان يسيروا على هدى خطة واحدة – تلك هي المشكلة

التنظيمية الضخمة التي كانت ملقاة على عواتقنا . ولا يمكن باي حال من الاحوال – في ظل ظروف العمل الراهنة – حل هذه المشكلة بوسائل «يعيش» و«يسقط» التي مكنتنا من حل مشكلات الحرب الأهلية . ان طبيعة المهمة نفسها تحول دون قيام مثل ذلك الحل بواسطة تلك الوسائل. لقد احرزنا انتصارات سهلة على تمرد خالدين* ، وخلقنا الجمهورية السوفيتية في وجه مقاومة لم تكن ذات بال ؛ كان التطور الموضوعي السابق قد حدّد مسيرة الأحداث سلفاً ، فما كان علينا الا ان نقول الكلمة الفصل ونغيّر اليافطة ، اي ننزل اليافطة التي تقول « السوفييت موجود كمنظمة نقابية » ونضع في مكانها اليافطة التي تعلن أن « السوفييت هو الشكل الوحيد لسلطة الدولة » . الا ان الوضع كان مختلفاً كل الاختلاف فيما يخص المشكلات التنظيمية . فقد واجهنا صعوبات ضخمة في ذلك الحقل . وسرعان ما اتضح لكل من يهتم بالتفكير بمهمات ثورتنا ان السيطرة الطويلة والفعالة على النفس هي الشرط الوحيد للتغلب على التفكك الذي احدثته الحرب في المجتمع الرأسمالي ، وانه بالجهد الجبار الطويل المتواصل فقط نعالج هذا التفكك ونهزم العناصر التي تزيد من حدّته ، هذه العناصر التي تنظر الى الثورة على انها وسيلة للتخلص من العقبات القديمة فتستغلها لصالحها بقدر الإمكان . ان بروز عدد كبير من هذه العناصر أمر حتمي في بلد برجوازي صغير في زمن الفوضى الاقتصادية المتفاقمة ، وان النضال ضد هذه العناصر الذي يواجهنا سيكون مئة مرّة أصعب من ذي قبل ، وهو نضال قد بدأناه لتّونا ولا يبشّر بوضع باهر . ما زلنا في اول مرحلة من هذا النضال . ان التجارب العويصة تنتظرنا . فالظرف الموضوعي يستبعد اية فكرة للاقتصار على المسيرة الظافرة ذات الاعلام المرفوعة كما كان الوضع ابان النضال ضد خالدين . ان الذي يحاول تطبيق وسائل النضال هذه على المهمات التنظيمية التي تواجه الثورة انما يثبت افلاسه كسياسي وكاشتراكي وكمناضل فعّال في الثورة الاشتراكية .

---

* الجنرال خالدين هو احد قادة الثورة الملكية المضادة ، ومنظم الحرب الاهلية في منطقة الدون ضد الحكومة السوفيتية خلال عامي ١٩١٧ و ١٩١٨ (المترجم)

لينين

الاقتصاد والسياسة في حقبة دكتاتورية البروليتارية

- ١ -

ليس من شك ، نظرياً ، في وجود مرحلة انتقالية محددة بين الرأسمالية والشيوعية . ولا يسعها الا ان تدمج سمات وميزات تنتمي الى شكلي الاقتصاد الاجتماعي . ويجب ان تكون مرحلة الانتقال هذه فترة صراع بين الرأسمالية المحتضرة وبين الشيوعية الوليدة -او ، بعبارة اخرى، بين الرأسمالية التي هزمت ولكن لم يُقضَ عليها وبين الشيوعية التي ولدت والتي لا تزال جد ضعيفة .

ان ضرورة قيام حقبة تاريخية كاملة تتميّز بهذه السمات الانتقالية يجب ان تكون بديهية ليس للماركسيين وحسب ، بل وايضاً لكل شخص متعلم يملك قدراً كافياً من المعرفة بنظرية التطور . ومع ذلك فان كل الحديث الذي نسمعه حالياً عن موضوع الانتقال الى الاشتراكية من ديمقراطيي البرجوازية الصغيرة... يتميّز بالاهمال الكامل لهذه الحقيقة البديهية . يتصّف ديمقراطيو البرجوازية الصغيرة بالخوف الكامل من الصراع الطبقي، وباحلامهم حول تفاديه ، وبمحاولتهم

• ٣٠ تشرين الاول ، ١٩١٩ . المؤلفات الكاملة ، الجزء ٣٠ .

التمييع والمساومة ، وتمهيد الزوايا الحادة . ان مثل هؤلاء الديمقراطيين ، إذاً ، يتحاشون الاعتراف باية ضرورة لقيام فترة تاريخية كاملة من الانتقال بين الرأسمالية والشيوعية او يعتبرون ان واجبهم هو وضع الخطط لمصالحة القوتين المتصارعتين عوضاً عن قيادة نضال احداهما .

- ٢ -

لا بد وان تختلف دكتاتورية البروليتاريا في روسيا في بعض خصائصها عما يمكن ان تكون عليه في البلدان المتقدمة ، نظراً لتخلف بلدنا الكبير ولطابعه البرجوازي الصغير . الا ان القوى الاساسية - والاشكال الأساسية للاقتصاد الاجتماعي - مشتركة بين روسيا واي بلد رأسمالي، بحيث لا تنطبق الخصوصيات الا على ما هو ذو اهمية ثانوية .

هذه الاشكال الاساسية للاقتصاد الاجتماعي هي الرأسمالية ، والانتاج السوقي الصغير ، والشيوعية . والقوى الاساسية هي البرجوازية ، والبرجوازية الصغيرة (والفلاحون خاصة) والبروليتاريا .

ان النظام الاقتصادي في روسيا في حقبة دكتاتورية البروليتاريا يمثل صراع القوى العاملة ، الموحدة على مبادىء شيوعية في نطاق بلد واسع واحد والذي يخطو خطواته الاولى ، ونضالها ضد الانتاج السوقي الصغير وضد ما يتبقى من الرأسمالية وما ينشأ حديثاً منها على اساس الانتاج السوقي الصغير .

ان العمل يُوحد شيوعياً في روسيا اولاً بقدر الغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج ؛ وثانياً ، بقدر ما تنظم سلطة الدولة البروليتارية الانتاج الواسع على الاراضي وفي المشروعات التي تملكها الدولة على الصعيد الوطني ، بقدر ما توزع قوة العمل بين مختلف فروع الانتاج والمشروعات المختلفة ، وبقدر ما توزع على الشعب العامل الكميات الكبيرة من السلع الاستهلاكية المتوفرة لدى الدولة.

اننا نتكلم عن « الخطوات الاولى » للشيوعية في روسيا ... لان جميع

هذه الظروف لم تتحقق الا جزئياً فيها ، او لان تحقيق هذه الظروف ما زال في مراحله المبكرة ... لقد حققنا رأساً ، بضربة ثورية واحدة ، كل مـــا يمكن تحقيقه رأساً بشكل عام : فمثلاً ، في اليوم الاول لدكتاتورية البروليتاريا ، ٢٦ تشرين الاول (٨ تشرين الثاني) ١٩١٧ ، الغيت الملكية الفرديـــة في الارض بدون اي تعويض للملاك الكبار ؛ بمصادرة اراضي الملاك الكبار . خلال بضعة اشهر صودرت ملكيات جميع الرأسماليين الكبار تقريباً ، من مالكي المصانع والشركات ، والشركات المساهمة والمصارف وسكك الحديد وما شابه ، وذلك بدون تعويض ايضاً . وقد انجز بشكل عام تنظيم الدولة للانتاج الكبير في الصناعة والانتقال من « السيطرة العمالية » الى « الادارة العمالية » للمصانـــع وسكك الحديد ؛ ان هذا التنظيم قـــد بدأ لتوه فيما يتعلق بالزراعة (« مزارع الدولة » اي المزارع الكبيرة التي تنظمها الدولة العمالية على الاراضي التي تملكها). وبالاضافة الى ذلك ، فقد بدأنا لتونا العمل على تنظيم مختلف اشكال الجمعيات التعاونية للمزارعين الصغار كفترة انتقال من الزراعة السوقية الصغيرة الى الزراعة الشيوعية [1] . وينطبق الكلام نفسه على تنظيم الدولة لتوزيع السلع الذي يحل محل التجارة الخاصة ، اي شراء الدولة للحبوب وتسويقها الى المدن ، وتسويق المنتجات الصناعية الى الريف (...)

لا تزال الزراعة الفلاحية انتاجاً سوقياً صغيراً . هنا تمكن القاعدة الواسعة جداً ، الراسخة جداً ، للرأسمالية . فعلى هذه القاعدة تبقى الرأسمالية وتولد من جديد في صراع عنيف ضد الشيوعية . ان اشكال هـــذا الصراع هي المضاربة الفردية وجني الارباح الطائلة من بيع المواد النادرة ، في مقابـــل شراء الدولة للحبوب (والمنتجات الاخرى) وتوزيع الدولة للمنتجات بشكل عام .

---

(١) يبلغ عدد « مزارع الدولة » و « الجماعيات الزراعيـــة » في روسيا السوفييتية حوالي ٣٥٣٦ مزرعة و ١٩٦١ جماعية ...

(...) لقد تحرر الشعب العامل من مضطهديه ومستغليه عبر القرون : ملاك الارض والرأسماليين. ان اتباع البرجوازية (بما فيهم ديمقراطيو البرجوازية الصغيرة) يتجاهلون ان هذه الخطوة باتجاه الحرية والمساواة الحقيقيتين التي ليس لها مثيل في العالم من حيث اتساعها وابعادها وسرعتها . فهم عندما يتكلمون عن الحرية والمساواة انما يعنون بذلك الديمقراطية البرلمانية البرجوازية التي يعلنون خطأ انها « الديمقراطية » بشكل عام » او « الديمقراطية الصافية » (كاوتسكي) .

ولكن الشعب العامل لا يهتم الا بالحرية والمساواة الحقيقتين (التحرر من ملاّك الارض والرأسماليين) ، ولذا فهو يمحض الحكومة السوفيتية ذلك الدعم القوي .

في بلدنا الفلاحي هذا، نجد ان اوّل واكثر من أفاد من دكتاتورية البروليتاريا هم الفلاحون بشكل عام . كان الفلاح في روسيا يموت من الجوع في ظل ملاك الارض والرأسماليين . وطوال قرون تاريخنا الطويلة لم تكن للفلاح قط فرصة العمل لنفسه : كان يموت جوعاً وهو يسلّم مئات الملايين من « بود » * الحبوب للرأسماليين الذين يصدرونها او يرسلونها الى المدن . لاول مرّة يعمل الفلاح لنفسه ويأكل اكثر من ساكن المدينة في ظل دكتاتورية البروليتاريا . لاول مرّة يرى الفلاح الحرية الحقيقية – حرية ان يأكل خبزه وان يتحرّر من المجاعة . وكما نعلم ، فقد روعي الحد الاقصى من المساواة في توزيع الارض ؛ وفي معظم الحالات نجد الفلاحين وهم يتوزعون الارض حسب عدد « الافواه التي بحاجة الى طعام » .

ان الاشتراكية تعني إلغاء الطبقات .

ولكي نلغي الطبقات ، فمن الضروري اولاً ان نقضي على مـلاّك الارض

---

* « البود » مكيال للحبوب في روسيا .

والرأسماليين . لقد أنجز هذا القسم من مهمتنا ، ولكنه مجرد قسم ؛ وما هو اكثر من ذلك ، انه ليس اصعب قسم . فلكي نلغي الطبقات ، لا بدّ ، ثانياً ، من الغاء الفارق بين عامل المصنع والفلاح ، فيصبح كلاهما عاملا . لا يمكن تحقيق كل ذلك دفعة واحدة . فهذه المهمة اصعب من الاولى وسوف تستغرق وقتاً طويلاً بالضرورة . ليست مشكلة يمكن حلّها بالقضاء على طبقة ما . فهي لا تُحل الا بإعادة بناء الاقتصاد الاجتماعي كله على نحو منظّم ، وبالانتقال من الانتاج السوقي الصغير ، الفردي المبعثر ، الى الانتاج الاجتماعي الكبير . وتقتضي الضرورة ان يستغرق هذا الانتقال وقتاً طويلاً . فان الاجراءات الادارية والقانونية المتسرعة الهوجاء لا تؤدي الا الى تأخيره وتعقيده . والاسراع فيه يتطلب تقديم المساعدة اللازمة للفلاح التي تمكنه من ان يحدث تحسيناً كبيراً في تقنيته الزراعية كلها ، واصلاحها جذرياً .

ولكي تحل البروليتاريا المشكلة الثانية والاصعب ، فلا بد لها من ان توّجه سياستها بثبات نحو الفلاحين على الاسس التالية ، وذلك بعد ان تقهر البرجوازية : يجب على البروليتاريا ان تميّز الفلاح العامل عن الفلاح المالك ، والفلاح العامل عن الفلاح – التاجر الصغير ، والفلاح الذي يكدح عن الفلاح الذي يقوم بالمضاربة .

ان في هذا التمييز يكمن كل جوهر الاشتراكية .

ولا عجب ان الاشتراكيين الذين ليسوا الا اشتراكيين بالكلام في حين هم ديمقراطيو البرجوازية الصغيرة بالفعل (امثال مارتوف وتشيرنوف وكاوتسكي وغيرهم) لا يفهمون جوهر الاشتراكية هذا .

ان التمييز السالف الذكر أمر صعب للغاية ، لأن كل سمات « الفلاح » ، مهما تباينت وتناقضت ، تظل مندمجة في كل واحد . وبالرغم من ذلك ، فالتمييز ليس ممكناً ، بل ينتج حتماً عن ظروف الزراعة الفلاحية وحياة الفلاح ايضاً . طوال الاجيال كان الفلاح العامل ضحية الاستغلال الذي يمارسه ملاّك الأرض

والرأسماليون والتجار الصغار والمضاربون ودولتهم بما في ذلك الأكثر ديمقراطية بين الجمهوريات البرجوازية. وطوال الأجيال درّب الفلاح نفسه على ان يكره هؤلاء المستغلين والمضطهدين ويحقد عليهم، وان هذا «التدريب» الذي ولدته ظروف الحياة، يجبر الفلاح على ان يسعى الى التحالف مع العامل ضد الرأسمالي وضد النفعي والتاجر الصغير. وبالرغم من ذلك، فان الظروف الاقتصادية - ظروف الانتاج السوقي - تحوّل الفلاح حتماً (ليس دائماً، وانما في الغالبية العظمى من الحالات) الى تاجر صغير ومضارب.

تبيّن الاحصائيات السالفة الذكر الفارق الكبير بين الفلاح العامل والفلاح النفعي. فالفلاح الذي ارسل خلال عامي ١٩١٨ - ١٩١٩ لعمال المدن الجياع ٤٠ مليون «بود» من الحبوب وفق اسعار الدولة، والذي سلّم هذه الحبوب الى وكالات الدولة رغم نواقص هذه الأخيرة التي تدركها الحكومة العمالية تمام الادراك، والتي لا يمكن تفاديها في أول مرحلة من الانتقال الى الاشتراكية - هذا الفلاح هو فلاح عامل، رفيق وقرين للعامل الاشتراكي، واخلص حليف له، تجمعهما اخوة الدم في النضال ضد نير رأس المال. في حين نجد ان الفلاح الذي باع سراً ٤٠ مليون «بود» من الحبوب بعشرة اضعاف سعر الدولة مستغلاً حاجة عامل المدينة وجوعه، خادعاً الدولة، خالقاً ومضاعفاً الخداع والسرقة والابتزاز في كل مكان - هذا الفلاح هو رجل نفعي، حليف للرأسمالي، وعدو طبقي للعامل، انه مستغِلّ. ذلك ان كل من يملك فائضاً من الحبوب جَمَعَه من ارض تملكها الدولة ككل بمساعدة الاضافات التي يجسدها العمل بشكل او بآخر - ليس عمل الفلاح وحده بل وعمل العامل نفسه وما شابه - ان كل من يملك فائضاً من الحبوب وينتفع من هذه الحبوب يستغل العامل الجائع.

انتم غاصبون للحرية والمساواة والديمقراطية - يصيحون بنا من كل الجهات - مشيرين الى عدم المساواة بين العامل والفلاح في دستورنا، والى حل الجمعية التأسيسية والمصادرة القسرية للفائض من الحبوب وما شابه. اننا نجيبهم قائلين: لم توجد في العالم بأسره دولة عملت على ازالة الظلم والاستبداد الذي يعاني منهما

الفلاح العامل منذ قرون اكثر من دولتنا . لكننا لن نعترف ابداً « بالمساواة » مع الفلاح النذمي ، وبين المستغَل والمستغِل ، بين المتخم والجائع ، كما اننا لن نعترف بـ « حرية » الاول في سلب الآخر ...

- ٥ -

ان الاشتراكية تعني الغاء الطبقات . ولقد بذلت دكتاتورية البروليتاريا ما في وسعها لإلغاء الطبقات دفعة واحدة .

ان كل الطبقات باقية وسوف تبقى في حقبة دكتاتورية البروليتاريا . وتزول الحاجة الى الدكتاتورية عندما تختفي الطبقات . ولكنها ان تختفي دون وجود دكتاتورية البروليتاريا .

بقيت الطبقات ، ولكنّ تغيّراً طرأ على كل طبقة في حقبة دكتاتورية البروليتاريا وكذلك تبدّلت العلاقات بينها . لم يختفِ الصراع الطبقي في ظل دكتاتورية البروليتاريا ، ولكنه اكتسى اشكالاً جديدة .

في ظل الرأسمالية ، كانت البروليتاريا طبقة مضطهدَة ، محرومة من اية ملكية لوسائل الانتاج ، وكانت الطبقة الوحيدة التي تقف على طرفي نقيض مباشرة وكليّاً مع البرجوازية ، فكانت بالتالي الطبقة الوحيدة القادرة على ان تحافظ على ثوريتها حتى النهاية . وبعد قلب البرجوازية وتسلم الحكم السياسي ، تحولت البروليتاريا الى طبقة حاكمة تسيّر سلطة الدولة ، وتتصرف بوسائل الانتاج التي تمّ تشريكها ، وتقود العناصر والطبقات المتأرجحة والوسطية ، وتسحق مقاومة المستغلين المتزايدة عناداً . كل هذه هي مهمات محددة من مهمات الصراع الطبقي التي لم تضعها البروليتاريا من قبل نصب اعينها ولا كان بامكانها ان تفعل ذلك .

لم تختفِ طبقة المستغلّين وملاك الارض والرأسماليين ، ولا يمكن ان تختفي دفعة واحدة في ظل دكتاتورية البروليتاريا . لقد قُهِرَ المضطهِدون ولكن

لم يقضَ عليهم . ستظل لهم قاعدة يركنون اليها هي الرأسمالية العالمية الذين هم فروعها . وما زالوا يسيطرون على بعض وسائل الانتاج جزئياً ، ويملكون المال ، والارتباطات الاجتماعية الواسعة . ولانهم "قهروا" ، فان طاقة مقاومتهم قد تضاعفت مئة او الف مرة . ان «فن» الادارة السلطوية والعسكرية والاقتصادية يمنحهم افضلية كبيرة بحيث تضحي اهميتهم اكبر بكثير من نسبتهم العددية من السكان . ان الصراع الطبقي الذي يشنه المضطهدون المهزومون ضد طليعة المستغلّين المنتصرة ، اي البروليتاريا ، قد اضحى اكثر ضراوة من ذي قبل . ولا يمكن ان تتغير الحال بالنسبة لثورة ما اذا لم يُستبدل هذا المفهوم بالاوهام الاصلاحية (كما هي الحال بالنسبة لكل ابطال «الاممية الثانية») .

واخيراً ، فان الفلاحين - شأنهم في ذلك شأن البرجوازية الصغيرة عامة هم في وضع وسطي حتى في ظل دكتاتورية البروليتاريا . انهم ، من جهة ، جمع كبير الى حدٍ ما (انهم جمع عظيم في روسيا المتأخرة) من الشعب العامل ، تربطهم المصلحة المشتركة بالشعب كله للتحرر من ملاّك الارض والرأسماليين ؛ وهم ، من جهة ، ملاك ارض صغار مبعثرون وملاك متاع وتجار . ان مثل هذا الوضع يجعلهم حتماً يتأرجحون بين البروليتاريا والبرجوازية . ونظراً لحدة الصراع الحالي بين هذين الأخرين ، نظراً للانهيار الفظيع لجميع العلاقات الاجتماعية ، ونظراً لتمسك الفلاحين والبرجوازية الصغيرة عامة بالقديم وبالروتين وبالذي لا يتغيّر ، فمن الطبيعي ان نراهم يتأرجحون بين جهة واخرى ، وان نجدهم متقلبين ، متغيرين ، غير مستقرين وما الى ذلك .

وإن نحن قارنّا كل القوى والطبقات الاساسية وعلاقاتها المتبادلة ، كما عدّلت منها دكتاتورية البروليتاريا ، فسوف ندرك التفاهة الكاملة والحماقة النظرية التي تنطوي على الفكرة البرجوازية الصغيرة الشائعة المشتركة بين كل ممثلي «الاممية الثانية» ، والتي تقول ان الانتقال الى الاشتراكية ممكن «بواسطة الديمقراطية» بشكل عام . ان المصدر الرئيسي لهذا الخطأ يكمن في العقدة الموروثة عن

البرجوازية التي تعتبر ان « الديمقراطيـــة » شيء مطلق لا يتعلق بالطبقات. والواقع ان الديمقراطية نفسها تنتقل الى مرحلة جديدة كل الجـدّة في ظل دكتاتورية البروليتاريا ، ويرتفع النضال الطبقي الى مستوى أرفع مسيطراً على كل شكل موجود.

ان الحديث العام عن الحرية والمساواة والديمقراطية ما هو الا الترداد الاعمى لمفاهيم صاغتها علاقات الانتاج السوقي. وان محاولة حل المشكلات المحـــددة لدكتارتورية البروليتاريا بمثل هذه العموميات يعني القبول كلياً بنظريات ومبادىء البرجوازية. من وجهة نظر البروليتاريا ، لا يجوز طرح السؤال إلا على الشكل التالي: التحرر من الاضطهاد: من قِبَل ايّ طبقة ؟ مساواة اية طبقة باية طبقة ؟ الديمقراطية القائمة على الملكية الخاصة ام على النضال لالغاء الملكية الخاصة ؟ وهلم جرّا.

منذ زمن بعيد وضّح انغلز في كتاب « الرد على ديورنغ » ان علاقات الانتاج السوقي هي التي تقولب مفهوم المساواة ؛ وتصبح المساواة مجرد ترسّب اذا لم تفهم على انها الغاء للطبقات. ان هذه الحقيقة الاولية المتعلقة بالتمييز بين المفهوم البرجوازي ـ الديمقراطي للمساواة والمفهوم الاشتراكي يُهمل باستمرار. ولكن اذا نحن لم نتغافل عنه ، فمن البديهي ان البروليتاريا تخطو اهم خطوة لها نحو الغاء الطبقات عندما تقوّض حكم البرجوازية ، وانه على البروليتاريا ان تواصل الصراع الطبقي لاستكمال العملية ، مستعملة جهاز سلطـــة الدولة والوسائل المتنوعة للنضال ضد البرجوازية المخلوعة والبرجوازية الصغيرة المتأرجحـــة وللتأثير والضغط عليها.

لينين

الصبيانية اليسارية والذهنية البرجوازية الصغيرة

٣ . فلننتقل الى مصائب شيوعيينا « اليساريين » في مجال السياسة الداخلية. تصعب قراءة الجمل التالية من الاطروحات حول الوضع الراهن دون الابتسام .

« ... ان استعمال وسائل الانتاج المتبقية على نحو منهجي لا يمكن ان يتم الا بانتهاج سياسة التشريك الاكثر حزمـاً » ، « ... لا استسلام للبرجوازية ولا للانتلجنسيا البرجوازية الصغيرة – ذيل البرجوازية – بل سحق البرجوازية والقضاء على التخريب ... »

يا لأعزائنا « الشيوعيين اليساريين » ، ما اكثر تصميمهم وما اقل تفكيرهم . ماذا تعنون بانتهاج « سياسة تشريك حازمة » ؟

قد يكون المرء او لا يكون مصمماً في مسألة التأميم او المصادرة ، الا ان الموضوع كله هو انه حتى اكثر « التصميم » الممكن في العالم لا يكفي للانتقال من التأميم والمصادرة الى الاشتراكية . ان مصيبة « يسارينا » هي انهم بتركيبهم الساذج

• لينين ، المؤلفات الكاملة ، بالانكليزية المجلد ٢٧ ، موسكو ، ١٩٦٥ ، ص ٣٢٣ - ٣٥١
نشر هذا النص لاول مرة في ٩ ، ١٠ ، ١١ ايار ١٩١٨ في صحيفة « البرافدا » .

الصبياني لكلمات « سياسة التشريك الاكثر حزماً» يفضحون عجزهم الكامل عن فهم صلب المسألة ، صلب الوضع « الراهن » . ان مصيبة « يساريينا » هي انهم قد اخطأوا جوهر « الوضع الراهن » نفسه، الانتقال من المصادرة (التي يتطلب القيام بها قبل كل شيء تصميم رجل السياسة) الى التشريك (الذي يتطلب القيام به صفة مختلفة عند الثوري) .

بالامس ، كانت المهمة الاساسية الملحة هي التأميم والمصادرة وضرب البرجوازية وسحقها واخماد التخريب باكبر قدر ممكن من الحزم . فان الاعمى وحده هو الذي لا يرى اننا قد اممنا وصادرنا واخمدنا اكثر مما يمكننا ان نحصي. ان الفارق بين التشريك وبين مجرّد المصادرة هو انه يمكن القيام بالمصادرة بواسطة « التصميم » وحده ، دونما الحاجة الى مقدرة الحساب والتوزيع السليمَين ، في حين لا يمكن القيام بالتشريك بدون هذه المقدرة .

ان الخدمة التاريخية التي ادينا هي اننا كنا مصممين بالامس (وسنبقى مصممين في المستقبل) على ان نصادر ونسحق البرجوازية ونخمد التخريب . ان الكتابة عن ذلك اليوم في « اطروحات حول الوضع الراهن » يعني الالتفات الى الماضي ، والعجز عن فهم الانتقال الى المستقبل .

« القضاء نهائياً على التخريب ...» يا للمهمة التي اكتشفوها ! لقد « قضي » على المخربين بما فيه الكفاية « ان ما نفتقده هو الحساب الصحيح لاي مخربين سوف نستخدم واين سوف نستخدمهم . اننا نفتقد الى تنظيم قوانا بحيث يقوم قائد بلشفي واحد اومحاسب مثلاً بمراقبة مئة مخرّب يدخلون في خدمتنا حالياً. ان اطلاق عبارات مثل « سياسة التشريك الاكثر حزماً » ، « الضرب » و « القضاء النهائي على ... » يعني ، في مثل هذه الظروف ، ان نخطيء الهدف كلياً . ان ما يميّز الثوري البرجوازي الصغير هو انه لا يلاحظ ان الضرب والقضاء النهائي على .. وما شابه لا تكفي للاشتراكية . انها تكفي المالك الصغير الحاقد على المالك الكبير ، ولكن ما من ثوري

بروليتاري يقع في مثل هذا الخطأ ابداً .

اذا كانت الكلمات التي استشهدنا بها تثير الابتسام ، فان الاكتشاف التالي الذي قام به « الشيوعيون اليساريون » لن يثير الا الضحك الملحمي . ان الجمهورية السوفيتية ، بالنسبة لهم ، مهددة « بالتطور نحو رأسمالية دولة » في ظل « الانحراف البلشفي اليميني » . لقد اخافونا حقاً هذه المرة ! وباي حماس يردد «الشيوعيون اليساريون»هذا الاكتشاف الخطر في مقالاتهم واطروحاتهم...

لم يخطر ببالهم ان رأسمالية الدولة سوف تكون خطوة الى امام بالمقارنة مع الوضع الراهن في جمهوريتنا السوفيتية . اذا أنشئت رأسمالية الدولة فيجمهوريتنا خلال حوالي ستة اشهر ، فسوف يكون ذلك نجاحاً عظيماً وضمانة اكيدة بان الاشتراكية سوف تحتل ، خلال سنة ، موقعاً راسخاً الى الابد ، وتصبح منيعة لا تُقهر في بلدنا .

بوسعي ان اتخيل باي غضب نبيل سوف يجفل « الشيوعي اليساري » من هذه الكلمات ، واي « نقد كاسح » سوف يوجه للعمال ضد « الانحراف البلشفي اليميني » . ماذا ؟ الانتقال الى رأسمالية الدولةفي الجمهورية السوفيتية الاشتراكية سيكون خطوة الى امام ؟ .. اليس هذا خيانة للاشتراكية ؟

هنا مكمن الخطأ الاقتصادي الذي يرتكبه « الشيوعيون اليساريون » . ولهذا ، يجب ان نعالج هذه النقطة بتفصيل اكثر .

اولاً، إن «الشيوعيين اليساريين» لا يفهمون طبيعة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية التي توفر لنا الحق والاساس لنسمي بلدنا جمهوريــة السوفييت الاشتراكية .

ثانياً ، انهم يفضحون طابعهم البرجوازي الصغير بالتحديد لانهم لا يعترفون بالعنصر البرجوازي الصغير على انه العدو الاساسي للاشتراكية في بلدنا .

ثالثاً ، ان تحويلهم « رأسمالية الدولة » الى فزاعة يفضح عجزهم عن ان

يفهموا ان الدولة السوفيتية تختلف اقتصادياً عن الدولة البرجوازية .

لنتفحص هذه النقاط الثلاث .

لست اعتقد ان احداً درس مسألة النظام الاقتصادي في روسيا وانكر طابعه الانتقالي ولست اعتقدان شيوعياً قد انكر ان عبارة جمهورية سوفيلية اشتراكية تعني تصميم السلطة السوفيتية على انجاز الانتقال الى الاشتراكية ولا تعني الاعتراف بالنظام الاقتصادي على انه نظام اشتراكي .

ما معنى كلمة « انتقال » ؟ الا يعني تطبيقها على النظام الاقتصادي انالنظام الحالي يحتوي على عناصر واقسام واجزاء من كلا الرأسمالية والاشتراكية ؟ الجميع يعترف انها تحتوي على ذلك . ولكن ليس جميع الذين يقرّون بذلك يغلّبون انفسهم مشقة النظر الى العناصر الدقيقة التي تتكون منها مختلف البنى الاجتماعية – الاقتصادية الموجودة في روسيا في الوضع الراهن . وذلك هو صلب المسألة .

فلنعدد هذه العناصر :

(١) الزراعة البطريركية ، اي الزراعية الفلاحية الطبيعية الى حد ما .

(٢) الانتاج السوقي الصغير (وهذا يشمل غالبية الفلاحين الذين يبيعون قمحهم) ؛

(٣) الرأسمالية الخاصة ؛

(٤) رأسمالية الدولة ؛

(٥) الاشتراكية .

ان روسيا من الاتساع والتوسع بحيث تتمازج فيها كل هذا الانماط المختلفة من البنى الاقتصادية – الاجتماعية . وهذا ما يشكل السمة المميّزة للوضع .

هنا يبرز السؤال التالي : ما هي العناصر الطاغية ؟ واضح ان العنصر

البرجوازي الصغير هو الذي يطغى في بلد من الفلاحين الصغار ، ويجب ان يطغى ، ذلك ان الغالبية العظمى الذين يفلحون الارض هم من منتجي السلع الصغار . ان النفعيين يثقبون قشرة رأسمالية الدولة (احتكار الحبوب ، ارباب العمل والتجار الواقعون تحت سيطرة الدولة ، التعاونيون البرجوازيون) في اكثر من مكان ، والحبوب هي غرض الانتفاع الرئيسي .

ان الصراع قائم في هذا الحقل بالذات . بين اي من هذه العناصر يقوم الصراع ، ما دمنا نتكلم عن مقولات اقتصادية مثل « رأسمالية الدولة » ؟ بين العنصرين الرابع والخامس حسب الترتيب الذي عددتهم فيه ؟ طبعاً ان لا . ليست رأسمالية الدولة هي التي تخوض حرباً ضد الاشتراكية ، وانما البرجوازية الصغيرة المتحالفة مع الرأسمالية الخاصة تخوضان الحرب معاً ضد رأسمالية الدولة والاشتراكية . ان البرجوازية الصغيرة تعارض كل نوع من انواع تدخل الدولة والمحاسبة والمراقبة اكانت عائدة لرأسمالية الدولة ام للاشتراكية . ان هذه حقيقة من حقائق الواقع لا يرقى اليها شك ، والعجز عن فهمها يكمن في جذر الخطأ الاقتصادي الذي يرتكبه « الشيوعيون اليساريون » . ان النفعي ، والتاجر السارق ، ومخرّب الاحتكار – هؤلاء هم اعداؤنا « الداخليون » الرئيسيون ، اعداء الاجراءات الاقتصادية التي تتخذها السلطة السوفييتية . منذ مئة وخمس وعشرين سنة كان بامكاننا ان نعذر البرجوازية الصغيرة الفرنسية التي ضمت اصدق الثوريين واكثرهم حدةً ، لعملها على سحق النفعي باعدام بعض « المختارين » وبالخطب الراعدة . اما اليوم ، فان الموقف الكلامي الصرف الذي يقفه بعض الاشتراكيين الثوريين اليساريين لا يثير الا النفور والقرف عند كل ثوري واعٍ سياسياً . اننا نعلم تمام العلم ان القاعدة الاقتصادية للانتفاع هي في آن واحد الملاك الصغار ، واسعو الانتشار في روسيا ، والرأسمالية الخاصة ، التي يلعب كل برجوازي صغير دور العميل لها . ونعلم ان ملايين الاذرع التي يملكها هذا الاخطبوط البرجوازي الصغير تطوّق باستمرار مختلف القطاعات العمالية ، وان الانتفاع ، لا احتكار الدولة ، هو الذي يشق طريقه عبر جميع الثغرات

الموجودة في بنيلنا الاجتماعية والاقتصادية .

ان الذين يعجزون عن رؤية ذلك يبرهنون ، بمهام ، عن كونهم عبيداً للترسبات البرجوازية الصغيرة . وهذا بالتمام هو وضع « الشيوعيين اليساريين » الذين يناصبون البرجوازية الصغيرة اشد العداء كلامياً (وفي اعمق اقتناعهم طبعاً) ، ولكنهم لا يساعدون بافعالهم الا هذه البرجوازية الصغيرة نفسها ، ويخدمون هذا القطاع من السكان ويعبرون عن وجهة نظره فقط بصراعهم – في نيسان عام ١٩١٨ !! – ضد ... « رأسمالية الدولة » . انهم بعيدون كل البعد عن اصابة الهدف !

ان البرجوازية الصغيرة قد ادخرّت المال ، فعدة الاف منها جنوا الارباح خلال الحرب بوسائل « شريفة » وعلى الاخص بوسائل غير شريفة . انهم النماذج الاقتصادية ، الاشخاص المميزون الذين هم قاعدة الانتفاع والرأسمالية الخاصة . ان المال هو الشهادة التي تخوّل مالكها الاستحواذ على الثروة الاجتماعية ؛ وان قسماً كبيراً من الملاك الصغار ، يبلغون الملايين عدداً ، يتمسكون بهذه الشهادة ويخفونها عن « الدولة » . انهم لا يؤمنون بالاشتراكية ولا بالشيوعية ، « يراوحون » حتى تمرّ العاصفة البروليتارية من فوقهم . فإما ان نخضع البرجوازية الصغيرة لمراقبتنا ومحاسبتنا (ونستطيع ذلك اذا نحن نظمنا الفقراء ، اي غالبية السكان او شبه البروليتاريين ، حول الطليعة البروليتارية الواعية سياسياً) ، وإما ان تقضي هذه على سلطتنا العمالية بالتأكيد والحتمية اللتين قضى بهما امثال نابليون وكافينياك ، الذين نبتوا من تربة الملكية الصغيرة عينها ، على الثورة . هكذا تُطرح المسألة . ان الاشتراكيين الثوريين اليساريين هم وحدهم العاجزون عن رؤية هذه الحقيقة البسيطة البدهية من خلال ضباب الجمل الفارغة الذي ينشرونه حول الفلاحين « الكادحين » . ولكن من يأخذ هؤلاء الاشتراكيين الثوريين اليساريين الثرثارين على محمل الجد ؟

ان البرجوازي الصغير الذي يكتنز الآلاف هو عدو لرأسمالية الدولة . انه

يريد استعمال الآفه لنفسه فقط ، ضد الفقراء ، وبمعزل عن اي نوع من رقابة الدولة . وان مجموع هذه الآلاف ، الذي يبلغ عدة الاف الملايين ، يشكل قاعدة الانتفاع الذين يقض اسس بنائنا الاشتراكي . لنفترض ان عدداً معيناً من العمال ينتج خلال بضعة ايام ما يوازي ١٠٠٠ . ولنفترض ان ٢٠٠ من هـذا المجموع يختفي بسبب الانتفاع الصغير ، ومختلف انواع الغش و « تهرّب » الملاك الصغار من المراسيم والقوانين السوفييتية . ان كل عامل واعٍ سياسياً سوف يقول انه اذا كان يمكن بلوغ مستوى احسن من الامن والتنظيم بدفع ثمن ٣٠٠ من ١٠٠٠ ، فسوف يقدّم طوعاً ٣٠٠ عوضاً عن ٢٠٠ ، ولانه من السهل جداً في ظل سلطة السوفييت تخفيض هذه « الجزية » فيما بعد الى ١٠٠ او ٥٠ مثلاً ، عندما يسود الأمن والنظام وعندما يتم القضاء نهائيـاً على التخريب البرجوازي الصغير لاحتكار الدولة .

ان هذا المثل البسيط بواسطة الارقـام ، الذي بسّطته الى ابعد حد لكي يصبح واضحـاً كل الوضوح ، يفسر العلاقة الحاليـة بين رأسمالية الدولة والاشتراكية . ان العمال يسيطرون على سلطة الدولة ولهم مطلق الحق قانونياً بان « يأخذوا » الالف كله ؛ اي دون التنازل عن كوبيك واحد الا لاغراض اشتراكية . ان هذا الحق القانوني ، المعتمد على انتقال السلطة الفعلي للعمال ، هو عنصر من عناصر الاشتراكية .

ولكن المـالك الصغير والرأسمالي الخاص يعمـلان ، بمختلف الطرق ، لتقويض اساس هذا الموقع القانوني ، فيجرّان الانتفاع ويعيقان تنفيذ المراسم السوفييتية . ان رأسمالية الدولة ستكون خطوة جبارة الى امـام حتى ولو دفعنا اكثر مما ندفعه حالياً (ولقد استعملتُ هذا المثال بالارقام عن قصد لكي ابيّن ذلك بوضوح اكبر) لانه يجدر بنا ان ندفع ثمن « الدراسة » ؛ لانه مفيد للعمال ؛ لان الانتصار على الفوضى والانهيار الاقتصادي والركود هو أهم شيء ؛ لان استمرار فوضى الملكية الصغيرة هو أكبر وأفـدح خطر سوف يؤدي الى خرابنا المحتّم (اذا نحن لم نقضِ عليه) ، في حين لن يؤدي دفع جزية اكبر

لرأسمالية الدولة الى عدم خرابنـــا وحسب ، بل سوف يقودنا أيضـــاً الى الاشتراكية بواسطة اضمن الطرق . عندما تتعلم الطبقة العاملة كيف تدافع عن نظام الدولة ضد فوضى الملكية الصغيرة ، عندمـــا تتعلم كيف تنظم الانتاج الكبير على النطاق الوطني على أسس رأسمالية الدولة ، فسوف تمتلك كل الاوراق الرابحة ، اذا جاز لي التعبير ، فيُضمن بذلك تدعيم الاشتراكية .

اولاً ، ان رأسمالية الدولة تفوق بكثير نظامنـــا الاقتصادي الحالي ، من حيث الاقتصاد .

ثانياً ؛ لا يوجد في رأسمالية الدولة ما يسيء الى السلطة السوفيتية ، فالدولة السوفيتية هي دولة تأمنت فيها سلطة العمال والفقراء. ان «الشيوعيين اليساريين» وقد عجزوا عن فهم هذه الحقائق الراسخة ، التي لا يمكن ان يفهمها « اشتراكي ثوري يساري» عاجز عن ان يربط في ذهنه اية افكار حول الاقتصاد السياسي بشكل عام ، ولكن يجب على كل ماركسي ان يقرّ بها . لا جدوى من النقاش مع الاشتراكي الثوري اليساري . يكفي ان نشير اليه« « كمثال منفّر» للثرثرة. ولكن يجب النقاش مع « الشيوعيين اليساريين» لان المخطئين هنا هم ماركسيون» وان تحليل اخطائهم سوف يساعد الطبقة العاملة على اكتشاف الطريق الصحيح .

٤ . لكي نزيد من توضيح المسألة، فلنأخذ اولاً اكثر الامثلة تحديداً عن رأسمالية الدولة . الكل يعلم ما هو هذا المثال ، انه المانيا. هنا « الكلمة الفصل» في التسيير الرأسمالي الكبير الحديث وفي التنظيم المبرمج ، الخاضع للاستعمار اليونكري ـ البرجوازي . اذا شطبنا الكلمات المشدّد عليها ووضعنا عوضاً عـــن الدولة العسكرية ، اليونكرية البرجوازية والاستعمارية دولة ذات نمط اجتماعي مختلف ذات مضمون طبقي مختلف ــ دولة سوفيتية ، اي دولة بروليتارية ، نحصلُ على مجموع الشروط الضرورية للاشتراكية .

لا يمكن ان نتصور الاشتراكية بدون تسيير رأسمالي كبير قائـــم على آخر

اكتشافات العلم الحديث . ولا يمكن تصورها بدون تنظيم مبرمج تضطلع بـه دولة يخضع عشرات الملايين من البشر فيها للتقيّد الصارم بمستوى واحد من الانتاج والتوزيع . لقد تكلمنا دائماً عن ذلك ، نحن الماركسيين ، وليس من جدوى في إضاعة ثانيتين اثنتين في التحدث الى اناس لا يفهمون حتى هذا (الفوضويون وقسم كبير من الاشتراكيين الثوريين اليساريين) .

وفي الوقت ذاته ، لا يمكن ان نتصور الاشتراكية دون ان تكون البروليتاريا هي التي تحكم الدولة . هذا الف باء ايضاً . وقد سلك التاريخ ... طريقاً خاصاً بحيث ولّد عام ١٩١٨ فلقتين من الاشتراكية لا ترتبط احداهـا بالاخرى تعيشان جنباً الى جنب مثل فرّوجيّن في داخل بيضة واحـــدة هي الاستعمار العالمي . فقد كانت المانيا وروسيا ، عام ١٩١٨ ، تجسدان ، على ابرز وجه ، التحقيق المادي للشروط الاقتصادية والانتاجية والاجتماعية - الاقتصادية لقيام الاشتراكية من جهة والشروط السياسية من جهة ثانية .

ان قيام ثورة بروليتارية ناجحة في المانيا سوف يكسر ، فوراً وبسهولـــة بالغة ، اية بيضة استعمارية (المصنوعة ، لسوء الحظ ، من احسن انواع الصلب بحيث لا يمكن ان تكسرها مجهودات اية ... دجاجة) ويؤدي الى الانتصار الأكيد للاشتراكية العالمية ، بدون اية صعوبة ، او ببعض الصعوبة اذا كنا نعني بـ « صعوبة » - طبعاً - صعوبة على الصعيد التاريخي ، وليس صعوبـــة بمعناها الأضيق .

ولكن في حين لا يزال ثمة بطء في « قدوم » الثورة في المانيا ، فان مهمتنا هي ان ندرس رأسمالية الدولة في المانيا ، وألا نفوّت اي جهد لنسخها ، وألا نتقاعس عن اللجوء الى وسائل دكتاتورية للتعجيل في نسخهـا . ان مهمتنا هي القيام بذلك بغزارة اكثر من التي اسرع فيها بطرس في نقل الثقافــة الغربية الى روسيا البربرية ، ولا يجوز ان نتردّد في استعمال وسائل بربرية لمحاربة البربرية . واذا كان ثمة فوضويون واشتراكيون ثوريون يساريون ... يفكرون بطريقـــة

نرجسية ويقولون انه لا يجوز لنا ، نحن الثوريين ، ان « نتعلم » من الاستعمار الالماني ، فلا يسعنا الا ان نقول لهم : ان الثورة التي اخذت هؤلاء الاشخاص على محمل الجد سوف تنهار حتماً (وعن استحقاق ايضاً) .

ان الرأسمالية البرجوازية الصغيرة تسود روسيا حالياً ، وثمة طريق واحد يذهب منها الى كلا رأسمالية الدولة الكبيرة والاشتراكية عبر محطة واحدة تسمى « المحاسبة والرقابة الوطنية على الانتاج والتوزيع » . والذين يعجزون عن فهم ذلك انما يرتكبون خطأ لا يغتفر في الاقتصاد . فإما انهم لا يعرفون حقائق الحياة ولا يرون ما هو موجود فعلاً ويعجزون عن مواجهة الحقيقة ، وإما انهم يقتصرون ، على نحو مجرّد ، على مقارنة « الرأسمالية » بالـ « اشتراكية » ويعجزون بالتالي عن دراسة الاشكال والمراحل المحددة للانتقال الجاري في بلدنا ...

ولانه لا يمكن لروسيا بالذات ان تتقدم من الوضع الاقتصادي الموجود حالياً فيها دون اجتياز الارض المشتركة بين رأسمالية الدولة والاشتراكية (المحاسبة والمراقبة الوطنيتان) ، فان محاولة تخويف النفس والآخرين من التطور نحو رأسمالية الدولة (« كومونيست » العدد ١ ، ص ٨ ، العامود ١) مجرد تفاهة نظرية . انها إفساح المجال للافكار بان تشرد عن الطريق الصحيح لـ « تطور » ، وانها عجز عن فهم ما هو هذا الطريق . وهي تعني عملياً العودة الى الرأسمالية القائمة على الملكية الصغيرة .

ولكي اقنع القارىء بانها ليست هذه المرة الاولى التي اتقدم فيها بهذا التقدير « الكبير » لرأسمالية الدولة ، وباني تقدمت بذلك قبل تسلم البلاشفة للسلطة ، فاني سوف استشهد بالمقطع التالي من منشور لي بعنوان « النكبة القادمة وكيف نحاربها » ، والمكتوب في ايلول عام ١٩١٧ .

« ... حاوِلْ ان تستبدل الدولة الرأسمالية — اليونكرية ، دولة الرأسماليين وملاك الارض ، بالدولة الديمقراطية الثورية ، اي الدولة التي تقوم بطريقة ثورية على هدم كل الامتيازات والتي لا تتوانى عن إدخال اوسع ديمقراطية

على نحو ثوري ، فتجد انه اذا كانت توجد دولة ديمقراطية ثورية حقاً ، فان رأسمالية الدولة الاحتكارية تعني حتماً خطوة ، لا بل اكثر من خطوة ، نحو الاشتراكية !

... ليست الاشتراكية سوى الخطوة التالية الى امام من رأسمالية الدولة الاحتكارية .

. . ان رأسمالية الدولة الاحتكاريه هي التحضير المادي الكامل للاشتراكية ، انها عتبة الاشتراكية ، درجة في سلّم التاريخ لا تفصلها عن الدرجة المسماة اشتراكية اية درجات وسيطة . » (ص ٢٧ و ٢٨) .

ارجو الملاحظة ان هذا النص قد كُتِب عندما كان كرنسكي في الحكم ، واننا لسنا في معرض نقاش دكتاتورية البروليتاريا ، ولا الدولة الاشتراكية ، وانما الدولة « الديمقراطية الثورية» . أليس من الواضح انه كلما ارتقينا في هذا السلّم السياسي ، كلما تكامل دمج الدولة الاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا في السوفييت ، كلما تضاءل مبّرر خوفنا من « رأسمالية الدولة » ؟ أليس واضحاً ، من المنظار المادي والاقتصادي والانتاجي ، اننا لم نبلغ بعد « عتبة » الاشتراكية ؟ أليس واضحاً اننا لا نستطيع اجتياز باب الاشتراكية الا باجتياز العتبة التي لم نبلغها بعد ؟

مهما يكن المنظار الذي ننظر منه الى المسألة فاننا لا نخرج الا باستنتاج واحد : ان نقاش « الشيوعيين اليساريين » حول « رأسمالية الدولة » التي يُقال انها تهددنا ، هو خطأ اقتصادي فادح وبرهان اكيد على انهم عبيد للايديولوجية البرجوازية الصغيرة .

٥ . ان ما يلي جد مفيد كذلك .

خلال خلافنا مع الرفيق بوخارين في اللجنة التنفيذية ، اعلن ، فيما اعلن ، حول مسألة الاجور المرتفعة للاخصائيين : « كنا » (ويعني طبعاً « الشيوعيين اليساريين ») « اكثر يمينية من لينين » ، لاننا لا نرى في ذلك اي انحراف عن

المبدأ ، آخذين بعين الاعتبار كلمات ماركس انه في بعض الظروف من الافضل للطبقة العاملة ان « تتخلص منهم بان تشتريهم جميعاً » (يعني جميع الرأسماليين ، اي ان تشتري من البرجوازية الارض والمصانع والشركات ووسائل الانتاج الاخرى) .

ان هذا القول البالغ الاهمية يبيّن ، بالدرجة الاولى ، ان بوخارين يفوق بكثير الاشتراكيين الثوريين اليساريين والفوضويين ، وانه لا يغوص مثلهم في وحل الثرثرة ولا من منقذ ، بل انه ، على عكس ذلك ، يبذل مجهودات ليفكر حول المصاعب المحددة للانتقال المؤلم المسير من الرأسمالية الى الاشتراكية .

ولكن هذا القول ، من جهة ثانية ، يبرز خطأ بوخارين بقدر اكبر من الوضوح .

فلننظر الى فكرة ماركس بتأنٍ .

كان ماركس يتكلم عن بريطانيا في السبعينات من القرن الماضي ، عن الذروة التي بلغها تطور الرأسمالية قبل المرحلة الاحتكارية . في ذلك الحين ، لم تكن قد برزت في بريطانيا النزعة العسكرية والبرقراطية بالحدة التي تبرز بها في أي بلد آخر ؛ كانت بريطانيا بلداً يحمل اكبر امكانية لانتصار الاشتراكية « السلمي » ، بمعنى تخلص العمال من البرجوازية « بأن يشتروها » . وقال ماركس انه لا يجوز للعمال ، في مثل تلك الظروف ، ان يرفضوا التخلص من البرجوازية بواسطة شرائها . ولكن ماركس لم يلزم نفسه ، ولا هو الزم القادة اللاحقين للثورة الاشتراكية ، بقضايا شكل قيام الثورة وسبلها . فقد كان يعلم تمام العلم ان عدداً كبيراً من المشكلات الجديدة سوف يبرز ، وان الوضع كله سوف يتغيّر خلال الثورة ، وانه سوف يتغيّر جذرياً وغالباً ما يكون ذلك خلال الثورة نفسها .

حسناً ، ولكن ماذا بشأن روسيا ؟ اليس واضحاً انه بعد تسلم البروليتاريا للحكم ، وبعد سحق مقاومة المستغلين المسلحة وتخريبهم ، سوف تسود بعض الظروف المشابهة للظروف التي كان يمكن وجودها في بريطانيا منذ نصف قرن لو ان انتقالاً سلمياً الى الاشتراكية بدأ هناك ؟ وكان بالامكان خضوع الرأسماليين

للعمال ، في ذلك الحين ، نظراً للظروف التالية : (١) الغالبية الساحقة التي يحتلها العمّال - البروليتاريا - بين السكّان نظراً لغياب الفلاحين (لم يكن ثمة كثير من الامل لكي تنتشر الاشتراكية بسرعة بين العمال الزراعيين في بريطانيا في السبعينات) ؛ (٢) تنظيم البروليتاريا الرائع في النقابات (كانت بريطانيا البلد الرائد في هذا المضمار آنذاك) ؛ (٣) المستوى الثقافي المرتفع نسبياً عند البروليتاريا التي تدربّت خلال قرون من تطور الحرية السياسية ؛ (٤) العادة القديمة التي كان يسير عليها الرأسماليون البريطانيون - الذين يتمتعون بدرجة عالية من التنظيم - في حل القضايا السياسية والاقتصادية بواسطة المساومة - ففي ذلك الحين كان الرأسماليون البريطانيون احسن تنظيماً من الرأسماليين في اي بلد آخر في العالم (وقد انتقلت هذه الاسبقية الى المانيا حالياً) . تلك هي الظروف التي ولدّت ، في حينه ، الفكرة القائلةان الاخضاع السلمي للرأسماليين من قبل العمال امر ممكن .

اما في بلدنا ، في الوقت الحاضر ، يتم هذا الأخضاع حسب معطيات بالغة الاهمية (انتصار اكتوبر ، والقضاء على مقاومة الرأسماليين المسلحة وتخريبهم بين شباط واكتوبر) . ولكن عوضاً عن ان تكون الغلبة السكانية الساحقة للعمال ، وبدلاً من وجود درجة عالية من التنظيم فيما بينهم ، كان العامل الحاسم في الانتصار في روسيا هو التأييد الذي تلقّاه البروليتاريون من الفلاحين الفقراء الذين انهاروا اقتصادياً خلال فترة وجيزة من الزمن . واخيراً ، فاننا لا نملك مستوىً عالياً من الثقافة ولاعادة المساومة . واذا عولجت هذه الظروف المحددة معالجة دقيقة ، يتضح انه بامكاننا ان نستعمل وسيلتين في آن واحد ، وانه يجب علينا ان نفعل ذلك . يجب علينا ، من جهة ، ان نسحق بلا هوادة الرأسماليين غير المتنورين الذين يرفضون اي تعاون مع « رأسمالية الدولة » ، ولا النظر في اي شكل من اشكال المساومة ، والذين يسعون - بواسطة الانتفاع ورشوة الفلاحين والفقراء وما شابه - الى اعاقة تنفيذ القرارات التي إتخذهـا السوفييت . ومن

جهة اخرى ، يجب ان نستعمل وسيلة المساومة ، اي وسيلة شراء الرأسماليين المتنورين الذين يتفقون مع « رأسمالية الدولة » ، والقادرون على وضعها موضع التنفيذ والذين يفيدون البروليتاريا بوصفهم المنظّمين الكفؤين والمجرّبين للمشروعات الكبيرة التي تمدّ عشرات الملايين بالمنتوجات في الوضع الراهن ....

بريوبراجنسكي

قانون التراكم الاولي الاشتراكي

لكي نفهم المرحلة الراهنة من تطور الاقتصاد السوفييتي من المفيد جداً ان نقوم بمقارنة منهجية بين اول خطوات الاشتراكية واول خطوات نمط الانتاج الرأسمالي . ان هذه المقارنة تفيدنا جداً وتساعدنا في تحليلنا اعظم مساعدة . ان كلا الشبه والتباين - ومواضع الاختلاف اكثر بكثير من مواضع الشبه - يبيّنان السمات المميزة للنظام الاقتصادي السوفييتي على احسن وجه .

فلنبدأ بأهم فارق الذي تتوقف عليه عدة فوارق اخرى .

ان الانتاج الرأسمالي يولد وينمو ضمن رحم المجتمع الاقطاعي ، او المجتمع

• اوجين بريوبراجنسكي بلشفي قديم . عضو اللجنة المركزية منذ عام ١٩١٧ . عضو المكتب السياسي والامانة العامة للحزب بين الاعوام ١٩١٩ - ١٩٢١ . اقتصادي مرموق ، كتب مع بوخارين « الف باء الشيوعية » . كان احد قادة المعارضة اليسارية (التروتسكية) بين عام ١٩٢٣ - ١٩٢٨ . فصل من الحزب في المؤتمر الخامس عشر . نفي عام ١٩٢٨ . اختفى في سجون منظمة الشرطة السرية السوفييتية .

النص الحالي هو ترجمة للفصل بعنوان « قانون التراكم الاولي الاشتراكي » من اشهر كتاب له « الاقتصاد الجديد » الصادر عام ١٩٢٦. (المترجم)

الاقطاعي شبه المتقهقر نتيجة الاقتصاد السوقي ، قبل قيام الثورات البرجوازية بعقود من الزمن . وينطبق ذلك كلياً على تطور رأس المال الحديث بوصفه الطور الاولي الضروري للانتاج الرأسمالي . وهو ينطبق كذلك على اولى خطوات المانيفاتورة في انكلترا وعلى اولى خطوات الصناعة الآلية الرأسمالية في اوروبا لقد استطاعت الرأسمالية ان تجتاز مرحلة التراكم الاولي الرأسمالية في عهد الحكم المطلق في المجال السياسي ، وعهد الانتاج السوقي الصغير وعلاقات القنانة الاقطاعية في المجال الاقتصادي .

تبدأ الثورات البرجوازية بعد ان تقطع الرأسمالية اشواطاً طويلة في بناء نظامها في المجال الاقتصادي . وليست الثورة البرجوازية سوى طوراً من اطوار عملية التطور الرأسمالي ، التي تبدأ قبل الثورة بوقت طويل ، وتتسارع بعدها . وعلى العكس من ذلك ، يبدأ تاريخ النظام الاشتراكي بتسلم البروليتاريا للحكم . هذا نتيجة لجوهر الاقتصاد الاشتراكي نفسه لكونه جهازاً معقداً واحداً لا يمكن بناؤه لبنة لبنة داخل عالم الرأسمالية . وفي حين يستطيع رأس المال التجاري ان ينمو داخل فجوات المجتمع الاقطاعي ، وفي حين تستطيع المشروعات الرأسمالية الاولى ان تعمل دون الدخول في تناقضات عدائيه مع البنية السياسية واشكال الملكية القائمة (لا بل تتغذى من عصير هذه البنية وتلك الاشكال ، كما سيتبيّن فيما بعد) ، فان جهاز انتاج الدولة الاشتراكي لا يظهر الا باقتحام دائم للنظام القديم ، الا نتيجة الثورة الاجتماعية . ان هذه الحقيقة هي ذات اهمية قصوى ليس لفهم ولادة الاشتراكية وحسب بل وايضاً لفهم عملية بناء الاشتراكية فيما بعد . وعلى العكس من ذلك ، فان الفهم الناقص لطبيعة الاشتراكية الاساسية ، او نسيانها ، غالباً ما ادّى – ولا يزال يؤدي – ببعض الرفاق الى مجرد مفهوم متحذلق او اصلاحي للاقتصاد السوفييتي ولسبل تطوره .

لكي يبدأ التراكم الرأسمالي ، لا بد من توفر الشروط التالية : (١) تراكم اولي لرأس المال عند بعض الاشخاص الى درجة تسمح بتطبيق تقنية افضل او تطبيق

مستوى اعلى من تقسيم العمل بالتقنية ذاتها ؛ (٢) وجود عدد من الأجراء؛ (٣) تطور كاف لنظام الاقتصاد السوقي بشكل عام يكون قاعدة للانتاج الرأسمالي السوقي وللتراكم الرأسمالي .

يقول ماركس بالنسبة للشرط الاول .

« ان قاعدة انتاج السلع تسمح بالانتاج المتوسع بشكل رأسمالي فقط . ان بعض التراكم لرأس المال بين ايدي منتجي السلع الافراد بشكل اذاً الشرط الاولي الضروري لوجود نمط الانتاج الرأسمالي نفسه . لذا كان علينا ان نفترض ان هذا يتم خلال الانتقال من الحِرَف الى الصناعة الرأسمالية. ويمكن تسميته التراكم الاولي - لانه الاساس التاريخي للانتاج الرأسمالي الخاص عوضاً عن ان يكون نتيجته التاريخية .

لا حاجة لنا هنا للبحث عن كيفية تكوّن هذا التراكم . يكفي انه نقطة الانطلاق » [١] .

السؤال المطروح هنا هو كيف تجري الأمور بالنسبة للتراكم الاولي الاشتراكي. هل للاشتراكية تاريخ سابق ؟ واذا كان الامر كذلك ، فمتى يبدأ هذا التاريخ ؟

وكما تبيّن اعلاه، يمكن للتراكم الرأسمالي الاولي ان يجري على اساس الاقطاع، في حين لا يمكن للتراكم الاشتراكي ان يجري على اساس الرأسمالية . فاذا كان ثمة تاريخ سابق للاشتراكية، فهو لا يبدأ الا بعد تسلم البروليتاريا للسلطة. ان تأميم الصناعة الكبيرة هو ايضاً اول عمل من اعمال التراكم الاشتراكي ، اي انه العمل الذي يجمع بين ايدي الدولة الحد الادنى من الموارد اللازمة لتنظيم القيادة الاشتراكية للصناعة . ولكننا نواجه هنا الجانب الآخر من السؤال . ان تشريك الدولة البروليتارية للانتاج الكبير بواسطة عمل التأميم ذاته يغيّر - منذ البدء - نظام ملكية وسائل الانتاج : يكيّف نظام الملكية مع خطواته اللاحقة في

---

(١) « رأس المال » ، المجلد الاول ، الجزء الاول ، ص ٦٤٠ (الطبعة الروسية)

مجال اعادة بناء الاقتصاد ككل على اساس اشتراكي . وبعبارة اخرى ، فان الطبقة العاملة تكسب بواسطة الثورة فقط ما كانت الرأسمالية تملكه على شكل مؤسسة الملكية الفردية بدون أية ثورة ، على أساس نظام الاقطاع . إن التراكم الاشتراكي الأولي ، بوصفه مرحلة خلق الشروط المادية المسبقة للانتاج الاشتراكي بمعناه الصحيح لا يبدأ إلا بعد تسلم السلطة والتأميم .

إن التراكم الرأسمالي هو تراكم على أساس انتاج يختلف اقتصادياً وتقنياً عن الانتاج الحرفي . وقد استطاعت المانيفاتورة الرأسمالية أن تظهر تفوقها على الحرف فقط بقدر ما برهنت عن تفوقها الاقتصادي عليها ، بقدر ما سمح نظام تقسيم العمل المطبق فيها ، والفوائد الأخرى للانتاج الكبير على الانتاج الصغير ، بانتاج منتوج ما في المانيفاتورة بكلفة أقل من الكلفة المطلوبة في ظروف الانتاج الحرفي . إلا أن تنظيم المانيفاتورة ، تشييد الأبنية ، وخزن المواد الأولية وتوفير رأس المال المتداول خلال الدورة المالية – وكل ذلك دون وجود نظام حديث لتسليف الصناعة – كان يتطلب وجود موارد وفيرة لم تولد خلال المانيفاتورة وإنما قبلها ، إذ ولدت خلال الانتاج الصغير ونهبها رأس المال التجاري من المنتج الصغير . وازدادت الحاجة إلى رأس المال المراكم سابقاً لكي تبدأ الصناعة الآلية بالعمل . وبالتالي ، لكي يصبح بمقدور الانتاج الصناعي أن يُظهر تفوقه على الانتاج الحرفي ، في المجالين الاقتصادي والتقني ، كان لا بدّ من مرحلة مطوّلة من استغلال الانتاج الصغير .

وبالطريقة نفسها ، فان التراكم الاشتراكي بمعناه الصحيح ، أي التراكم على أساس الاقتصاد الاشتراكي الذي استكمل سماته المميزة والفوائد الخاصة به ، لا يبدأ إلا بعد أن يجتاز الاقتصاد السوفييتي فترة التراكم الأولي . ومثلما يحتاج سير المانيفاتورة ، وسير المصانع القائمة على التقنية الآلية إلى الحد الأدنى من الوسائل المراكمة سلفاً على شكل عناصر انتاج طبيعية ، فذلك ما يحتاجه أيضاً

جهاز اقتصاد الدولة لتطوير كل فوائـــده الاقتصادية وليرتكز على أساس تقني جديد .

هنا نواجه – مرّة أخرى – فارقاً بنيوياً مبدئياً بالغ الأهمية بين الرأسمالية والاشتراكية سوف نوجّه له اهتمامنا عندما نحلل ظروف التنافس بـــين اشكال الاقتصاد الرأسمالية والاشتراكية . لكي تبرهن المانيفاتورة عن تفوقها على الانتاج الحرفي لم يكن من الضروري اطلاقاً أن ينشأ عدد ضخم من المانيفاتورات في آن واحد . أما مانيفاتورة واحدة أو اثنتان أو خمس كانت كانية لاظهـار تفوقها والانتصار على الانتاج الحرفي في الصراع التنافسي. وبالتالي ، يمكن لكمية رأس المال المراكمة سلفاً أن تكون قليلة بالنسبة لحجم الاقتصاد الوطني ككل . ان بضعة مشروعات ، تشكل فرقة صدام رائدة على الجبهة الاقتصادية ممثلة النظام الاقتصادي الجديد ، تستطيع أن تبدأ الهجوم دونما حاجة لأن يتم الانتقال كله فوراً وعلى نحو كامل . وبالرغم من أنه في مرحلة تطور رأس المال التجاري ، تقدمت عملية التراكم الأولي – تاريخياً وعلى نحو محدد – إلى درجـــة أن المانيفاتورات لم تواجه نقصاً في رأس المال الحرّ عندما أنشئت ؛ وبالرغم من ذلك ، فقد اكتسبت الحركة كلها طابعاً عفوياً غير منظم . وقد فتحت مجالات جديدة لوسيلة التقدم هذه عند تصدير رأس المـــال فيا بعد . فصار بمقدور المشروعات الرأسمالية أن تنشأ في بلدان برجوازية صغيرة حيث الشروط التقنية والاقتصادية المسبقة لولادة نمط انتاج جديد غير متوفرة ، وذلك لأن كل هذه الشروط المسبقة كانت موجودة بالقوة ولم تكن تحتاج إلا إلى محرك خارجي هو رأس المال الأجنبي التقدمي لكي تتحول إلى شروط مسبقة بالفعل .

وفي مقابل ذلك ، نجد أن ما من كمية جزئية أو تافهة من التراكم الأولي قادرة على حل المشكلة الأساسية للتنظيم الاشتراكي للعمل . وما دمنا مهتمين باقتصاد الاتحاد السوفييتي بشكل خاص ، فاننا نحتاج هنـــا إلى تراكم يسمح بما يلي : (١) يسمح لاقتصاد الدولة بأن يبلغ مستوى التقنية الرأسمالية المعاصرة حيث يستحيل الانتقال تدريجياً إلى قاعدة تقنية جديدة ؛ (٢) يسمح بتغيير القاعدة

التقنية التي يقوم عليهـــا اقتصاد الدولة ، وبتنظيم العمل على أسس علمية ، وبتخطيط إدارة كل جهاز اقتصاد الدولة – وهذه اجراءات لا يمكن اتخاذها إلا إذا توفرت مدخرات استثنائية واسعة وأموال احتياط مبرمجة ؛ (٣) يؤمن تقدم الجهاز كله وليس بجرد تقدم أجزاء منه، لأن ترابط أجزاء الجهاز المتحرك كله ، مثل حلقات السلسلة ، تجعل من المستحيل التقدم غير المتناسق القائم على وسيلة حرب الغوار الرأسمالية : المبادرة الفرديـــة والمنافسة . وهكذا نثبت الحقيقة القائلة أن تأميم ما راكمته الرأسماليـــة لا ينهي مرحلة التراكم الأولي الاشتراكي ، وإنما يبدأها . وأن مرحلة التراكم هـــذا لا يمكن أن تتطور إلا بعد تسلم البروليتاريا الحكم، والقيام بأول عمل من أعمال التراكم :تشريك فروع الاقتصاد الأساسية ...

اننا نعني بعبارة التراكم الاشتراكية اضافة فائض الانتاج الذي تكـوّن داخل الاقتصاد الاشتراكي القائم الى وسائل الانتاج العاملة ، وتُستعمل هـذه الاضافة لاعادة الانتاج الموّسعة بـــدلاً من ان تكون موضع توزيع اضافي على وحدات الانتاج الاشتراكية او الدولة الاشتراكية. اما التراكم الاولي الاشتراكي فهو يعني تجميع الموارد المادية بيد الدولة جزئياً ، أو كلياً من مصادر تقع خارج جهاز الدولة الاقتصادي . ويجب ان يلعب هذا التراكم دوراً بالغ الاهمية في بلد فلاحي متأخر فيمّجل الى حد كبير من مجيء اللحظة التي تبدأ فيها اعادة البناء التقني والعلمي لاقتصاد الدولة ، وعندها يبلغ هـذا الاقتصاد اخيراً درجـــة التفّوق الاقتصادي المحض على الرأسماليـــة . صحيح ان التراكم يجري في تلك الفترة على قاعدة الانتاج في اقتصاد الدولة . لكن هذا التراكم يكتسي طابـع التراكم الاولي للوسائل التي تسمح بقيام اقتصاد اشتراكي حقيقي ، وهو يخضع لهذه الغاية . هذا من جهة ، اما من الجهة الاخرى، فان التراكم من النوع السابق ، اي الذي يتم على حساب المجال الواقـع خارج سيطرة الدولة ، يطغى على تلك الفترة الى حد كبير . ولهذا السبب ، يجب ان نسمي هذا التطور باكمله طور التراكم الاشتراكي الاولي أو البدائي . ولهذا الطور سماتـــه المميزة وقوانينه

الخاصة : ان القانون الاساسي لاقتصادنا السوفييتي ، الذي يمر حالياً في هـذا الطور ، هو قانون التراكم الاشتراكي الاولي او البدائي بالذات . وتخضع لهذا القانون كل العمليات الاساسية في الحياة الاقتصاديـة ضمن اقتصاد الدولة . بالاضافة الى ذلـك ، فان هذا القانون يغيّر قانون القيمة وجميع قوانين السوق وقوانين الاقتصاد الرأسمالي السوقي ويقضي عليها جزئياً ، وذلك بقدر ما تظهر، او يتسنّى ان تظهر في نظامنا الاقتصادي . ونتيجة لذلك ، فليس باستطاعتنا التحدث عن التراكم الاولي الاشتراكي وحسب ، بل وايضاً فاننا لا نستطيع ان نفهم شيئاً عـن جوهر الانتصار السوفييتي اذا نحن لم نكتشف الدور المركزي الذي يلعبه قانون التراكم الاولي الاشتراكي داخل هـذا الاقتصاد ؛ ويحدّد هذا القانون ، في صراعه مع قانون القيمة ، توزيع وسائل الانتاج في النظام الاقتصادي وتوزيـع قوة العمل في آن واحد ، مثلما يحدّد كمية الفائض الانتاجي في البلد التي يجب تخصيصها لاعادة الانتاج الاشتراكي المتوسع .

فلنتفحص الآن ، على نحو منهجي ، الوسائـل الاساسية للتراكم الاولي الرأسمالي ولنقارنها-قدر المستطاع-بوسائل وعمليات التراكم الاولي الاشتراكي المشابهة لها والوثيقة الارتباط بها . لن نعتمد في اجراء هذه المقارنة على الفترة السابقة للانتاج الرأسمالي وحسب ، بل وايضاً على الحقبة التي عرفت الخطوات الاولى للانتاج الرأسمالي ، ذلك ان هذا التراكم الاولي ، بوصفه تراكماً من خارج مجال الانتاج الرأسمالي ، قد جرى ايضاً ، باشكال جد متنوعـة ، بعد ظهور المشروعات الرأسمالية .

* * *

فلنبدأ بنهب اشكال الاقتصاد غـير الرأسمالية . يمكن النظر الى كل فترة وجود رأس المال التجاري – منذ اللحظة التي حل فيها العمل للاسواق البعيدة محل عمل الحرفي للزبون وللسوق المحلية، ومنذ ان أضحى المشتري عنصراً ضرورياً

من عناصر الانتاج – على انها ، في الجوهر ،فترة تراكم اولي ، فترة نهب منتظم للانتاج الصغير .

إن شكلا آخر من أشكال النهب الذي كانت له أهمية كبيرة جداً هو السياسة الاستعمارية للبلدان ذات التجارة العالمية . لسنا نشير هنا إلى النهب المرتبط بتبادل كمية قليلة من العمل لقاء كمية أكبر على أساس التجارة «العادية» وإنما النهب على شكل ضرائب على السكان المحليين ، ومصادرة أملاكهم ، وماشيتهم وأراضيهم ، ومستودعات المعادن الثمينة ، وتحويل الشعب المُخْضَع إلى عبيد ، ونظام الغش الوقح المتنوع جداً وما إلى ذلك . وتنتمي إلى هذه الفئة أيضاً كل وسائل القسر والنهب المتعلقة بالفلاحين من السكان في بلدان « المتروبول » . إن سرقة الانتاج الفلاحي الصغير لمصلحة التراكم الأولي قد اتخذت أشكالاً مختلفة (...) كانت أبرز الوسائل : أولاً ؛ نهب الفلاحين الاقنان من قبل أسيادهم ومقاسمة المنهوب مع رأس المال التجاري ؛ وثانياً ، فرض الدولة لضرائب باهظة على الفلاحين وتحويل قسم من الوسائل التي يُحصل عليها بهذه الطريقة إلى رأس مال .

عندما بدأت ملكية سيّد الأرض تتحول من اقتصاد طبيعي صرف إلى اقتصاد مالي أو شبه مالي ، وعندما شجع ملاك الأرض بذلك التجارة على نطاق واسع ، وعندما أدى نمو حاجاتهم إلى المزيد من أعمال نهب الفلاحين ، دخلوا في نوع من التعاون غير الواعي مع رأس المال التجاري . فكان كل ما ينهب من الريف يُباع للتجار ، باستثناء ما يُستهلك فوراً . وفي المقابل ، كان التجار يمدون ملاك الأرض بمنتوجات الصناعة المدنية أو الأجنبية التي كانت تشبع احتياجاتهم المتنامية المصقولة. وكان رأس المال التجاري يبيع هذه المنتوجات بربح يساوي ١٠٠ ٪ أو أكثر . ثم يقرض النبلاء المفلسين بفوائد مرتفعة جداً . نتيجة لذلك ، أضحى الأسياد الاقطاعيون في تلك الفترة نوعاً من وكلاء لرأس المال التجاري ، مضخات لنهب الانتاج الريفي الصغير لصالح التراكم الرأسمالي

الأولي . ولكونهم « طبقة عليا » ، قانونياً ، بالمقارنة مع الطائفة الثالثة ، فقد تعاونوا اقتصادياً مع التجار الذين كانوا يتسلمون الحصة الصغرى ، لا الكبرى ، مما يُسلب من الفلاحين .

وكانت الضرائب الحكومية الشكل الآخر من أشكال نهب الانتاج الصغير . الدول المطلقة السلطات تشجع على نمو المانيفاتورة من عائدات الضرائب ، فتمنح القروض للتجار الذين تحولوا إلى صناعيين أو للنبلاء الذين تحولوا إلى أصحاب مانيفاتورات . وكانت هذه المساعدات تمنح بشكل خاص للمانيفاتورات التي تعمل بشكل أو بآخر على تموين الجيش : معامل النسيج والأسلحة والمشروعات التعدينية وما إلى ذلك . إن هذا النوع من تحويل الموارد من أقنية الانتاج الصغير بواسطة آلة الدولة ، إلى الانتاج الكبير ، والصناعة الثقيلة منه بشكل خاص ، يتم أيضاً في فترة لاحقة .

لقد كتب ماركس حول دور الدولة ، وبخاصة حول دور الضغط الذي تمارسه الدولة في مرحلة التراكم الأولي ما يلي :

« تعتمد هذه الوسائل جزئياً على القوة الصرف ، كالنظام الاستعماري مثلاً . ولكنها جميعاً تستخدم سلطة الدولة – قوة المجتمع المنظمة المكثفة – للتعجيل ، على نحو متسارع ، في عملية تحويل نمط الانتاج الاقطاعي إلى النمط الرأسمالي ، ولاختصار فترة الانتقال . إن العنف هو قابلة كل مجتمع يتمخض عن مجتمع جديد . إنه بحد ذاته قوة اقتصادية »[1] .

وقد لعبت هذه القوة أيضاً دوراً كبيراً في تكوين الدول القومية كمجالات لنشاط رأس المال التجاري . . . إن السيطرة على المساحة المطلوبة وعلى الطرق التجارية وما شابه ليس سوى حلقة في سلسلة التراكم الرأسمالي الأولي ، لأنه

---

(١) « رأس المال » ، المجلد الأول ، الجزء الأول، ص ٧٧٥ (ترجمة ستيبانوف الروسية).

لا يمكن تطوير رأس المال التجاري وتحويله إلى رأس مال صناعي بنجاح إلا بمراكمة الشروط المساحية المسبقة . من هنا كان الفلاح يدفع الجزية لاله التراكم الأولي ليس فقط عندما ينتقل قسم من الايجار الذي يدفعه من يد السيد إلى يد التاجر ، وليس فقط عندما ينتقل قسم من الضرائب التي يدفعها من الدولة إلى صاحب المانيفاتورة ، بل وأيضاً عندما كان يعطي دم أبنائه لعملية كسب طرق تجارية وغزو أراض جديدة .

ويلعب نظام الاقراض الحكومي دوراً هاماً في عملية التراكم الاولي ، هذا النظام الذي يتم في ظل تحويل قسم من الدخل السنوي للمنتجين الصغار ، على شكل الفوائد ، الى أيدي الرأسماليين الدائنين للدولة مقدمة القرض .

فلنتوقف قليلا الآن عند وسائل التراكم الأولي التي عددنا ، والتي تعتمد أساساً على نهب الانتاج الصغير وعلى الضغط غير الاقتصادي عليه ، ولنراقب كيف تجري الأمور بهذا الصدد بالنسبة لمرحلة التراكم الاشتراكي الاولي .

بالنسبة للنهب الاستعماري ، فان دولة اشتراكية ما ، تنتهج سياسة المساواة بين القوميات وانتمائها الطوعي الى نوع من أنواع الوحدات بين الأمم ،وهي ترفض مبدئيا كل وسائل الإكراه الرأسمالي في هذا المجال . ان مورد التراكم الأولي هذا مغلق بالنسبة لها منذ البدء والى الأبد .

ويختلف الأمر في حال سلب الاشتراكية لفائض الانتاج الصادر عن جميع الاشكال الاقتصادية ما قبل الاشتراكية . ان فرض الضرائب على الأشكال غير الاشتراكية يجب أن لا يتم حتماً في مرحلة التراكم الاشتراكي الأولي وحسب ، بل وأيضاً يجب بالضرورة ان يلعب دوراً كبيراً حاسماً في البلدان الفلاحية مثل الاتحاد السوفييتي . يجب معالجة هذه النقطة ببعض التفصيل .

يتضح مما سبق ان الانتاج الرأسمالي لم يتمكن من أن يبدأ بالعمل وبالنمو باطراد الا بالاعتماد على الموارد المتأتية من الانتاج الصغير . ولم يكن بمقدور

المجتمع أن ينتقل من نظام الانتاج البرجوازي الصغير الى نظام الانتاج الرأسمالي بدون تراكم أولي على حساب الانتاج الصغير ، وانــــه كان سيضطر الى السير بخطى السلحفاة لو ان التراكم الاضافي على حساب الانتاج الصغير لم يستمر جنباً الى جنب مع التراكم الرأسمالي على حساب قوة عمل البروليتاريا المستغلّة . ان الانتقال نفسه ، بوصفه نظاماً مـــا ، يفترض تبادل القيم بين الانتاج الكبير والانتاج الصغير بحيث يقدم الثاني للاول اكثر مما يتلقى منه . ولا يمكن لمرحلة التراكم الاشتراكي الأولي ان تتم بدون الاستحواذ على بعض من فائض انتاج الفلاحـــين والحرفيين ، دون الاقتطاع من التراكم الرأسمالي لصالح التراكم الاشتراكي . لسنا ندري مبلغ الدمار الذى سوف يصيب بلداناً أخرى تنتصر فيها دكتاتورية البروليتاريا على أثر الحرب الأهلية . إلا ان بـــلداً مثل الاتحاد السوفييتي ، ذا الاقتصاد المدمّر والمتأخر بشكل عام، يجب أن يمر بمرحلة تراكم أولي يستحوذ فيها بحرية على الموارد التي توفرها الاشكال الاقتصادية العائدة الى ما قبل الاشتراكية .لا يجوز ان يغيب عن أذهاننا ان مرحلة التراكم الاشتراكي الأولي هي ادقّ مرحلة في حياة الدولة الاشتراكية بعد انتهاء الحرب الأهلية . ففي هذه المرحلة لا يكون النظام الاشتراكي قد بلغ وضعاً يسمح له بأن يطوّر كل الامتيازات الخاصة به ، بل سوف يعمد حتماً على ان يلغي ، في الوقت نفسه ، عدداً من الامتيازات الخاصة بنظام رأسمالي متطور . ان كيفية اجتياز هـــذه المرحلة باسرع وقت ممكن ، وكيفية بلوغ اللحظة التي ينمّي فيهـــا النظام الاشتراكي كل الامتيازات الطبيعية التي يملكها، والتي تفوق الامتيازات الـــتي يملكها النظـــام الرأسمالي باسرع وقت ممكن – تلك هي مسألة حياة او موت بالنسبة للدولة الاشتراكية . وعلى كل حال، فتلك هي المسألة التي تواجه الاتحاد السوفييتي اليوم، وربما تكون، لفترة من الزمن، المسألة التي تواجه عدداً من البلدان الاوربية التي سوف تتسلم البروليتاريا الحكم فيها . ان الاعتماد فقط عـــلى التراكم ضمن القطاع الاشتراكي يعني ، في مثل هـذه الظروف ، تعريض وجود الاقتصاد الاشتراكي نفسه للزوال ، او الإطالة الى ما لا نهايـــة من عمر مرحلة

التراكم الاولي ، التي لا تتوقف مدتها على إرادة البروليتاريا ... ومهما يكن من امر ، فان الفكرة القائلة إنه بمقدور الاقتصاد الاشتراكي ان يتطور من تلقاء نفسه ، دون ان يمّس موارد الاقتصاد البرجوازي الصغير (بما فيه الاقتصاد الفلاحي) ، انما هي نزعة طوباوية برجوازية صغيرة ورجعية . ان مهمة الدولة الاشتراكية،في هذا الصدد ، ليست في ان تأخذ من المنتجين البرجوازيين الصغار اقلّ مما اخذت الرأسمالية ، وانما ان تأخذ اكثر من المداخيل المتنامية التي توفرها للمنتج الصغير عملية عقلنة الاقتصاد كله، بما في ذلك الانتاج الصغير، على اساس تصنيع البلد وتكثيف الزراعة .

ان فرض الضرائب على الارباح للرأسمالية الخاصة ، اي الاقتطاع المنتظم من التراكم الرأسمالي ، يمكنه ان يكون مصدراً آخراً من مصادر التراكم الاشتراكي . ويمكن لطبيعة هذا المصدر ان تكون متنوعة ، ولكن بديهي أن المسألة ، في التحليل الاخير ، هي مسألة التراكم على حساب عمل العمال من جهة وعمل الفلاحين من جهة اخرى . عندما تفرض الدولة الضرائب الثقيلة على المشروعات الرأسمالية الخاصة ، فهي تعيد لاموال التراكم الاشتراكي قسماً من فضل القيمة الذي كانت ستتسلمه على شكل فائض انتاج، لو انها كانت تدير هذه المشروعات بنفسها ، هذا على شرط بقاء جميع الظروف الاخرى متساوية . هنا يلعب الرأسماليون بالنسة للدولة الاشتراكية نفس الدور الذي لعبه اسياد الارض الاقطاعيين بالنسبة للمبادرين في التراكم الاولي . وبنفس الطريقة ، فان فرض الضرائب على طبقة الكولاك الريفيين الذين يستخدمون العمل المأجور هو، في التحليل الاخير ، تراكم على حساب العمل شبه البروليتاري في الريف . وبخلاف ذلك ، عندما تفرض الدولة الضرائب على التجار، والباعة ، والرأسمالية والكولاك الذين يحصلون على قسم من مدخولهم من الفلاحين المنتجين المستغلين، نجد هنا تراكماً يتم على حساب الاقتصاد الفلاحي، ويشكل الاشخاص المذكورون بمثابة مين للتراكم الرأسمالي من جهة والطور الوسيط من اطوار عملية التراكم من جهة اخرى .

اما بالنسبة للقروض الحكومية ، التي تشكل قناة هامة جـــداً من قنوات التراكم الرأسمالي الاولي ، فان دورها يتغيّر في مرحلة التراكم الاشتراكي . هنا يجب على المرء ان يميّز بين نظامين للإقراض يختلفان من حيث المبدأ .ان قروضنا شبه الالزامية ، مثل القروض الاولى والثانية بالقرعة ، تنتمي الى فئة التراكم من موارد الضرائب ، اي التراكم بواسطة وسائل الالزام غير الاقتصادية .ويختلف الحال بالنسبة لعمليات التسليف من فئة القروض العادية التي تتم على اساس النظام البرجوازي . ان هذه القروض ، كالقرض الذي قدمه الرأسماليون البريطانيون لمدة ٣٠ سنة وبنسبة ٧٪ ، لا يمكن اعتبارها كمصادر مباشرة للتراكم الاشتراكي ، لان الدولة السوفييتية مضطرة الى ان تدفع الفائدة على القرض من مداخيلهـــا فتعمل بالتالي كوسيط في عملية التراكم والاستغلال الرأسماليين للجماهير العاملة في الاتحاد السوفييتي من قبل البرجوازية الأجنبية . ولكن بمقدور هذه القروض ، من جهة ثانية ، ان تكون حافزاً كبيراً للتراكم الاشتراكي فتكون مساهمتها في أموال التراكم الاشتراكي اكبر من مساهمتها في اموال التراكم الرأسمالي ...

* * *

لننتقل الآن الى وسائل التراكم الاولي لرأس المال عبر القنوات الاقتصادية . ويجدر التمييز هنا بين التراكم الذي يتم في الانتاج نفسه على حساب فضل القيمة الذي تنتجه المشروعات التي تملكها البروليتاريا من جهة ، وبين تبادل كمية قليلة من العمل من قبل نظام اقتصادي ما او بلد ما لقاء كمية اكبر من العمل يقدّمها نظام اقتصادي آخر او بلد آخر ، من جهة ثانية .

وكما فعلنا من قبل ، فلنتفحص وسائل التراكم الاولي على اساس اقتصادي بالنسبة لمرحلة نمط الانتاج الرأسمالي اولاً .

فلنبدأ من الفرع الثاني ، اي مما نطلق عليه في اقتصادنا حالياً اسم سياسة الاسعار . اننا نجد مقطعاً هاماً للغاية حول هـذا الموضوع في المجلد الثالث من « رأس المال » ، وهو مقطع لم يفد منه الادب الماركسي افـادة كاملة للتحليل

النظري لكلا الاستغلال الاستعماري واستغلال اشكال الانتاج قبل الرأسمالية :

« ان البلد المنتفع يقدم كمية قليلة من العمل ويتسلم لقاء ذلك كمية اكبر منه. وكما في اية عملية تبادل بين العمل ورأس المال ، فان طبقة ما تستحوذ على هذا الفائض . وبما ان نسبة الربح اكثر ارتفاعاً ، وهي كذلك في بلد مستعَمر عادةً ، فقد تصاحبها اسعار منخفضة على للسلع ، هذا شرط ان تكون الظروف الطبيعية مناسبة لذلك » [1]

اذا اخذنا اي بلد رأسمالي في اوروبا - بريطانيا مثلاً - واخذنا ، في الجهة المقابلة، عدداً من مستعمراتها او اشباه المستعمرات المرتبطة بها بعلاقات تجارية، وحللّنا اسعار واردات بريطانيا من المستعمرات وصادراتها اليها ، فان الارقام تبيّن دائماً تفاوتاً في العمل المبذول على كميتي السلع التي يجري تبادلها على انهما كميتان متساويتان . ان اوضح وأبسط مثال على ذلك هو مبادلة الرجل البدائي لقلادته الذهبية لقاء قطعة القماش الجميلة التي يقدمها التاجر القادم من اوروبا . ولكن حتى في حال التجارة « العادية » مع المستعمرات ، تستمر الظاهرة التي لاحظها ماركس ، لان بلداً يملك مستوى تقنياً منخفضاً يبذل ، على العموم ، من العمل لانتاج سلعة واحدة اكثر مما يبذله بلد ذو مستوى تقني مرتفع . ويرتبط بذلك المستوى المعيشي المنخفض للسكان العاملين في المستعمرات، او في البلدان المتأخرة اقتصادياً . اذا توفر مستوى تقني واحد ، فان مشروعاً في احد فروع الانتاج يجني من الارباح في بلد مستقر اكثر مما يجنيه مشروع مماثل في « المتروبول » . وغالباً ما يُلاحظ ذلك عندما تكون كل الظروف الاخرى متساوية. وذلك لان قانون القيمة الذي يحدد الاسعار داخل بلد ما يعمل بحيث يكون قيمة وسعر قوة العمل اكثر انخفاضاً مما هي عليه في المتروبول ، وذلك على طول الجبهة العمالية . ونتيجةً لذلك ، فان البلد الذي يملك مستوى

---

(١) « رأس المال » الترجمة الروسية ، المجلد ٣ ، الجزء الاول ، ص ٢١٩ .

اعـــلى من التقنية واجوراً اكثر ارتفاعـاً ، ولكنه بذلك في الوقت نفسه اسعاراً اكثر انخفاضاً ، تسوده ظروف تبـادل هي افضل من ظروف بلد ذي مستوى تقني منخفض ، واجور منخفضة ، واسعار مرتفعة . ان النسبة الاعلى من الربح التي يجنيها رأس المال المستثمر في المستعمرات تقوم على استغلال هذا الفارق الاساسي بين الوضع في المستعمرة والوضع في المتروبول.

من هنا نجد ان الربح الاضافي على رأس المال المستثمر في المستعمرات هو في الاساس ربح يتأتى من الانتقال من نظام تقني الى نظام تقني آخر اعلى من الاول، ومن نظام اقتصادي الى نظام آخر اعلى منه .

ولا يختلف هذا الربح ، مبدئياً ، باي شكل من الاشكال ، عن الربـح الاضافي الذي يجنيه ذلك الرأسمالي الذي يبادر الى إدخال آلة جديـدة تخفض كلفة انتاجه فوراً في احد خطوط الانتاج . ولكن بما ان رأس المـال هو حركة في العادة ، فان الانتقال من نظام تقني الى نظام آخر ، ومن تركيب اقتصادي الى تركيب آخر (من التركيب الاقتصادي قبل الرأسمالي الى التركيب الاقتصادي الرأسمالي مثلاً) لا يتوقف ، وبالتـالي فان استغلال « طبقة معينة » لهـذا الانتقال ليس عرضياً ، وانما هو ظاهرة مستمرة طوال فترة التطور الرأسمالي . ان هذه الضريبة التي تجنيها الطبقة الرأسمالية على تطور المجتمع الاقتصادي تأتي من كلا المنتجين البرجوازيين الصغار في بلدان المتروبول ومن البلدان المستعمرة او شبه المستعمرة ، آخذين اقتصادها ككل .

ان ما يهمنا هنا هو فترة بدء التطور الرأسمالي . فهي تتمتع بسمات خاصـة تشبه الى حدٍ ما فترة الرأسمالية الاحتكارية . ويجب ان نميّز بين ثلاث فترات في تاريخ استغلال الرأسمالية اقتصادياً للاشكال قبل الرأسمالية . ثمـة فترة الرأسمالية الناشئة التي تسودها المنافسة الحرة – نظرياً – وانما هي احتكارية – عملياً – لان المشروعات الاولى التي انشأتها الرأسماليـة استغلت مستوى الاسعار القائم على اساس الانتاج الحرفي العاجز تمامـاً عن الخوض في منافسة

واسعة . وهكذا ، فان قلة قد احتكرت ، بالضرورة ، كميات كبيرة من رأس المال كما احتكرت المشروعات الرأسمالية الى حد اكبر . وينطبق الوضع نفسه على رأس المال التجاري ، ذلك ان عدم كفاءة رأس المال ؛ وكمية المجازفة ورسوم الضمان المتأتية منها ؛ واخيراً ، وجود تنظيمات احتكارية للتجارة الخارجية في تلك الظروف ـ كشركة الهند الشرقية مثلاً ـ جعلت من الاستغلال الاستعماري القائم على التبادل احتكاراً لفئات قليلة من الرأسماليين . وتلي هذه الفترة فترة من المنافسة الحرّة . وهي لا تقضي على اشكال استغلال المنتج الصغير ووسائل التراكم التي نعالجها هنا ، ولكنها تضعها ضمن حدود معينّة ، في ظل ظروف يسودها توازن معيّن . ثم تأتي أخيراً الفترة الثالثة ، فترة الرأسمالية الاحتكارية . في هذه الفترة ، وبفضل انشاء نظام من الاجهزة الرأسمالية الوطنية ، تحميها الحواجز الجمركية من المنافسة الاجنبية ، يتسع استغلال المنتجين الصغار ضمن البلد على اساس الاسعار الاحتكارية التي تفرضها التروستات ، ويصبح ، مرّة اخرى ، امتيازاً لفئة صغيرة من الرأسماليين الجشعين، كما في فترة التراكم الاولي . اما فيما يختص استغلال المستعمرات ، الذي يتم على شكل موازٍ للاستغلال السالف الذكر ، فاننا نجد هنا ، في آن واحد ، نزوع كل القوى الاستعمارية الكبيرة الى ان تنقل الى المستعمرات احتكارها للسوق الداخلية ودفاعها عن هذا الحق بقوة السلاح. ومن جهة اخرى ، وبفضل تصدير الرساميل الى المستعمرات ، يتخذ الربح الاضافي المتأتي من المستعمرات ، على نحو مطرد ، شكل ربح اضافي متأتٍ من مشروعات تملك مستوى واحداً من التقنية ولكنها تملك اجوراً اكثر انخفاضاً . ان هذا الانتقال التدريجي من نوع من الاستغلال الى نوع آخر ، يؤدي في الوقت نفسه الى بعض المساواة في الظروف بين اقتصاد البلد المستعمَر واقتصاد المتروبول ، الامر الذي يدعم الاتجاه نحو تأمين مختلف الاسواق الداخلية لرأسمالياتها الخاصة ـ لانه يجب على السوق الداخلية ان توفر المجال للتراكم المكثف الذي يفقد نتيجة تطور الصناعة في المستعمرات .

وسوف نعود فيما بعد الى مسألة المساهمة الضخمة في فهم قانون التراكم

الاشتراكي المتأتي من كون الاشتراكية تقوم تاريخياً على اساس الرأسمالية الاحتكارية وليس على اساس رأسمالية المنافسة الحرّة . ونكتفي هنا بالاشارة الى ان التراكم الرأسمالي الاولي لم يقم فقط على استغلال الانتاج الصغير بواسطة الضرائب ، ولا على الاستغلال الاقطاعي وحده ، وانما تبرقع ايضاً بنظام من التبادل السوقي بين سلع شبه متساوية ، يختفي وراءها تبادل كمية اقل من العمل لقاء كمية اكبر . وهكذا فان الفلاح والحرفي ، والحالة هذه ، يتعرضان لاستغلال رأس المال جزئياً بنفس الطريقة التي يُستغَل بها العمال بتقاضيهم جزءاً فقط من المنتوج الصادر عن عملهم على شكل اجور ، اي على شكل سعر سوقي لقوة عملهم .

* * *

بعد هذه الرحلة التاريخية الى عالم التراكم الرأسمالي الاول ، لنعد الى تحليل العوامل المقابلة في فترة التراكم الاولي الاشتراكي .

ويكمن الفارق بين هذه وبين فترة التراكم الرأسمالي الاولي اولاً في انه يجب على التراكم الاشتراكي ان يتم ليس فقط على حساب فائض الانتاج الصادر عن الانتاج الصغير ، بل وايضاً على حساب فضل القيمة الصادر عن الاشكال الاقتصادية الرأسمالية . ثانياً : ويتحدد الفارق هنا بكون اقتصاد الدولة البروليتارية يقوم ، تاريخياً ، على ظهر الرأسمالية الاحتكارية ويملك بالتالي وسائل تنظيم الاقتصاد ككل واعادة توزيع الدخل الاهلي اقتصادياً ، ولم تكن تلك الوسائل متوفرة للرأسمالية في فجر تاريخها .

فلنبدأ برسوم سكة الحديد . ان هذه الرافعة القومية من روافع التنظيم الاقتصادي ، التي تسيطر عليها الدولة في الاتحاد السوفييتي سيطرة تامة ، لا تُستعمل الا نادراً لصالح التنظيم ، ولا تُستعمل إطلاقاً كاداة من ادوات التراكم الأولي الاشتراكي . ان نظاماً من الرسوم الملائمة على بعض الحمولات (فحم ، نفط ، ملح) سوف يكون اداة لاعادة توزيع موارد الدولة بدلاً من ان يكون طريقة

غير مباشرة لفرض الضرائب على القطاع غير الاشتراكي من الاقتصاد . وان الامتيازات القليلة الممنوحة للحملات التي ترسلها الدولة والتعاونيات ضئيلة الاهمية اذا هي قورنت بالحمولات التي ترسلها الفعاليات الخاصة. ان استعمال هذه الرافعة للتراكم الاولي ما زال بحكم المستقبل . وفقط عندما لا يعود النقل مصدراً من مصادر العجز ، ويصبح فعالية مربحة ، يصبح بالامكان اعادة تنظيم موازية لرسوم سكة الحديد تقوم على التمييز بين حمولات الدولة والحمولات الخاصة ، بحيث تفرض ضريبة ممنهجة على المنتجين والتجار الفرديين ، وتقتطع بالتالي جزءاً من الربح الذي يجنيه رأس المال الخاص . ولا حاجة الى الاثبات ان هذا سيكون ضربة من الضربات الموجهة ضد قانون القيمة ، جاعلةً من اقتصاد فترة التراكم الاولي فترة من التغيُّر التدريجي الذي يحد من فعل هذا القانون ، ويلغيه جزئياً .

ان رافعة ثانية من روافع التراكم الاولي هي احتكار النظام المصرفي . كان الإقراض المرابي ، في فترة التراكم الأولي الرأسمالية ، وسيلة تتم بواسطتها اعادة توزيع الدخل الاهلي من ايدي الاقطاعيين الى ايدي البرجوازية الصاعدة والمتزايدة قوةً . اما بالنسبة للإقراض كاداة لتعبئة موارد المجتمع الحرة ، ولتوزيعها بواسطة اعادة الانتاج ، فإما انه لم يكن موجوداً في تلك الفترة وإما انه كان موجوداً على نحو جنيني. وبعكس ذلك ، ففي فترة التراكم الاولي الاشتراكي التي يمر بها الاقتصاد السوفييتي ، اي انه يمر باطوارها الاولى ، فان نظام الأقراض الحكومي يعمل في نطاق اعادة توزيع موارد البلد الحرة اكثر مما يعمل في نطاق اعادة توزيع الدخل الاهلي. وقد يبدو ذلك غير صحيح ، ما دامت الفائدة التي تحصلها المصارف على القروض - اذا نحن اسقطنا من حسابنا فترة السقوط السريع في نسبة التبادل - ما تزال كبيرة جداً بالمقارنة مع الظروف الرأسمالية العادية ، في حين ما تزال عمليات الايداع ليست ذات بال . ولكن لا يجوز ان

يغيب عن بالنا لحظة واحدة المصدر الاقتصادي الذي يسمح بوجود «الشيرفونيتس»(*) وعمليات الإقراض التي يقوم بها المصرف على اساس موارده. فاذا اصدر المصرف ٦٠ مليوناً من «الشيرفونيتس» دونما تغيير في نسبة التبادل، فهذا يعني - اقتصادياً - ان قيم السلع في البلد المقابلة لهذه الكلمة قد وُضعت، بطريقة أو بأخرى، تحت تصرّف مصرف الدولة لفترات مختلفة. واذا اعتبرنا ان هذا «القرض من الاموال المتداولة» يقتطع من اقتصاد الدولة ومن الاقتصاد الخاص، حسب حصة كل منهما في الاموال المتداولة في البلد مثلاً، في حين تذهب كل موارد هذا القرض تقريباً الى تمويل الصناعة الحكومية او التعاونية والتجارة فاننا نجد ان عملية تراكم اشتراكي تجري بسرعة امام اعيننا.

اما بالنسبة لمسألة اعادة توزيع الدخل الأهلي بواسطة نظام الإقراض، فالمهمة الاساسية في هذا المضمار هي للمستقبل. وإذا كان مصرف الدولة يفرض نسبة مرتفعة من الفوائد على مشروعات الدولة التي تتلقى القروض الطويلة والمتوسطة الأجل، فليست هذه العملية عملية تراكم في قطاع الدولة، وإنما هي عملية اعادة توزيع الموارد ضمن قطاع الدولة نفسه. إن اعادة التوزيع من الاقتصاد الخاص الى القطاع الاشتراكي لا يمكن أن تتم مباشرةً إلا عندما يُعاد توزيع موارد الاقتصاد الخاص التي يراكمها النظام المصرفي من خلال الودائع، من خلال الاقتصاد الخاص بواسطة تقديم القروض بنسبة أعلى من الفائدة؛ والفارق بين المبالغ المدفوعة للمصرف كودائع وبين المبالغ التي يتسلمها المصرف كفائدة على قروض والاشكال الأخرى من الدفع لقاء خدماته، يذهب الى صندوق التراكم الاشتراكي. ونجد وضعاً مماثلاً لهذا الوضع إذا قدمت موارد الدولة للاقتصاد الخاص على شكل قروض لقاء فائدة معينة. إلا أن هذه العملية الأخيرة بالرغم

(*) «الشيرفونيتس» هو الاسم الذي كان يطلق على النقد السوفييتي «الثابت» عام ١٩٢٣، وذلك بعد ان ادى انهيار النقد الى الاساءة الى سمعة الروبل. الا ان الروبل لم يلبث ان عاد كتسمية للنقد السوفييتي بعد بضعة سنوات. (المترجم)

من كونها مصدراً من مصادر التراكم الأولي في التحليل الأخير ، ليست عملية مربحة في الوضع الراهن ، نظراً للندرة العامة لرأس المال في البلد ككل وفي قطاع الدولة بشكل خاص ، لأنها سوف تتحول ، في الفترة الحالية ، الى اداة من ادوات التراكم الرأسمالي على حساب الاقراض الحكومي . لأنه لا يمكن لهذه العملية أن تتم إلا على حساب عملية أكثر ادراراً هي عملية تسليف مشروعات الدولة ، لأن القروض المقدمة الى هذه الأخيرة لا تدر فائدة مصرفية وحسب وإنما توفّر أيضاً تراكم رأس المال في مشروعات الدولة على أساس الانتاج . في مثل هذه الظروف نجد ان القروض المقدمة للتجارة والصناعة الخاصتين القادرتين على دفع فائدة سنوية قدرها ١٠ ٪ للمصرف ، هي اقل ادراراً من القروض المقدمة الى مشروعات الدولة القادرة على دفع فائدة للمصرف قدرها ٨ ٪ على رأس المال المقترض ، ولكنها تحصل بواسطة الانتاج على ١٥ ٪ من رأس المال المقترض هذا . في مثل هذه الحالة يجد مصرف الدولة انه من الأفضل له أن يقرض الصناعة والتجارة الخاصتّين . ولكن هذه العملية عملية خاسرة بالتأكيد إذا نظرنا اليها من منظار جهاز الدولة ككل ، ومن منظار التراكم الاشتراكي في هذا الجهاز ككل ، وليس من منظار التراكم الاشتراكي في القسم المتعلق بمصرف الدولة فقط . وهذا يفسّر لماذا لا يكاد مصرف الدولة يقدم ، في الوضع الحالي ، أية قروض للتجارة والصناعة الخاصتّين ، بالرغم من استعدادهما لدفع اكثر مما تدفعه مشروعات الدولة ، وإنما يقدم القروض كلها تقريباً الى هذه الأخيرة . وهذه السياسة هي السياسة الصحيحة الوحيدة ، إذا نظرنا اليها من منظار مهمات التراكم الاشتراكي .

ولكن لا بدّ من أن تتغير الحالة في هذا المجال في المستقبل . وقد يأتي زمن يصبح فيه تقديم القروض للاقتصاد الخاص من أهم الأدوات لاعادة توزيع الدخل الادني لصالح اقتصاد الدولة ، واحدى الوسائل الرئيسية ، لإخضاع مراكز التوجيه فيها لإقتصاد الدولة . ان نظام التسليف في الاتحاد السوفييتي قادر على ان يلعب دوراً هاماً فيما يتعلق بتطور الاقراض الزراعي الطويل الأمد ، خاصة

إذا نجحنا بالحصول على قروض كبيرة من الخارج وإذا اضطلع مصرف الدولة بمهمة توزيع هذه القروض فيضخّ بذلك الموارد الخارجية في الجهاز الاقتصادي للاتحاد السوفييتي .

ويتضح مما سبق ان كل سياسة الإقراض عندنا خاضعة حالياً لقانون التراكم الاشتراكي الأولي ، ولا يمكنها ان تكون غير ذلك .

* * *

فلنوجّه اهتمامنا الآن الى التجارة بنوعيها الداخلي والخارجي . ان نوعي التجارة هما من ادوات التراكم ، في فترة التراكم الأولي الرأسمالي . إن إستغلال رأس المال التجاري للانتاج الحرفي الصغير هو أول شكل من أشكال الاستغلال تاريخياً . ان هذا النوع من الاستغلال ، بواسطة التجارة ومن خلال الاضطلاع ببعض المهمات الانتاجية (كمدّ الحرفي بالمواد على الحساب وما شابه) ، لا يمت بأية صلة البتة الى المتاجرة بالمنتجات التي يصنعها العمال في المشروعات الرأسمالية . ففي الحالة الاولى ، نجد ان التاجر والمشتري الذي ينفق ١٠٠ وحدة نقدية على شراء منتجات صُنعت على اساس حرفي ، والذي يحصل منها على ١٥٠ وحدة نقدية بحجة اكلاف النقل وما شابه ، انما يقتطع ٥٠ وحدة من مدخول المنتج. ولكن الامر يختلف كل الاختلاف عندما يتصرف رأس المال المصرفي بسلع صادرة عن الانتاج الرأسمالي . ان معدل الربح التجاري هنا ما هو الا اقتطاع من فضل القيمة الصادر خلال عملية الانتاج الرأسمالي . وفي هذه الحالة نجد ان الربح الاضافي الذي تجنيه التجارة ، عن غير طريق الانتاج الرأسمالي ، لا يمكن الحصول عليه إلا من خلال قيام الوسط الرأسمالي بمبادلة المنتجات مع وسط غير رأسمالي وعلى حساب هذا الأخير . وقد يُجنى هذا الربح الاضافي في غياب منافسة كافية ، خاصة عندما يتوافر ، ببعض فئات رأس المال التجاري، وضع ملائم جداً يجعل من التجارة نفسها نوعاً من الاحتكار تسيطر عليه هذه الفئات (عندما يكون ثمة فقر عظيم في رأس المال في بلد من البلدان مثلاً) .

وعندما يتطور تبادل السلع في بلد تلعب منتجات الانتاج البرجوازي الصغير فيه الدور الأساسي بسرعة تفوق سرعة تطور الشبكة التجارية وعملية تراكم رأس المال التجاري ، يمكن لهذا الاخير ان يكثف استغلال المنتجين غير الرأسماليين الى حد اكبر مما لو كان يوجد فائض في رأس المال التجاري ومنافسة كافية . بالنسبة لفترة التراكم الاولي باحتكارها الفعلي لرأس المال التجاري ولرأس المال الصناعي الناشيء ، لا معنى للمسألة النظرية التالية : هل ينبض النظر الى الربح الاضافي الذي يدخل جيوب رأس المال التجاري في ظروف الاحتكار هذه على انه ربح رأس المال الانتاجي الذي يجنى من التجارة ، أم على أنه ربح يجنيه رأس المال التجاري بالمعنى الاضيق للكلمة ؟ وذلك لأن المسألة هنا ليست مسألة نهب العمال وانما مسألة نهب المنتجين الصغار . ان ضرورة التمييز بدقة بين ربح من هذا النوع وبين الربح العادي لرأس المال التجاري لا تبرز الا في المجتمع الرأسمالي المتطور ، خاصة وانه يندمج ، في مشروع ما ، ومع الانواع الاخرى ، وليس بمقدور اي محاسب ان يفصل بينها ، الا ان التمييز بين هذين النوعين من الربح ذو اهمية قصوى ، لأن وجود مصدرين متميّزين من مصادرهذا الربح ، وبالتالي وجود تبادل مواد بين نظامين اقتصاديّين متمايزَين ، انما هو ذو اهمية بالغة – من حيث المبدأ – في تحليل مصادر التراكم الاولي الاشتراكي .

لنعد الى التبادل في النظام القائم في الاتحاد السوفييتي ، والى التجارة الداخلية على وجه الخصوص . نستطيع ان نميّز هنا ما يلي : (١) التبادل داخل قطاع اقتصاد الدولة نفسه ؛ (٢) التبادل داخل الاقتصاد الخاص ؛ (٣) التبادل بين قطاع الدولة والقطاع الخاص .

(١) بالنسبة للقسم الاول من البديهي انه لا يمكن ان تكون ثمة مهام ايجابية للتراكم الاشتراكي فيه . ان اقتصاديات التبادل تتكون في هذا المجال من مجرد التبادل على نحو اقتصادي بواسطة تخفيض اكلاف عملية التداول . وهذه الاكلاف هي اقتطاع مباشر من فائض الانتاج الصادر عن اقتصاد الدولة . وعندما

يشارك الوسطاء الخاصون في التبادل بين مشروعات الدولة لا ينتج عن ذلك اقتطاع من أموال التراكم الاشتراكي وحسب ، وتنتج ايضاً اضافة الى اموال التراكم الرأسمالي « الثانوي » . ومثلما كان آلهة « ابيقوريوس » يسكنون في مسامات الكون ، كذلك فقد حاول الوسطاء الخاصون ، في الفترة الاولى من بروز تروستات الدولة في السوق الحرة ، ان يتمركزوا ليس في قنوات التجارة الخاصة وحسب ، بل وايضاً في الفجوات والشقوق التي تفصل مشروع الدولة عن الآخر وهنا اخذوا يتقاضون « أكلاف تداول » . إن عقلنة تجارة الدولة تعني القضاء المنهج على عَلَق التراكم الرأسمالي هؤلاء من القطاع الاشتراكي ، وهي لا تؤدي إلى تخفيض اكلاف التداول في قطاع الدولة وحسب ، بل وايضاً الى تنظيم التداول نفسه من قبل القوى الخاصة لقطاع الدولة .

(٢) أما بالنسبة للقسم الثاني ، أي للتبادل داخل الاقتصاد الخاص ، فان التراكم الاشتراكي ممكن هناك . لقد سبق وتحدثنا عن طريقة التراكم غير الاقتصادية من هذا الموارد ، اي الضرائب على المتاجرة بالمنتجات في القطاع الخاص . أما بالنسبة للتراكم من النوع الآخر ، أي على اساس التبادل التجاري ، فليس ممكناً وحسب ، وانما هو يجري الى حدٍ ما حالياً وسوف يتزايد ، ولا شك ، في المستقبل [1] .

... إن صراع تجارة الدولة والتجارة التعاونية ضد التجارة الخاصة في قطاع التبادل هذا يواجه مهمات إيجابية ، لا سلبية ، من منظار التراكم الاشتراكي . وهنا يتم التراكم (وهو يتم حالياً على نطاق ضيّق مع الأسف) بواسطة الخروج من صندوق نظام اقتصادي ما الى صندوق نظام اقتصادي آخر . ويستحوذ اقتصاد الدولة ، بطريقة أو باخرى ، على الذي يخرج من التجارة الخارجية ،

---

(١) ان رفع رسوم سكة الحديد على حمولات رأس المال الخاص، الذي يتحقق داخل الاقتصاد الخاص ، ينتمي الى فئة التراكم من هذا المصدر .

شرط ان تكون كل الظروف الاخرى متساوية . أقول « شرط ان تكون كل الظروف الاخرى متساوية » ، لانه يمكن تبنّي سياسة تجارية ، بهذا الصدد ، لا تكون اصالح التراكم الاشتراكي ، وانما لصالح المنتجين البرجوازيين الصغار ، اذا كانت تهدف إلى تقليص ما يُقطع من مداخيلهم . اما مدى فائدة هذه السياسة فهو يتوقف عما هو الاهم بالنسبة لاقتصاد الدولة : تخفيض الى اسعار السلع المباعة والقضاء على رأس المال الخاص او التراكم في مجال التداول . ولا شك في ان هذه السياسة تؤدي ، من الناحية الاقتصادية ، تقليص أموال التراكم الاشتراكي، والى تقديم هدية للانتاج الفردي - هدية يتضاعف عبء ثمنها على اقتصاد الدولة كلما كان البلد يفتقر الى الرساميل وكلما تقلصت الفائدة المتأتية من توظيف قسم من رأس المال هذا ، الذي لا يكفي الانتاج نفسه ، في التجارة ، وذلك بدلاً من تكثيف تعبئة موارد المنتجين الصغار انفسهم بغية تطوير التجارة التعاونية . وبالاضافة الى ذلك ، فان تجارة الدولة تجري حالياً على نحو أقل ادراراً من التجارة الخاصة ، والحاجة الراهنة هي أن تخفض اجهزة الدولة التجارية اكلافها الى مستوى اكلاف التجارة الخاصة على الأقل . ولكن المهم هنا ان نطرح المشكلة برمتها على نحو نظري صحيح ، لان المسألة ليست مسألة سياسة اللحظة الراهنة ، وإنما هي مسألة فهم العمليات الاساسية طوال فترة التطور الاشتراكي . سوف نرى فيما بعد الصعوبات الضخمة التي تجابه منافسة تجارة الدولة لرأس المال الخاص ، وكيف تعتمد هذه الصعوبات على المشكلات الاساسية للبناء الاشتراكي بشكل عام . ويكفي أن نشير هنا ان نتيجة لافتقار البلد الكبير الى رأس المال ، ونظراً للظروف المتولدة عن النمو السريع نسبياً لتبادل السلع في البلد ، فإن الربح التجاري يصل الى مبالغ طائلة تذكّر بالوضع السائد في فترة التراكم الرأسمالي الاولي . في ظل هذه الظروف يكتسي هذا القطاع من التراكم اهمية بالغة : لان نجاحات رأس المال الخاص تعيق بعنف تدفق الموارد من الوسط

البرجوازي الصغير الى صندوق التراكم الاشتراكي وتستحوذ على جزء من فائض الانتاج الصادر عن اقتصاد الدولة نفسه .

(٣) ان القسم الثالث ، اي التبادل بين اقتصاد الدولة والاقتصاد الخاص ، هو النقطة حيث يواجه التراكم الاشتراكي مهمات سلبية ، كما في التبادل داخل قطاعه نفسه ، مثلما يجابه مهمات ايجابية ، أي تغذية اقتصاد الدولة على حساب الوسط غير الاشتراكي. ويجب أن نعالج من هذه الزاوية تحقيق منتجات صناعة الدولة خارج القطاع الاشتراكي بمعزل عـــن تحقيق منتجات الاقتصاد الخاص داخل قطاع الدولة .

فلنبدأ بالعملية الأولى ، أي بانتقال مجموع السلع التي تنتجها صناعة الدولة إلى الوسط غير الاشتراكي . إذا نظرنا إلى المهمتين المطروحتين هنا من منظار التراكم الاشتراكي نجدهما سلبيتين : تخفيض أكلاف التداول في أجهزة اقتصاد الدولة نفسها ، أي بعبارة أبسط ، المتاجرة بتكبيد جهاز التجارة أقل قدر ممكن من الإنفاق ؛ وبإزالة التجارة الخاصة من كل الطريق الذي يجب أن تسلكه سلعة صادرة عن التروستات في مسيرتها من المصنع إلى الحلقة الأخيرة ، أي المستهلك .

إن اولى هاتين المهمتين هي تحسين وضع التنظيم داخل نظام اقتصاد الدولة نفسه . وبعكس ذلك ، فان المهمة الثانية أهم من الأولى بكثير لأنهــا جزء من الصراع بين نظامين متناقضين للحصول على فائض الانتــاج الصادر عن اقتصاد الدولة . وهنا نلقى العدو في عقر دارنا تقريباً . ويجب أن نذكر هنــا الفارق المبدئي الموجود في العلاقات القائمة بين رأس المال التجاري والصناعي في فترة التراكم الأولي الرأسمالي من جهة ، وبين رأس المال التجاري الخاص وصناعة الدولة في فترة التراكم الأولي الاشتراكي من جهة ثانية . فاذا وجــدنا في فترة التراكم الرأسمالي ان رأس المال التجاري يجمع من رأس المال الانتاجي الخاص القسم الأكبر من فضل القيمة الصادر عن الصناعة ، فتلك مجرد قضية توزيع

متباين لفضل القيمة داخل نظام اقتصادي واحد . فالتراكم الاضافي الذي يجمعه اليوم من فضل القيمة الصادرة عن رأس المال الصناعي يعود غداً إلى الصناعة ؛ وانتقال رأس المال الاضافي من التجارة إلى الصناعة عملية مستمرة منذ ظهور الانتاج الرأسمالي . ولكن الأمر يختلف كل الاختلاف عندما تنتمي الصناعة أساساً إلى قطاع ما ، في حين تنتمي الشبكة التجارية إلى قطاع معادٍ آخر ، كما في الحالة التي نعالج . إذ ذاك يكون تراكم رأس المال التجاري الخاص إقتطاعاً مباشراً لا عودة عنه من فائض الانتاج الذي ينتجه العمال في صناعة الدولة . لنفترض ان المجموع السنوي لقيم السلع الجديدة التي تنتجها صناعة الدولة والتي تمر بالتداول السوقي تساوي ملياراً ، على أساس سعر الجملة كما تحدده التروستات، وان مجموع السلع هذه يُباع بالمفرّق هومليار ونصف ،إذذاك تكون الشبكة التجارية قد اقتطعت مباشرة ٥٠٠ مليوناً كربح لها من فائض الانتاج الصادر عن الصناعة . وإذا أخذت الشبكة التجارية الخاصة اربعة أخماس هذا المبلغ ، أي ٤٠٠ مليون ، يكون ذلك نزيفاً مضراً جداً ليس من مورد التراكم الاشتراكي وحسب ، بل وأيضاً من اعادة الانتاج البسيطة في نظام اقتصاد الدولة . اننا لا نلقى هنا استحواذ رأس المال الخاص على فائض الانتاج الصادر عن الانتاج للصغير الذي تتطور الرأسمالية تاريخياً على أساسه والذي لا تتوقف عن استغلاله فيما بعد ، وإنما نلقى استحواذ رأس المال الخاص على فائض الانتاج الصادر عن الصناعة الاشتراكية ؛ وهذه ظاهرة لم يعرفها التاريخ الاقتصادي من قبل . من هنا فان الصراع ضد رأس المال الخاص في هذا القطاع هو ، بالنسبة لاقتصاد الدولة ، صراع ضد تبذير القيم التي أنتجها اقتصاد الدولة نفسه . إن الصراع ضد انتقال رأس المال الخاص إلى هذا القطاع هو صراع مشروع ، بقدر ما هو مشروع أيضاً الانتقال من حل أسهل المهمات إلى حل أصعبها ، أي إلى السيطرة على تجارة الجملة وعلى تجارة الجملة — المفرّق في منتجات صناعة الدولة .

وهكذا ، فمن خلال سيطرة اقتصاد الدولة على عملية تبادل منتجاته يكون

قد حل لنفسه مشكلة ذات طابع سلبي : عدم السماح لرأس المال الخاص بان يأخذ ما هو ملك للقطاع الاشتراكي نفسه ، لأنه من أمواله الخاصة ، ولانه صادر عن قاعدته الانتاجية .

ويختلف الأمر كلياً عند انتقال القيم من الاقتصاد الخاص إلى قطاع اقتصاد الدولة . هنا يكون صراع اجهزة الدولة التجارية ضد رأس المال الخاص إلى حد كبير صراعاً للسيطرة على فائض الانتاج الصادر عن الاقتصاد الخاص . فعندما يتولى رأس المال الخاص شراء المواد الخام للصناعة من السوق الفلاحية ، وعندما يكون كل الطريق بين منتج الخام والتروست مليئاً بالوسطاء الخاصين ، يكون الفارق بين السعر المدفوع للفلاح وبين سعر المبيع للتروست ، بالاساس ، اقتطاعاً من دخل الاقتصاد الفلاحي . وبعكس ذلك ، فاذا افترضنا ان اجهزة الدولة تقوم بكل عملية شراء المواد الخام ، فان كل ما يُقتطع من مدخول الفلاحين يعود الى قطاع الدولة الاقتصادي . ان الصراع ضد رأس المال الخاص ، في الفترة الحالية من التراكم الاولي الاشتراكي ، هو أصعب من الناحية التقنية كما هو اقل اهمية من الصراع ضد نهب رأس المال الخاص لفائض الانتاج الصادر عن اقتصاد الدولة نفسه . ومن جهة اخرى ، فان الانتصار في هذا الصراع الاخير ، اي منع رأس المال الخاص من المتاجرة بمنتجات الصناعة سوف يؤدي ، بلا ادنى شك ، إلى تكثيف عملية إنتقال رأس المال الخاص إلى الصناعة الخاصة ، وهذه عملية مفيدة اقتصادياً وعديمة الضرر ، بشكل عام ، اذا رافقها نمو سريع لاقتصاد الدولة .

* * *

لننتقل الآن إلى التجارة الخارجية وإلى نظام الحماية الاشتراكية (على حد تعبير الرفيق تروتسكي) . إن تأسيس احتكار التجارة الخارجية أمر بالغ الاهمية بالنسبة للنظام الاقتصادي الاشتراكي ككل . إنه أولاً احد اجهزة التراكم الاشتراكي بحد ذاته . وهو ثانياً أحد أهم الاجهزة التي تحمي عملية التراكم

هذه بشتى اشكالها ، فيكون بالتالي نقطة محورية في الصراع ضد قانون القيمة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وإن هذه المؤسسة - ثالثاً - هي احد الادوات الرئيسية لتنظيم اقتصاد الاتحاد السوفييتي ككل .

سوف نكتفي ، في الوقت الحاضر ، بمعالجة احتكار التجارة الخارجية بوصفه اداة من ادوات التراكم الاشتراكي .

بقدر ما ينزع الاقتصاد الفلاحي باطراد نحو انتاج السلع ، وبقدر ما تتوثق الروابط التجارية بين الاقتصاد السوفييتي والاقتصاد العالمي ، بقدر ما ينمو حجم صادراتنا . كانت منتجات صناعتنا تحتل مكاناً اصغر من منتجاتنا الزراعية في المجموع العام لصادراتنا قبل الحرب ؛ ومع تنشيط الزراعة ، يجب أن نتوقع عودة النسب القديمة في انواع السلع التي نصدّر او على الاقل زيادة كبيرة جداً في صادرات المنتجات الزراعية بالمقارنة مع الآن . وكل هذا يعني زيادة في إمكانات التراكم الاشتراكي من دخل الاقتصاد الفلاحي . وكلما ازداد حجم المنتجات الريفية كلما ازداد اتكال الريف الاقتصادي على السلطة التي تصل الاقتصاد الفلاحي بالسوق الاجنبية. إن احتكار التجارة الخارجية لا يجعل الانتاج الصغير متكلاً على الدولة في قضية انتاج الفوائض وحسب ، وإنما هو ايضاً أداة هامة للحصول على ربح اضافي في السوق الاجنبية . فثمة بعض فروع التجارة العالمية - كالبلاتين والفلاكس وغيرها - حيث يتمتع اقتصاد الدولة في الاتحاد السوفييتي بشبه إحتكار .

صحيح ان احتكار الدولة للتجارة في المنتجات المصدرة لا يعني اطلاقاً ان كل الفارق بين أسعار السوق الخارجية واسعار السوق الداخلية يعود الى «مفوضية الشعب للتجارة الخارجية» . فبينما تمتلك «إدارة الخشب لروسيا الشمالية» ، التي تحقق منتجات صناعة الخشب بدون أي وسطاء ، تمتلك كل فائض الانتاج الصادر عنها ، نجد ان الدولة بعيدة كل البعد عن ان تتولى دوماً نقل السلع المصدرة طوال كل مراحل رحلتها إلى السوق الخارجية . فماذا هي اشترت

الحبوب مباشرة من الفلاح بواسطة « الشركة المساهمة لعموم روسيا لبيع الحبوب والمنتجات الزراعية » وباعتها إلى الخارج بواسطة « مفوضية الشعب للتجارة الخارجية » ، فان كل الفارق بين سعر الشراء وسعر المبيع يمرّ بين ايدي الدولة. ولكن عندما يتولى الشراء ممثلون عن رأس المال الخاص – وخاصة عندما تشتري اجهزةُ الدولة التجارية السلع المعدة للتصدير من تجار خاصين – فان ربح الدولة التجاري يتقلص إلى حد كبير لصالح رأس المال الخاص. ومن جهة ثانية ، فعندما تتولى اجهزة الدولة التجارية شراء المنتجات المعدة للتصدير ونقلها ، فهذا لا يعني مطلقاً (حسب المثال الذي قدمناه) أن مفوضية الشعب للتجارة الخارجية تجني الربح الأقصى. فغالباً ما تستهلك الاكلاف الاضافية كل الفارق بين اسعار الشراء واسعار المبيع في السوق الخارجية بحيث لا يتبقّى اي ربح صافٍ ، وذلك بسبب آلية التبادل عندنا السيئة جداً والكثيرة الأكلاف.

ولكن التراكم الاشتراكي ، وخاصة في فترته البدائية ، لا يعني دائماً زيادة رأس المال الانتاجي في الصناعة. إن انشاء شبكة من الأجهزة التجارية ، شأنه في ذلك شأن إنشاء الحد الأدنى من البُنى التحتية الضرورية التي تخدم اقتصاد الدولة، وتضمن اقصاء رأس المال الخاص عن المواقع الحساسة في الصراع الاقتصادي ، هو أيضاً تراكم اشتراكي ، ولكن من نوع آخر. وكما سنرى فيما بعد ، فان نظرة تجارية ضيقة إلى كل العملية التي تجري داخل اقتصاد الدولة ، والمتأثرة بملاحظات حول رأس المال الخاص ، إنما هي عائق أساسي أمام جوهر الشكل الاشتراكي للاقتصاد في أطواره الأولى ، وغالباً ما تؤدي – خلال الممارسة – إلى السير في طريق خاطيء تماماً. وغالباً ما يفوت الناس أن يروا الاهمية البالغة لهذا الجهاز بالنسبة لنظام اقتصاد الدولة ككل ، عندما يعجزون عن النظر إلى ما هو أبعد من النواقص الموجودة في هذا الجهاز أو ذاك. وفي الوضع الراهن ، نجد ان عدم ادرار عدد من أجهزة الدولة التجارية إلا للقليل من الربح ، من المنظار التجاري ، هو حجة تدعم ضرورة عقلنة هذا العمل ، ولا تدعم استبدال هذه الاجهزة بأجهزة خاصة تكون « أكثر إدراراً ». فهذه

تكون أكثر إدراراً إذا نحن نظرنا إلى ضعف الإدرار في الأطوار الأولى من النظام الاشتراكي من منظار الرأسمالية ، عوضاً عن تقييم « إدرارية » الرأسمالية (التي لا بد وان تشمل الازمات والحروب وما شابه) من منظار اشتراكي ، حتى عندما يكون الشكل الرأسمالي هو السبّاق في قطاع من القطاعات .

إنطلقنا ، في التحليل السابق ، من الافتراض ان اسعار منتجات صناعة الدولة التي يمتصها الاقتصاد الخاص هي ذات اهمية ما . اما الآن ، فيجب ان نتفحص المسألة الهامة جداً حول الدور الذي تلعبه سياسة الاسعار في التراكم الاشتراكي . وسوف ننظر هنا الى سياسة الاسعار فيما يتعلق بالسلع المصدّرة ، بالدرجة الاولى ، وإلى سياسة الاسعار التي تنتهجها تروستاتنا واجهزة الدولة بشكل عام .

لنبدأ بالسياسة الجمركية . اننا نتكلم عن سياسة جمركية فيما يتعلق بالسلع المستوردة لان فرض الرسوم على السلع المصدرة من قبل اجهزة الدولة ومفوضية الشعب للتجارة الخارجية ليس مورداً جديداً للتراكم وانما هو توزيع مختلف لكمية واحدة من الربح او الدخل التجاريين من التداول التجاري بين اجهزة الدولة المختلفة (مثلاً ، بين مفوضية الشعب للمالية والمجلس الأعلى للاقتصاد الوطني وتروستاته) . ان السياسة الجمركية التي ينتهجها الاتحاد السوفييتي ، بنسبها شبه الوقائية العالية على منتجات الصناعة الاجنبية الخفيفة ورسومها المرتفعة على المنتجات الهندسية ، هي حاجز قوي يحمي تداول السلع في داخل البلد من فعل قانون القيمة العالمي كما يقي صناعتنا الاشتراكية ، الضعيفة من حيث رأس المال والمتأخرة تقنياً ، خطر الانهيار نتيجة ضربات المنافسة الاجنبية . وسوف نتعرض لدور الحماية الاشتراكية هذا ولدور احتكار التجارة الخارجية، عندما نحلل الاصطدام بين قانون التراكم الاشتراكي وقانون القيمة . اما الآن فاننا نتكلم فقط عن السياسة الجمركية كمورد من موارد التراكم الاشتراكي .

يمكن تقسيم العائدات الجمركية في الاتحاد السوفييتي الى فئتين متمايزتين تختلفان من حيث أهميتهما بالنسبة للتراكم . ان العائدات الجمركية من فرض الضرائب على الوسائل والادوات الانتاجية المستوردة لتجهيز او إعادة تجهيز صناعة الدولة ليست بأي حال من الاحوال أداة من ادوات التراكم . اذا افترضنا ان إحدى نقابات النسيج اشترت من بريطانيا آلات جديدة لمصانع النسيج بثمن ٢٠ مليون روبل ودفعت ١٠ ملايين روبل كرسوم ، فكل ما عندنا هنا هو مجرد اعادة توزيع لاموال الدولة بين صناعة النسيج ومفوضية الشعب للمالية . ولا يتأثر مجموع اموال الدولة على نحو مختلف ، لو ان رسماً لم يُدفع على آلات النسيج ، او لو اعيدت الاموال الى نقابة النسيج . بامكاننا القول – طبعاً – ان الزيادة في قيمة التجهيز في صناعة النسيج يفرض على التروستات ان ترفع معدلات الاهتلاك وان تزيد بالتالي سعر مبيع سلعها ، ولكن هذا اعتراض وهمي ، لان نقابة النسيج ما هي الا مضخة لمفوضية الشعب للمالية ، تمتص مبلغ ٢٠ ملايين من المستهلك ، وسيان ، بالنسبة للقضايا الاساسية ، اذا استخرج هذه المبلغ برفع اسعار المبيع لتغطية نفقات الاهتلاك الاضافية أم استخرج بمجرد رفع اسعار المبيع وتحويل الفارق الى مفوضية الشعب للمالية كجزء من عملية تسليم ارباح مشروعات الدولة الى هذه المفوضية ، في حين تدخل التجهيزات البالغ ثمنها ٣٠ مليون دون ان تُدفع عليها رسوم جمركية . اما بالنسبة للسؤال حول أي من هذين الاحتمالين هو الاكثر ملاءمة من الناحية التقنية ، فهذا امر آخر . إن كل الموضوع يتلخص بما يلي : اذا كانت الاسعار وكل الظروف الاخرى ثابتة ، فان اموال التراكم في صناعة النسيج ، كما في اية صناعة اخرى ، ثابتة لا تتغير . واذا فرضت الرسوم الجمركية على قسم من أموال هذه الصناعة ، ولم تنتقل الى المستهلك ، فتلك إعادة توزيع لنفس الاموال تتم داخل قطاع الدولة . اذا رُفعت الاسعار ، فان الاموال تزداد ايضاً ، ولكن هذا يتم نتيجة لارتفاع الاسعار وليس نتيجة السياسة الجمركية . وتتحدد كمية هذه الزيادة حسب عدد من الشروط الاقتصادية الفاعلة ، وليس حسب حجم الرسم الجمركي . هل من

الاصلح فرض الضريبة على مستهلك منتجات فرع من فروع الصناعة ، ام من الاصلح رسم سياسة اسعار صحيحة وتعيين ظروف تحديد الارباح من مشروعات الدولة إلى مفوضية الشعب للمالية ؟ ذلك سؤال يتعلق بتقنية التراكم التي لا تمس انتاج الدخل نفسه .

وهكذا فان فرض الضريبة على ادوات الانتاج المستوردة لصناعة الدولة هو عملية تحويل القيم من جيب من جيوب الدولة إلى جيب آخر : من اموال رأس المال الثابت في اقتصاد الدولة الى صندوق النقد في مفوضية الشعب للمالية . وينطبق الوضع نفسه على فرض الضرائب على المواد الاولية للصناعة . هنا ايضاً تصبح المسألة مسألة اعادة توزيع موارد الدولة ضمن قطاع الدولة نفسه ، مع وجود مستوى معين للأسعار ؛ بالرغم من انه بامكان هذه الضريبة ان تكون اسرع فعلاً لاسباب اخرى .

ويختلف الامر كلياً بالنسبة لفرض الضرائب على وسائل الانتاج التي تستوردها الصناعة الخاصة ، وبالنسبة لاستيراد السلع الاستهلاكية . ليست الضريبة ، في هذا المضمار ، الا اقتطاعاً من مداخيل الجماهير المستهلكة او من رأس المال الثابت للصناعة الخاصة . اذا استوردت مفوضية الشعب للتجارة الخارجية السكر ، والاحذية وما شابه ، بسبب عدم كفاية انتاجنا ، فان المستهلك هو الذي يدفع الفارق بين الاسعار في السوق الداخلية والاسعار المدفوعة لشراء هذه السلع في الخارج ، وتتسلمه اجهزة الدولة التجارية . وحتى اذا كان العمال يدفعون هذا الفارق ، فان مدخول الدولة وتراكمها سوف يرتفعان في هذه الحالة ، ولكن على حساب تخفيض الموازنة الاستهلاكية الحقيقية للطبقة العاملة .

يكون الوضع هكذا اذا كانت السلع الاستهلاكية المستوردة تعوض عن عدم كفاية انتاجنا المحلي ، واذا كانت تباع بأسعار السوق المحلية . وان عملية الاستيراد هذه لا تعيق ، باي حال من الاحوال ، عملية التراكم واعادة الانتاج في اي موقع آخر من مواقع اقتصاد الدولة . ويختلف الامر تمام الاختلاف عندما

تستورد السلع بكميات تفوق ما يمكن للسوق ان تستوعبه الى جانب استيعابها للمنتجات المصنوعة محلياً ، وعندما تُباع بأسعار اقل من اسعار هذه المنتجات. في هذه الحالة يجري التراكم في مجال التجارة، وبواسطة اداة الضريبة الجمركية على حساب التقليص الجزئي للانتاج المحلي ، اي ليس على حساب تقليص التراكم على أساس الانتاج وحسب بل وتقليص بجرد اعادة الانتاج ايضاً ، في قطاع من القطاعات . واذا استوردت المنتجات بكميات اكبر مما تحتاجه السوق وبيعت بأسعار أرخص من اسعار السوق ، اذ ذاك فان الربح في قطب ما تصاحبه خسارة في القطب الآخر . ولا يمكن لهذه السياسة ان تكون مفيدة الا اذا عوضت الارباح عن الخسائر واذا ادى تخفيض الاسعار الى توسيع الطلب الا اذا كانت ، في التحليل الاخير ، مفيدة للصناعة . والاختيار العملي بين هذا الاجراء او ذاك سوف يتحدد في هذه الحالة بنتائج عملية حساب بسيطة .

* * *

لننتقل الآن الى سياسة الاسعار فيما يتعلق بالصناعة . ان هذه السياسة ذات اهمية قصوى ليس بالنسبة للتراكم الاولي وحسب، بل وايضاً بالنسبة للسير الطبيعي للانتاج بشكل عام حتى في وضعه المنكمش ؛ وهي ذات اهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد الفلاحي ؛ وهي تؤثر - اخيراً - على العلاقات السياسية بين البروليتاريا والفلاحين . الا اننا سوف نقصر اهتمامنا بها هنا على التراكم الاشتراكي الاولي فقط .

السؤال النظري الاساسي الذي يجب الاجابة عليه هنا بادىء بدء هو التالي: هل ان التبادل المتكافىء بين اقتصاد الدولة والوسط غير الاشتراكي امر ممكن بشكل عام ؟ هنا تبرز ثلاثة امكانات :

(١) عندما يتسلم اقتصاد الدولة من الوسط غير الاشتراكي قيمة اقل من القيمة التي يقدمها له. سوف نلقى هنا تفككاً مطرداً للانتاج الاشتراكي الكبير، وتصفية تدريجية لمنتجاته بأقل من سعر الكلفة . وقد يتخذ هذا التفكك اشكالاً

متعددة : بيع رأس المال الثابت الذي لم يرمّم بعد في الصناعة بسعر اقل من كلفته ، او بيع قوة عمل البروليتاريا الصناعية بأسعار بخسة جداً ، او كلا الظاهرتين معاً . في الفترة الاولى من « النيب » (السياسة الاقتصادية الجديدة) شاهدنا عدداً من الامثلة عن مبيع المنتجات الصناعية باسعار رخيصة ، الذي شمل بيع رأس المال الثابت وقوة عمل البروليتاريا في آن واحد لقاء ما يقارب اللاشيء . وان تحويل سياسة الاسعار هذه الى نظام سوف يؤدي حتماً الى التفكك التدريجي للصناعة الكبيرة وانتصار الانتاج الصغير على الانتاج الكبير .... ولا يجوز الخلط بين هذه الحالة وبين حالة اخرى يزداد فيها اهتلاك رأس المال الثابت نتيجة المنافسة في الاسعار ، ولا تتم عملية استعادة رأس المال الثابت لان الاموال المطلوبة لذلك تكون قد انفقت إما في رفع الاجور وإما في شراء احتياطي من المواد الاولية ، اي انها تنفق لزيادة رأس المال المتداول . ان مثل هذه القروض الآنية من اعتمادات رأس المال الثابت لتلبية حاجات اخرى اكثر الحاحاً ، قد لعب دوراً كبيراً في حياة الصناعة السوفييتية . وكان لا بد لهذه العملية من ان تتم نظراً للفقر المدقع لصناعة الدولة في مجال رأس المال المتداول ، وغالباً ما كانت تتم باسعار مرتفعة الى حدٍ ما لا تكون اكثر انخفاضاً من اسعار الترميم .

(٢) يجري حساب اسعار منتجات صناعة الدولة بحيث يكون تبادل المنتجات بين هذه الصناعة والاقتصاد الخاص تبادلاً متكافئاً ، فلا يقوم اي من النظامين الاقتصاديين باستغلال الآخر . وهذا الوضع هو ممكن بشكلٍ عام اذا هو لم يتمدّ فترة قصيرة جداً . والافتراض ان هذا الوضع هو وضع طبيعي يعني الافتراض ان النظام الاشتراكي ونظام الانتاج السوقي الصغير يمكنهما التعايش جنباً الى جنب على اساس توازن اقتصادي متبادل ، ضمن اقتصاد وطني واحد. لا يمكن لهذا التوازن ان يستمر طويلاً ، لانه يجب لنظام من هذين النظامين ان يطرد الآخر . ان التقهقر والتطور ممكنان كلاهما ، ولكن ليس المراوحة في مكان واحد . كتب ماركس بصدد رأس المال كحركة :

« ان رأس المال بوصفه قيمة تتسع من تلقـــاء نفسها لا يشمل العلاقات الطبقية وبوصفه متجمعاً ذا طابع محدد يقوم على وجود العمل على شكل عمل مأجور وحسب .انه حركة، عملية دورية تمر باطوار مختلفة تشتمل هي نفسها على ثلاثة اشكال مختلفة لعملية دورية . لذا ، فلا يمكن فهمه الا كحركة ، وليس كشيء ساكن[1] »

وايضاً اذا نظرنا الى النظام الرأسمالي ككل ، بشكل حركة ما ، في علاقته بالوسط قبل الرأسمالي ، كيف يمكن للشكل الاشتراكي في علاقته بالوسط قبل الاشتراكي ان يكون « شيئاً ساكناً » ؟ وما معنى الحركة في هـذا المجال ؟ ان الحركة ، والحالة هذه ، تعني واحداً من امرين : إما ان ينسف الشكل الرأسمالي بسرعة كتلة اقتصاد الدولة الوحدانية التي صهرتهـا حمم ثورة اكتوبر والحرب الاهلية ، وإما ان يتطور الشكل الاشتراكي على حساب تراكمه الخاص وعلى حساب الوسط غير الاشتراكي الذي يغذيه ايضاً بعصيره . اذا كانت الرأسمالية حركة ، فالاشتراكية حركة أسرع . وكل ما تخسره من حيث السرعة في فترة التراكم الاولي – من حيث تطوير قاعدتها الاقتصادية التقنية بسبب الندرة الشديدة في رأس المال – فهي مجبرة على ان تعوض عنه بواسطة الـــتراكم المكثف على حساب الوسط غير الاشتراكي . ومن بين الوسائل المهمة لتحقيق هـذا التراكم – فضلاً عن الوسائل التي وصفناها سابقاً والاخرى التي سوف نتعرض لها فيما بعد – هو التبادل غير المتكافىء في القيم مع الوسط غير الاشتراكي . وهـــذا التبادل الذي يتم لصالح الشكل الاشتراكي ليس ممكناً الا بانتهاج سياسة اسعار ملائمة فيما يتعلق بمنتجات صناعة الدولة .

(٣) وهكذا نصل إلى الحالة الثالثة ، وهي ليست ممكنة فقط ، بـــل وحتمية أيضاً ، في ظروفنا ؛ اي انتهاج سياسة أسعار جرى حسابها بطريقة واعية لاقتطاع قسم معين من فائض الانتاج الصادر عن الاقتصاد الخاص بمختلف

(١) « رأس المال » ، المجلد ٢ ، ص ٨١ .

أشكاله . وهذه السياسة ممكنة لان اقتصاد الدولة الذي بنته البروليتاريا قد قام تاريخياً على أساس الرأسمالية الاحتكارية . وتؤدي هذه الأخيرة ، نتيجة للقضاء على المنافسة الحرة ، إلى إيجاد أسعار احتكارية في السوق الداخلية لمنتجات الصناعة الوطنية ، وتجني الربح الاضافي من خلال استغلال الانتاج الصغير ، فتحضّر بالتالي قاعدة لسياسة الاسعار في فترة التراكم الأولي الاشتراكي . إلا أن حصر كل الصناعة الكبيرة في بلد ما بيد تروست واحد ، أي بيد الدولة العمالية ، يضاعف إلى حد كبير من امكان انتهاج سياسة أسعار تقوم على أساس الاحتكار ، وتكون مجرد شكل آخر من أشكال فرض الضرائب على الاقتصاد الخاص . والعراقيل التي يواجهها اقتصاد الدولة على هذا الطريق ليست متأتية من عدم توفر سلطة اقتصادية كافية لتنفيذ هذه السياسة ، وإنما هي متأتية من أسباب أخرى . وأهم هذه الأسباب ضرورة دمج هذه السياسة بسياسة تخفيض الأسعار ، التي لا يمكن انجازها إلا إذا سار تخفيض أكلاف الانتاج على نحو أسرع من ذي قبل . وهذا يفترض بدوره الحاجة إلى اعادة تجهيز الصناعة حالما تصل عملية عقلنة الانتاج ، بواسطة التقنية القديمة ، إلى حدودها . وتنتج صعوبة أخرى عن ان الدولة ليست محتكرة في كل فروع الصناعة . وبالتالي ، يجب وضع سياسة أسعار بحيث لا يؤدي تراكم الدولة آلياً إلى تراكم رأسمالي خاص . لن أتعرض هنا للصعوبات ذات الصفة السياسية الناتجة عن العلاقات بين الطبقة العاملة والفلاحين والتي تضطرنا في الكثير من الاحيان الى التحدث عن التبادل المتكافيء ، بالرغم من انه ، في ظل تشريك الصناعة الكبيرة ، فكرة طوباوية اكثر مما هي في ظل سيطرة رأس المال الاحتكاري .

ان التراكم بواسطة سياسة اسعار ملائمة له فوائد تزيد عن فوائد الاشكال الاخرى من الضريبة المباشرة على الاقتصاد الصغير . واهم هذه الفوائد السهولة البالغة في التحصيل ، بحيث لا تكون ثمة حاجة الى صرف قرش واحد على اي جهاز ضريبي متخصص .

والاعتراض القائل ان الضريبة القائمة على سياسة اسعار محددة سوف تؤثر على اجور العمال وفقراء الريف لهو اعـــتراض متهافت . فليس فقراء الريف هم المشترون الرئيسيون لمنتجات صناعتنا . ومهما يخسرون من هـــذا الاجراء يستطيعون استعادته من الدولة على شكل قروض ، وعلى شكل تراكم اجباري لرأس المال الثابت في اقتصادهم ، وما شابه . اما بالنسبة للعمال فان تهافت هذا الاعتراض مثل تهافت الاعتراض حول الضرائب غير المباشرة التي يمكن تحويلها كلياً الى اجور . وهذا مثل عددي على ذلك : اذا دفعت الطبقة العاملة ، مـــع سائر السكّان ، مبلغ ٥٠ مليوناً لصناعة الدولة نتيجة سياسة اسعار معينة ، بمقدور الدولة ان تعيد هذا المبلغ بسهولة إلى العمال بواسطة زيادة الاجور ، بينما لا تُعاد الاموال الواردة من المستهلكين البرجوازيين الصغار ، وانمـــا تغذي صندوق التراكم الاشتراكي .

* * *

لننتقل الآن إلى التراكم على اساس الانتاج، اي إلى الزيادة في القيم التي تتم على إعادة الانتاج الموسّعة* داخل النظام نفسه ، وبواسطة قواه .

لنبدأ ، مثل ذي قبل ، باستعادة العناصر المقابلة في التراكم الاولي الرأسمالي. كتب ماركس معرّفاً ما تسمّى فترة التراكم الاولي الرأسمالي :

« ان ما تسمّى فترة التراكم الاولي الرأسمالي ليست إذاً الا العملية التاريخية التي تقوم على فصل المنتـــج عن وسائل الانتاج . وتبدو على انها فترة بدائية لانها الطور التاريخي السابق لرأس المال ولنمط الانتاج المقابل له[1] »

---

* تشير عبارة اعادة الانتاج الموسعة - عند ماركس - الى وضع يتخطى فيه مجتمع مـــا استبدال وسائل الانتاج المستهلكة ، اي حيث يوجد استثمار صاف ونمو . « المترجم »

(١) « رأس المال » ، المجلد الاول ، الجزء الاول ، ص ٧٣٢ .

وبعبارة اخرى ، فان فترة التراكم الاولي لا تنتهي مع انشاء أول مصنع رأسمالي ، وانما تستمر في اوج التطور الرأسمالي . ولكي يصبح نمط الانتاج الرأسمالي الشكل الانتاجي المسيطر ، ولكي تفضي فترة التراكم الاولي الرأسمالي إلى فترة التراكم الرأسمالي « العادي » ، ولكي يتطور فصل المنتج عن وسائل الانتاج (اي خلق طبقة من العمال المأجورين بواسطة انتزاع الارض من الفلاحين وانضمام الحرفيين المستقلين إلى صفوف البروليتاريا) بحيث يؤدي إلى خلق هذه الطبقة ، يجب على عملية الاستخدام المنتج لهذه الأطراف ان تتقدم بسرعة كافية . ولكي يجري تنفيذ القسم الأكبر من مهمة التراكم الاولي الأساسية - « فصل المنتج عن وسائل الانتاج » - وخلال تنفيذ هذه المهمة ، كان على الرأسمالية ان تقوم ايضاً بالتراكم على أساس الانتاج وان تطوره على نطاق متوسع باستمرار . واخذت هذه العملية بالتقدم ، متطورة بلا انقطاع : ورافقها التراكم بواسطة الوسائل الاقتصادية وغير الاقتصادية المذكورة اعلاه . إلا ان دور التراكم على اساس الانتاج قد نما بلا انقطاع بقدر ما تحول الانتاج كله ، بفروعه الأساسية ، إلى انتاج رأسمالي ولقد عبرّ ماركس عن التطور الديالكتيكي لهذه العملية ، حيث تنقلب النتيجة سبباً ، بالعبارات التالية : « مع تراكم رأس المال، إذا ، يتطور نمط الانتاج الرأسمالي المتميّز ، ومع تطور نمط الانتاج الرأسمالي يتطور تراكم رأس المال (*) »

إن مصدر التراكم الرأسمالي على اساس الانتاج هو استغلال قوة العمل . وتكون اشكال هذه الاستغلال بدائية وفظة في الاطوار الاولى ، عندما يحتل فضل القيمة المطلق المكانة الاولى بالمقارنة مع فضل القيمة النسبي . ولكن تنعكس النسب بينهما فيما بعد .

في الفترة الاولى من تطور الرأسمالية ، كان يوم العمل في المشروعات

---

(١) « رأس المال » ، المجلد الاول ، الجزء الاول ، ص ٦٤١

الرأسمالية الأولى أطول منه في الانتاج الحرفي في القرون الوسطى، وكانت المطل. أقل وكثافة العمل أعلى بكثير . وبالتالي فان مجموع كمية العمل التي يبذلها العامل في اليوم كانت اكبر بكثير مما كان يبذله الحرفي المتدرب . وهكذا ، فان مستوى الأجور الاكثر انخفاضاً ويوم العمل الاطول مما كان عليه في النظام الاقتصادي السابق ، وكل ذلك على اساس تقنية وانتاجية عمل اعلى من ذي قبل، قد شكلا مصدراً للتراكم الاولي المكثف على اساس الانتاج في الفترة الاولى من تطور الرأسمالية . وقد اهتمت الدولة بعملية الانتاج في تلك الفترة ليس لتخفف الاستغلال أو تموّهه ، كما فعلت فيما بعد ، بل على العكس : لكي تخمد طاقة الطبقة العاملة على مقاومة هذا الاستغلال. لقد حرست الدولة التراكم الاولي عندما أصدرت القوانين حول التشرد ، وأعدمت بلا شفقة « المتشردين » الذين رفضوا الانصياع لنير رأس المال ، وعندما أصدرت القوانين حول الحد الاقصى من الاجور والحد الادنى ليوم العمل . إن اعداء الاشتراكية ، وبخاصة خصوم النظام الاقتصادي السوفييتي ، يلاحظون انه في السنوات الاولى من التراكم الاشتراكي الاولي كانت الاجور في بلدنا أكثر انخفاضاً مما كانت عليه قبل الحرب والثورة . يجب ان نذكر هؤلاء السادة بانه في فترة التراكم الرأسمالي الاولي ، كانت الظروف المعيشية للطبقة العاملة في المصانع الرأسمالية اسوأ بكثير من ظروف الصنّاع وطبعاً اسوأ من ظروف حرفيي القرون الوسطى – وهذا ما بيّنه ماركس في « رأس المال » كما بينّه عدد من الباحثين الآخرين . وقد تم ذلك بالرغم من الاسبقية التقنية الضخمة التي كانت للانتاج الرأسمالي على الحرف . وبعبارة أخرى ، فأن التقهقر الظاهري في حياة الجماهير العاملة في فترة التراكم الاشتراكي الاولي ، بالمقارنة مع وضع العمال في نظام رأسمالي متطور ، هي حجة هزيلة للبرهنة على التفوق الاقتصادي للرأسمالية على الاشتراكية بقدر ما كانت ضعيفة الحجة القائلة ان تقهقر وضع العمال في المصانع والشركات الرأسمالية الاولى ، بالمقارنة مع وضعهم في الحرف ، هو دليل على التفوق الاقتصادي للانتاج المستقل على الانتاج الرأسمالي .

إن كل الوسائل الاساسية لاستغلال رأس المال للعمل موصوفة بما فيه الكفاية

في « رأس المال » ومعروفة لدى الجميع . إلا اني اريد التوقف هنا عند جانب واحد من هذا الاستغلال لاهميته القصوى عند إجراء أية مقارنه مع فترة التراكم الاولي الاشتراكي. أعني التبذير الكبير في قوة عمل البروليتاريا باسم الحد الأقصى الممكن من التوفير في وسائل الانتاج ، وذلك لصالح تخفيض كلفـــة انتاج السلع ....

إن هذا الموقف الهمجي من قوة العمل ، الذي يميّز كل أطوار الرأسماليـة ، يبلغ أحجاماً ضخمة في فترة التراكم الاولي، عندما لا يكون الصراع الاقتصادي قد بدأ إلا بالكاد ، وعندما يكون ميزان القوى لغير صالح الطبقة العامـــة إطلاقـــاً .

ومن الضروري أن ننوّه بسمة اخرى من سمات تلك الفترة ، وهي أن الرأسمالية لم تكن تحتاج إلى جيش العمل الاحتياطي الذي اضحى ضرورة اقتصادية في الفترة اللاحقة . وبالاضافة إلى ذلك فقد عمل الرأسماليون انفسهم على الحد من استهلاكهم الشخصي بمختلف الاشكال ، وذلك لتوسيع إعادة الانتاج .

لننتقل الآن إلى مسألة التراكم على اساس الانتاج في اقتصاد الدولة . ان مصدر هذا التراكم هو نفسه في ظل الرأسمالية ، أي عمل الطبقـــة العاملة التي يجب ان تكون اجورها أقل من القيمة الاجمالية للمنتجات التي تنتجها . ولكن ثمة عدداً من التمييزات الهامة جداً لا بد منها هنا ، في الظروف العامة للتراكم الرأسمالي وفي الاشكال التي تستخدم فيها قوة العمل ويُدفع لها .

لا بد من أن نستعيد ، باديء بدء ، ما قلناه سابقاً انه لا يمكن أن يبـــدأ التراكم الاشتراكي الا بعد الثورة البروليتارية ، في حين تبدأ عمليـة التراكم الرأسمالي الاولي وتستمر قبل الثورات البرجوازية .... لم يكن على البرجوازية أن تشتري امكانية الاضطلاع بإعادة بناء النظام الاقتصادي كله بدفع هـــذه الجزية ، على شكل إجتياز قوى الانتاج وتحطيم الاحتياطي ، التي تتطلبها الثورة البروليتاريه للاستيلاء على الحكم من البلدان الاخرى ، ولكن كان هذا الاستيلاء

في بلدنا باهظ الثمن الى درجة انه لم يكن بالامكان القيام بالتراكم على اساس الانتاج فوراً . فقد سبقته فترة كان فيها المجموع العام للقيم الصادرة عن قطاع الدولة ، والموزعة في خارجه وداخله معاً ، أقل من كلفة الانتاج ، وليس أكثر منها . ان فترة « شيوعية الحرب » لم تواجه الدولة بشكلة التراكم وإعادة الانتاج الموسعة في ظل ظروف ملكية جديد، وانما واجهتها بمهمة احراز إنتصار عسكري من جهة ، ومهمة اطعام هذه المجموعة من الفقراء ، المناضلة ضد العالم الرأسمالي كله ، والمكونة من البروليتاريا وافقر الفلاحين مع جيشهم ، من جهة أخرى . وكان اقتصاد تلك الفترة هو شيوعية عسكرية ، إستهلاكية . وكانت مهماتها ان تصمد ، أن تطعم الشعب بشكل أو بآخر ، وأن تنتصر . ولم تكن حالة العجز في اقتصاد الدولة لتشكل ، باي حال من الاحوال ، مبرراً لتقليص هذا الاقتصاد أو التخلي عنه . وجرى الحد من الانتاج فقط عندما لم يتوفر تموين كاف من المواد الأولية والمحروقات . فقد كان الانتاج ، الذي يسير بخسارة من وجهة نظر رأسمالية ومن وجهة نظر التراكم ، أمراً ضرورياً ومفيداً من وجهة نظر المهمات الخاصة بتلك الفترة ....

يقول ماركس عن الربح ، المحرك الأساس للانتاج الرأسمالي :

« ان معدل الربح هو القوة المحركة للانتاج الرأسمالي . تنتج الاشياء ما دام إنتاجها يدر الارباح [1] »

كان رأس المال الذي ينتقل من التجارة الى الانتاج يدر ربحاً في العادة خلال فترة التراكم الرأسمالي الاولي . إن ما لم تعرفه الرأسمالية كقاعدة ، وكانت بنيتها تحول دون هذه المعرفة ، هي فترة طويلة « تعمل فيها مجاناً » من وجهة نظر الرأسمالية ، أي بدون ربح ، او بخسارة، مغطية هذه الخسارة من موارد أخرى للتراكم الاولي تقع خارج حدود المشروع الرأسمالي . وعلى عكس ذلك ، فما

---

(1) رأس المال ، المجلد ٣ ، الجزء الاول ، ص ٢٤١

يمكن ان يوجد كاستثناء بالنسبة لرأس المال الخاص كمرحلة عابرة – اي الانتاج بدون ربح ، أي الانتاج بدون فضل قيمة – هذا الاستثناء كان هو القاعدة ابان فترة «شيوعية الحرب» . واذا كيّفنا جملة ماركس المذكورة اعــلاه ، يمكننا القول حول فترة «شيوعية الحرب» : لقد جرى كل شيء ، وبمختلف الوسائل ، بهدف زيادة اعتماد الاستهلاك اليومي ، بالرغم من أن هذا يعني صرف رأس المال الثابت والمتداول وبدون أمل في التعويض عنه سريعاً .

إلا أن اقتصاداً من هذا النوع لا يعمّر طويلا . وفي نهاية الحرب الاهلية ، شارفت مرحلة مـــا قبل تاريخ التراكم الاولي الاشتراكي هـذه نهايتها ، وبدأ تاريخ التراكم الاولي الاشتراكي. الا ان التراكم لم يبدأ بزيادة في الاعتماد السنوي لفائض الانتاج في اقتصاد الدولة ، وانما بدأ بتخفيض العجز السنوي في هذا الاقتصاد . وها نحن هنا امام السمة المميزة الاولى للتراكم الاشتراكي بالمقارنة مع التراكم الرأسمالي .

ان التراكم الاشتراكي لا يبدأ عند الصفر ثم يرتفع فوقه ؛ انه يبدأ من تحت الصفر . ان صفراً من فائض الانتاج في كل اقتصاد الدولة يعني في الوقت نفسه ان الخسارة صفراً ايضاً – ان مستوى الصفر هذا كان هو الهدف ابان الانتقال من «شيوعية الحرب» الى فترة التراكم الاولي الاشتراكي . إن القوة المحركة للانتاج الرأسمالي هي السعي الى الحدّ الاقصى من الربح ، في حــين كان السعي ، في فترة «شيوعية الحرب» هنا ، الى الحد الاقصى من المنتجات المصنوعة ، حتى ولو كلـّفنا ذلك الحد الاقصى من الخسارة . وكان الهدف الأساسي عند البدء بالتراكم الاشتراكي هو توفير الحد الادنى من الخسارة بالنسبة لقطــاع الدولة ككل (وبالنسبة للمشروعــات الفردية بقدر الإمكان) . امـا في الوضع الراهن ، اي في ١٩٢٥ – ١٩٢٦ ، فان الصناعة والنقل التابعين للدولة في الاتحــاد السوفيتي يحققان الارباح بشكل عام . اذا كانت القيمة الاجمالية للانتاج الصناعي ٢,٥٠٠ مليون روبــل ، والقيمة الصافية

١,٠٠٠ مليون روبل ، لا يوجد تراكم اذا كان هذا الالف مليون = ج (أي اذا كان الانتاج الصافي مساوياً لمجموع الأجور المدفوعة) ، واذا كان س (أي فائض الانتاج في لحظة معينة ، لا فضل القيمة) = صفر . وبعكس ذلك ، فاذا كان المجموع العام للاجور المدفوعة أقل من مجموع القيم الجديدة التي ينتجها العمال في صناعة الدولة خلال سنة ، يوجد إذاً فائض انتاج ، حتى ولو كانت كل صناعة الدولة لا تدفع شيئاً إلى الدولة من انتاجها لا بل تطلب منها مساعدات قدرها عدة ملايين الروبلات لكي تستعيد رأس المال الثابت والمتداول . خلال الحرب العالمية الأولى والثورة والحرب الأهلية لم يكن ثمة توالد عادي بل هـــدر عظيم لعناصر الانتاج الأساسية . وهي الآن في طور الترميم . وإذا لم تؤخذ الموارد الأساسية لهذا الترميم من التراكم على أساس الانتاج وإنما أخذت من التراكم على حساب الوسط غير الاشتراكي ، بواسطة الوسائل المذكورة اعـــلاه ، فهذا لا يعني إطلاقـــاً ان التراكم من النوع الاول لم يحدث . إذا كان الانتاج السنوي الصافي في صناعة الدولة يبلغ ١,٠٠٠ مليون روبل مثـــلاً ، ومجموع الأجور المدفوعة خلال العام ٧٠٠ مليون ، وإذا لم يكن يذهب لأعمال ترميم رأس المال الثابت والمتداول ١,٠٠٠ - ٧٠٠ = ٣٠٠ مليون روبل وحسب ، بل وأيضاً ٢٠٠ مليون تلقي عبئاً شديداً على مفوضية الشعب للمالية ، فهذا لا يعني إطلاقاً ان فائض الانتاج غير متوفّر . إنه موجود في هذه الحالة ، ويجب ان نضيف إلى الـ ٣٠٠ مليون المجموع العام للضرائب المركزية والمحلية التي تدفعها الصناعة خلال العام ، ونفقات الوصاية وما شابه . إني أفترض في هذه الحالة المعنية ان قيمة ض المحولة إلى المنتوج ، أي رأس المال الثابت الذي يبلغ ١٥٠٠ مليون روبل هنا ، محسوبة بدقة ، وان الخسارة التي تتكبدها الصناعة نتيجة الحساب غير الدقيق للإهتلاك ونتيجة الأسعار المنخفضة لا يبتلع فائض الانتـــاج الذي ينتجه العمال . وافترض في الجهـــة الثانية ، ان هذا الحساب يصحّ في المقابل أيضاً ، وان نتيجة الاسعار الاحتكارية المتزايدة لا يُعزى لانتاجية العمل عند

العمال ، وإنما هو ضريبة على الاقتصاد الخاص ، يجري تحصيلها دون ان يلاحظ ذلك من خلال انتهاج سياسة اسعار ملائمة .

وهكذا تتولى الدولة عملية الانتاج، في الفترة الأولى من التراكم الاشتراكي، دونما اعتبار لادراريته ، ساعية فقط إلى تأمين الحد الأدنى الممكن من الخسارة للاقتصاد ككل ، وهذا لا يكون الحد الادنى من الخسارة في اختيار أي المشروعات الفردية يجب ان تشغّل (وإلا يتوقف قطاع النقل فوراً). ويترتب على هذا الفارق الاساسي بين التراكم الاشتراكي والتراكم الرأسمالي عدد من الفوارق المتعلقة بالانتاج . ولكن حتى عند الوصول إلى مستوى الصفر في مجال التراكم ، عندما يبدو للنظرة السطحية ان اقتصاد الدولة ككل ، ينفذ سياسة التراكم نفسها التي ينفذها الاقتصاد الرأسمالي الفردي ، نجد فارقاً ضخماً بين التراكم الأولي الرأسمالي والتراكم الأولي اشتراكي . ولا يرتبط الفارق فقط بكون مبدأ التراكم في مشروع واحد من مشروعات الدولة ومبادىء التراكم في جهاز بأكمله أمرين مختلفين تماماً ، وهذه حقيقة بالغة الأهمية بالنسبة للسياسة الاقتصادية لمختلف التروستات . إن هذا الفارق يرتبط أيضاً بالظرف التالي : في حين كانت المشروعات الرأسمالية منذ البدء متفوقة تقنياً واقتصادياً على المشروعات المستقلة في نمط الانتاج الذي قضت عليه وسخرته لخدمتها هذه المشروعات الرأسمالية ، أي الانتاج الصغير ، نجد انه يجب على الانتاج الاشتراكي ان يمرّ بمرحلة طويلة إلى حدٍ ما من مراكمة الموارد المادية لا يكون فيها المشروع الفردي التابع لاقتصاد الدولة بالضرورة متفوقاً على مشروع رأسمالي معاصر في بلد برجوازي متقدم ، بل متأخر عنه ، ولا يكون أقوى منه اقتصادياً بل أضعف منه .

ولا بد من تسخير كل اقتصاديات اقتصاد الدولة في تلك الفترة لمهمة المراكمة السريعة قدر الامكان للموارد الكافية لإعادة بناء القاعدة التقنية للصناعة على اساس من الكهربة ومن اعادة توزيع عقلانية – من الناحية الاقتصادية – على

صعيد البلد ككل من جهة، ولمهمة حماية هذا الاقتصاد الجديد من الاقتصاد الرأسمالي الذي لا يزال قوياً، من جهة ثانية. بهذا المعنى، فان فترة التراكم الاولي الاشتراكي بقوانينها الخاصة لن تكون فترة حتمية بالنسبة لبلدان فلاحية متأخرة كالاتحاد السوفييتي وحسب، بل وايضاً ربما بالنسبة للاقتصاد الإشتراكي في اوروبا الى مدى ما الاقتصاد الاوروبي المالي (حتى بدون اجتياح يهدده نتيجة حرب اهلية) هو اضعف من الاقتصـ د الرأسمالي في اميركا الشمالية اقتصادياً وتقنياً. الا ان التراكم الاولي الاشتراكي، في البلدان الصناعية الاكثر تقدماً، سوف يقوم على فائض الانتاج الصادر عن العمال اكثر مما يقوم على الموارد التي يُحصل عليها من اشكال الانتاج قبل الاشتراكية في اوروبا والمستعمرات.

الا ان هاتين المهمتين لم تواجها الرأسمالية في حقبة التراكم الاولي. فقد اتخذت اجراءات ضد الحرف، ولكنها كانت وليدة الحماس الرأسمالي الزائد اكثر مما كانت وليدة حاجة الرأسمالية الاقتصادية، لانها تمكنت من التغلب نهائياً على الانتاج الصغير حتى في ظروف من المساواة الكاملة. ومن جهة ثانية، فاذا وجدت في بعض الاحيان سياسة حماية جمركية في بلدات ذات الصناعة الضعيفة التطور تهدف الى حمايه صناعة معينة من منافسة بلد اكثر تطور منها رأسمالياً، فان هذا لا يمت بأية صلة الى الحماية الاشتراكية، وذلك بالرغم من المظاهر. المسألة في الحالة الاولى هي مسألة حماية صناعة من صناعة اخرى ضمن نظام اقتصادي واحد. أما في الحالة الثانية، نجد حماية نمط انتاج لا يزال هشاً وضعيفاً من نظام اقتصادي آخر معادٍ له حتى الموت هو بالضرورة اقوى من هذا الاقتصاد الجديد، اقتصادياً وتقنياً، حتى في فترة تفككه. أن التكامل الكامل في الامور النظرية هو وحده الذي يجعل المرء يرى في الحماية الاشتراكية صنواً للحماية الرأسمالية.

ولا معنى للمقارنة الا اذا اقدم بلد اشتراكي، ذو صناعة ضعيفة التطور، على فرض رسوم لحماية هذه الصناعة من الصناعة الاشتراكية في بلد اكثر تقدماً

منه، عوضاً عن يدخل كجزء في وحدة اقتصادية تتكون من الاقتصاد الاشتراكي لجميع البلدان التي تسلمت البروليتاريا الحكم فيها . اذ ذاك تكون ثمة رسوم جمركية ضمن نظام اقتصادي واحد ، كما في الرأسمالية . ولكن من المستبعد ان يقوم مثل هذا الوضع . ويجدر ان نذكر هنا أن حق هذا المثال ، شأنه شأن جميع الامثلة في مجال المقارنة بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي ، يكشف الفارق في المبدأ بين الاثنين ، بمعنى ان الرأسمالية تتطور على أساس المنافسة والتناقض المتبادل بين اجزائها، في حين نجد أن طريقة التوسع الاشتراكي في المجال الاقتصادي (وفي المجال السياسي ايضاً) هي التجاذب بين الاجزاء ، والتعاون المتبادل ، والاتجاه الدائم نحو جهاز أقتصادي موحّد . وليس ذلك وليد الحاجة العسكرية وحسب وانما هو وليد الحاجة الاقتصادية ايضاً .

قلنا اعلاه أن ما يميّز الرأسمالية ، في فترة التراكم الاولي بشكل خاص ، هو أتخاذها لموقف فظ همجي ومقتّر تجاه قوة العمل التي تعاملها على أنها سلعة من السلع المبتاعة والتي تشكل عنصراً من عناصر الانتاج . وحدود الاستغلال والاضطهاد في هذا المجال هي الحدود الجسدية المحضة (العامل بحاجة الى نوم وأكل) أو مقاومة الطبقة العاملة . وفيما بعد يصبح توازن القوى بين العمال والرأسماليين في الصراع الاقتصادي عاملاً بالغ الاهمية في الحد من وتيرة وكمية التراكم الرأسمالي على أساس الانتاج . وفي مقابل ذلك تتحول الطبقة العاملة منذ لحظة انتصارها من مجرد موضوع للاستغلال الى ذات هذا الاستغلال . فلا يعقل ان يكون لها موقف مماثل من موقف الرأسمالي بخصوص قوة عملها ، وصحتها ، وعملها والظروف المحيطة بها. وهذا يشكل حاجزاً امام وتيرة التراكم الاشتراكي لم تعرفه الصناعة الرأسمالية في فترة تطورها الاولى . صحيح اننا نعلم عن الحماس والسيطرة البطولية على النفس عند الطبقة العاملة في السنوات الأولى من تنظيم صناعة الدولة ، وخاصة خلال فترة الحرب الأهلية ، ولكن مثل هذه العوامل ليست مميّزة لكل فترة التراكم الاشتراكي .

ان الفارق الأول والبدهي بني اقتصاد الدولة تحت سيطرة البروليتاريا والاقتصاد الرأسمالي هو التالي : بالرغم من ان اقتصاد الدولة يعمل للسوق ، ومن انه انتاج سوقي في مجال التبادل ، فانه يبدأ (يبدأ فقط حتى الآن) بان يعمل ، بالنسبة للعامل ، كنظام انتاج لاستهلاك المنتجين . إن القوانين التي تسيّر حركة الأجور في فترة التراكم الاشتراكي مختلفة تماماً عن القوانين التي تسيّر الأجور في ظل الرأسمالية خلال فترة التراكم الأولي . مثال واضح على ذلك : في عام ١٩٢٠ عندما كانت البطالة أقل مما صارت عليه عام ١٩٢٤، وكان ثمة نقص جزئي في قوة العمل الماهرة (تطلبت بعض الاجراءات من قبل مفوضية الشعب للعمل) كانت الأجور أكثر انخفاضاً بكثير ممّا صارت عليه عام ١٩٢٤ خلال وجود ١,٣٠٠,٠٠٠ عاطل عن العمل في البلد . أما في النظام الرأسمالي ، حيث يتحدد انحراف مستوى الأجور عن قيمة قوة العمل وفق العرض والطلب لقوة العمل ومدى تنظيم العمال وقدرتهم على المقاومة ، فان العلاقة هي عكسية بالضرورة . وهكذا فان قانون الأجور ، في هذا الوضع ، خاضع لقانون التراكم الاشتراكي الذي يتجلى في سيطرة الطبقة العاملة الواعية على نفسها . إن هذه السيطرة على النفس تحل محل محصّل الصراع الأولي بين العمل ورأس المال الذي يحدد مستوى الأجور ومستوى فضل القيمة في نظام الانتاج الرأسمالي ، وذلك شرط ان تكون جميع الظروف الأخرى متساوية ، أي شرط وجود مستوى معين لقيمة قوة العمل . إن التراكم الاشتراكي ضرورة بالنسبة للطبقة العاملة ، إلا أنه يظهر هنا كضرورة مفهومة .

إن كون اقتصاد الدولة في الاتحاد السوفييتي ما زال يحافظ بحزم على يوم عمل من ثماني ساعات ، وذلك بالرغم من فقره ، وما زال يسنّ التشريعات لحماية العمل على نحو متوسع سنوياً ، هو أمر ممكن فقط لأن الطبقة العاملة هي المسيطرة على الانتاج. هذا في حين يستحيل ذلك على النظام الرأسمالي في مستوى انتاجه الحالي .

من بين السمات المميّزة لفترة التراكم الأولي الاشتراكي - بالمقارنة مع الفترة المقابلة لها في النظام الرأسمالي - ، يجب أن نذكر البطالة الواسعة التي تتطلب نفقات طائلة من اعتمادات التراكم ، وهذه نفقات لم يكن على رواد التراكم الأولي الرأسمالي ان يتحملوا عبئها عندما فتحوا مصانعهم الأولى ومدوها بقوة عمل من الزراعة والحرف .

ويجب أن نذكر هنا أيضاً ان الفقر المخيف المتأتي من الحرب والثورة ، والتقلص الكبير في طلبات الطبقة العاملة العادية لا يزالان يخدمان كعامل من عوامل التراكم الاشتراكي بمعنى ان الطبقة العاملة كانت ، إلى ماضٍ قريب ، لا تزال قادرة على أن تقلّص طلباتها خلال السنوات التي برزت فيها مهمات التراكم الاشتراكي كمهمات أساسية .

* * *

إن القانون الأساسي للتراكم الأولي الاشتراكي هو المحرك الرئيسي لكل اقتصاد الدولة السوفييتي . ولكن الارجح ان هذا القانون ذو دلالة شاملة ، ربما باستثناء البلدان التي تكون آخر من ينتقل إلى الشكل الاشتراكي للاقتصاد . انطلاقاً مما قلناه سابقاً ، يمكننا صياغة هذا القانون ، أو على الأقل ذلك الجزء منه المرتبط باعادة توزيع الموارد المادية للانتاج ، على النحو التالي : **بقدر ما يكون بلدٌ ما متأخراً اقتصادياً وبقدر ما يكون بلداً برجوازياً صغيراً وفلاحياً عند انتقاله الى التنظيم الاشتراكي، وبقدر صغر الارث الذي يتسلمه اعتماد التراكم الاشتراكي للبروليتاريا في هذا البلد عند قيام الثورة الاجتماعية، بنفس هذا القدر سيضطر التراكم الاشتراكي الى الاعتماد على مصادرة جزء من فائض الانتاج الصادر عن اشكال الاقتصاد قبل الرأسمالية وبقدر ما يضعف الوزن النسبي للتراكم على أساس انتاجه ، أي بقدر ما يقل امداده بفائض الانتاج الصادر عن العمال في الصناعة الاشتراكية . وعلى عكس ذلك ، كلما ازداد التطور الاقتصادي والصناعي لبلد ما عند انتصار الثورة الاجتماعية**

فيه ، وكلما اتسع الارث المادي الذي تتسلمه البروليتاريا من البرجوازية عند التأميم – على شكل صناعة بالغة التطور وزراعة منظمة على اساس رأسمالي – كلما تقلص الوزن النسبي للاشكال قبل الرأسمالية في هذا البلد المعيّن ، وكلما تعاظمت الحاجة عند البروليتاريا في هذا البلد لـكي تخفض من التبادل غير المتكافيء لمنتجاتها مع منتجات المستعمرات السابقة ، وكلما ازداد اتجاه محور التراكم الاشتراكي نحو الاساس الانتاجي للاشكال الاشتراكية ، اي كلما ازداد اعتماده على فائض الانتاج الصادر عن صناعته وعن زراعته [1] .

ليست فترة التراكم الأولي الاشتراكي مجرد فترة تجميع الاقتصاد الجديد للموارد المادية استعداداً للانتصار الحاسم على الشكل الرأسمالي ، انها في الوقت نفسه فترة صراع مباشر يخوضه اقتصاد الدولة ضد الاقتصاد الخاص ، صراع يسير في خط اعادة توزيع قوة العمل . وإن احدى أهم المسائل المتعلقة بنظرية الاقتصاد الاشتراكي هي مسألة كيف ستتم عمليـة قضاء النظام الاقتصادي الاشتراكي ، المتفوق تاريخياً ، على الاشكال قبل الرأسمالية ، بشكل محدّد . وتنقسم المشكلة الى الاقسام التالية : اولاً ، كيف ستختلف وسائل صراع الشكل الاشتراكي ضد الاقتصاد الخاص في فترة التراكم الأولي الاشتراكي عن وسائل الصراع في فترة الصناعة الاشتراكية الحقيقية ؛ وثانياً ، ماذا سيكون الفارق بين العلاقات المتبادلة بين الشكل الاشتراكي والشكل الرأسمالي من جهة وبين الانتاج السوقي الصغير من جهة أخرى ...

لا يشكل الانتاج الرأسمالي خطراً على الاقتصاد الطبيعي عندما لا توجد نقاط تماس معه ، عندما يشكل النظامان وعائين غير متصلين . إن الاقتصاد الطبيعي يرفض القتال ببساطة ما دام لم يجرّ بعد إلى التبادل السوقي المالي . وتشبه الرأسمالية في هذا الوضع مصارعاً يدعو خصمه الضعيف عبثاً إلى المبارزة

---

(١) لا بدّ طبعاً من ان تطرأ على هذا القانون بعض التعديلات عندما يكون ثمة نقل لوسائل الانتاج من بلد اشتراكي متقدم الى بلد اشتراكي متأخر .

في حين يلتزم هذا الأخير جانب الصمت ولا يردّ عليه . وفقط عندمـــا يدفع تطور التبادل الـسوقي بهذا الخصم الضعيف إلى الساحة الرأسمالية ، فانه يُهزم خلال عملية الصراع التنافـسي . ومن الهام جـداً ان نؤكد هنـا ان انتصار نمط الانتاج الرأسمالي على الاقتصاد الطبيعي البدائي او الاقتصاد البرجوازي الصغير يمكن ان يحصل فقط بواسطة تلك الفوائد الاقتصادية التي يتفوق بها كل مشروع رأسمالي ، حتى في طور المانيفاتورة من الرأسمالية ، على الاشـكال الاقتصـادية الاكثر بدائية . وقد لعب العنف ، أساساً ، دوراً فرعيـــاً . فهو قد اسرع في عملية التطور الرأسمالي بشكل خاص في كونه سهّل عملية جرّ الاقتصاد الطبيعي الى ساحة المعركة . إن النظريات البرجوازية لمدرسة «مانشستر» لم تكن وليدة الدفاع ضد الحـكم المطلق وتدخله في العمليـة الاقتصادية لغير صالح الطائفة الثـالثة ، وإنما كانت وليدة وعي الرأسمالية لتفوقها الاقتصادي البحت على الاشـكال قبل الرأسمالية ، وهو تفوق قام على تجربة سنوات عديدة من المنافسة الناجحة . كان كل مشروع رأسمالي ، بمفرده ، اقوى من النـــاحية التقنية الاقتصادية من أي مشروع حرفي أو من أية مجموعة من المشروعات الحرفية . إن ذراعاً من النسيج يستغرق صنعه وحدة من الوقت في المشروع الرأسمالي ، كان سلاحاً قاتـــلاً بيد الراسمالية في معركتها ضد الحائك الذي يستعمل النول اليدوي والذي يحتاج إلى وحدتين أو ثلاث وحدات من وقت العمل ليصنع الذراع نفسه . وكان المستهلك هو الذي يقرر نتيجة المعركة . فهو بشرائه للمنتوج الارخص إنما يختار نمط الانتاج الرأسمالي ويدعمه ضد الحرف ، ويصبح مشترياً للمنتجات الصناعية.

إن صناعة الدولة في فـــترة التراكم الاولي الاشتراكي هي في وضع يختلف تماماً عن وضع الصناعة الرأسمالية في الفترة المقابلة لهذه الفترة . ومشروع الدولة الفردي هو ايضاً في وضع يختلف تماماً عن وضع مشروع رأسمالي من نفس النوع. وهذا ما لا يجوز ان يغيب عن بالنا لحظة واحدة عندما نواجه السؤال الاساسي: كيف يمكن لعملية قضاء الشكل الاشتراكي على الشكل الرأسمالي ان تأخـذ مجراها. إن الفكرة المبتذلة القائلة ان الشكل الاشتراكي ، حتى في فترة وجوده

الاولى ، سوف ينتصر على الشكل الرأسمالي في الصراع التنافسي ، مثلما انتصر المصنع الرأسمالي على الحرف ، إنما هي مقارنة فظة ، وسطحية ، وغير نقدية مع الماضي . وهذه المقارنة لا تلقي ضوءاً على السؤال وإنما تحجبه . طبعاً ، ان القيام بمثل هذه المقارنات السطحية وغير النقدية أسهل بكثير من فهم خصوصيات فترة التراكم الأولي الاشتراكي . وقد طفحت الكتابات الاقتصادية عندنا بمثل هذه المقارنات منذ نهاية فترة « شيوعية الحرب »، إلا انها لم تحظَ إلا باقبال ضئيل . إن السياسة الاقتصادية للدولة البروليتارية ، بقدر ما كانت صحيحة، وبقدر ما تفادت الانحراف نحو نوع من « المنشترية » الاشتراكية، قد سارت ، على نحو متلمّس وعفوي ، في عكس الاتجاه الذي يُستجرّ منطقياً وعملياً من هذه المقارنة التي هي بديل للتحليل العلمي والماركسي لاقتصادنا .

إن اقتصاد الدولة عندنا لا يزال في الوقت الحاضر أضعف ، من الناحيتين التقنية والاقتصادية ، من الاقتصاد الرأسمالي في أوروبا وأميركا . والاقتصاد السوفييتي في اوروبا بعد تسلم دكتاتورية البروليتاريا الحكم فيها ربما يكون أضعف من اقتصاد اميركا الرأسمالية . ففي الفترة الأولى من تطور الشكل الاشتراكي لا يمكن إظهار كل الفوائد التي تميّز الاشتراكية عضوياً والتي تجعل منها اكثر تقدمية من الرأسمالية ، تاريخياً ؛ وذلك نظراً للافتقار في آن واحد إلى الشروط المادية المسبقة الضرورية لاعادة بناء أسسها التقنية وإلى الشروط المسبقة الضرورية للثقافة الاشتراكية ، ولتربية البروليتاريا الكادحة تربية اشتراكية . وكما قلنا سابقاً ، فان الشكل الاشتراكي ، في فترة التراكم الأولي ، لا يكون قد نمّى كل فوائده وإنما يكون قد خسر أيضاً بعض فوائد الاقتصاد الرأسمالي . وبعكس ذلك ، فان هذا الأخير ينعم بكل عتاد فوائده الاساسية ، التي تجعل من المستحيل على الشكل الاشتراكي ان ينافسه على قدم المساواة ، حتى في فترة انهيار الرأسمالية . إن محاولة هزم الرأسمالية في ساحة المنافسة الحرة في الطور الحالي من تطور الاقتصاد الاشتراكي لهي عملية انتحار حمقاء بالنسبة لاقتصاد الدولة الذي تسيطر عليه البروليتاريا . وهي ان تؤدي الا إلى

تفكك الاقتصاد الاشتراكي وهزيمته في هذا الصراع . ولا يجوز ان ننسى ان اقتصاد الدولة عندنا ككل هو أضعف - في سنواته الأولى - من الاقتصاد الرأسمالي ، شرط أن تكون كل الظروف الأخرى متساوية (أقول من أجل دقة المقارنة ان اقتصاد الدولة عندنا كان ،في السنوات الواقعة بين ١٩١٨و١٩٢٥ ، أضعف من صناعتنا الرأسمالية الكبيرة قبل الحرب) ؛ وان كل مشروع دولة بمفرده هو أيضاً أضعف من مشروع رأسمالي مماثل ، شرط أن تكون كل الظروف الأخرى متساوية . ويعبّر هذا عن نفسه بالنسبة للصناعة الرأسمالية الاجنبية في ان منتجات صناعتنا هي في معظم الاحيان أغلى وأسوأ من المنتجات الاجنبية ، ولا يسعها أن تكون غير ذلك . اما في داخل البلد ، فان الصناعة الخاصة اضعف من صناعة الدولة لانها محرومة من الظروف المتكافئة في الصراع. فقد سيطرت الدولة ، منذ البدء ، على أكبر المشروعات وأكثرها تقدماً . وفضلاً عن ذلك ، فان الصناعة الخاصة قد وجدت ، من حيث كل الجوانب الاخرى ، في أوضاع أقل امتيازاً من اوضاع صناعة الدولة - وهذا هو الأهم . وبفضل انتهاج سياسة اشتراكية صحيحة تماماً ، نجد ان اقتصاد الدولة ، وبالتالي كل مشروع من مشروعات الدولة على حدة وبحكم كونها مجرد اجزاء من هذا الكل ، هي أقوى من المشروعات الخاصة ، أي انها أقوى منها في ظروف من عدم التكافؤ بين الجانبين . إذا كان الأمر كذلك ، وهو كذلك ، فهذا يعني إذاً ان انتصار الشكل الاشتراكي على الشكل الرأسمالي في فترة الضعف الاقتصادي التقني لاقتصاد الدولة - أي في فترة التراكم الأولي الاشتراكي - لا يمكن ان يتحقق إطلاقاً نتيجة للتنافس بين مشروعات دولة منعزلة أو مجموعات منها وبين مشروعات رأسمالية منعزلة من نفس النوع . إن مشروعات الدولة تفتقر للانتصار بهذه الطريقة الى العامل الأساسي الذي كان متوفراً للمشروعات الرأسمالية ابان صراعها ضد الحرف : انها لا تتمتع بتفوق اقتصادي وتقني فردي على المشروعات التي تنتمي إلى الطور التاريخي الأدنى . ولكن إذا كان حتمياً ان ينتصر الشكل الاشتراكي ، وهو آخذ بالانتصار منذ الآن على نحو

تدريجي في فترة التراكم الأولي الاشتراكي (وهذا التراكم - أي اعادة الانتاج الاشتراكية الموسّعة - هو نفسه من نتائج هذا الصراع ، جائزة من جوائزه)؛ اذا كان الأمر كذلك فيجب ان تكون ثمة أسباب أخرى لهذا الانتصار تقع خارج مجال التنافس بين المشروعات الفردية التي تنتمي الى النظامين الاقتصاديّين المتباينَين . ما هي هذه الأسباب ؟ وما هو الذي يميّز التوسّع الاشتراكي عن التوسّع الرأسمالي ، ويجعل من الشكل الاشتراكي الشكل الاكثر ثباتاً في صراعه ضد الشكل الرأسمالي ؟

ان اول واهم عامل هو ان اقتصاد الدولة يعمل ، ولا يسعه الا ان يعمل ، كوحدة موحدّة فقط . فالارجح اذا عزل مشروع دولة فردي عن الكل ورمي في حلبة التنافس فانه لن يعمّر طويلاً ، وسرعان ما يسْحق . ولكن نفس المشروع ، بوصفه جزءاً من جهاز اقتصاد الدولة الموّحد ، يملك وراءه هذا الجهاز ، ولهذا السبب فهو ليس مشروعاً وتروستاً معزولاً من النمط الرأسمالي القديم ، حتى عندما « يلجأ إلى المحاسبة التجارية » ، ويبدو للوهلة الاولى شبيهاً بمشروع فردي في اقتصاد سوقي ، شبيها بتروست رأسمالي . **وكما ان العمل القائم على اساس التعاون هو شيء اكثر من مجموع قوى العمل الفردية التي يوحدها هذا العمل التعاوني ، كذلك فان الجهاز الموحد لاقتصاد الدولة هو شيء اكثر من المجموع الحسابي لكل المشروعات والتروستات التي يتضمنها** . ان قوة اضافية تظهر نتيجة التعاون الجديد على نطاق واسع جداً - نتيجة عمل كتلة اقتصادية كبيرة ومنظمة . عندما تأسست تروستاتنا وانتقلت إلى المحاسبة التجارية ، فان المظهر الخارجي لهذه التروستات وملامحها ووسائل المحاسبة الرأسمالية التي تتبعها قد أدت ببعض الاقتصاديين المبتذلين إلى الدعوة إلى نوع من « النظرية » القائمة على التنافس بين مشروعات الدولة الفردية وبين المشروعات الرأسمالية - وهي نظرية توّحد ، على نحو مشبوه ، الماركسيين المثقفين والمتعلمين على الاقل ، مع الثرثارة والمتحذلقين دعاة « العلم » البرجوازي .

الا ان المتطلبات العملية لجهاز اقتصاد الدولة الضخم وحلقاتـــه المنفصلة - السياسة العملية ، الضرورة الاقتصادية المفروضة على هذا الجهاز - هي امتن بكثير من تلك الاراء المتحذلقة التافهة التي تحاول ان تبيّن الظاهرة الزائلة والسطحية التي برزت ابان انتقال اقتصاد الدولة من « شيوعية الحرب » إلى فترة التراكم الاولي الاشتراكي (« النيب ») - السياسة الاقتصادية الجديدة - كما نسميها)[1] ، أي الظاهرة التي تتجلى ببعض التفكك وفقدان التنظيم في التروستات وانعدام ادارة هذه التروستات وما شابه ، على انها النمط الطبيعي من الملاقات بين التروستات ، وبين هذه التروستات من جهة ، والسوق الخاصة من جهة ثانية . ولكن حالما تنتهي فترة اعادة التنظيم ، فترة تكييف القوى الاقتصادية في اقتصاد الدولة مع ظروف التبادل السوقي ، وحالما تُخطى الخطوات الاولى في الوضع الجديد ، تبدأ عملية « تجميع » اقتصاد الدولة بوصفه كلا موحداً ، ويبدأ السعي لاكتشاف الفوائد الناتجة عن تعاون الكتل الاقتصادية الكبيرة ، ويبدأ - اخـــيراً - التقلّص التدريجي للحيّز الذي تجري فيه « المنافسة الحرة » بين الدولة والاقتصـــاد الخـــاص .

ان اندماج سلطة الدولة باقتصاد الدولة هو مصدر آخر من مصادر الثبات بالنسبة للشكل الاشتراكي في صراعه ضد الشكل الرأسمالي ، وهـــو لا يمتّ بصلة إلى المنافسة الحرة (بل على العكس تماماً) . خلال فـترة التراكم الاولي الرأسمالي ، غالباً ما كانت الدولة تساعد هذه العملية مستعملة لذلـــك اساليب قسرية في بعض الاحيان ؛ إلا ان هذا التعاون بـين الدولة والتطور الرأسمالي ،

---

(١) « ان السياسة الاقتصادية الجديدة » كانت « جديدة » بقـــدر ما كانت ذكرى السياسة الاقتصادية « القديمة » لفترة « شيوعية الحرب » لا تزال حية . يجب التخلي عن هذه العبارة . لقد ولدت عبارة « نيب » واستعملت بمعان ثلاث في آن واحد لتعني : (أ) السياسة الاقتصادية الجديدة ، (ب) نظامنا السوقي ، الاشتراكي المختلط ، «ج» المبدأ البرجوازي في اقتصادنا . ومن الاصح والافضل ان نستبدل « السياسة الاقتصادية الجديدة » بسياسة التراكم الاشتراكي ، بفترة التراكم الاشتراكي .

ومعارضة الدولة الاقطاعية له ايضاً ، لا يمكن مقارنتها بالدور الذي تلعبه الدولة البروليتاريا في العملية الاقتصادية . ويمكن اعطاء فكرة عامـــة عن ذلك في الماضي فقط بالنظر إلى اقتصاد الدولة العسكري خلال الحرب الاستعمارية . ان تجربة رأسمالية الدولة العسكرية في المانيا خلال الاعوام ١٩١٤ - ١٩١٨ تبيّن المساهمة الضخمة لاندماج الدولة الرأسمالية مع الاقتصاد الرأسمالي في زيادة قوة وثبات جهاز سياسي اقتصادي معيّن . إن عملية الدمج هذه تذهب إلى حـــد أبعد في ظل دكتاتورية البروليتاريا . إذ يكون الدولة البروليتارية والاقتصاد البروليتاري كلاً واحداً بالمعنى الكامل للعبارة. وهذا الدمج بين القوة الاقتصادية والثورة السياسية يزيد إلى حد كبير من قوة الدولة ومن القوة الاقتصاديـــة لاقتصاد الدولة . لقد سبق ان اشرنا إلى الدور الكبير الذي تلعبه الوسائل غير السياسية للتراكم الاشتراكي . وان سلطة الدولة البروليتارية على فائض الانتاج الصادر عن الاقتصاد الخاص (طبعاً الى مدى ما يكون ذلك ممكناً ، ملائماً من الناحية الاقتصادية ومنسجماً مع الامكانات التقنية) ليست بحد ذاتها اداةللتراكم الاشتراكي وحسب ، بل هي ايضاً احتياطي دائم لهذا التراكم - أي انها طاقة الاعتماد لاقتصاد الدولة ، اذا صح التعبير . ومثلما ، فان احتكار التجارة الخارجية والحاجز الدفاعي عندنا المكوّن من الرسوم الجمركية ، والذيتتحطم عليه امواج قانون القيمة للاقتصاد العالمي ، انما هو مكسب حققناه بفضل القوة السياسية الداخلية التي تتمتع بهـــا الدولة البروليتارية والدعم الخارجي الذي تمحضها اياه البروليتاريا العالمية . وإن استخدام هذه القوى في هذا القطاع لهـو ذو اهميه مباشرة حاسمة بالنسبة لوجود الشكل الاشتراكي للاقتصـــاد في طفولتـه .

وهكذا نصل إلى الاستنتاج انه بينما يوجد شبه شكلي بين التوسع الرأسمالي والتوّسع الاشتراكي ، وبينما ينزع كلا الشكلين إلى التطور ليس فقط بالاعتماد على مواردهما الخاصة ، وانما ايضاً - وحتماً - من خلال القضاء على انمــاط الانتاج المتأخرة تاريخياً وفرض استغلال دائم عليها ، الا ان وسائل الصراع ضد

الاشكال القديمة تختلف كلياً بين الرأسمالية والاشتراكية . إن الرأسمالية تنتصر في نظام مفتوح ، في ظروف من المنافسة الحرة مع الاشكال الاقتصادية قبل الرأسمالية . اما الاشتراكية فهي تنتصر في نظام مغلق من اقتصاد الدولة ، وتتقدم ككل موحد ، مندمجة مع السلطة السياسية ، في ظروف تتقلص فيها المنافسة الحرّة على نحو ممنهج ويقضى عليها تقريباً . إن مظهر المنافسة الحرة بعد تصفية « شيوعية الحرب » لم يكن الا اجراء تعليمياً يهدف إلى ضبط عمل مشروعات الدولة وعقلنته؛ ولكن لم يكن عودة إلى ذلك المشكل من العلاقات مع نمط الانتاج القديم التي يميّز الرأسمالية في حقبتي تطورها الاولى والثانية . إن الاشتراكية تتميّز بشكل خاص من العلاقات التي تقوم بينها وبين الاشكال قبل الرأسمالية ، ولا يمكن لهذه مطلقاً ان تكون بعثاً لظروف التراكم الاولي الرأسمالي ، ولا يمكنها لذلك ان تكون بعثاً لتلك المنافسة الحرة التي تخطتها الرأسمالية نفسها عند انتقالها إلى طور التنظيم الاحتكاري . ليس بمقدورنا ان نقول شيئاً عن اشكال طرد النظام الاشتراكي لانظمة الانتاج الاخرى عندما يحين الوقت الذي يحصل به الاقتصاد الاشتراكي على قاعدته التقنية الخاصة . الا ان وسائل تشجيع اعادة الانتاج الاشتراكية الموّسعة في فترة التراكم الاولي الاشتراكي ، التي نحن بصددها هنا ، هي التالية : الحد من حرية المناقشة أو حق الغائها ، استعمال معمّم لفوائد احتكار الدولة ؛ صراع اقتصاد الدولة العامل كجهاز واحد ؛ دمج الوسائل الاقتصادية مع الوسائل السياسية .

اما فيما يتعلق بالعلاقات المباشرة بين اقتصاد الدولة ونمط الانتاج البرجوازي الصغير ، فيجب على هذه العلاقات ان تُدخل شيئاً جديداً إلى التاريخ الاقتصادي للمجتمع البشري مثلما يفعل بالتأكيد كل الاقتصاد الاشتراكي الجديد بشكل عام . عندما يخضع اقتصادُ الدولة الرأسمالية الجديد؛ لنفسه ، فهو يخضع معها ايضاً الاشياء الخاضعة لها ، وهي عناصر الانتاج السوقي البسيط التي يقوم عليها هذا الشكل الثاني من الرأسمالية . ولكن يرافق ذلك حتماً نظام كامل من العلاقات المباشرة بين الانتاج الصغير واقتصاد الدولة . ويجب ان تتحدد الطبيعة

الاساسية لهذه العلاقات وفق الاعتبارات التالية . إن الانتاج الصغير يتطور في دوائر ثلاث . تظل الدائرة الاولى ضمن الانتاج الصغير لفترة طويلة من الزمن ؛ وتنتظم الثانية تعاونياً [1] على اساس رأسمالي ؛ اما الثالثة فهي تتفادى العملية الاخيرة وتتوحد على اساس التعاون «الجديد»، الذي هو نمط خاص من الانتقال من الانتاج الصغير إلى الاشتراكية دون المرور بطريق الرأسمالية ، ولا بطريق ابتلاع اقتصاد الدولة للانتاج الصغير .

ان هذا الشكل الجديد من التعاون في ظل دكتاتورية البروليتاريا ، ومن انماطه طبعاً الجماعيات الفلاحية و « الآرتيلات » ، هو على وشك النمو . لذا ، فليس بمقدورنا ان نحلل شيئاً لم يوجد بعد ، وانما هو في طريق النمو . ولنذكر هنا ، بشكل عابر ، اننا لم نلقَ بعد الوسائل التي تسمح باستخدام احتكار الدوله لصالح التعاون ، هذه عملية قادرة على اعطاء افضل النتائج في ظروف تقلصت فيها ممارسة الشكل الاشتراكي للمنافسة الحرّة .

ولكي نختم المسألة التي نحن بصددها ، يجب ان نقول ما يلي : إن اقتصاد الدولة في فترة التراكم الاولي الاشتراكي هو في وضع يسمح له ، بالرغم من كونه لم يستعد تقنيته بعد ، بان يستغل كل الفوائد التي يوّفرها جهاز موحّد ومنظّم ؛ هذه الفوائد التي هي بمنأى عن منال الرأسمالية التي تهدر الكثير من مواردها بلا هدف نتيجة بنيتها الفوضوية . في ظل نظام « شيوعية الحرب » باءت محاولات استغلال هذه الفوائد بالفشل ، وضاعت ثمارها وسقطت في حفرة العجز الاقتصادي . اما الآن فان هذه الفوائد ستزداد وضوحاً اذا نحن اقدمنا – اخيراً – على تنفيذ المهمة التنظيمية الاكثر إلحاحاً ، والتي هي مهمة سياسة هامة ايضاً ، اعني : ادارة اقتصاد الدولة بمجمله على انه كلٌ موّحد .

ويجب ان نذكر ، في الوقت نفسه ، فائدة اخرى تملكها الرأسمالية ولا

«1» لست اتكلم هنا عن التعاون الاستهلاكي ولا عن التعاون بمعناه العادي ، وانما عن التعاون بوضعه عملاً موحداً ....

يملكها اقتصاد الدولة ، وهي ان العنصر البشري المطلوب كان قد تكوّن سلفاً في الحقبة السابقة – ذلك النمط من عميل الانتاج والتوزيع الذي تعلّم من خلال الاستجابة لحوافز الرأسمالية الى العمل ، والذي تكيّف مع الانضباط الرأسمالي. وبعكس ذلك ، فان نمط « العامل في اقتصاد الدولة » ، بوصفه نمطاً اجتماعياً خاصاً ، ما يزال صيغة من الصيغ . وهذا يعني اضطرار النظام الاقتصادي الجديد إلى الاعتماد على اناس « قدماء » ؛ بحيث يتكبد الخسائر الطائلة من جراء استخدام الاساليب غير المهنية ، وسؤ التصرف ، وما شابه .... ان مراكمة العادات الاشتراكية والثقافة الاشتراكية لهو امر جد هام في الصراع بين الانتاج الاشتراكي والانتاج الرأسمالي . في العقد الاول من عمرها ، على الاقل ، تتمتع الرأسمالية في هذا المجال بأسبقية بدهية على الاشتراكية ، لانها تملك نتاج تراكم ثقافي طويل .

ان السبب الآخر لثبات الشكل الرأسمالي في صراعه ضد الشكل الاشتراكي الذي يظهر في مجال التجارة الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص ، هو ان المشروعات الخاصة تستغل عمل العمال ومستخدمي المكاتب كما تستغل عمل مالكي وسائل الانتاج انفسهم ، وهذا يذهب أبعد بكثير من الحدود التي رسمها التشريع السوفييتي لحماية العمل . ليس بمقدور النظام الاشتراكي ان يخفض من اكلاف الانتاج والتوزيع بهذه الطريقة . وفي فترة يكون فيها هذا الشكل الاشتراكي عاجزاً عن ان يهزم الاقتصاد الخاص في المضمار الاقتصادي ، فان هذا السبق الذي يتمتع به الاقتصاد الخاص لهو ذو أهمية بالغة جداً ، وفي التجارة خاصة . وفي ظل نظام استغلال ذاتي للتجار لا يجعلهم ينفقون شيئاً على مسك الدفاتر ، فضلاً عن توافر ثقة رب العمل الشخصية بعامله (وهذا نتيجة لتكيّف العامل مع متطلبات العلاقات الرأسمالية) ، فان تجارة الدولة تلقى فرصتها الذهبية في وجود أقل أكلاف ممكنة لوحدة التداول . إن حماية العمل الصارمة – إحدى فوائد الاشتراكية – تتحول هنا إلى فائدة الرأسمالية ما دمنا مهتمين بالمنافسة على تخفيض أكلاف التداول .

بعد كل ما سبق وقلناه ، فان مشكلة القروض والامتيازات الأجنبية في فترة التراكم الاشتراكي سوف تزداد وضوحاً بالنسبة لنا . إن القرض الطويل المدى الذي يُحصل عليه من الخارج هو أحد أشكال استغلال رأس المال الأجنبي للاقتصاد الفتي الجديد . هذا من جهة ؛ أما من جهة ثانية ، فانه قد يساعد إلى حد كبير على الاسراع في التراكم الاشتراكي . وهذا يعني زيادة في اعتماد التراكم الاشتراكي (هي زيادة آنية متقطعة) تسرع في عملية اعادة التجهيز التقني لاقتصاد الدولة ، وتقصّر بالتالي من الفترة التي تضطر الدولة إلى البقاء فيها ضمن المرتبة التحضيرية من الاشتراكية . وهو يسمح بامكانات تشغيل عشرات الآلاف من العمال العاطلين عن العمل الذين يخسرهم الانتاج حالياً بسبب النقص في العناصر المادية للانتاج عند الدولة ، ويجعل منهم بالتالي مساهمين في التراكم الاشتراكي . إذا نظرنا الى القروض الخارجية، من منظار نظري ، فهي تشكل تركيباً من التراكم الرأسمالي والتراكم الاشتراكي . إلا انه بامكانها أن تكون ، في فترة انهيار الرأسمالية ، عاملاً من عوامل التراكم الاشتراكي أكثر من أن تكون عاملاً من عوامل التراكم الرأسمالي . ومما لا شك فيه ان الفائدة التي يدفعها اقتصاد الدولة على القرض ستكون أقل بكثير من القيم الجديدة التي سوف ترد إلى اعتماد التراكم الاشتراكي . وهذا يعني ضمناً ، بالطبع ، ان الدولة تملك حرية مطلقة في التصرف بالقروض ، وان واجب دفع الفائدة هو الرابط الوحيد بين الدائن والمدين . ومن الطريف أن نتذكر ان استثمار البلدان الهرمة اقتصادياً للرساميل في الأجهزة الرأسمالية الشابة والمتطورة قد لعب دوراً كبيراً في فترة التراكم الأولي ...

وعلى كل حال ، اذا تمكنت موارد الرأسمالية الأوروبية الهرمة مثلاً من أن تهاجر على نطاق واسع الى الاقتصاد السوفييتي الفتي في الفترة الواقعة بين الوقت الحاضر والثورة البروليتارية في أوروبا ، فسوف يكون ذلك أمراً ايجابيــاً بالنسبة للاشتراكية وليس بالنسبة للرأسمالية . وإذا كان لا بد « للفكر الشامل» الهيغلي أن يتجلى خلال هذه العملية على شكل طعم هو الفائدة على رأس المال

هـــذا » ، فلن يكون ثمة جدوى في التحسّر على دفع فائدة بنسبة أعلى من المعتاد .

اما بالنسبة للامتيازات ، فهذا أمر مختلف . هنا تبدو العلاقة بين التراكم الاشتراكي والتراكم الرأسمالي على انها علاقة عكسية . إن منظّم التراكم هو رأس المال الخاص ، وتتسلم الدولة الفــائدة على شكل حصة في المنتوج ، أو ايجــار ، أو ضرائب ، أو على شكل حق الشراء بأسعار خاصــة ، ومــا إلى ذلك . إلا أن الجانب السلبي من الامتيازات هو في أن الدولة تتسلم من فضل القيمة أقل مما يتسلمه الرأسمالي . في ظل اتفاق امتيازات ملائم ، لاتحصل الدولة على شيء لاعتماد التراكم خاصتها ، بشكل عام ، حيث لم يكن بالامكان الحصول على شيء بدون صاحب الامتياز الذي يكون قد أضاف كمية كبيرة إلى الدخل الاهلي للبلد المكوّن من ج + س . إن الجانب السلبي الأساسي في امتياز ما هو ان اقتصاد الدولة في فترة التراكم الاولي الاشتراكي - أي في فترة الضعف الأقصى - تواجه رأس المال الاجنبي مواجهة مباشرة ، رأس المال هذا الذي يتقدم متسلحاً بكامل سلاحه التقني ، بالفوائض من رأس المال الثابت والمتداول التي يملك ، وبالاحتياطي من رأس المال المتوفر لديه في مؤخرته البرجوازية . وعندما تُمنح امتيازات كبيرة في فروع رئيسية من صناعة الدولة التي تعاني من نقص في رأس المال ، يتضح منذ البدء ان المشروعات صاحبة الامتياز هــذه ليست على قدم المساواة مع مشروعات الدولة ؛ وسرعان ما تحقق الاسبقيات التي تتمتع بها الصناعة الرأسمالية الاجنبية المتطورة والتي نحن محرومون منها . وها نحن هنا أمـــام انعطاف حول حزامنا الضريبي ومقارنة بـــين نظامين اقتصاديين ضمن علاقة من القوى ليست لصالح اقتصاد الدولة . وينتج عن ذلك ان جرعة كبيرة جداً من الامتيازات يبتلعها جهاز اقتصاد الدولة قد تبدأ في تفكيكه ، مثلما فككت الرأسمالية في أيامها الاقتصاد الطبيعي الاضعف منها . ويعبّر هــذا التفكك عن نفسه ، فيما يعبّر ، بكون العمال في المشروعات الرأسمالية يتمتعون بظروف مادية أفضل من الظروف التي يتمتع بهـــا عمال

صناعة الدولة ، وهذه حقيقة لا بدّ وان تترتب عليها نتائج سياسية . وبدهي ان هـذا كله لا ينطبق إلا على الفترة الأولى من وجود اقتصاد الدولة ، فترة التراكم الأولي . فعندما يترسخ الشكل الاشتراكي اقتصادياً وتقنيـاً ، لن تعود الامتيازات تشكل خطراً علينا . ولكن الضرورة اليهـا سوف تتقلص آنذاك لان حاجتنا الماسة إلى رأس المال هي وحدها التي تضطرنا إلى منح هذه الامتيازات . إن ما قيل لا يسري طبعاً على الامتيازات المأخوذة بجرعـات خفيفة بعيداً عن المراكز الاقتصادية للاتحـاد السوفييتي وعن فروع الانتاج الحاسمة . وامتيازات الخشب هي مثال على نمط من الامتياز كثير الفائدة وقليل الخطورة في آن واحد .

وعلى كل حال ، فان الحذر في مجـال سياسة الامتيازات هو تعبير عن الضرورة الاقتصادية ذاتها التي تضطر اقتصاد الاتحاد السوفييتي إلى الاحتفاظ بشتى الوسائل باحتكار التجارة الخارجية ونظام الحماية الصارم جداً . والهدف هنـا أيضاً هو تأمين الشروط الضرورية المسبقة للتراكم الاشتراكي . ولذا ، فاننا نأتي هنـا الى الصراع بين قانون التراكم الاشتراكي وقـانون القيمة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

الصراع بين القانونين

ننتقل الآن إلى المشكلة الأخيرة ، وهي الأهم من المنظار النظري : مسألة الصراع بين قانونين داخل اقتصاد الاتحاد السوفييتي ، قانون القيمة وقانون التراكم الاشتراكي .

يتضح مما قلناه سابقـاً ان كل السياسة الاقتصادية للدولة السوفييتية وكل اقتصاديات نظام اقتصاد الدولة تخضع لقانون التراكم الاشتراكي . وبستحيل التحدث عن أي من قوانين حركة الأجور في نظـام اقتصاد الدولة في الاتحاد

السوفييتي ، ولا عن أية نظرية للاجور فيه إلا بعد تحليل قانون التراكم الاشتراكي وكيفية تجلّيه في هذا القطاع من الحقل الاقتصادي . فان سياسة الأسعار المتعلقة بمنتجات صناعة الدولة ونظام رسوم النقل المائي والبرّي تخضعان لهذا القانون ، وإذا كان بعضاً منهما لم يصبح بعد خاضعاً له ، يجب إخضاعه في المستقبل بضرورة حديدية . وتخضع لقانون التراكم الاشتراكي أيضاً بنية المدخول في الموازنة – كما في نظام الضرائب على الاقتصاد الخاص لصالح الاقتصاد الاشتراكي (مع افساح المجال ، طبعاً ، أمام تعديلات تتناسب مع الامكانات الاقتصادية والضرورة السياسية) – وكذلك تخضع له بنية المصروف في الموازنة . وإن احتكار التجارة الخارجية ونظام الحماية الاشتراكية إنما هو دفاع الاقتصاد الاشتراكي ، في الحقبة الحالية من تطوره أي دفاع ذلك القطاع المحدد الذي يسيطر عليه التراكم الاشتراكي ضد أي تعدٍ على حدوده من قبل القيّمين على التراكم الرأسمالي . ويخضع لقانون التراكم الاشتراكي أيضاً كل نظام التسليف عندنا ، بوسائله التنظيمية وبالمبادىء التي تسيّر سياسته ، وخاصة المبادىء التي تسيّر توزيع موارد البلد الإقراضية . كما تخضع سياستنا التجارية داخل البلد لهذا القانون نفسه ، في سعيها الدائم لاقصاء الاقتصاد الخاص عن التداول ، وفي ادخالها عدداً من الاجراءات الهادفة إلى ضبط السوق الداخلية . وهذا الضبط هو صراع من أجل شكل آخر من أشكال تنظيم العمل ، وفيما يتعلق بتوزيع الموارد المادية فهو يقود إما إلى الحد من معدل وكمية التراكم الاشتراكي في عملية التداول ، وإما إلى زيادة التراكم الاشتراكي في هذا المجال ، وإما إلى تحقيقهما معاً . وسياسة حماية العمل التي ننتهجها هي سياسة الاحتفاظ بأهم قوة انتاج ، بأهم عامل من عوامل التراكم الاشتراكي ، أعني قوة عمل البروليتاريا وتحسينها نوعياً . هذا من جهة ، أما من الجهة الثانية ، فان سياسة حماية العمل التي ننتهجها ، بانتقالها الى الاقتصاد الخاص ، تضع حداً لمعدل التراكم الرأسمالي وكميته .

وباختصار ، فان كل العمليات الاساسية التي تتم داخــل اقتصاد الدولة والمبادىء العامة للسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة البروليتارية تخضع اولاً، في الحقبة الحالية من التطور ، لضرورة الاقتصادية للقيام بتراكم شامل وبتوفير وإدخار واسعي النطاق . إن هذه السياسة ليست موضع التنفيذ في كل المجالات بالشمول والانتظام الكافيين ، مثلاً في صراعها ضد الأستهلاك غير المنتج ومــا شابه ؛ الا ان المسألة هي مجرد مسألة وقت .

ولكن اقتصاد الدولة في الاتحاد السوفييتي ما هو الا جزء من الكليــة الاقتصادية الشاملة في البلد . فان قسماً كبيراً من القيم المنتجة ما زال يصدر عن القطاع الخاص ، أو بشكل ادق ، عن مجال الانتاج السوقي الصغير .... إن اقتصادنا ، اخذاً به ككل ، هو نظام اقتصاد اشتراكي سوقي . يغرس قانون التراكم الاشتراكي جذوره في الحلقات الاشتراكية الرئيسية ، أي في اقتصاد الدولة ، الا ان نفوذه يصل إلى الاقتصاد الخاص إلى حدٍ ما،ولكن على اعتباره وسطاً غريباً . وبعكس ذلك ، فان القانون المحتم وجوده في الاقتصاد البسيط والرأسمالي هو قانون القيمة ، الذي يمّد نفوذه هو ايضاً إلى اقتصاد الدولة . وبما ان اقتصاد الدولة في الاتحاد السوفييتي هو مثال لم يعرفه بعد التاريخ الاقتصادي عن تمايش نظامين اقتصاديّين مختلفيّن ومتناقضين بحكم طبيعتها ويملكان آليات ضبط مختلفة ، فمن المحتم ان يكون هذا الاقتصاد ساحة ليس للصراع بين هذين القانونيّن الاقتصاديّن وحسب بل وايضاً ساحة يتم فيها توازن ما بينهما ، وهذا يعني عملياً نوعاً من التمايش فيا بينهما .

ان قانون التراكم الاشتراكي محدود بـ « ديمقراطية » الاقتصــاد السوقي وباتجاهات التطور ووسائل الضبط التي يشتمل عليها . اما الاقتصاد السوقي فهو محدود ، مطوّق – مقبوض عليه ، اذا صح التعبير – من قبل قانون التراكم الاشتراكي ومن قبل قوانين التطور في الجهاز الاشتراكي المعادي له . لهــذا السبب فان اقتصادنا الذي لم يصبح اشتراكياً بعد ، لم يعد مجرد اقتصادٍ سوقي في الوقت نفسه .

ان مسألة تعريف نظامنا الاقتصادي بتعابير اقتصادية علمية كانت موضع خلافات عديدة ، وهي ستبقى كذلك لبعض من الوقت نأمل ان لا يطول . مرت فترة كانت معالجة اقتصادنا فيها على انه احد اصناف الاقتصاد السوقي جرى تشويهه قليلاً نتيجة ملكية الدولة للصناعة الكبيرة ، تعتبر ذروة الواقعية الاقتصادية والشجاعة الشيوعية . وكان هذا الموقف يفترض ضمناً وجود قانون اساسي واحد في اقتصادنا ، هو القانون الذي يسيّر الاقتصاد السوقي ، أي قانون القيمة . ولو كانت الامور على هذا النحو حقاً ، فان تأثير هذا القانون الذي يضغط من الداخل والخارج ، كان سيؤدي حتماً إلى تذويب صناعة الدولة في مياه « النيب » ، إن لم تكن قد ذوّبت كلياً الآن ؛ كما سيؤدي باحتكار الدولة إلى التلاشي باطراد ، فتُغلق المشروعات التي تعمل بخسارة مفسحة المجال امام المشروعات الرابحة فقط ، وما إلى ذلك . وكان من الضروري ترك المواصلات وصناعة المعادن ، بشكل خاص ، بين ايدي رأس المال الاجنبي أو تسليمه اياها ، وهلم جرّا . اننا لا نلحظ ان هذا هو ما يجري ، ولكننا نلحظ أن عملية عكسية تماماً تنمو تدريجياً وتترسخ مع نمو الانتاج السوقي للاقتصاد الفلاحي . لماذا ؟ اذا لم تكن هذه العملية تتطور وفق الخط الذي يرسمه ضابط الاقتصاد السوقي وانما هي تتطور بخط معاكس له ، واذا كانت صناعة الدولة تنمو وتترسخ ضد فعل قانون القيمة هذا ، فالسبب في ذلك لا يمكن ان يكون الا ان ثمة قانوناً آخر يعارض قانون القيمة ، بحيث يعدّله ، يحرفه ، أو حتى يقضي عليه جزئياً . وقد تعرفنا جزئياً على هذا القانون .

ان هذا الاستنتاج لهو ذو أهمية مبدئية بالغة للفهم الصحيح لنظامنا الاقتصادي ولاتجاهات تطوره الأساسية . ولكن الاعتراف بوجود قانونين اساسيين في اقتصادنا لا يعني الاجابة على سؤال الوزن الاقتصادي النسبي ودينامية كل من هذين القانونين . يجب ان يكون ذلك موضع تحليل خاص . يكفي ان نلحظ هنا اننا اذا انطلقنا من الاعتراف بوجود هذين القانونين كافتراض لكل تحرٍ محدد للاتجاهات العامة في اقتصادنا ، فسوف نكون في وضع يسمح لنا بأن

نستوعب بدقة تلك الكمية من السمات الجديدة والفريدة التي يتسم بهـــا هذا الاقتصاد . ولا يمكن استخلاص هذه السمات والظواهر الجديــدة من تطور الاقتصاد السوقي بحد ذاته . ولهذا السبب ، فان كل من ينظر إلى اقتصادنا على انه مجرد اقتصاد سوقي ، مضطر إلى أن يهمل تفسير هذه الظواهر ، أو ان يبني كومة من « الاستثناءات » التي تستدعي صياغة قانون عام ، أو ان يُرجع هذه الخصوصيات ، مدعياً العمق ، إلى « اقتصاد توجد فيه دكتاتورية البروليتاريا » وهذا ما يحصل في الغالب . اعتقد اننا قد تخطينا هذا النـــوع من « التحليل النظري » ، وترداد الجمل نفسها عن « الذيب » طوال عـدة سنوات على التوالي يثير فينا القرف منذ مدة من عقمه وفراغه .

لننظر الآن إلى طريقة عمل قوانين الاقتصاد السوقي الممتدة إلى اقتصادنا ، وتأثير هذه القوانين على اقتصاد الدولة بشكل خاص ؛ ولنتحرَّ إلى اي مدى تولى قانون التراكم الاشتراكي تغيير قوانين الانتاج السوقي والقضاء عليهـــا جزئيـــاً .

سوف نبدأ بقوانين الانتاج السوقي .

ان الانتاج السوقي ، اكان ذا شكل بسيط أم ذا شكل رأسمالي ، هو انتاج للسوق . منذ نهاية « شيوعية الحرب » طغى تبادل السلع لقاء المال على مجال التداول في بلدنا . ولم يستمر ذلك ضمن الاقتصاد الخاص (باستثناء الاقتصادي الطبيعي طبعاً) وحسب ، وعند التبادل بين اقتصاد الدولة والاقتصاد الخاص ، بل واستمر ايضاً إلى حد كبير في التبادل داخل قطاع الدولة الاقتصادي نفسه . اما الآن ، فان شكل تبادل السلع لقاء المال الذي يكاد يعمّ بلدنا ، والمحاسبة النقدية التي ترافقه ، هما بالنسبة للبعض دليل لمجال تطبيق قانون القيمة ولقوته الطاغية كضابط لكل عملياتنا الاقتصادية . ولا شك في ان ذلك هو اساس كل مبالغة في تقدير دور ومعنى قوانين الاقتصاد السوقي ، الذي حال ، ومـــا زال يحول ، دون فهم الجوهر الصحيح لنظامنا الإقتصادي . الا انه لا يصح القول

ان المجال الذي يسيطر عليه تبادل السلع لقاء المال = درجة اهمية قانون القيمة . هذا خاطيء حتى بالنسبة للرأسمالية البسيطة ، إلى مدى ما يتم القضاء جزئياً على قانون القيمة خلال المرحلة الاحتكارية من الرأسمالية ، ومعه كل قوانين الانتاج السوقي الاخرى المرتبطة به ...

اننا نعلم الآن ،بواسطة التجربة، وبعد ثورة اكتوبر ، إلى اين تسير الرأسمالية الاحتكارية . انها لا تسير ، باي حال من الأحوال ، الى المنافسة الحرة ، وانما الى الاحتكار ، إلى احتكار اوسع وأشمل من احتكار التروستات الاميركية . انها يسير إلي احتكار الدولة في كل الصناعة الكبري والمتوسطة ، وفي النقل ، ونظام التسليف ، وتجارة البيع بالجملة (والبيع بالمفرّق جزئياً) ؛ انه احتكار دولة يطوّق نفسه بشبكة تعاونية قوية . بهذا المعنى يكون اقتصاد الدولة عندنا – تاريخياً – تكملة وتعميقاً لهذه الاتجاهات نحو مزيد من التفكك في الاقتصاد السوقي والمزيد من تصفية قانون القيمة . واذا كان قد سبق للاقتصاد السوقي ان « نسف » خلال مرحلة الرأسمالية الإحتكارية (على حد تعبير لينين)، فالى اي مدى « نسف » هو وقوانينه – وبالتالي قانونه الاساسي : قانون القيمة – في النظام الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي .

بين الانتاج السوقي البسيط عندنا واقتصاد الدولة توجد حلقات ضعيفة جداً من الانتاج الرأسمالي ، ولا توجد حلقة كبيرة الا في مجال التبادل وهي حلقة رأس المال التجاري الخاص . في مثل هذا الوضع ، اي بينا لا يزال رأس المال الصناعي الخاص ضعيفاً جداً،يسيطر احتكار الدولة للصناعة الذي لا يحدّه داخل البلد الا منافسة الحرف والصناعات اليدوية بشكل خاص . ولكن هذه المنافسة مرهونة هي نفسها بالتفوق التقني لصناعة الدولة ككل،وبستحيل وجودها بالنسبة للصناعة الثقيلة .

ولكن اذا كان لا يجوز للمرء ان يحكم على قوة ومعنى القوانين الخاصة بالانتاج السوقي على اساس كمية تبادل السلع لقاء المال،لان هذه النظرة إلى المشكلة

ستكون شكلية وسطحية ليس الا ، فان التوصل إلى استنتاجات حول تأثير قوانين الانتاج السوقي على اقتصاد الدولة باعتماد كمية السلع التي تنتقل من القطاع الخاص إلى القطاع العام (والعكس بالعكس) مقياساً لذلك ، هو نفسه شكلي وسطحي ايضاً . إن المزارع الاميركي يساهم أكثر من فلاحنا في التبادل السوقي مع صناعة بلده ؛ فان هذه الصناعة تحتاج إلى حبوبه وموادة الأولية مثلما تحتاج اليه كمستهلك . ولكن هذا لا يغيّر الحقيقة التالية : ان المزارع ، الخاضع لتوازن القوى الاقتصادية ، يجد نفسه خاضعا لرأس المال التجاري، وللتروستات والمصارف ، ولا يمارس تبادلاً متكافئاً مع المدنية . ولا يسعنا القول انه بقدر ما ينمو تبادل السلع بين المدينة والريف في الاتحاد السوفييتي بقدر ما تخضع صناعة الدولة للاقتصاد السوقي ولفعل قوانينه . فالعكس تماماً هو الصحيح في بعض الحالات . إن صناعتنا ستجد نفسها في وضع اسوأ من وضعها الراهن لو ان الاقتصاد الفلاحي تحول إلى اقتصاد طبيعي . وحقبة « شيوعية الحرب » هي برهان على ذلك . وبعكس ذلك ، فكلما تطور التبادل السوقي بين المدينة والريف ، كلما تقرر توازن القوى وفق درجة التنظيم التي يتمتع بها كلاهما . لذا ، ففي هذه الحالة يخضع الاقتصاد الفلاحي خضوعاً اكبر لاقتصاد الدولة ، على شرط ان يسير التصنع بوتيرة طبيعية .

ان تقييم تأثير قوانين الانتاج على اقتصاد الدولة يحتاج إلى تحليل اعمق واكثر تفصيلاً . . .

سنكتفي هنا باشارة اولية وعابرة إلى أهم جانب . ما من شك في ان القوة الأولية للعلاقات السوقية ، وبالتالي قانون القيمة أيضاً ، يمارسان نفوذهما عندما يشتري قطاع الدولة من المنتجين الصغار سلعاً يتنافس عليها مستهلكون آخرون داخل البلد . وهي تمارس نفوذها ايضاً عندما يكون للدولة الافضلية في شراء السلع ، ولكن بمقدور الفلاحين ان ينتقلوا من انتاج محصول ما إلى انتاج آخر اذا قدّم محتكر الشراء اسعاراً لا تناسبهم . إن قانون القيمة ، والحالة هذه ، لا

يعبّر عن نفسه في الاسعار ، أي بواسطة المال ،على هوامش التبادل مع الاقتصاد الخاص وحسب ؛ بل وينفذ ايضاً ، وبعمق ، الى قطاع الدولة ؛ ولا ينعكس في حسابات فرع الانتاج المعني بالأمر وحسب ، بل وايضاً في كل الفروع المتعلقة به لانه يؤثر ، فيما يؤثر ، على مستوى الاجور العام .

ولكن هل تتحقق هذه القيم في الغالب في التبادل بين الاقتصاد الخاص واقتصاد الدولة ، وما هو وزن كل منها ؟ ان قانون القيمة يفعل بقوة عظيمة في تبادل المواد الغذائية ذات المنشأ الحيواني - لحم ، زبدة ، بيض - وفي المواد الاولية مثل الجلود والأصواف حيث يوجد عدة مشترين يتنافسون ، وحيث المنتج نفسه يلجأ الى توسيع صنعة الحرفي لهذه المواد الاولية ، عندما لا يكون السوق مناسباً ، فيقاطع المدينة بذلك . وهو لا يمارس الا نفوذاً قليلاً في العلاقات السوقية حيث يتم تبادل مواد اولية تقنية اخرى كالحيش والفلاكس والقطن بشكل خاص . صحيح ان السوق الخارجية تحدّد الاسعار القصوى هنا، اي انها تتحدد وفق قانون القيمة للاقتصاد العالمي ، الا ان البون الشاسع بين متوسط الاسعار الداخلية والاسعار في السوق الخارجية يمنح المصّدر الاحتكاري او شبه الاحتكاري في المصنع الذي يحوّل هذه المواد - اي الدولة - سلطة على الأسعار . واخيراً ، فان الدولة هي المسيطرة الى حد كبير على وضع اسعار تجارة الحبوب . وقد يبدو ان فعل قوى السوق ليس حراً في اي مجال آخر بقدر ما هو حرّ في هذا المجال . امـــا في الواقع ، فان الوضع قد يكون على العكس تماماً . عندما يكون الموسم رديئاً ، تبرز قوى العرض والطلب في تجارة الحبوب ولكن عندما يكون ثمة موسم وسط ، او غزير ، بحيث يمكن تحقيق الفوائض في الخارج ، فان الدولة تكون هي المسيطرة على الموقف ...

الا ان قوانين الانتاج السوقي تمارس نفوذاً على اقتصاد الدولة بطريقة اخرى ايضاً . اني اشير الى تحقيق منتجات صناعة الدولة في السوق الخاصة . إن صناعتنا تعمل لتلبية متطلبات السوق . انها تعمل لتلبية طلب السوق عندما يأتي هـذا

الطلب من داخل قطاع الدولة وعندما يأتي من خارجه في آن واحد . الا ان العلاقات السوقية داخل قطاع الدولة لا تستخرج عضوياً من اقتصاد الدولة نفسه . إن علاقات السوق هنا هي علاقات شكلية تملى على اقتصاد الدولة من الخارج ، بواسطة شكل علاقاته بالاقتصاد الخاص . صحيح ان ضبط طلب صناعة الدولة لمنتجات هذه الصناعة نفسها قد يذهب بعيداً جداً . ولكن قد تحقق الكثير من التخطيط مع الاحتفاظ بالشكل السوقي وبالحساب على اساس المال ، وذلك بواسطة توزيع الطلبات بغض النظر عن جميع التقلبات التي ستظهر في طلب الفروع المرتبطة مباشرة بالاقتصاد الخاص . اما التبادل مع الاقتصاد الخاص ، فهو امر مختلف . فان نسبية تطور صناعة الدولة تعتمد فيه على نسبية التطور في الاقتصاد الخاص - هذا التطور الذي يتم على نحو عفوي . هنا نجد صناعة الدولة مرتبطة بعملية الاقتصاد الخاص . الا ان عملها لتلبية طلب السوق هو الشرط الضروري للتراكم الاشتراكي نفسه . فاذا كان التراكم على حساب الاقتصاد الخاص يتطلب ميزاناً من القيم المتبادلة يكون لصالح اقتصاد الدولة ، فان هذا الميزان سوف يكبر بقدر ما يكبر الحجم العددي المتبادَل ، شرط ان تبقى كل الشروط الاخرى متساوية . ولكن التقلبات الاولية للاقتصاد السوقي لا تلبث ان تدخل إلى اقتصاد الدولة عبر باب اتكال اقتصاد الدولة على الطلب الفعلي للاقتصاد الخاص . ويمكن الحدّ من هذه التقلبات بواسطة سياسة اسعار مبرمجة ، وبواسطة التنمية المبرمجة لاقتصاد الدولة التي تقوم على حسابات اولية لطلب الاقتصاد الخاص ؛ ولكن لا يمكن القضاء عليها نهائياً باي حال من الأحوال .

وبالاضافة الى ذلك ، فان قوة تأثير الاقتصاد الخاص على اقتصاد الدولة تظهر هنا في ان تطور اقتصاد الدولة يقع تحت سيطرة كمية الطلب الفعلي ، في فترة التراكم الاولي الاشتراكي وخلال الافتقار الشديد الى رأس المال . وليس بمكنته الافلات من قوانين الاقتصاد السوقي والأسراع تدريجياً في وتيرة الانتقال الى نمط الانتاج الاشتراكي لاشباع طلب العمال الاستهلاكي في القطاع الاشتراكي .

لان التزايد التدريجي في اعتماد اعادة الانتاج على حساب التبادل مع الاقتصاد الخاص ليس ممكناً الا على اساس طلب السوق ، وعلى اساس كل ما يترتب على ذلك من نتائج . وبما ان تبادل السلع في السوق هو وحده الشكل الاساسي للارتباط بين الاقتصاد الخاص واقتصاد الدولة ، فهو يصبح الشرط الضروري للتراكم الاشتراكي .

وهكذا ، فان فعل قانون القيمة في الاقتصاد السوقي في ظل ظروف المنافسة الحرة ، اي في عفويته الاجتماعية الاصلية ، يختلف في الجوهر عن فعله في الاقتصاد السوفييتي ، ويتزايد هذا الاختلاف عند فعله داخل نقيضه الاقتصادي : اقتصاد الدولة . والفارق هنا اشبه ما يكون بالفارق بين القوة التي يضرب فيها حجراً سطح الماء بعد رميه من علو عظيم ، وبين القوة التي يضرب فيها نفس الحجر قاع المستودع . كلما ازداد تنظيم اقتصاد الدولة ، توثقت وحدة حلقاته المنفردة داخل خطة اقتصادية فاعلة واتجهت نحو تكوين وحدة اقتصادية متراصّة وازدادت مقاومتها لقانون القيمة ؛ وكلما ازداد تأثيرها الفعّال على قوانين الانتاج السوقي ، كلما تحول اقتصاد الدولة هذا - بقانون التراكم الاشتراكي الحديدي التابع له - إلى أهم عامل من عوامل الضبط في الاقتصاد ككل ، بما فيه القطاع الخاص .

إذا أردنا تلخيص هذا التقييم الأولي لفعل قانوني القيمة والتراكم الاشتراكي في اقتصادنا، نصل إلى الاستنتاج انه لا يمكن ان يكون ثمة تحليل علمي لاقتصادنا إذا هو لم يعترف بوجود هذين القانونين وإذا هو لم يدرس حصيلة تفاعلهما .

وها نحن الآن في وضع يسمح لنا بان نقدم صياغة أكمل لقانون التراكم الاشتراكي من الصياغة التي أعطيت من قبل ، وذلك إلى مدى ما لا يفرض علينا هذا القانون ، بضرورة حتمية ، حجماً معيناً لتراكم الموارد المادية لاعادة الانتاج المتوسّعة من الاقتصاد الخاص والعام وحسب ، بل ويتصارع أيضاً مع قانون القيمة على طول جبهة بأكملها ، فيظهر كضابط لنمط آخر من الاقتصاد

يناقض الانتاج السوقي ... ويمكن تلخيص هذا التعريف على النحو التالي :

اننا نعني بقانون التراكم الاولي الاشتراكي مجموع الاتجاهات الواعية او شبه الواعية في اقتصاد الدولة الهادفة الى توسيع وتدعيم تنظيم العمل جماعياً في الاقتصاد السوفييتي والتي تمليها الضرورة على الدولة السوفييتية : (١) تحديد النسب في توزيع قوى الانتاج التي تتكون على اساس الصراع ضد قانون القيمة داخل البلد وخارجه والهادفة موضوعياً الى بلوغ اوج اعادة الانتاج الاشتراكية الموسعة في ظروف معينة ، والى توفير الحد الاقصى من القدرة الدفاعية للنظام كله في صراعه مع الانتاج السوقي الرأسمالي ؛ (٢) تحديد نسب تراكم الموارد المادية لاعادة الانتاج الموسعة ، على حساب الاقتصاد الخاص بشكل خاص ، الى مدى ما تفرض الكميات المحددة من هذا التراكم على الدولة السوفييتية في ظل خطر التباين الاقتصادي ، ونمو رأس المال الخاص ، واختلال النسب الضرورية لاعادة الانتاج الاشتراكية الموسعة في السنوات القادمة ، واضعاف النظام كله في صراعه مع الانتاج السوقي الرأسمالي في داخل البلد وخارجه .

ولا بدّ للامور التالية من الخضوع لقانون التراكم الأولي الاشتراكي : كمية فائض الانتاج المصادرة عن الاقتصاد الخاص، مستوى الاجور في اقتصاد الدولة ؛ سياسة الأسعار ؛ ضبط التجارتين الداخلية والخارجية ؛ الرسوم الجمركية ؛ سياسة الإقراض ؛ بنية الموازنة ؛ بنية خطط الاستيراد ؛ وغيرها .

ستالين

قضايا السياسة الزراعية في الاتحاد السوفياتي

(خطاب في مؤتمر الماركسيين الاخصائيين بالمسألة الزراعية ، ٢٧ كانون الاول ١٩٢٩)*

١ . نظرية « التوزان »

لا يخفى عليكم ان النظرية المسمّاة نظرية « التوازن » بين قطاعات اقتصادنا الوطني ما تزال رائجة بين الشيوعيين . بديهي ان هذه النظرية لا تمت بأية صلة للماركسية . ومع ذلك ، فان بعض افراد معسكر الانحراف اليميني يدعو اليها .

تفترض هذه النظرية اننا نملك أولاً قطاعاً اشتراكياً – هو نوع من العربة – واننا نملك إلى جانب ذلك قطاعاً غير اشتراكي ، أو بالأحرى قطاعاً رأسمالياً – عربة ثانية . إذا وضعنا هاتين العربتين على سكتين مختلفتين ، فانهما تنزلقان بهدوء إلى الامام دون أن تلتقيا . تعلمنا الهندسة ان الخطوط المتوازية لا تلتقي . إلا ان أصحاب هذه النظرية الباهرة يعتقدون بان هذين الخطين المتوازيين سوف يلتقيان ذات يوم ، وما ان يتم هذا اللقاء حتى تتحقق

(*) ستالين ، « قضايا اللينينية » ، بالفرنسية ، موسكو ، ١٩٥١ ، ص ٤٢٦ – ٤٥٣ .

الاشتراكية . وفضلاً عن ذلك ، فان هذه النظرية تغفل ان ثمة طبقات خلف هاتين « المربتين » ، وان حركتهما تتم عبر صراع طبقات ضار ، صراع حتى الموت ، صراع حسب مبدأ : « من سينتصر ؟ » .

ليس من العسير أن نفهم ان هذه النظرية لا تمت لللينينية بصلة . وليس من العسير أن نفهم ان هذه النظرية تهدف - موضوعياً - إلى حماية مواقع الاقتصاد الفلاحي الفردي ، وتسليح الكولاك بسلاح نظري « جديد » في صراعه ضد الكولخوزات ، والاساءة إلى مواقع هذه الاخيرة .

إلا ان هذه النظرية ما تزال منتشرة في صحفنا إلى يومنا هذا . ولا يسعنا القول انها تواجه رداً جدياً - ولا رداً حاسماً طبعاً - من قبل منظّرينا. فكيف نفسّر عدم التناسق هذا بغير تخلف تفكيرنا النظري ؟

إذ انه يكفي أن نستخرج من الكنز الماركسي نظرية اعـادة الانتاج ومواجهتها بنظرية التوازن لكي تمّحي هذه الاخيرة ولا يبقى لها أثر . الواقع ان النظرية الماركسية حول إعادة الانتاج تعلمنا انه لا يمكن للمجتمع العصري ان ينمو ويتطور دون ان يراكم ، سنة بعد سنة ، وانه يستحيل المراكمة دون إعادة انتاج بتزايد السنة تلو الأخرى . هذا واضح . إن صناعتنا الاشتراكية الكبيرة والممركزة تتطور وفق النظرية الماركسية حول اعادة الانتاج الموسّعة ، ما دامت تزداد حجماً ، لا سنة ، وتراكم ، وتتقدم بخطوات عملاق .

إلا ان صناعتنا الكبيرة لم تصبح بعد كل اقتصادنا الوطني . بل على العكس من ذلك ، فان الاقتصاد الفلاحي الصغير ما زال طاغياً على اقتصادنا الوطني إلى يومنا هذا . هل يسعنا القول ان اقتصادنا الفلاحي الصغير يتطور حسب مبدأ اعادة الانتاج المتوسعة ؟ كلا ، لا يسعنا قول ذلك . إن اقتصادنا الفلاحي الصغير لا يحقق ، في مجموعه ، اعادة انتاج موسعة كل سنة ؛ بل ما هو أكثر من ذلك انه لا يستطيع أن يحقق اعادة الانتاج البسيطة إلا نادراً . هل يسعنا أن نسيّر ، بسرعة متزايدة ، صناعتنا المشرّكة على قاعدة مثل قاعدة الاقتصاد

الفلاحي الصغير العاجز عن القيـــام باعادة الانتاج الموّسعة مع انه يمثل القوة الطاغية في اقتصادنا الوطني ؟ كلا . هل يسعنا ،خلال مدة زمنية طويلة إلى حدٍ ما ، ان نركّز سلطة السوفييت وعملية بناء الاشتراكية على قاعدتين مختلفتين ، قاعدة اكبر صناعة اشتراكية موّحدة ، وقاعدة الاقتصاد الفلاحي ذي الانتاج السوقي الصغير ، الاكثر بمثرة وتأخراً ؟ كلا . فان هذا سوف ينتهي ، ذات يوم بانهيار اقتصادنا الوطني كله .

اين المخرج إذاً ؟ يجب توسيع الاستثمارات الزراعية ، جعلها قـــادرة على المراكمة ، وعلى اعادة الانتاج الموّسعة ، فتتحول بذلك القاعدة الزراعيـــة للاقتصاد الوطني .

ولكن كيف نوّسع هذه الاستثمارات ؟

يوجد طريقان لذلك : الطريق الرأسمالي : توسيع الاستثمارات الزراعيـــة بانشاء الرأسمالية ، وهو طريق يؤدي إلى إفقار الفلاحين وإلى نمـو مشروعات رأسمالية في الزراعة . اننا نرفض هذا الطريق لانه لا يتـــلاءم مع الاقتصاد السـوفييتي .

ويوجد طريق آخر هو الطريق الاشتراكي : انشاء الكولخوز والسوفخوز في الزراعة ، وهو طريق يؤدي إلى تجميع الاستثمارات الفلاحيـــة الصغيرة في استثمارات جماعية كبيرة ، سلاحها التقنية والعلم،وقادرة على التقدم باطراد ،لان هذه الاستثمارات قادرة على تحقيق اعادة الانتاج الموّسعة .

وينطرح السؤال على النحو التـــالي : هذا الطريق او ذاك ؛ إما السير الى الوراء ، نحو الرأسمالية ؛ وإما السير الى امام ، نحو الاشتراكية . فلا يوجد ، ولا يمكن ان يوجد ، طريق آخر .

ان نظرية « التوازن » هي محاولة لرسم طريق ثالث . ولانهـــا ترتكز على طريق ثالث (غير موجود) بالذات ، فهي طوباوية ومعادية للماركسية .

وهكذا ، يكفي ان نواجه نظرية ماركس حول اعادة الانتاج بنظرية « التوازن » بين القطاعات ، لكي تمحي هذه الاخيرة ويختفي كل اثر لها .

لماذا إذاً لا يقوم الماركسيون الاخصائيون بالمسألة الزراعية بهذه المهمة ؟ ولمصلحة من لا تزال نظرية « التوازن » السخيفة منتشرة في صحفنا والنظرية الماركسية حول اعادة الانتاج تبقى مخبأة في اعماق الأدراج ؟

٢ . نظرية « العفوية » في البناء الاشتراكي

لننتقل إلى الترسّب الثاني في الاقتصاد السياسي ، إلى النظرية الثانية ذات الصفة البرجوازية . اعني بذلك نظرية « العفوية » في البناء الاشتراكي ، التي لا تمت بصلة إلى الماركسية ، والتي يبشر بها بحماس رفاقنا في المعسكر اليميني .

ان اصحاب هذه النظرية يدافعون عما يلي تقريباً : خلال الرأسمالية ، كانت الصناعة تتطور على اساس رأسمالي ، وكان الريف يتبع المدنية الرأسمالية من تلقاء نفسه ، عفوياً ، محولاً نفسه على صورة وشاكلة المدينة الرأسمالية . اذا كانت الأمور تسير على هذا النحو في ظل الرأسمالية ، الا يسعها ان تكون كذلك في الاقتصاد السوفييتي ؟ لماذا الريف، الاقتصاد الفلاحي الصغير، لا يتبع المدنية الاشتراكية عفوياً ويتحول من تلقاء نفسه ليصبح على صورتها وشاكلتها ؟ ان اصحاب هذه النظرية يعتقدون إذاً بان الريف قادر على اللحاق بالمدينة الاشتراكية عفوياً . من هنا السؤال حول جدوى الجهود التي نبذلها لانشاء الكولخوزات والسوفخوزات ، وجدوى الخصام حول هذا الموضوع ، ما دام لا بد للريف من ان يلحق بالمدينة الاشتراكية .

تلك ايضاً نظرية تهدف موضوعياً إلى وضع سلاح جديد بين ايدي العناصر الرأسمالية في الريف في صراعها ضد الكولخوز .

لا يوجد ادنى شك حول جوهر هذه النظرية المعادي للماركسية

اليس مستغرباً ان يكون منظرّونا لم يبادروا إلى تهشيم هذه النظرية الهجينة، التي تلوّث اذهان الكولخوزيين ؟

من المؤكد ان الدور القيادي الذي تضطلع به المدينة الاشتراكية حيال ريف الفلاحين الفرديين الصغار هو دور عظيم يفوق التقدير . هنا بالتحديد تلعب الصناعة دور المحوّل بالنسبة للزراعة . ولكن يكفي هذا العامل لكي يلحق الريفُ الفلاحي الصغير من تلقاء نفسه وعفوياً بالمدينة في عملية بناء الاشتراكية ؟ لا ، انه لا يكفي .

في ظل الرأسمالية ، كان الريف يتبع المدينة آلياً لان الاقتصاد الرأسمالي في المدينة واقتصاد الفلاح الفردي ذا الإنتاج السوقي الصغير هما من نفس النمط في الجوهر . طبعاً ، فالاقتصاد الفلاحي الصغير ذو الانتاج السوقي لم يصبح بعد اقتصاداً رأسمالياً . ولكنه ، من نفس النوع ، من نفس نمط الاقتصاد الرأسمالي لأنه يرتكز إلى الملكية الفردية لوسائل الانتاج . كان لينين محقاً كل الحق ، في ملاحظاته على كتاب بوخارين « اقتصاد المرحلة الانتقالية » ، عندما تحدّث عن « نزعة الفلاحين إلى الانتاج السوقي الرأسمالي» في مقابل « نزعة البروليتاريا الاشتراكية » . وهذا يفسّر كون « الانتاج الصغير يولّد الرأسمالية والبرجوازية باستمرار ، في كل يوم ، وكل ساعة ، وبشكل عفوي وباحجام واسعة » (لينين) .

هل يمكن القول ان الاقتصاد الفلاحي ذا الانتاج السوقي الصغير هو ايضاً ، في الجوهر ، من نفس نمط انتاج المدن الاشتراكي ؟ بديهي انه لا يمكننا ان نقول ذلك دون ان ننفصل عن الماركسية . ولولا ذلك لما قال لينين انه « ما دمنا نعيش في بلد من الفلاحين الصغار ، ستظل للرأسمالية في روسيا قاعدة اقتصادية أمتن من قاعدة الشيوعية » .

وهكذا ، فان نظرية « العفوية » فيما يتعلق بالبناء الاشتراكي نظرية عفنة ، ومعادية اللينينية .

ولكي يلحق ريف الفلاحين الصغار بالمدينة الاشتراكية ، فمن الضروري ، بالدرجة الاولى ، ان ننشيء في القرى استثمارات اشتراكية واسعة هي السوفخوزات والكولخوزات كقاعدة للإشتراكية تكون قادرة على ان تجرّ غالبية الجماهير الفلاحية بقيادة المدينة الاشتراكية .

وبالتالي ، فان نظرية « العفوية » في بناء الاشتراكية هي نظرية معادية للماركسية . ولا يمكن للمدينة الاشتراكية ان تجرّ ريف الفلاحين الصغار وراءها الا بانشاء الكولخوزات والسوفخوزات في الريف وبتحويل هذا الريف وفق نمط جديد هو النمط الاشتراكي .

انه لمن المستهجن ان نظرية «العفوية» في بناء الاشتراكية المعادية للماركسية لم تلقَ حتى الآن الردّ المفروض ان يصدر عن منظّرينا في المسألة الزراعية .

٣ . نظرية « ثبات » الاقتصاد الفلاحي الصغير

فلننتقل الى الترّسب الثالث في الاقتصاد السياسي ، الى نظرية « ثبات » الاقتصاد الفلاحي الصغير . كلنا يعرف الاعتراضات التي يقدمها الاقتصاد السياسي البرجوازي ضد الاطروحة الماركسية الشهيرة حول فوائد الاستثمارات الكبيرة على الاستثمارات الصغيرة ، معتبراً ان هذه الاطروحة تقتصر على الصناعة وانها لا تصلح للزراعة . ان المنظّرين الاشتراكيين - الديمقراطيين امثال دافيد وهيرتز ، الذي يبشرّون بهذه النظرية ، قد حاولوا « الاعتماد » على كون الفلاح الصغير جلوداً ، صبوراً ، قادراً على تحمل اي حرمان كان للاحتفاظ بقطعة الارض خاصته ؛ وانه لهذا السبب بالذات يبرهن الاقتصاد الفلاحي الصغير عن الثبات في صراعه ضد الاستثمار الزراعي الكبير .

ليس من الصعب ان نفهم ان مثل هذا « الثبات » هو اسوأ من اي شكل من اشكال عدم الثبات . وليس من الصعب ايضاً ان نفهم ان هذه النظرية

المعادية للماركسية لا ترمي إلا الى هدف واحد : تمجيد وتدعيم النظام الرأسمالي الذي يدمّر ملايين الفلاحين الصغار . وقد تمكن الماركسيون من التغلب على هذه النظرية لانها ترمي الى هذا الهدف بالذات .

ولكن ليست هذه هي المسألة في الوقت الحاضر . فالمسألة هي ان ممارستنا، وواقعنا يوفران لنا حججاً جديدة ضد هذه النظرية . ومع ذلك فمن المستغرب ان منظّرينا لا يريدون ، او هم لا يستطيعون ، استخدام هذا السلاح الجديد ضد اعداء الطبقة العاملة . واعني بذلك الغاء الملكية الفردية للارض – تأميم الارض عندنا – وهذه ممارسة تحرّر الفلاح الصغير من ارتباطه الخنوع بقطعة الارض التي يملكها ، وتسهّل بالتالي الانتقال من الاستثمار الفلاحي الصغير الى الاستثمار الجماعي الكبير .

ما الذي كان يربط الفلاح الصغير في اوروبا الغربية باقتصاده السوقي الصغير، وما زال يربطه وسوف يبقى يربطه بها ؟ انه اولاً وبشكل خاص قطعة ارضه ، الملكية الفردية للارض. لقد راكم المال طوال السنوات لكي يشتري قطعة ارض، وبديهي انه ما ان يشتريها ، حتى يرفض التخلي عنهـا . وهو يفضل تحمّل كل انواع الحرمان ، والسقوط في الوحشية والبؤس، شرط ان يحتفظ بقطعة ارضه، قاعدة اقتصاده الفردي .

هل يسعنا القول ان هذا العامل ، بحد ذاته ، مـا زال ينطبق عندنا ، في ظروف النظام السوفييتي ؟ طبعاً لا . طبعاً لا ، لان الملكية الفردية للارض غير موجودة عندنا . ولهذا السبب بالذات ، ليس لفلاحنا هذا التمسك الخنوع بقطعة ارضه الذي نجده في الغرب . ولا يمكن لهذا الواقع الا ان يسهّل الانتقال من الاقتصاد الفلاحي بطريق الكولخوزات .

وذلك هو سبب من الاسباب التي تجعل الاستثمارات الكبيرة في ريفنا – الكولخوزات – تبرهن بسهولة ، مع تأميم الارض ، عن تفوقها على الاستثمار الفلاحي الصغير .

هنا تكمن الاهمية الثورية الكبيرة للقوانين الزراعية السوفييتية ، التي قضت على الايجار المطلق والغت الملكية الفردية للارض وامّمت الارض .

ويُستخرج من ذلك اننا نملك حجة جديدة ضد الاقتصاديين البرجوازيين الذين يبشرون بثبات الاستثمار الفلاحي الصغير في صراعه ضد الاستثمار الكبير .

لماذا لا يستعمل منظّرونا في المسألة الزراعية هذه الحجة الجديدة على نحو واسع في نضالهم ضد مثل هذه النظريات البرجوازية ؟

عندما لجأنا الى التأميم ، اعتمدنا ، فيما اعتمدنا ، على التحليلات النظرية الموجودة في الجزء الثالث من « رأس المال » وعلى كتاب ماركس المعروف حول « نظريات فائض القيمة » وعلى كتابات لينين الزراعية – ذلك الكنز النفيس من الفكر النظري . واعني بذلك نظرية الريع العقاري بشكل عام ، ونظرية الريع العقاري المطلق بشكل خاص . ولقد اتضح الآن ان ممارسة بنائنا الاشتراكي ، في المدينة والريف معاً ، قد اثبتت صحة هذه النظريات على نحو رائع .

ولكننا لانفهم لماذا نفسح المجال واسعاً امام النظريات غير العلمية للاقتصاديين « السوفييتيين » امثال تشايانوف ، في حين تبقى اعمال ماركس – انغلز – لينين اللامعة حول الريع العقاري والريع العقاري المطلق مدفونة في الادراج ، عوضاً عن تعميمها ووضعها في المصاف الاول .

لا شك انكم تتذكرون منشور انغلز الشهير حول « المسألة الزراعية » . ولا نشك في انكم تتذكرون ايضاً الحذر الذي يواجه فيه انغلز مسألة تحديد كيفية وضع الفلاحين الصغار على طريق التعاون الزراعي ، والاقتصاد الجماعي . اسمحوا لي بان استشهد بالمقطع التالي :

« اننا مصممون بالنسبة للفلاح الصغير ؛ سوف نبذل قصارى جهدنا لجعل حياته اكثر احتمالاً ، لتسهيل انتقاله الى التعاون اذا هو

قرّر ذلك ؛ ولكن اذا كان لم يبلغ بعد وضعاً يؤهله اتخاذ هـــذا القرار ، فسوف نجهد لاعطائه ما يمكن من الوقت لكي يفكـّر حول قطعة ارضه . »

انكم ترون مقدار الحذر الذي يواجه به انغلز مسألة معرفة كيفية وضـــع الاقتصاد الفلاحي الفردي على الطريق نحو الجماعية . كيف نفسر هذا الحذر ، الذي يبدو مبالغاً به عند انغلز للوهلة الاولى ؟ وعلى اية قاعدة يرتكز ؟ انـــه يرتكز طبعاً على الملكية الفردية للارض ، على كون الفلاح يملك « قطعة ارض » التي يعز عليه التخلي عنها . هذا هو وضع فلاحي الغرب . هذا هو وضع الفلاحين في البلدان الرأسمالية حيث توجد الملكية الفردية للأرض . لهـذا نفهم ضرورة الحذر الكبير .

هل يسعنا القول ان وضعنا في الاتحاد السوفيتي مماثل لهـذا الوضع ؟ لا . لا يسعنا قول ذلك لانه لا يوجد عندنا ملكية فردية للارض تشدّ الفلاح الى استثماره الفردي . لا يسعنا قول ذلك لان الارض مؤممة عنـدنا ، الامر الذي يسهّل انتقال الفلاح الفرد الى الطريق نحو الجماعية .

وهذا هو احد اسباب السهولة والسرعـــة النسبيتين التي تنمو بها الحركة الكولخوزية عندنا ، في الآونة الاخيرة .

وانه لمن المؤسف ان يكون منظـّرينا حول المسألة الزراعية لم يحاولوا بعـد تبيان هذا الفارق بين وضع الفلاح عندنا ووضعه في الغرب بكل الوضوح المطلوب لذلك . على الرغم من ان مثل هذا العمل سيكون ذا اهمية بالغـة ليس بالنسبة الينا ، نحن المناضلين السوفييت ، وحسب بـل وايضاً بالنسبة للشيوعيين في جميع البلدان . والواقع انه ليس من قبيل العبث بالنسبة للثورة البروليتارية في البلدان الرأسمالية ان تعرف اذا كان يجب ، منذ الايام الاولى لتسلم البروليتاريا السلطة ، بناء الاشتراكية على اساس تأميم الارض او عدم تأميمها .

في مقالتي التي صدرت مؤخراً (« سنة الانعطـاف الكبير ») ، اوردت

بعض الحجج حول تفوّق الاستثمار الزراعي الكبير على الاستثمار الزراعي الصغير؛ وكنت اتكلم عن السوفخوزات الكبيرة . ولا حاجة لان ابيّن ان كل هذه الحجج صالحة ايضاً ، كلياً ودون اية تحفظات ، بالنسبة للكولخوزات ، بوصفها وحدات اقتصادية كبيرة . اني لا اتكلم فقط عن الكولخوزات المتطورة ، التي تملك قاعدة من الآلات والجرّارات ، وانما اتكلم ايضاً عن الكولخوزات البدائية ، التي تمثل مرحلة المانيفاتورة بالنسبة لبناء الكولخوزات ، والتي تتكون قاعدتها من العتاد الزراعي للفلاح . واريد ان اتكلم عن الكولخوزات البدائية التي تنشأ في هذا الوقت في مناطق التجميع الشامل ، والمرتكزة الى مجرّد الاستخدام المشترك لوسائل الانتاج من قِبَل الفلاحين .

لنأخذ ، كمثل على ذلك ، كولخوزات شعاع « خوبير » في منطقة « الدون » القديمة . يبدو ان هذه الكولخوزات لا تختلف ، من حيث التقنية ، عن الاقتصاد الفلاحي الصغير (فهي لا تملك الا القليل من الآلات ، والقليل من الجرّارات) . وعلى الرغم من ذلك ، فان مجرد المشاركة في استعمال الوسائل الفلاحية ، في داخل الكولخوز ، قد أدى الى نتيجة لم يتجرأ مناضلونا حتى على ان يحلموا بها . ما هي هذه النتيجة ؟ هذه النتيجة هي ان تبنّي نظام الكولخوزات قد وسّع المساحة المزروعة بنسبة ٣٠ ، ٤٠ ، و ٥٠ ٪ . كيف نفسر هذه النتيجة « المذهلة » ؟. ان الفلاحين ، الذين كانوا عاجزين في ظروف العمل الفردية ، اصبحوا قوة جبارة عندما وضعوا ادواتهم للاستعمال المشترك وتجمعوا في الكولخوزات . وقد تمكن الفلاحون من استصلاح الاراضي العذراء او المهملة التي كانت تصعب فلاحتها في ظروف العمل الفردي . وقد تمكّن الفلاحون من تسلم الأراضي العذراء ...

إن زراعة الأراضي العذراء أو المهملة ذات أهمية بالغة بالنسبة لزراعتنا . إنكم تعرفون ان المسألة الزراعية كانت المحور الثوري في روسيا العهد البائد . وإنكم تعرفون أيضاً ان أحد أهداف الحركة الزراعية كان حل مشكلة ندرة

الأرض . وكان الكثيرون يظنون ان هذه الندرة مطلقة ، أي انه لم يكن يوجد في روسيا أراض غير مستعملة قابلة للزرع . ولكن ، كيف كان الوضع فعلاً ؟ لقد اتضح حالياً بما لا يسمح بالشك انه كان يوجد ، وما زال يوجد ، في الاتحاد السوفييتي عشرات ملايين الهكتارات من الأراضي غير المستعملة . ولكن كان يستحيل على الفلاح استحالة تامـــة أن يفلحها بوسائله البائسة . ولأنه لم يكن يستطيع ان يحرث الأراضي العذراء المهجورة بالذات ، فقـــد سعى وراء « الأراضي الطيبة » ، تلك التي كان يملكها الملاّك العقاريون الكبار ، الأراضي التي يسهل حرثها بعتاد الفلاح في نظام العمل الفردي . من هنا جاءت « ندرة الأرض » . وهكذا ، فليس مستغرباً إطلاقاً أن يتمكن تروست الحبوب الذي يملك الجرارات من أن يستصلح حالياً حوالي عشرين مليون هكتار من الأراضي المتوفرة ، التي لا يسكنها الفلاحون والتي لا يمكن زرعها بوسائل العمل الفردي ، بعتاد الفلاح الصغير .

إن أهمية الحركة الكولخوزية بكل أطوارها – في طورها البدائي كما في طورها الأكثر تقدماً ، شرط توفّر الجرارات – هي أن الفلاحين يستطيعون الآن ، فيما يستطيعون ، استصلاح الأراضي العذراء أو المهجورة . هنا يكمن سر التوسيع المذهل للمساحات المزروعة ، عندما ينتقل الفلاحون إلى العمل الجماعي . وذلك هو أحد أسباب تفوّق الكولخوزات على الاقتصاد الفلاحي الفردي .

وغني عـــن القول ان تفوّق الكولخوزات على الاقتصاد الفلاحي الفردي سيزداد وضوحاً عندمـــا تُرفق الكولخوزات البدائية ، في مناطق التجميع الشامل ، بمحطات وفيالق الآلات والجرارات ؛ وعندما تتمكن الكولخوزات نفسها من أن تحصر بين أيديها الجرارات والحصّادات – الدرّاسات .

٤ . المدينة والريف

يوجد بصدد ما يسمّى « المقصات » ، ترّسب يغذيه الاقتصاديون البرجوازيون

يجب أن نشن عليه حرباً بلا هوادة ، شأنه في ذلك شأن كل النظريات البرجوازية الأخرى ، المنتشرة ، مع الأسف ، في الصحافة السوفييتية ؛ أعني النظرية التي تدّعي ان ثورة اكتوبر قد قدمت للفلاح أقل مما قدمت له ثورة شباط ؛ وان ثورة اكتوبر ، إذا توخينا الصدق في القول ، لم تقدم شيئاً للفلاحين.

إن هذا الترسّب قد نما على أيدي أحد الاقتصاديين « السوفييت » في وقت ما في صحافتنا . صحيح ان هذا الاقتصادي « السوفييتي » قد تخلى عن نظريته فيما بعد . (صوت : « من هو ؟ ») . انه غرومان . إلا ان المعارضة التروتسكية – الزينوفييفية أخذت هذه النظرية واستغلتها ضد الحزب . وليس من شيء يؤكد انها لا تزال منتشرة في الأوساط « السوفييتية » حتى الآن .

تلك مسألة هامة جداً ، يا رفاق . انها ترتبط بمشكلة العلاقات بين المدينة والريف . إنها ترتبط بمشكلة إلغاء التباين بين المدينة والريف . وهي ترتبط أيضاً بمشكلة باللغة الحاليّة ، هي مشكلة « المقصات » . لذا ، فاني أعتقد بجدوى معالجة هذه النظرية المجينة .

أصحيح ان الفلاحين لم يفيدوا شيئاً من ثورة اكتوبر ؟ لننظر إلى الوقائع .

بين يديّ الآن جدول معروف جداً لعالم الاحصاء الشهير ، الرفيق نيمتشينوف . وهو جدول نشرتُه في مقالتي « على جبهة القمح » . ويستخرج من هذا الجدول ان الملاّك العقاريين الكبار لم يكونوا « ينتجون » ، قبل الثورة ، أقل من ٦٠٠ مليون « بود » من الحبوب . هذا يعني إذاً ان الملاّك العقاريين الكبار كانوا يملكون في ذلك العهد ٦٠٠ مليون « بود » من القمح .

ويبيّن الجدول ان الكولاك كانوا « ينتجون » آنذاك ١٩٠٠ مليون « بود » من القمح . وكانت تلك قوة جبارة يملكها الكولاك في ذلك العهد .

ويبيّن الجدول نفسه ان الفلاحين الفقراء والمتوسطين كانوا « ينتجون » ٢٥٠٠ مليون « بود » من القمح .

وكان ذلك جدول الوضع في الأرياف قبل ثورة اكتوبر .

ما هي التغيّرات التي طرأت في الأرياف بعد اكتوبر ؟ اني استشهد بالارقام من الجدول نفسه . لنأخذ عام ١٩٢٧ مثلاً . كم انتج الملاك العقاريون الكبار في تلك السنة ؟ واضح انهم لم ينتجوا شيئاً ، ولا كان بامكانهم انتاج شيء ، لان ثورة اكتوبر قضت على الملاك العقاريين . انكم ترون ان ذلك انفراج عظيم بالنسبة للفلاحين لانهم تحرروا من نير الملاك العقاريين الكبار . وبديهي ان ذلك مكسب عظيم احرزته ثورة اكتوبر للفلاحين .

كم انتج الكولاك عام ١٩٢٧ ؟ ٦٠٠ مليون بود من القمح بدلاً من ١٩٠٠ مليون . وهذا يعني ان قوة الكولاك قدتناقصت ثلاثة اضعاف بعد ثورة اكتوبر . وانكم ترون انه لا يمكن إلا ان يحسّن من وضع الفلاحين الفقراء والمتوسطين .

وكم انتج الفلاحون الفقراء والمتوسطون عام ١٩٢٧ ؟ ٤ مليارات بود من القمح بدلاً من ٢٥٠٠ مليون . هذا يعني اذاً ان الفلاحين الفقراء والمتوسطين قد انتجوا بعد ثورة اكتوبر ملياراً ونصف بود اكثر مما كانوا ينتجون قبل الثورة .

ها هي الوقائع تشهد على المكسب الضخم الذي قدمته ثورة اكتوبر للفلاحين الفقراء والمتوسطين .

هذا ما قدمته ثورة اكتوبر للفلاحين الفقراء المتوسطين .

كيف يمكننا ان نقول بعد ذلك ان ثورة اكتوبر لم تقدم شيئاً للفلاحين ؟

وهذا ليس كل ما في الامر ، يا رفاق . لقد قضت ثورة اكتوبر على الملكية الفردية للارض ، قضت على عمليات بيع وشراء الارض ، وامّمت الارض . ما معنى ذلك ؟ هذا يعني ان الفلاح لم يعد بحاجة لشراء قطعة ارض لانتاج القمح . في الماضي ، كان يجمع المال طوال السنوات ، ويقترضه ، ويقبل بالعبودية لغاية واحدة : شراء الارض. وكان بديهياً ان ترزح اكلاف الشراء على كلفة انتاج القمح . لقد تحرر الفلاح من هذه الضرورة الآن . باستطاعته انتاج القمح دون

شراء الارض . وبالتالي ، فان مئات الملايين من الروبلات ، التي كان الفلاحون ينفقونها لشراء الارض ، باقية في جيوبهم . هل ان ذلك يحسّن من وضع الفلاح أم لا ؟ انه يحسن من وضعه طبعاً .

لنتابع . حتى هذه الآونة الاخيرة ، كان الفلاح مجبراً على ان يحفر الارض بعتاد عتيق في ظل نظام العمل الفردي . لكل يعلم ان العمل الفردي ، الذي لا يملك سوى وسائل انتاج عتيقة غير قابلة للاستعمال حالياً ، لا يوفّر للفلاح الحبوب الكافية لان يعيش حياة كريمة ، ولا يحسّن حالته المادية باطراد ، وينمي ثقافته أو يضعه على الطريق العظيم ، طريق البناء الاشتراكي . الآن وقد سارت الحركة الكولخوزية بسرعة متزايدة ، يمكن للفلاحين ان يضموا عملهم إلى عمل جيرانهم ، وان يتجمعوا في الكولخوزات ، فيستصلحون الاراضي العذراء ، ويستثمرون الأراضي المهجورة ، ويتلقّون الجرارات ، ويضاعفون انتاجية عملهم مثنى ، لا بل ثلاثاً . ما معنى ذلك ؟ انه يعني ان الفلاحين في يومنا هذا قادرون ، لكونهم تجمعوا في الكولخوزات ، على أن ينتجوا اكثر ممـا كانوا ينتجون من قبل مع بذلهم نفس كمية العمل التي كانوا يبذلون . وهذا يعني بالتالي أن انتاج القمح أضحى يكلّف اقل مما كان في الآونة الاخيرة. وهذا يعني اخيراً أن باستطاعة الفلاح ان يتقاضى لقاء قمحه اكثر بكثير مما كان يتقاضى حتى الآن شرط تثبيت الأسعار .

كيف يمكن ان نقول ، بعد هذا كله ، ان الفلاحين لم يستفيدوا بشيء من ثورة اكتوبر ؟

اليس واضحاً ان الذين يتفوهون بهذه السخافة انما يجدفون علناً على الحزب، وعلى سلطة السوفييت ؟

ولكن ما نتيجة ذلك كله ؟

ينتج عن ذلك ضرورة طرح مسألة « المقصات » ، مسألة القضاء على

« المقصات » ، على نحو جديد. وينتج عن ذلك انه سوف يُقضى على «المقصات» في القريب العاجل اذا نمت الحركة الكولخوزية بالوتيرة التي تنمو فيها حالياً. ينتج عن ذلك طرح مسألة العلاقات بين المدنية والريف على نحو جديد ؛ ومحو التباين بين المدينة والريف بوتيرة متسارعة.

إن لذلك ، ايها الرفاق ، اهمية بالغة جداً بالنسبة لكل عملية البناء التي نضطلع بها. فهو يغيّر عقلية الفلاح ويجعله يلتفت نحو المدنية. وهو يخلق الظروف الضرورية للقضاء على التباين بين المدنية والريف بحيث يلتقي شعار الحزب ، « نحو الريف » بشعار الفلاحين الكولخوزيين : « نحو المدينة » ، ويكمّل واحدهما الآخر.

ولا يوجد أي شيء مدهش هنا ، لان الفلاح يتسلم من المدينة حالياً الآلات ، والجرّارات ، والخبراء الزراعيين ، والمنظّمين ، واخيراً المساعدة المباشرة للنضال ضد الكولاك وقهرهم.

ان الصنف القديم من الفلاحين ، بريبته المريرة تجاه المدينة التي يظن أنها تنهبه ، ينسحب إلى المؤخرة. ويحل محله فلاح جديد ، الفلاح الكولخوزي الذي يتطلع إلى المدينة بأمل أن يتلقى منها مساعدة حقيقية في الانتاج. وهكذا فان الصنف العتيق من الفلاحين الذي يخشى السقوط إلى مصاف الفلاح الفقير والذي لا يرتفع إلى مصاف الكولاك إلا آنياً (لأنه يمكن حرمانه من الحق الانتخابي !) يختفي ، ليحل محله الفلاح الجديد ذو الأفق الجديد : الانضمام إلى الكولخوز والخلاص من البؤس والجهل للسير في الطريق العظيم ، طريق النهضة الاقتصادية والثقافية.

هكذا تسير الأمور ، ايها الرفاق.

والأدعى إلى الغضب ايها الرفاق ، هو أن منظّرينا حول المسألة الزراعية لم يأخذوا بعد كل الأجراءات اللازمة لتهشيم النظريات البرجوازية على مختلف

انواعها واقتلاعها من جذورها ، هذه النظريات التي تقلل من أهمية منجزات ثورة اكتوبر والحركة الكولخوزية المتنامية .

٥ . حول طبيعة الكولخوزات

ان الكولخوزات بوصفها نمطاً اقتصادياً ، هي إحدى أشكال الاقتصاد الاشتراكي . وهذا ما لا شك فيه .

لقد تكلم أحد الخطباء هنا مهاجماً الكولخوزات ، مؤكداً أن الكولخوزات بوصفها تنظيمات اقتصادية ، لا تمت بأية صلة إلى الشكل الاشتراكي للاقتصاد . أرى لزاماً علي ان اعلن ، ايها الرفاق ، ان هذا التعريف للكولخوزات خاطيء تماماً . وما من شك في انه لا يمت للواقع باية صلة .

ما الذي يحدد نمط الاقتصاد ؟ طبعاً انه علاقات البشر في عملية الانتاج . وهل من وسيلة أخرى لتحديد نمط الاقتصاد ؟ ولكن هل يوجد في الكولخوز طبقة من الناس تملك وسائل الانتاج وطبقة محرومة من هذه الوسائل ؟ هل يوجد في الكولخوز طبقة مستغلِّين وطبقة مستغلَّين؟ الا يمثّل الكولخوز عملية تجميع وسائل الانتاج الرئيسية على ارض تملكها الدولة ؟ فما هو المبرّر الذي يسمح لنا بان نؤكد بان الكولخوزات ، كنمط اقتصاد، لا تمثل شكلاً من اشكال الاقتصاد الاشتراكي ؟

ما من شك حول وجود تناقضات حول الكولخوزات . وما من شك ايضاً حول بروز بقايا فردية وكولاكية فيها ، لم تختفِ بعد ، ولكن لا بد لها من ان تختفي في النهاية بقدر ما تدّعم الكولخوزات . وبقدر ما تتم مكننتها . ولكن هل يمكننا ان ننكر ان الكولخوزات في مجموعها ، بتناقضاتها ونواقصها ، الكولخوزات بوصفها واقعاً اقتصادياً ، تمثل ، في التحليل الاخير ، طريقاً جديداً لتطور الريف هو طريق التطور الاشتراكي في مقابل طريق التطور الكولاكي

الرأسمالي ؟ هل يمكننا ان ننكر ان الكولخوزات (اتكلم عن الكولخوزات وليس عن اشباه الكولخوزات) تمثل في ظروفنا قاعدة البناء الاشتراكي في الريف ومأواه ، التي تكونت عبر معارك ضارية ضد العناصر الرأسمالية ؟

أليس واضحاً ان محاولات بعض الرفاق للنيل من الكولخوزات واعتبراها شكلاً من الاشكال البرجوازية في الاقتصاد ، مجردة من أي اساس ؟

في عام ١٩٢٣ ، لم نكن نملك بعد حركة كولخوزية جماهيرية . وقد تحدث لينين في منشوره « حول التعاون » عن كل أشكال التعاون ، الاشكال الدنيا (تعاونيات استهلاك ومبيع) بالاضافة إلى الاشكال العليا (الكولخوزات) . فماذا قال آنذاك عن التعاون ، عن المشروعات التعاونية ؟ فيما يلي أحد مقاطع منشور لينين :

« في ظل نظامنا الحالي ، تتميّز المشروعات التعاونية عن المشروعات الرأسمالية الخاصة ، من حيث أنها جماعية ، ولكنها لا تتميّز عن المشروعات الاشتراكية اذا كانت وسائل الانتاج ، والارض التي بنيت عليها هذه المشروعات ، تخص الدولة ، أي الطبقة العاملة . (المؤلفات الكاملة ، الجزء ٢٧ ، ص ٣٩٦) .

وهكذا ، فان لينين لا ينظر الى المشروعات تعاونية بحد ذاتها ، وانما بالارتباط مع نظامنا القائم ، بالارتباط مع كونها تعمل على ارض تملكها الدولة في بلد تملك الدولة فيه وسائل الانتاج ؛ ولهذا السبب يؤكد لينين على ان المشروعات التعاونية لا تتميّز عن المشروعات الاشتراكية .

هذا ما يقوله لينين عن المشروعات الاشتراكية بشكل عام .

اليس واضحاً انه بمكنتنا ، وعن حق ، ان نقول نفس الشيء بالنسبة للكولخوزات في المرحلة الراهنة التي نمر بها ؟

وهذا ما يفسّر ، فيما يفسّر ، لماذا بعين لينين « مجرد نمو التعاون » ، في ظل ظروفنا الحاضرة ، « صنواً لنمو الاشتراكية » .

وهكذا ترون ان الخطيب الذي تحدثت عنه قد ارتكب خطأ كبيراً بحق اللينينية عند نيله من الكولخوزات .

ومن هذا الخطأ يولد خطاء الآخر : حول موضوع صراع الطبقات داخل الكولخوزات. لقد رسم الخطيب صورة حية لصراع الطبقات داخل الكولخوزات إلى درجة اننا قد نجرّ إلى الظن ان هذا الصراع لا يتميّز بشيء عن الصراع في خارجها . وما هو اكثر من ذلك اننا قد نجرّ إلى الظن ان الصراع الاول اكثر ضراوة من الثاني . على كل حال ، فالخطيب ليس وحده الذي يخوض تلك المسألة . إن الثرثرة حول صراع الطبقات ، والجعجعة واللغو حول صراع الطبقات داخل الكولخوزات تشكل حالياً السمة المميّزة للمجعجعين «اليساريين» عندنا . ولكن ما هو اكثر اثارة للضحك في هذا اللغو ، هو ان اللاغين « يرون » صراع الطبقات حيث لا وجود له او حيث هو موجود بالكاد ، ولا يرونه حيث هو موجود ، حيث يحتدم .

هل توجد عناصر صراع طبقات في الكولخوزات ؟ نعم . لا يمكن الا ان تكون موجودة ، ما دامت رواسب العقلية الفردية ، أي الكولاكية ، لا تزال موجودة ؛ ما دام لا يزال يوجد بعض من عدم المساواة في الوضع المادي . هل بوسعنا أن نقول إن صراع الطبقات داخل الكولخوزات هو صنو لصراع الطبقات في خارجها ؟ لا ، ليس بوسعنا ان نقول ذلك . أن خطأ لفظيي « اليسار » يكمن بالتحديد في كونهم لا يرون هذا الفارق .

ما معنى صراع الطبقات خارج الكولخوزات وقبل تأسيسها ؟ هذا يعني النضال ضد الكولاك الذي يملك وسائل الانتاج وادواته ، والذي يخضع الفلاحين الفقراء بواسطة هذه الوسائل والأدوات . إن هذا الصراع هو صراع حياة أو موت .

وما معنى صراع الطبقات القائم على اساس الكولخوزات ؟ انه يعني ، اولاً ، الانتصار على الكولاك وحرمانه من وسائل وأدوات الانتاج التي يملكها. ويعني ،

ثانياً ، توحيد الفلاحين الفقراء والمتوسطين في الكولخوزات على أساس تجميع وسائل وأدوات الانتاج الرئيسية. وهو يعني أخيراً الصراع بين افراد الكولخوز نفسه ، بين الذين لم يتحرروا بعد من الرواسب الفردية والكولاكية فيحاولون استغلال بقايا عدم المساواة في الكولخوزات ، وبين الآخرين الذين يعملون للقضاء على تلك الترسبات وعدم المساواة . اليس واضحاً أن العميان هم وحدهم الذين لا لا يقدرون على التمييز بين صراع الطبقات على أساس الكولخوزات وصراع الطبقات خارج الكولخوزات ؟

من الخطأ الظن أن وجود الكولخوز يعني توفّر كل مستلزمات بناء الاشتراكية . والظن بان أعضاء الكولخوزات قد أمسوا اشتراكيين هو خطأ اكبر من الخطأ الاول . لا ، يجب بذل جهود عظيمة لإعادة تكوين الفلاح الكولخوزي ، لتقويم ذهنيته الفردية وتحويله إلى عامل حقيقي من عمال المجتمع الاشتراكي . وبقدر الاسراع بمدّ الكولخوزات بالآلات والجرارات بقدر ما تتسارع هذه العملية . ولكن ذلك لا ينتقص بشيء من الأهمية البالغة للكولخوزات كروافع للتحويل الاشتراكي في الريف . فالاهمية الكبيرة التي تكتسبها الكولخوزات هي بالتمام كونها القاعدة الأساسية لإعادة تكوين الفلاح ولتحويل ذهنيته باتجاه الاشتراكية . وقد كان لينين على حق عندما قال :

« ان تغيير المزارع الصغير ، وكل عقليته وعاداته ، أمر يتطلب اجيالاً باكملها . وأن حل هذه المسألة بالنسبة للمزارع الصغير ، وتصحيح كل عقليته — انجاز القول — لا يمكن ان يتمّا إلا بواسطة القاعدة المادية والتقنية ، والاستعمال الموسّع للآلات والجرارات في الزراعة ، والكهربة على نطاق واسع » (« تقرير حول الضريبة الطبيعية إلى المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي (البلشفي) الروسي » ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٦ ، ص ٢٣٩) .

هل يمكن ان ننكر ان الكولخوزات بالذات هي ذلك الشكل الوحيد

للاقتصاد الاشتراكي الذي يسمح لملايين الفلاحين الفرديين الصغار بحيازة الآلات والجرارات التي تشكل روافع الانطلاق الاقتصادي ، روافع الانماء الاشتراكي في الزراعة ؟

ان لفظيي « اليسار » قد تناسوا هذا كله .

وكذلك فعل خطيبنا .

٦ . التغيّرات في العلاقات الطبقية والانعطاف الذي طرأ على سياسة الحزب

نأتي اخيراً إلى التغيرات في العلاقات الطبقية في البلد والهجوم الاشتراكي ضد العناصر الرأسمالية في الريف .

ان عمل حزبنا ، خلال العام الماضي ، كحزب وكسلطة سوفييتية قد تميّز بما يلي :

أ) أعلنا الهجوم على طول الجبهة ضد العناصر الرأسمالية في الريف .

ب) وإن هذا الهجوم قد أعطى ومـا زال يعطي ، كما هو معلوم ، نتائج ايجابية ، جد ملموسة .

ما معنى ذلك ؟ هذا يعني اننـا انتقلنا من سياسة الحدّ من الاتجاهات الاستغلالية عند الكولاك إلى سياسة تصفية الكولاك كطبقة . أي اننا قمنا ، وما زلنا نقوم ، بانعطاف حاسم في كل سياستنا .

حتى الآونة الأخيرة ، كان هـذا الحزب يكتفي بالحدّ من الاتجاهـات الاستغلالية عند الكولاك . وكما هو معلوم ، فهذه هي السياسة التي رسمها المؤتمر الثامن للحزب . وقد جرى التأكيد على هـذه السياسة عند اعلان « النيب » (السياسة الاقتصادية الجديـدة) وفي المؤتمر التاسع للحزب . الكل يتذكر رسالة لينين حول اطروحات بريو براجلسكي (١٩٢٢) التي يستعيد فيهـا

ضرورة ممارسة مثل هذه السياسة بالذات . وهذا ما صادق عليه أخيراً المؤتمر الخامس عشر للحزب . وهذه هي السياسة التي مارسنا حتى الآونة الأخيرة .

هل هذه السياسة صحيحة ؟ نعم ، لقد كانت صحيحة آنذاك ؛ هذا ما لا ريب فيه . هل كان بمكنتنا أن نعلن الهجوم على الكولاك قبل خمس أو ثلاث سنوات ؟ هل كان بمكنتنا آنذاك أن نتوقع نجاح مثل هذا الهجوم ؟ كلا . فان ذلك يعني السقوط في أخطر أنواع الذهنية المغامرة . ويعني الخوض في أخطر أنواع الهجوم . ذلك اننا كنا سنُهزم حتماً ، فنساعد بالتالي على تدعيم مواقع الكولاك . لماذا ؟ لأننا لم نكن نملك في الريف نقاط الارتكاز التي هي ذلك العدد الكبير من السوفخوزات والكولخوزات التي يمكننا الاعتماد عليها لخوض هجوم حاسم ضد الكولاك . لأنه لم تتوفر لدينا – آنذاك – امكانية استبدال انتاج الكولاك الرأسمالي بانتاج الكولخوزات والسوفخوزات الاشتراكي .

خلال عامي ١٩٢٦ – ١٩٢٧ ، جهدت المعارضة الزينوفييفية – التروتسكية لتفرض على الحزب سياسة هجوم مباشرة ضد الكولاك . ولم يقحم الحزب نفسه في تلك المغامرة الخطرة علماً منه أن الاناس الجدّيين لا يسمحون لأنفسهم بان يلعبوا بالهجوم . إن الهجوم على الكولاك لأمر خطير . ولا يجوز الخلط بينه وبين التهجم ضد الكولاك . ولا يجوز كذلك الخلط بينه وبين سياسة تخميش الأظافر التي كانت المعارضة الزينوفييفية – التروتسكية تجهد لفرضها على الحزب . إن الهجوم على الكولاك يعني تحطيمه وتصفيته كطبقة . وفيما عدا هذه الأهداف ، يكون الهجوم بجرد استنكار وتخميش أظافر وثرثرة فارغة ، يكون أي شيء ما عدا هجوماً بلشفياً حقيقياً . إن خوض هجوم ضد الكولاك يعني التحضير للعمل وضرب الكولاك ، ولكن ضربه بطريقة لا تقوم له بعدها قائمة . هذا ما نسمّيه ، نحن البلاشفة ، هجوماً حقيقياً . هل كان بامكاننا أن نقوم بمثل هذا الهجوم ، قبل حوالي خمس أو ثلاث سنوات ، وأن نتوقع له النجاح ؟ كلا ، ما بامكاننا ذلك .

فالواقع ان الكولاك كان ينتج عام ١٩٢٧ اكثر من ٦٠٠ مليون « بود » من القمح ، فيبيع من هذا المجموع حوالي ١٣٠ مليون في السوق ، فضلاً عن الكمية المباعة في الريف نفسه . انه قوة ضخمة إلى حد كبير ، يستحيل عدم أخذها بعين الاعتبار . كم كانت الكولخوزات والسوفخوزات تنتج آنذاك ؟ حوالي ٨٠ مليون « بود » من القمح ، ينزل حوالي ٣٥ مليون منها إلى السوق (قمح قابل للتسويق) . احكموا لانفسكم اذا كان بمكنتنا آنذاك ان نستبدل الانتاج والقمح القابل للتسويق الكولاك بالانتاج والقمح القابل للتسويق للكولخوزات والسوفخوزات ؟ واضح انه لم يكن بمكنتنا ذلك .

ما معنى الهجوم الحاسم ضد الكولاك في مثل تلك الظروف ؟ انه يعني الهزيمة المحتمة ، وتدعيم مواقع الكولاك والبقاء بدون قمح . لذا لم يكن بمكنتنا، ولا كان يجوز لنا ، القيام بهجوم حاسم ضد الكولاك في ذلك الحين ، وذلك بالرغم من اللفظية المغامرة للمعارضة الزينوفييفية – التروتسكية .

والآن ؟ كيف هي الامور الآن ؟ اننا نملك حالياً قاعدة مادية كافية لضرب الكولاك ، وتحطيم مقاومته ، وتصفيته كطبقة واستبدال انتاجه بانتاج الكولخوزات والسوفخوزات . اننا نعلم ان انتاج القمح في الكولخوزات والسوفخوزات – لعام ١٩٢٩ – لم يكن دون الـ ٤٠٠ مليون « بود » (أي ٢٠٠ مليون «بود» اقل من الانتاج العام للاقتصاد الكولاكي عام ١٩٢٧) . ونعلم ايضاً ان الكولخوزات والسوفخوزات قد انتجت – في عام ١٩٢٩ – اكثر من ١٣٠ مليون « بود » من القمح القابل للتسويق (أي اكثر مما قدمه الكولاك عام ١٩٢٧) . ونعلم اخيراً ان الناتج العام للكولخوزات والسوفخوزات لعام ١٩٣٠ لن يكون أقل من ٩٠٠ مليون « بود » (اي انه سوف يتعدى الناتج العام للكولاك عام ١٩٢٧) ، وسوف تبلغ كمية القمح التي ستنزلها هذه للسوق ما لا يقل عن ٤٠٠ مليون «بود» (أي اكثر بكثير مما انزله الكولاك عام ١٩٢٧) .

تلك هي الاوضاع الحالية ، يا رفاق .

وذلك هو التغيّر الذي طرأ على اقتصاد البلد .

اننا نملك الآن ، كما ترون ، قاعدة مادية لاستبدال انتاج الكولاك بانتاج الكولخوزات والسوفخوزات . لهذا فان هجومنا الحاسم ضد الكولاك يسير حالياً بنجاح اكيد .

هكذا يجب خوض الصراع ضد الكولاك اذا كنا نريد مقارعته حقاً وبحزم عوضاً عن الاكتفاء بالتهجمات العقيمة ضده .

ولهذا فقد انتقلنا ، في الآونة الاخيرة ، من سياسة الحد من الاتجاهات الاستغلالية عند الكولاك إلى سياسة تصفية الكولاك كطبقة .

ماذا بشأن سياسة مصادرة أملاك الكولاك ؟هل يجوز انتهاج سياسة مصادرة املاك الكولاك في مناطق التجميع الشامل ؟ هذا ما يتساءل عنه جميع الأطراف . يا له من سؤال سخيف ! لم يكن بمكنتنا السماح بمصادرة املاك الكولاك ما دمنا متمسكين بالرأي القائل بالحد من الاتجاهات الاستغلالية عند الكولاك ، ما دمنا ننتقل بحزم إلى الهجوم ضد الكولاك ، وما دمنا لا نستطيع استبدال انتاجه بانتاج الكولخوزات والسوفخوزات . إذاً ، فقد كانت السياسة التي ترفض مصادرةاملاكالكولاك سياسةضروريةصائبة.والآن؟لقد تغيّر الوضع حالياً . بمكنتنا ان نخوض هجوماً حاسماً ضد الكولاك الآن ، وان نحطم مقاومته، ونصفّيه كطبقة ونستبدل انتاجه بانتاج الكولخوزات والسوفخوزات. إن مصادرة املاك الفلاح مهمة تضطلع فيها حالياً جماهير الفلاحين الفقراء والمتوسطين نفسها التي تحقق التجميع الشامل . إن مصادرة املاك الكولاك في مناطق التجميع الشامل لا تتعدى حالياً طابع الاجراء الإداري وحسب . فمصادرة أملاك الكولاك قد اضحت عنصراً مكوّناً من عناصر انشاء الكولخوزات ونموها . لهذا فان الإطالة حالياً حول مصادرة املاك الكولاك أمر سخيف وعديم الجدّية .

وليس إقل سخفاً من السؤال التالي : هل يحق لنا إدخال الكولاك إلى

تكوخوز : طبعاً ان لا . لا يحق لنا ذلك ، لان الكولاك هو العـــدو اللدود للحركة الكوخوزية .

٧ . استنتاجات

تلك هي ، ايها الرفاق ، المسائل الست التي لا يسع الماركسيين الاخصائيين في المسألة الزراعية الاستغناء عنها في عملهم النظري .

ان اهمية هذه المسائل هي ان دراستها على ضوء الماركسية تسمح باقتــــلاع جذور النظريات البرجوازية على مختلف انواعها ، التي يروّجها رفاقنا الشيوعيين انفسهم مع الأسف ، والتي تجمّد اذهان مناضلينا. لذلك كان علينا ان نقتلع هذه النظريات وان نرميها بعيداً عنا منذ زمن بعيد. لانه لا يسعنا توسيع وتدعيم الفكر النظري للماركسيين الاخصائيين في المسألة الزراعيــة إلا بخوض حرب لا هوادة فيها ضد هــذه النظريات والنظريات المماثلة لها .

واخيراً فان اهمية هذه المسائل هي انها تلقي ضوءاً على جانب جديـــد لمشكلات قديمة تتعلق بالاقتصاد الانتقالي .

ان مسألة « النيب » (السياسة الاقتصادية الجديدة) ، ومسألة الطبقات ، والكولخوزات ، والاقتصاد الانتقالي مطروحة حالياً على نحو جديد .

يجب فضح خطأ الذين يعتبرون « النيب » تراجعاً ، مجرد تراجع . فالواقـــع ان لينين كان يقول ، حتى في فترة اعلان السياسة الاقتصادية الجديدة ، ان هذه ليست مجرد تراجع ، وانها تمثل ، في الوقت نفسه ، هجوماً حازماً جديداً ضد العناصر الرأسمالية في المدينة وفي الارياف .

يجب فضح اخطاء الذين يظنون ان « النيب » ضرورية فقط لتأمين العلاقة بين المدينة والارياف . إن ما نحتاجه ليس علاقة ما بين المدينة والارياف ؛ انما

هو علاقة تضمن انتصار الاشتراكية . واذا كنا نتمسك بالـ « نيب » ، فلأنها تخدم قضية الاشتراكية . وسوف نرمي بها إلى الجحيم حالما تتوقف عن خدمة قضية الاشتراكية . كان لينين يقول ان « النيب » قد قامت فعلاً ولمدة طويلة . ولكنه لم يقل مطلقاً انها قائمة إلى الابد .

ويجب ايضاً ان نواجه مسألة تعميم نظرية إعادة الانتاج الماركسية . ويجب دراسة القضايا المتعلقة باقامة نهج من التوازن لاقتصادنا الوطني . إن ما نشرته الادارة المركزية للاحصاء عام ١٩٢٦ كميزان للاقتصاد الوطني لم يكن كذلك ، بل كان تهريجاً بواسطة الارقام . إن الطريقة التي يعالج فيها بازاروف وغرومان قضايا ميزان الاقتصاد الوطني ليست ملائمة هي الثانية . إن الماركسيين الثوريين هم الذين يجب ان يبلوروا نهجاً لميزان الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفييتي ، اذا كانوا يريدون دراسة مشكلات اقتصاد المرحلة الانتقالية .

ويا حبذا لو يوكل اقتصاديونا الماركسيون إلى فريق خاص مهمة دراسة مشكلات اقتصاد المرحلة الانتقالية كما هي مطروحة على نحو جديد في الفترة الحالية من التطور .

تروتسكي

ستالين منظراً

الرصيد الفلاحي للثورة الديمقراطية وللثورة الاشتراكية

في الخطاب – البرنامج الذي القاه ستالين في ٢٧ كانون الاول عام ١٩٢٩ في مؤتمر الاخصائيين الماركسيين في المسألة الزراعية ، تكلم مطولاً عن « المعارضة التروتسكية – الزينوفييفية التي تدّعي ان ثورة اكتوبر لم تقدم ، في التحليل الاخير ، أي شيء للفلاحين » . وبالرغم من إجلال المستمعين له ، فالارجح انهم وجدوا في هذه الاشارة فظاظة زائدة عن اللزوم . ولكن فلنستشهد بتفصيل اكثر بمقطع من هذا الخطاب ، من اجل المزيد من الدقة . يقول ستالين :

« اني اتكلم عن النظرية التي تدّعي ان ثورة اكتوبر قدمت إلى الفلاحين اقل مما قدمته ثورة شباط ، وان ثورة اكتوبر لم تقدم للفلاح شيئاً في التحليل الاخير . » .

ويعزو ستالين اكتشاف هذه النظرية إلى عالم اقتصاد واحصاء يدعى غرومان ، عُرف بمنشفيته في الماضي . ثم يضيف :

• من كتاب « Ecrits ,1928 - 1940 » المجلد الاول،باريس ١٩٥٥ ، ص ٨١ – ١٠٨ . المقالة منشورة في آب ١٩٣٠ .

« واقد انقضت المعارضة التروتسكية - الزينوفييفية على هـــذه النظرية لتستخدمها ضد الحزب » .

اننا نجهل تماماً نظرية غرومان حول ثورتي شباط واكتوبر . ولكن لاعلاقة البتة لغرومان بكل ذلك . ولم يُزّج في هذا الموضوع الا بقصد التمويه .

كيف يمكن لثورة شباط ان تقدم للفلاح اكثر مما قدمت له ثورة اكتوبر ؟ فهي لم تقدم له الا تحطيم قمة الملكية ، تحطيماً جزئياً ومعرضاً للزوال بالتالي . ولم يطرأ اي تعديل على الجهاز البرقراطي . وان ثورة شباط لم توّزع الارض على الفلاحين ، بل ضمنت ، على عكس ذلك ، استمرار الحرب وتزايد التضخم . هل يعرف ستالين عن هدايا اخرى قدمتها ثورة شباط ؟ من جهتنا ، لسنا نعرف . وقد اضطرت ثورة الشباط إلى التخلي عن مكانها لثورة اكتوبر لانها خانت اماني الفلاحين كلياً .

ويربط ستالين هذه النظرية الوهمية للمعارضة حول فوائد ثورة شباط بالنسبة لثورة اكتوبر بالنظرية المسماة « نظرية المقصات » . وهكذا ، يكشف لنا عن مصدر وهدف هجومه معاً . سوف ابيّن ان ستالين لا يتعرض بالسجال الا لي انا . وهو يختبيء وراء غرومان ووراء يافطة « المعارضـــة التروتسكية - الزينوفييفية » ، لهدف اوحد هو تنفيذ هجومه على نحو افضل وتمويه تحريفاتـــه البالغة الفظاظة .

والواقع ان الأمر هو كما يلي : خلال المؤتمر الثاني عشر للحزب (في ربيـع عام ١٩٢٣) ، فسرّتُ لأول مرّة التباين الخطر الموجود بين اسعار المنتجات الصناعية واسعار المنتجات الزراعية . وعرّفت هذه الظاهرة ، في خطابي ، على انها « مقصات الاسعار » . وحذّرتُ من ان التأخر في تطوير الصناعة سوف يزيد في المسافة بين شفرتي المقصات ، بحيث يهـــدد بفصم الوشائج التي تصل البروليتاريا بالفلاحين .

وعندما نوقشت مسألة سياسة الأسعار في اجتماع اللجنة المركزية ، في شباط من عام ١٩٢٣ ، حاولتُ ان ابيّن ، للمرة الألف ، ان صِيَغاً غامضة مثل « إلى

الريف ، لا تمسّ قعر المشكلة ، وانه لا يمكن حل المشكلة ، من وجهـــة نظر التحالف مع الفلاحين ، الا بايجاد توازن اساسي بين اسعار المنتجات الصناعيـة واسعار المنتجات الزراعية . إن مصيبة الفلاح هي في انه عاجز عن ان يرى ابعد من انفه . ولكنه يرى بوضوح تام ما يجري تحت انفه ، وهو يتـذكر بالتفصيل تجارب الامس ، ويعرف كيف يضع رصيداً لمبادلاته مع المدينة ، ويندمج هذا الرصيد بالنسبة له ، في كل لحظة ، مع رصيد الثورة .

ان مصادرة الملكية العقارية الكبيرة وتخفيض الضرائب قد أعفيا الفلاحين من دفع ٥٠٠ — ٦٠٠ مليون روبل . وهذا مكسب واضح حققته ثورة اكتوبر وليس ثورة شباط .

ولكن إلى جانب هذه الفائدة ، يرى الفلاح بوضوح الضرر الذي الحقتـه به ثورة اكتوبر : الزيادة الكبيرة في اسعار المنتجات الصناعية بالمقارنة مع أسعار ما قبل الحرب . بديهي ان « مقصات الاسعار » لم تكن لتزول لو ان الرأسمالية ظلّت قائمة في روسيا ، لان لهذه الظاهرة طابعاً دولياً . ولكن الفلاح لا يعرف ذلك . وبالاضافة إلى ذلك ، فان انفتاح المقصات لم يكن واسعاً في أي مكان آخر بقدر ما هو واسع في الاتحاد السوفييتي . إن الخسائر الكبيرة التي تكبّدها الفلاح بسبب الاسعار هي ذات طابع آني ، وتمثّل فـترة « التراكم الاولي » لصناعة الدولة . وبوسعنا القول ان الدولة البروليتارية تستلف من الفلاح لتردّ له هذه السلفة مضاعفة . ولكن يدخل هذا كله في مجـــال التفكير النظري والتوقعات التاريخية ، في حين نجد ان ذهنية الفلاح هي ذهنية محددة ، لا تواجه الوقائع إلا في شكلها الراهن . يقول الفلاح لنفسه : « ان ثورة اكتوبر قد اعفتني من ٥٠٠ مليون روبل من الضريبة العقارية . انا مدين بذلك إلى البلاشفة . لكن صناعة الدولة تفرض عليّ دفع ان ادفع اسعاراً اعلى من اسعار الرأسماليين . هنا ، يوجد شيء ليس على ما يرام عند الشيوعيين » . بمعنى آخر ، فان الفلاح يحسب رصيد ثورة اكتوبر ناظراً اليها من جانبيها : الجـــانب الزراعي ، الديمقراطي

(« البلشفي ») والجانب الصناعي ، الاشتراكي (« الشيوعي ») . فالأول يوّفر له فائدة واضحة ، اما الثاني فانه يجلب له ضرراً يفوق هذه الفائدة بكثير في الوضع الراهن . ان هذا العجز في رصيد ثوره اكتوبر الذي يشكل السبب الحقيقي للتناحر بين الفلاحين وبين السلطة السوفييتية يعتمد ، بالطبع ، على الوضع المعزول للاتحاد السوفييتي في الاقتصاد العالمي .

بعد حوالي ثلاث سنوات من النقاشات القديمة عاد ستالين ، لسوء حظه ، إلى هذه المشكلة ، مجبراً على ترداد آراء غيره ، ومتلهفاً إلى أن يثبت «استقلاله» دائماً . يُلقي ستالين ، عند كل خطوة يخطوها ، نظرات ريبة على ماضي « المعارضة التروتسكية » ، باذلاً كل جهده لاخفاء لعبته . فيما مضى ، لم يفهم ستالين شيئاً من نظرية « المقصات » بالنسبة للعلاقات بين المدينة والريف . وخلال سنوات خمس (١٩٢٣ - ١٩٢٨) لم يكن يرى الخطر في تأخر الصناعة ، بل في تقدمها . ولكي يخفي ذلك بأي ثمن كان ، فانه يتمتم بارتباك في خطابه عن « الترسب البرجوازي (!!!) الذي يسمّى : المقصات » . لماذا هو ترّسب ؟ وكيف هو برجوازي ؟ ولكن ستالين ليس مجبراً على الاجابة على مثل هذه الأسئلة ، لأن ما من أحد يجرؤ على طرحها عليه .

لو تمكنت ثورة شباط من أن توزّع الأرض على الفلاحين ، لما كانت تمكنت ثورة اكتوبر - مع « مقصاتها » - من أن تدوم أكثر من سنتين . أو ، بشكل أدق ، لما كانت حدثت ثورة اكتوبر لو أن ثورة شباط تمكنت من أن تحلّ المهمة الزراعية - الديمقراطية الاساسية بالقضاء على الملكية العقارية .

لقد سبق وذكرنا على نحو عابر ، ان الفلاحين ميّزوا بعناد بين الشيوعيين والبلاشفة ، خلال السنوات الأولى التي تلت ثورة اكتوبر . كانوا يؤيدون البلاشفة لأنهم قاموا بالثورة الزراعية بجذرية لا مثل لها . ولكن الفلاح نفسه كان يتذمّر من الشيوعيين الذين يديرون المصانع ويبيعون السلع بأسعار مرتفعة . وبعبارة أخرى ، كان الفلاح يمحض الثورة الزراعية التي قام بها البلاشفة تأييده المطلق ،

ولكنه كان يبدو قلقاً ، متشككاً ، حتى انه كان يضمر العداء الصريح ، في بعض الأحيان ، حيال بدايات الثورة الاشتراكية . إلا انه لم يكن بدٌ للفلاح من أن يفهم ، فيما بعد ، ان البلاشفة والشيوعيين لا يشكلون إلا حزباً واحداً .

في شهر شباط ، عام ١٩٢٧ ، طرحتُ المشكلة على النحو التالي في الجلسة الموسّعة للجنة المركزية :

إن القضاء على طبقة ملاّك الأرض الكبار يجعلنا نتمتع برصيد سياسي واقتصادي كبير بين الفلاحين . ولكن ليس هذا الرصيد أبدياً، أو لامتناهياً . فكل شيء يتوقف على العلاقات المتبادلة بين الأسعار . ولكي نصل إلى علاقة بين الأسعار مفيدة للريف يجب أن نسرع في وتيرة التصنيع من جهة ، وفي وتيرة تجميع الاقتصاد الريفي ، من جهة أخرى . وإذا نحن لم نقم بذلك ، فسوف تتجمع كل امتيازات الثورة الزراعية بين أيدي الفلاحين الميسورين (« الكولاك ») ، بينما تجرح « المقصات » الفلاحين الفقراء على نحو مؤلم جداً ، ويسلك التمايز بين الفلاحين المتوسطين خط سير متسارع . ولن يفضي ذلك إلا إلى أمر واحد : انهيار دكتاتورية البروليتاريا . وقلت أيضاً : خلال هذه السنة ، سوف نُنزل إلى السوق الداخلية منتجات صناعية بقيمة ٨ مليارات روبل بسعر المفرّق . وسوف يدفع الريف ، من جهته ما يقارب الأربع مليارات روبل ، أي أقل من النصف . ولنفترض ما يقوله ميكويان هنا من أن مؤشر المنتجات الصناعية بالنسبة لاسعار ما قبل الحرب = ٢ . هذا يعني ان الريف يدفع ثمن هذه المنتجات مبلغاً اضافياً بقيمة ملياري روبل . وهذا هو الرصيد الذي يقيمه الفلاح : « إن الثورة الزراعية – الديمقراطية قدمت لي، فيما قدّمت ، ٥٠٠ مليون روبل بالسنة (الغاء المزارعة وتخفيض الضرائب) . إلا ان الثورة الاشتراكية تلغي هذا الربح وتجعلني أخسر مليارين من الروبلات» . واضح ، إذاً ، ان العجز في الرصيد يبلغ ١٥٠٠ مليون روبل » .

لم يعارضني في ذلك احد خلال الجلسة . الا ان أياكوفليف ، مفوض الشعب

للزراعة حالياً ، الذي كان آنذاك مجرد موظف مسئول عن المهات الخاصة في مجال الاحصاء ، كُلّف بدحض حساباتي بأي ثمن . فبذل ما بوسعه من جهد . وفي اليوم التالي ، وبعد اللجوء إلى شتى انواع التصحيحات والتحريات القانونية ، أجبرايا كوفليف على انكار وجود العجز في رصيد ثورة اكتوبر بالنسبة للريف . لنستشهد بكلماته :

« ان تخفيض الضرائب المباشرة يدرّ على الفلاح ربحاً قدره ٦٣٠ مليون روبل ، بالمقارنة مع سنوات ما قبل الحرب ... خسر الفلاحون في السنة الماضية ما يقارب المليار روبل ، لانهم كانوا يشترون المنتجات الصناعية على اساس مؤشر اسعار المفرّق الصناعية وليس على اساس مؤشر الدخل الفلاحي . وهكذا يكون العجز ما يقارب ٤٠٠ مليون روبل . »

بديهي ان حساب اياكوفليف يؤكد فكرتي ، في التحليل الاخير : فالفلاح الذي حقق ربحاً كبيراً بفضل الثورة الديمقراطية التي قام بها البلاشفة ، يعاني الآن مؤقتاً ، خسائر احدثتها الثورة الاشتراكية ؛ وهذه الخسائر تتعدى ربحه الى حد كبير . وقد قدّرت هذه الخسارة بمليار ونصف من الروبلات ، في حين قدّرها اياكوفليف باقل من نصف المليار . وما زلتُ اعتقد ، دون ادعاء الدقة المطلقة ، ان ارقامي هي اقرب الى الحقيقة من ارقام اياكوفليف . الفارق بين المبلغين كبير جداً ، هذا صحيح ، ولكنه لا يعدّل من موضوعتي الاساسية . فالصعوبات الحادة التي واجهتها الدولة في معرض شراء القمح انما تؤكد حساباتي وتبيّن طابعها المنذر بالخطر . ومن السخافة الادعاء ان « اضراب القمح » الذي تقوم به الفئات الميسورة في الريف هو نتيجة عوامل سياسية وحسب ، اي نتيجة عداء « الكولاك » للدولة السوفييتية . ان « الكولاك » عاجز عن ان يسير بهدى مثل هذه « المثاليات » . واذا هو لم يبع قمحه ، فلأن التبادل قدأمسى لغير صالحه بسبب « مقصات » الاسعار . وللسبب نفسه ، نجح « الكولاك » في

التأثير على الفلاح المتوسط . كان لهذا الحساب طابع فج وفظ . ويمكننا ، لا بل يجب علينا ، وضع العناصر المكوّنة لهـــذا الرصيد على اساس الفئات الريفية الثلاث : « الكولاك » ، الفلاحون المتوسطون ، الفلاحون الفقراء . الا ان الاحصاء الرسمي في تلك الفترة (اوائل عام ١٩٢٨) يجهل ، او يقلـــل من اهمية التمايز بين الفئات الاجتماعية في الريف ، وذلك عمداً وبتأثير من اياكوفليف. هذا بينما كانت سياسة ستالين وريكوف وبوخارين تتجه نحو حماية « الفـــلاح الميسور » ونحو الصراع ضد « التعويضات على الفقراء » . وبالتالي ، فقـد رزح العجز في الرصيد بشكل مؤلم على الجماهير الريفية الفقيرة بشكل خاص .

وقد يتساءل القارىء ، والحالة هذه ، كيف تسنّى لستالين ان يواجه ثورة شباط بثورة اكتوبر ؟ هذا السؤال جد طبيعي . فان ستالين ، العاجز كلياً عن التفكير على اساس نظري مجرّد ، قد فهم على طريقته ، وعلى نحو غامض جداً ، المواجهة التي قمتُ بها بين الثورة الزراعية – الديمقراطية والثورة الصناعيـــة – الاشتراكية . فقرّر ، بكل بساطة ، ان الثورة الديمقراطية مـــا هي الا ثورة شباط ...

... ان ستالين لم يفهم بعد ان ثورة اكتوبر هي ، قبل اي شيء آخر ، ثورة ديمقراطية ، وان ذلك هو الذي سمح باقامة دكتاتورية البروليتاريا . وكل مـــا قام به ستالين هو انه تبنى ، بكل بساطة ، رصيد المنجزات الديمقراطيـــة والاشتراكية لثورة اكتوبر – كما وضعتُه انا – ودمجه مع مفهومه القـديم . ثم طرح السؤال التالي : « أصحيح ان الفلاحين لم يكسبوا شيئاً من ثورة اكتوبر ؟ » وبعد ان يعلن ستالين الحقيقة الكبرى – « لقد تحرر الفلاحون من نير مـــلاك الارض الكبار بفضل الثورة (ويا له من اكتشاف عظيم !) – يستنتج قائـــلاً :
« كيف يجرؤ المرء على القول ان ثورة اكتوبر لم تقدم شيئاً للفلاحين ؟ »

ونحن نسأل بدورنا : كيف يجرؤ المرء على القول ان هذا « المنظّر » يتمتع بذرة من الوعي النظري ؟

لا شك في ان الرصيد لغير صالح الريف ، الذي تحدثنا عنه اعلاه ، هو امر انتقالي . إن اهم ما قدمته ثورة اكتوبر للفلاح هو انها خلقت الظروف لإعادة بناء الاقتصاد الريفي على اساس الاشتراكي . ولكن هذا لن يظهر إلا في المستقبل . في عام ١٩٢٧ ، وُضع التجميع في المصاف الثاني . ولم يكن احد يفكر آنذاك بال « تجميع الشامل » . ومع ذلك ، فقد ضمّه ستالين إلى حسابه ، مؤجلاً موعد تنفيذه . إن منظّرنا يحلو الغد ، باعادته إلى الماضي ، « الآن ، وبعد التطور المتسارع لحركة « الكولخوزات » (الاستثمارات الفلاحية الجماعية) ،صار بمقدور الفلاحين ان ينتجوا اكثر بكثير من ذي قبل باذلين كمية العمل نفسها » . ثم يردّد : « بعد كل ذلك (1) ، كيف يسمنا القول ان ثورة اكتوبر لم تقدم شيئاً للفلاح ؟ اليس واضحاً ان الذين يتفوّهون بمثل هذا المزاح انما يجدفون ، على نحو ملموس ، بحق الحزب وبحق السلطة السياسية ؟ » ان كلمتي «مزاح» و «تجديف» ملائمتان جداً في هذا المضمار . نعم ، يوجد اناس « يجدفون ، على نحو ملموس ، » ضد العقل والتاريخ .

وهكذا نرى كيف يعمّق ستالين « مزحته » ، فهو يعرض كل شيء بحيث يعتقد الجميع ان المعارضة ، التي تمجدّ ثورة شباط على حساب ثورة اكتوبر ، تنكران هذه الاخيرة قادرة على تحسين حالة الفلاح في المستقبل . إلى أي سفهاء يُوجّه هذا الكلام ؟

ان المعارضة ، التي تطرح بالحاح موضوع « المقصات » الاقتصادية بين المدينة والريف منذ عام ١٩٢٣ ، انما تسعى وراء هدف محدد أمسى جلياً بالنسبة للجميع الآن : انها تريد إفهام البرقراطية انه لا يمكن القضاء على خطر الانفصال بين المدينة والريف بواسطة البيانات المقدسة مثل « إلى القرية » وما شابه ، وانما بواسطة الوتيرة المتسارعة للتطور الصناعي . وبعبارة اخرى : عندما طرحنا مشكلة « المقصات » ومشكلة الرصيد الفلاحي لثورة اكتوبر ، لم نكن نريد « تجريح » هذه الاخيرة قط ؛ كنا نريد تسليط سوط المعارضة على رقاب

البرقراطية المدّعية والمحافظة ، واجبارها على استخدام الامكانات الاقتصادية غير المحدودة التي خلقتها ثورة اكتوبر للبلد . وفي مواجهة السياسة الرسمية برقراطية كانت أم « كولاكية » خلال الاعوام ١٩٢٣ - ١٩٢٧ التي وجدت تعبيرها في العمل التشريعي والاداري اليومي ، في النظريات الجديدة ، وخاصة في اضطهاد المعارضة ؛ في مواجهة ذلك قدمت المعارضة منذ عام ١٩٢٣ سياسة التصنيع المتسارع ، كما قدمت عام ١٩٢٦ - بعد أول النجاحات الصناعية - سياسة مكننة الاقتصاد الريفي وتجميعه .

لنتذكر مرّة أخرى ببيان المعارضة ، الذي يخفيه ستالين مع انه يستخرج منه عليه قطرة قطرة :

« مقابل تطور المزارع الفردية في الريف يجب ان نطرح التطور الأسرع للاستثمارات الجماعية . يجب ان نتقدم على نحو ممنهج وسنوي التعويضات الكبيرة للفلاحين الفقراء المجتمعين في الاستثمارات الجماعية (ص ٢٤) ... يجب توظيف المزيد من الاموال في « الكولخوزات » و « السوفخوزات » . يجب منح الحد الاقصى من الامتيازات « للكولخوزات » التي هي في طور التكوين وللاشكال الجماعية الأخرى . إن الاشخاص المحرومين من حق التصويت لا يحق لهم الانضمام إلى « الكولخوزات » . ويجب ان يقوم كل نشاط الحركة التعاونية على استلهام فكرة تحويل الاستثمار الفردي الصغير إلى استثمار جماعي كبير ... ويجب ان تتولى الدولة دفع أكلاف اعمال التنظيم الريفي : يجب اولاً تنظيم الاستثمارات الجماعية واستثمارات الفلاحين الفقراء الذين يجب توفير الحد الأقصى من الحماية لمصالحهم » (ص ٦٢) .

ولو ان البرقراطية شرعت بتحقيق برنامج المعارضة ابتداء من عام ١٩٢٣ ، عوضاً عن التأرجح يمنة ويسرة نتيجة ضغط العناصر البرجوازية الصغيرة ،

لكان الرصيد الفلاحي لثورة أكتوبر ، ورصيدها البروليتاري ايضاً ، افضل بكثير مما هو عليه اليوم .

* * *

ان مشكلة اتحاد المدينة والريف هي بالنهاية مشكلة العلاقات المتبادلة بينهما . وبالامكان التعرض لها من زاويتين :) العلاقات بين الصناعة والزراعة ؛ ب) العلاقات بين البروليتاريا والفلاحين . وتظهر هذه العلاقات في السوق في حركة الاسعار ، متخذة شكل تبادل السلع . والعلاقة بين اسعار القمح والشوندر وغيرها من جهة واسعار النفط والنسيج والعربات من جهة اخرى تعطينا مؤشراً حاسماً لكي نقيّم على نحو صحيح العلاقات بين العمال والفلاحين . وبالتالي ، فان مشكلة « المقصات » بين اسعار المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية تبقى ، حتى في المرحلة الراهنة ، اهم مشكلة اقتصادية واجتماعية في النظام السوفييتي كله . ما هو التعديل الذي طرأ على « مقصّات الاسعار » خلال السنتين والنصف الماضيتين بين مؤتمرَي الحزب ؟ هل تقلّص الفارق بين شفرتي المقصات ، ام تراه اتسّع ؟

عبثاً نبحث عن اجابة على هذا السؤال الأساسي في خطاب ستالين في المؤتمر السادس عشر (للحزب) والذي استغرق القاؤه عشر ساعات . لقد قدّم عدداً ضخماً من الارقام حضرتّها مختلف المفوّضيات ، وحوّل التقرير الاساسي امام المؤتمر إلى نوع من البيان البرقراطي . ولم يحاول حتى ان يصل إلى تركيب ماركسي يجمع كل هذه المعطيات المبعثرة التي لم يستوعبها تماماً والواردة من المفوضيات والسكرتيريات والمكاتب الاخرى .

هل تسير « المقصات » بين الاسعار الصناعية والاسعار الزراعية نحو الانغلاق ؟ وبعبارة اخرى : هل ان رصيد الثورة الاشتراكية الذي لا يزال يحمل عجزاً حتى الآن بالنسبة للفلاح ، آخذ بالتحسن ؟ نظراً للظروف الراهنة للسوق التي لا نستطيع إغفالها كما لا نستطيع القضاء عليها على المدى القصير ، فان

انغلاق او انفتاح « المقصات » يكتسي أهمية بالغة اذا كنّا نريد ان نقيّم النجاحات التي حققناها وأن نمتحن صحة الخطط والوسائل الاقتصادية . وإن عدم ورود كلمة واحدة عن هذا الموضوع في خطاب ستالين لهو اشارة مقلقة . فلو ان « المقصات » آخذة بالانغلاق لكنا وجدنا في دائرة ميكويان اخصائيين يعطون لهذه الظاهرة تعبيرها الاحصائي والبياني . . . ولما كان على ستالين إلاّ ان يعرض على المؤتمر بعض الجداول التي تبيّن اقتراب شفرتي « المقصات » بعضها من بعض . ولكان كل القسم الاقتصادي من تقرير ستالين وجد محوره . ولكن لا أثر لذلك مع الأسف ! فان ستالين قد أغفل مشكلة « المقصات » .

ليست « المقصات » الداخلية « أعلى مرتبة » ، اذ توجد مرتبة أعلى منها . إنها « المقصات » بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية . وهي تفيد لقياس مردود عمل الاقتصاد السوفييتي بالمقارنة مع السوق الرأسمالية العالمية . وقد تسلّمنا في هذا المجال إرثاً رهيباً من التأخر ، شأننا في ذلك شأن المجالات الأخرى كلها . اننا نواجه ، خلال السنوات القادمة ، مهمة عملية لا تطمح إلى « اللحاق بالبلدان المتقدمة وتجاوزها » دفعة واحدة - فنحن ، مع الأسف ، بعيدون كل البعد عن ذلك ! - بل تتلخص هذه المهمة في التقليص المنهج للمسافة التي تفصل بين شفرة الأسعار الداخلية وشفرة الأسعار العالمية . ولا يسعنا بلوغ هذا الهدف إلا بالارتفاع المنهج لمردود العمل في الاتحاد السوفييتي لكي يصل إلى مصاف مردود العمل في البلدان الرأسمالية المتقدمة . لأجل ذلك ، يجب وضع أفضل الخطط من وجهة النظر الاقتصادية ، وليس أكثرها بهرجة من وجهة النظر الإحصائية . وكلما ردّد البرقراطيون الصيغة المشهورة : « اللحاق بالبلدان الرأسمالية المتقدمة وتجاوزها » ، كلما ازداد تجاهلهم لمشكلة المؤشرات المحددة المقارنة للصناعة الاشتراكية والصناعة الرأسمالية ، وبمعنى آخر : مشكلة « المقصات » بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية . ولا نجد كلمة واحدة حول هذا الموضوع في خطاب ستالين .

وليس بالامكان البتّ نهائياً بشكلة « المقصات » الداخلية إلا بتصفية السوق تصفية حقيقية ؛ كما لا يمكن البت نهائياً بشكلة « المقصات » الخارجية إلا بتصفية الرأسمالية العالمية . إننا نعلم ان ستالين كان مستعداً ، في خطابه أمام مؤتمر الاخصائيين الماركسيين في الزراعة ، أن يرمي النيب (السياسة الاقتصادية الجديدة) إلى جهنم ، ولكنه غيّر فكره منذ ذلك الحين. وكالعادة ، فهو ينسب إلى « التروتسكيين » ، في تقريره إلى المؤتمر ، مشروع القضاء على « النيب » الذي لم ينفّذ . إن زيف هذه المحاولة كان جلياً إلى درجة ان محضر هذا القسم من التقرير لا يشير إلى أي تصفيق .

والواقع ان ما يحدث لستالين ، في موقفه من « النيب » ومن السوق ، عين ما يحدث للتجريبيين دائماً . فهو يعتقد ان التغيّر الذي حصل في ذهنه ، نتيجة حوافز خارجية ، إنما هو تغيّر جذري للوضع بمجمله . ويكفي أن تقرر البرقراطية شن معركة حاسمة ضد « الكولاك » ، عوضاً عن التكيّف سلبياً معهم ومع السوق ، لكي تعتبر الاحصاءات والنظام الاقتصادي ان هؤلاء « الكولاك » قد زالوا وان هذه السوق بحكم المنتهية . غالباً ما تؤدي التجريبية إلى الذاتية ، وعندما تكون المسألة مسألة تجريبية برقراطية ، فهي تصبح السبب الأساسي للانحرافات الدورية . هنا يتقلص دور « القيادة العامة » إلى تفتيت الانحرافات إلى انحرافات صغيرة وتوزيعها ، بالتساوي ، على عبيد يُطلق عليهم اسم « المنفّذين » . وتُحلّ المشكلة عندما يعزى الانحراف الاكبر إلى « التروتسكية » . ولكن هذا لا يغيّر شيئاً في الأمر .

فبالرغم من كل التغيّرات المفاجئة التي طرأت على أفكار ستالين حول « النيب » ، فإن جوهر هذه الاخيرة ما زال يتكون من تعريف العلاقات الاقتصادية القائمة بين المدينة والريف في داخل السوق. وإذا استمرت «النيب» ، فان « مقصات » الأسعار الزراعية والصناعية تبقى أهم مقياس للاقتصاد السياسي .

وقد علمنا ، خلال ذلك ، أن ستالين قد نعت نظرية « المقصات » بانها « ترسب برجوازي » قبل ستة أشهر من موعد انعقاد المؤتمر . وهذه افضل طريقة للخروج من الطريق المسدود ...

ان النظرية الماركسية هي سلاح فكري يعمل على تسليط الضوء على ما هو في طور التكوين وما هو آتٍ ، وعلى تعيين الخطوات الواجب اتخاذها . أما نظرية ستالين فليست سوى عبدة للبرقراطية . انها لا تنفع الا لتبرير التقلبات ، وإلغاء اخطاء الأمس والتمهيد بالتالي لاخطاء الغد . إن العنصر الأساسي في الخطاب هو إغفال مسألة المقصات. قد يبدو ذلك داعياً للالتباس ، لأن الإغفال يشكل فراغاً . لكن ذلك صحيح ،ففي صلب تقرير ستالين توجد ثغرة حُفرت بوعي وتأنٍ ..

الريع العقاري : او ستالين يعمّق ماركس وانغلز

في بداية صراعه مع « الامين العام » ، اعلن بوخارين أن طموح ستالين الاكبر هو ان يُعترف به كـ « منظّر » . إن بوخارين يعرف ستالين والف باء الشيوعية معرفة جيدة بحيث لا يُخفى عليه الطابع المأسوي – الهزلي لهذا الادعاء. وقد القى ستالين خطابه في مؤتمر الماركسيين الاخصائيين في المسألة الزراعية بوصفه منظّراً . وقد تعرّض ، فيما تعرّض ، إلى الريع العقاري .

منذ زمن ليس ببعيد (في عام ١٩٢٥) ، كان ستالين على استعداد ان يوفّر للفلاحين الملكية القانونية لقطع الارض التي يعملون عليها لمدة بضع عشرات السنوات . وكان لا بدّ من ان يؤدي ذلك إلى الغاء تأميم الارض ، نصاً وفعلاً . وقدّم مفوّض الزراعة في جيورجيا آنذاك (بعلم ستالين طبعاً) مشروع الغاء التأميم مباشرةً . واتجهت مفوضية الزراعة الروسية بالاتجاه نفسه . فدقّت ناقوس الخطر . وقالت في بيانها : « يجب على الحزب ان يرفض ويسحق كل

الاتجاهات الهادفة إلى تخريب تأميم الارض او الغائه ، هذا التأميم الذي يشكل احدى دعائم دكتاتورية البروليتاريا . » ومثلما تخلى ستالين عن محاولته المساس باحتكار التجارة الخارجية عام ١٩٢٢ ،فقد اضطر - عام ١٩٢٨ - إلى التراجع عن هجومه ضد تأميم الارض معلناً ان الناس « اساءوا فهمه » .

وبعد التأكيد على السياسة اليسارية ، أمسى ستالين مدافعاً عن تأميم الارض ، ولم يفوّت على نفسه اية فرصة ليتهّم المعارضة بانها لا تعي مدى اهمية هـــذا الأجراء . ورأساً حلّت عبادة التأميم محل الموقف العدمي منـــه في الامس . وصار لنظرية الريع العقاري عند ماركس هدف اداري جديد : كان عليها ان تبّرر نظرية ستالين في التجمع الشامل .

ولكن من الضروري هنا ان نستعيد بعض القضايا النظرية . في تحليله الناقص للريع العقاري ، يقسم ماركس هذا الريع إلى مطلق وإلى ريـــع تفاضلي Rente différentielle ان نفس الكمية من العمل البشري تعطي نتائج مختلفة في قطع ارض مختلفة . وبديهي ان يعود فضل القيمة الصادر عـــن قطعة الارض الأخصب إلى المالك العقاري . هذا هو الريع التفاضلي . ولكن ما من مالك يتخلى للمزارع مجاناً عن قطعة ارض يملكها ، حتى ولو كانت اسوأ قطعة أرض على الإطلاق ، ما دامت موضع طلب . بمعنى آخر ، فلا بدّ من ان يرتبط بالملكية الخاصة للارض حدّ ادنى من الريع العقاري بغضّ النظر عن نوعيـــة قطعة الارض المعنية . وهذا هو الريع المطلق . وتتكون المزارعة الفعلية نظرياً باضافة مبلغ الريع المطلق إلى الريع التفاضلي ، والغاء الملكية الفرديـــة للارض يعني ، حسب هذه النظرية ، الغاء الريع العقاري المطلق . ولا يبقى إلا الريـــع الذي يتحدد حسب نوعية الارض ؛ أو ، اذا توخينا الدقـــة ، حسب استعمال العمل البشري في قطع ارض مختلفـــة من حيث النوعية . وبديهي ان الريع التفاضلي ليس صفة لا تتبدل من صفات قطعة الارض نفسها . فهو يتغير مـــع تغيّر وسائل زراعة الاراضي . ان هذه الاستعادة القصيرة ضرورية لكي تبيّن

مدى بؤس محاولة ستالين ان يقول شيئاً حول تأميم الأرض .

يبدأ ستالين بتصحيح انغلز وتعميقه . وليست هذه أول محاولة له من نوعها. ففي عام ١٩٢٦ ، اعلمنا ستالين ان انغلز وماركس كانا يجهلان القانون الأولي حول التطور المتفاوت للرأسمالية ، وان هذا الجهل هو الذي ادّى بهما إلى رفض نظرية الاشتراكية في بلد واحد التي واجهها بهاج . فولمار ، سَلَف ستالين النظري .

من ناحية الشكل ، نرى ستالين اكثر تحفظاً بالنسبة لمسألة تأميم الأرض ، أو بالنسبة لعدم تفهم انغلز العجوز لهذه المسألة ، على نحو ادّق . ولكنه يظل ملتبساً مثل أي وقت مضى ، في التحليل الأخير . فهو يستشهد من كتاب انغلز حول المسألة الزراعية بالمقطع المعروف حيث يقول المؤلف اننا لن نُعاند ارادة الفلاح الصغير ، بل ، على العكس ، سوف نمدّه بالمساعدة بواسطة « تسهيل انتقاله إلى الشراكة » ، اي إلى الاستثمار الجماعي . « سوف نسعى لان نمنحه أطول وقت ممكن لكي يفكر حول قطعة ارضه » . إن هذه الكلمات الرائعة التي يعرفها كل ماركسي ، انما هي صياغة واضحة وبسيطة لموقف دكتاتورية البروليتاريا من الفلاحين .

ولاضطرار ستالين إلى تبرير التجميع الشامل ، الذي أجري بسرعة فائقة ، فهو يشدّد على ان انغلز ابدى « تحفظاً كبيراً قد يبدو مبالغاً فيه للوهلة الاولى » حول إنتقال الفلاح الصغير إلى الاقتصاد الاشتراكي الريفي . ما هو سبب هذا « التحفظ المبالغ فيه » عند انغلز ؟ يجيب ستالين على هذا السؤال بما يلي : « من الواضح ان انغلز كان يعالج وضع الملكية الفردية للارض ، وينطلق من ان الفلاح يملك « قطعة الارض الخاصة به » ، التي يصعب عليه التخلي عنها ... ذلك هو وضع الفلاح في البلدان الرأسمالية حيث تسود الملكية الفردية للارض ، ومن الواضح انه يجب العمل بالكثير من الحذر هناك . هل يسعنا القول ان هذا الوضع هو نفسه في الاتحاد السوفييتي ؟ لا ، لا يسعنا ذلك ، لانه لا توجد

عندنا ملكية فردية للارض تربط الفلاح باستثماره الفردي » . ذلك هو تفكير ستالين . هل يسعنا القول ان هذا التفكير يحتوي على ذرة واحدة من الحس السليم ؟ كلا ، لا يسعنا قول ذلك . يعتبر ستالين ان انغلز يبدي حذره لانه توجد ملكية فردية للارض في البلدان البرجوازية . ولكن بامكان ستالين الاستغناء عن الحذر ، لاننا قد اممّنا الارض . ولكن ، اما كانت ملكية الارض الفردية موجودة في روسيا البرجوازية جنباً إلى جنب مع الملكية الجماعية القديمة ؟ اننا لم نجد التأميم جاهزاً ، لقد قمنا به بعد تسلّم الحكم . والواقع ان انغلز يتكلم بالتحديد عن سياسة حزب البروليتاريا بعد تسلّم الحكم . اذا كان الأمر كذلك ، فما معنى تفسير ستالين لتحفظ انغلز : « الواقع ان العجوز (أي انغلز) كان يعالج أمر البلدان البرجوازية حيث الملكية الفردية للارض ، اما نحن فقد كنا من الحذاقة بحيث قضينا عليها . » انه لا ينتبه إلى ان انغلز ينصح بالحذر بعد تسلم البروليتاريا الحكم ، وبالتالي بعد الغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج .

وعندما يواجه ستالين نصائح انغلز بالسياسة الزراعية السوفييتية ، فهو يعقّد المشكلة على نحو عابث . يَعِدُ انغلز باعطاء الفلاح الصغير مهلة للتفكير حول قطعة الارض خاصته ، قبل ان يتقرّر تجميع الأرض . ويرى انغلز انه من واجب الدولة العمالية ، طوال هذه الفترة الانتقالية من « التفكير » الفلاحي ، ان تحمي الفلاح الصغير من المُرابي ، والمُضارب وغيرهما ... اي ان واجبها هو ان تحدّ من الاستغلال الذي يمارسه « الكولاك » . وبالرغم من كل تقلباتها ، فقد كان للسياسة السوفييتية هذا الطابع المزدوج بالنسبة للجماهير الفلاحية الواسعة التي لا تستغل عمل الآخرين . وعلى الرغم من كل جعجعة الاحصائيات ، فإن حركة التجميع لا تخطو اليوم الا خطواتها الاولى ، بعد ثلاثة عشر عاماً من تسلم الحكم . وهكذا فقد اعطت دكتاتورية البروليتاريا للغالبية الساحقة من الفلاحين اثني عشر عاماً كمهلة للتفكير . ومن المشكوك فيه ان يكون انغلز قد تخيّل مهلة

اطول ؛ وعلى كل حال ، فلا حاجة لمثل هذه المهلة في بلدان الغرب المتقدمة حيث تستطيع البروليتاريا ، التي تملك صناعة رفيعة التطور ، ان تبين للفلاح ، بسهولة وبواسطة الوقائع ، كل فوائد الزراعة الجماعية . اذا كانت حركة التجميع عندنا ذات الاحجام الكبيرة ، ولكنها غير المستقرة والبدائية جداً من حيث مضمونها ، لم تبدأ الا بعد اثني عشر عاماً من تسلم البروليتاريا للحكم ، فهذا يعود الى فقرنا والى وضعنا المتأخر ؛ هذا بالرغم من اننا معتقد باتمام تأميم الارض الذي لم يتوقعه انغلز ـ حسب ادعاء ستالين ـ والذي لا تستطيع البروليتاريا الغربية القيام به اذا هي تسلمت الحكم . ان هذه المواجهة بين روسيا والغرب ، وبين ستالين وانغلز تنضح بتمجيد تأخرنا الوطني .

الا ان ستالين لا يتوقف عند هذا الحد . فسرعان ما يضيف اللامعقولية النظرية الى اللامعقولية الاقتصادية . فيسأل مستمعيه المساكين : « لماذا يسهل عندنا ، في ظروف تأميم الارض ، ان نبيّن تفوق « الكولخوز » على الاستثمار الفردي الصغير ؛ هنا تتجلى القيمة الثورية الرفيعة للقوانين السوفييتية الزراعية التي الغت الريع المطلق ... وأممت الارض » . ثم يسأل ستالين بنبرة عتاب وهو مغتبط اشد الاغتباط من نفسه : « لماذا لا يستعمل منظرونا الزراعيون هذه الحجة الجديدة استعمالاً كافياً في نضالهم ضد مختلف النظريات البرجوازية ؟ » وهنا يستشهد ستالين ... بالمجلد الثالث من « رأس المال » وبنظرية ماركس حول الريع العقاري . يا للمصيبة ! أي القمم لم يصعد اليها هذا المنظر قبل ان يسقط في جدول « حجته الجديدة » .

يعتبر ستالين ان الفلاح الغربي يرتبط بالأرض من خلال « الريع المطلق » . وما دمنا قد قتلنا هذا الوحش ، فان هذه السلطة اللعينة التي تمارسها الأرض على الفلاح ... قد الغيت بالتالي نهائياً .

لنؤكد بادىء بدء انه لم يتم الغاء الريع المطلق عندنا ، بل تملكته الدولة ، وهذا لا يعني الغاءه . لقد قدّر نيومارك ثروة روسيا الوطنية في عام ١٩١٤ على

على انها ١٤٠ مليار روبل ذهب ، بما في ذلك سعر الأرض، أي الريع المرسمل في البلد كله . وإذا أردنا أن نقدّر الثروة الوطنيـة للاتحاد السوفييتي اليوم وللبشرية جمعاء ، يجب علينا -- بالطبع - أن نحسب الريع المرسمل ، الريع المطلق والريع التفاضلي معاً .

يمكن تقليص كل المقاييس الاقتصادية ، بما فيها الريع المطلق ، إلى العمل البشري . وفي ظروف اقتصاد السوق التجارية ، يشكل الريع العقاري مجموع المنتجات التي يمكن للمالك استخراجها من مجموع منتجات الزراعة . إن الدولة هي مالكة الأرض في الاتحاد السوفييتي ، وهذا يجعل منها الجهة المسيطرة على الريع العقاري . ولا يسعنا التحدث عن الالغاء الحقيقي للريع المطلق إلا بعد تشريك الأرض في كل كرتنا الأرضية ، أي بعد انتصار الثورة العالمية . وبغض النظر عما يقوله ستالين المسكين ، لا يستحيل بناء الاشتراكية ضمن الإطار الوطني وحسب ، بل ويستحيل أيضاً الغاء الريع المطلق .

إن لهذه المسألة النظرية الرئيسية أهمية عملية كبيرة . يعبّر الريع العقاري عن نفسه في السوق العالمية بسعر المنتجات الزراعية . وما دامت الحكومة السوفييتية هي مصدّر هذه المنتجات - وسوف يتزايد التصدير الزراعي مع تطور زراعتنا - فان الدولة السوفييتية، التي تتسلح باحتكار التجارة الخارجية، تظهر في السوق العالمية بوصفها مالك الارض الذي يجري تصدير منتجاتها . وبالتالي تحقق الدولة السوفييتية الريع العقاري الذي تسيطر عليه من خلال سعر هذه المنتجات . ولو كانت زراعتنا وصناعتنا ، من وجهة نظر التقنية ، في نفس مستوى زراعة البلدان الرأسمالية وتجارتها الخارجية ، لكان الريع المطلق اتخذ أبرز وأوضح شكل عندنا بالتحديد ، في الاتحاد السوفييتي . وسوف يكتسب ذلك أهمية قصوى في المستقبل بالنسبة للادارة وفق خطة مرسومة للاقتصاد الزراعي وللتصدير . وإذا كان ستالين يفاخر حالياً بانه « الغى » الريع المطلق ، عوضاً عن أن يعمل لتحقيقه في السوق العالمية ، فان السبب الآني

لهذه المحاولة يكمن في الضعف الحالي لعملية التصدير عنـــدنا وفي الطابع غير العقلاني لتجارتنا الخارجية ، حيث يغرق الريع المطلق وأشياء عديدة أخرى دون أن يبقى لها أثر . إن هذا الجانب من المسألة ، مع انه لا يرتبط مباشرة بتجميع الاستثمارات الفلاحية ، فهو يثبت لنا مجدداً ان احدى السمات الأساسية لفيلسوفنا الاشتراكي الوطني هي تمجيد انعزالنا وتأخرنا الاقتصادي .

ولكن فلنعد إلى مشكلة التجميع . يعتبر ستالين ان الفــلاح الصغير في الغرب مرتبط بقطعة أرض من خلال الريع المطلق. إن كل الفئات الفلاحية تسخر من هذه « الحجة الجديدة » ، فان الريــع المطلق انما هو صيغة رأسمالية بحتة . ولا يمكن للاستثمار الفردي الصغير ان يمسّ الريع المطلق إلا على نحو عرضي وفي وضع سوقي ملائم جداً ، كما حدث في بداية الحرب مثلاً . إن الدكتاتورية الاقتصادية التي يمارسها رأس المال الحالي على القرية تتجلى في السوق من خلال التبادل غير المتكافيء . إن الفلاح ، في العالم بأسره ، عاجز عن الافــلات من نظام « المقصات » . والغالبية الساحقة من الفلاحين الصغار لا تنجح في معظم الأحيان في أن تستخرج من أسعار القمح والمنتجات الزراعية ما بذلته من عمل ، ناهيك عن استخراجها الريع .

ولكن إذا كان الريع المطلق الذي ألغاه ستالين بكثير من الأبهة لا يمثل شيئاً بالنسبة للفلاح الصغير ، فان الريع التفاضلي ، الذي أعفى عنـــه ستالين بكثير من الكرم ، لهو ذو قيمة عظيمة بالنسبة للفلاح الغربي . فكلما ازداد بذل المزارع أو ولده للجهد والمال لزيادة مردود الأرض ، كلما ازداد تمسكهما بقطعة الارض . ويحدث الشيء عينه في الشرق ، وخاصة في مناطق الزراعة المكثفة من الصين وبالتالي، فان بعض عناصر الطابع المحافظ للمالك الصغير ليست نتيجة المقولة المجردة حول الريــع المطلق ، وإنما نتيجة الظروف المادية للاستثمار الفردي بعد أن يصل هذا الاستثمار إلى درجة أعلى من المردود . وإذا كان الفلاحون الروس يتخلون بسهولة نسبية عن قطعة ارض محددة فلا يعود ذلك

إلى « حجة ستالين الجديدة » التي حررتهم من الريع المطلق ، وإنما للسبب نفسه الذي أدى إلى التقسيم الدوري للارض قبل ثورة اكتوبر . وكان « الشعبيون » الروس قد مجّدوا هذه التقسيمات بحد ذاتها . ومع ذلك فهي لم تكن ممكنة إلا في ظروف الزراعة المكثفة ذات المحاصيل الثلاثة ومردود الارض الضعيف ، أي سبب تأخرنا الذي يمجّده ستالين .

هل ستلقى البروليتاريا الغربية المنتصرة صعوبات اكبر من التي نلقاها في تجاوز عقلية الفلاح المحافظة التي تتحدد حسب ارتفاع مردود الاستثمار الفردي ؟ كلا ، ولا في أي حال من الأحوال ! فبفضل الصناعة والثقافة العامة المتفوقتين في الغرب ، سيكون من السهل جداً على الدولة البروليتارية ان تقدم للفلاح المنتقل إلى الاستثمار الجماعي تعويضاً فعلياً وحسياً عن « الريع التفاضلي » الذي خسره . وما من شك في ان تجميع الاقتصاد الريفي في المانيا أو الولايات المتحدة ، بعد اثني عشر عاماً من تسلّم البروليتاريا للحكم ، سيكون قد بلغ مستوى أعلى وأرسخ بكثير من المستوى الذي بلغناه نحن حالياً . وكم هو سخيف أن يكون ستالين قد اكتشف « حجته الجديدة » المؤيدة للتجمع الشامل بعد اثني عشر عاماً من تأميم الارض ! ولكن لماذا كان ستالين يراهن بعناد بين الاعوام ١٩٢٣ – ١٩٢٨ ، وبالرغم من التأميم ، على المنتج الزراعي الفرد القوي ولا يراهن على « الكولاك » ؟

بديهي ان تأميم الأرض شرط ضروري للزراعة الاشتراكية ، لكنه ليس بالشرط الكافي . ومن وجهة النظر الاقتصادية ، التي ينظر ستالين منها فان تأميم الارض يلعب دوراً هامشياً جداً ، لان قيمة الاستثمارات اللازمة لقيام زراعة عقلانية واسعة تفوق الريع المطلق بعدة أضعاف .

لا حاجة للاضافة أن تأميم الارض هو شرط سياسي وقانوني مسبق ضروري جداً وبالغ الاهمية لتحويل الاقتصاد الريفي . الا أن القيمة الاقتصادية المباشرة للتأميم تتحدد في كل لحظة معينة حسب وضع عوامل الانتاج المادية . ومسألة

الرصيد الفلاحي لثورة اكتوبر هي أوضح بيان عن هذه الحقيقة. الريع العقاري هو من حق الدولة بوصفها مالك الارض . هل تحقق الدولة هذا الريع في السوق الخارجية بواسطة سعر القمح والخشب وغيرهما ؟ لا ، مع الأسف ! هل تعوض على الفلاح ؟ لا يسعنا الاجابة على هذا السؤال نظراً لتعقيد الحسابات الاقتصادية بين الفلاح والدولة . ولكن يسعنا القول - وليست هذه بدعة من البدع - ان « مقصات » الأسعار الصناعية والزراعية تعبّر ، على نحو خفي ، عن الريع العقاري . اذا كانت الارض والصناعة والنقل مجتمعة بيد الدولة ، تتخذ مسألة الريع العقاري ، في عين الفلاح ، اهمية من وجهة نظر المحاسبة ، ولا تتخذ اهمية اقتصادية حقيقية . الا ان الفلاح لا يهتم كثيراً بتقنية المحاسبة . وهو لا يقيم إلا رصيداً عاماً لعلاقاته مع المدينة والدولة .

من الاصح ان نقلب السؤال . بفضل تأميم الارض والمصانع ، والغاء الدين الخارجي ، بفضل الاقتصاد المبرمج ، تجد الدولة العمالية انها تملك إمكانية بلوغ مستوى رفيع من النمو الصناعي خلال فترة وجيزة من الزمن . ويوفر ذلك احد اهمّ الشروط المسبقة لتجميع الارض . ليس هذا الشرط شرطاً قانونياً وانما هو شرط مادي وانتاجي ، وهو يعبّر عن نفسه في عدد معيّن من الحاصدات ـ الدارسات ، والجرارات ، ومنشآت توضيب المحاصيل ، والمهندسين الزراعيين الى آخره . يجب ان تقوم خطة التجميع على هذه القيم الحقيقية ، فتصبح هي نفسها خطة حقيقية إذ ذاك . ولكن لا يسعنا ان نضيف الى ثمار التأميم الحقيقية تأميم الارض نفسها بوصفها احتياطياً لا ينضب يغطي في كل مرة نفقات المغامرات البرقراطية « الشاملة » . فكأننا ، بعد أن نضع رأسمالنا في مصرف ما ، نريد أن نقبض رأس المال والعائدات معاً .

ذلك هو الاستنتاج العام . اما بالنسبة للاستنتاج الخاص بالفرد(*) فهو يعبّر عن

(*) يعني ستالين .

نفسه في كلمات الاغنية الروسية : « إرما ، إرما ، الأفضل لكِ ان تبقى في البيت » . هذا افضل بكثير من خوض غمار رحلة نظرية طويلة .

صياغات ماركس وصلافة الجهل

بين المجلد الاول والمجلد الثالث من « رأس المال » يوجد المجلد الثاني. وهكذا يجد منظّرنا لزاماً عليه ان يغتصب المجلد الثاني « إدارياً » . فستالين بحاجة الى الى ان يستبق بسرعة نقد عملية التجميع القسرية التي قام بها . وبما ان الظروف الاقتصادية لا توفر له الحجج الكافية ، راح يغرفها من اعمال المعلّم ، ويرتكب خطيئة مميتة في كل مرة اذ يختار الصفحة الغلط .

ان كل التجربة الرأسمالية قد بيّنت الفوائد التي للاستثمار الكبير على الاستثمار الفردي بما في ذلك في المجال الزراعي . وحتى قبل ماركس ، عرض الاشتراكيون الطوباويون الفوائد الراهنة التي للاستثمار الجماعي الكبير على الاستثمارات الصغيرة المبعثرة . ولا تزال حججهم راسخة حتى يومنا هـذا . فقد اثبت الطوباويون في هذا الصدد انهم من اكبر الواقعيين . ولم تبدأ طوباويتهم الا مع مشكلة المسالك التاريخيـة التي يجب على التجميع ان يسلكها . وهنا اشارت نظرية صراع الطبقـات عند ماركس ونقده للاقتصاد الرأسماليـة الى الاتجاه الصحيـح الواجب اتخاذه .

ان « رأس المال » يعطينا تحليل وتركيب الاتجـاه الذي سلكه الاقتصاد الرأسمالي . ويعالج الجزء الثاني منه الآلية الداخلية لتطور الاقتصاد الرأسمالي . وتبيّن المعادلات الجبرية في هذا الجزء كيف ان ذرة « بروتوبلازم » خلاّقـة واحدة – هي العمل البشري المجرّد – تولّد وتبلّور وسائل الانتاج بوصفها رأسمالاً ثابتاً ، والاجر بوصفه رأسمالاً متحركاً ، وفضل القيمة الذي يمسي فيما بعد مصدراً لرأس المال الثابت ورأس المال المتحرك الاضافيين الذين يساعدان

بدورهما على خلق فضل قيمة اكبر . تلك هي دورة اعادة الانتاج الموسعة بشكلها الأكثر تجريداً وعمومية .

ولكي يبيّن ماركس كيف تلتقي السلع، التي هي عناصر العملية الاقتصادية، في هذه الوحدة غير المنظمة ، أو بمعنى آخر : كيف يصل رأس المال الثابت ورأس المال المتحرك الى التوازن الضروري في مجالات الصناعة المختلفة خلال التطور العام للإنتاج ، يميّز بين القسمين الذين تتكوّن منهما اعادة الانتاج الموسعة : المشروعات التي تنتج وسائل الانتاج ، والمشروعات التي تنتج وسائل الاستهلاك . تصدر المشروعات من الفئة الاولى الآلات والمواد الاولية والاعتدة بالإضافة لنفسها أم للمشروعات من الفئة الثانية . اما مشروعات الفئة الثانية ، فهي تصدر السلع الاستهلاكية لنفسها ولمشروعات الفئة الاولى . ويحلّل ماركس الآلية العامة لهذا التلازم الذي يشكّل قاعدة التوازن الديناميكي للنظام الرأسمالي . وبالتالي تُطرح مسألة الزراعة وعلاقاتها بالصناعة على مستوى جديد كل الجدّة . ويبدو ان ستالين قد خلط انتاج وسائل الأستهلاك مع الزراعة ، في حين نجد عند ماركس ان المشروعات الزراعية الرأسمالية (والرأسمالية منها فقط) ، التي تنتج المواد الأولية ، توضع رأساً ضمن الفئة الاولى ، في حين توضع المشروعات المنتجة لوسائل الاستهلاك ضمن الفئة الثانية . أي انها توضع ، في الحالتين ، مع المشروعات الصناعية .

ويتفحص الجزء الثالث خصوصيات الانتاج للزراعي والتي تميّزه عن عن الصناعة ككل .

لا تقوم اعادة الانتاج الموسعة على حساب فضل القيمة الذي ينتجه عمال الصناعة والزراعة الرأسماليتين وحسب ، انها تقوم أيضاً على حساب موارد خارجية ترد من القرية ذات نمط الانتاج قبل الرأسمالي ، ومن البلدان المتأخرة ، والمستعمرات وغيرها . ويُستخرج فضل القيمة من القرية أو من المستعمرات على شكل تبادل غير متكافيء أو اقتطاع قسري (بواسطة الضرائب في الغالب)

أو قروض (صناديق توفير ، سلفيات ، الخ .) . خلال التاريخ ، اجتمعت كل أنواع الاستغلال هذه في أحجام مختلفة ولعبت دوراً بنفس أهمية الدور الذي يلعبه اقتطاع فضل القيمة « الصافي » . ولكن صيَغ ماركس التي نتحدث عنها هنا تشرح بدقة التطور الاقتصادي المحدّد ، وتنفي اعادة الانتاج الرأسمالية من كل الأشكال الانتقالية التي ترافقها وتغذيها وتساعدها على النمو . إن صيغ ماركس تبني نوعاً من الرأسمالية « الصافية كيماوياً » ، لم توجد قط ولا توجد حالياً في أي مكان . وهذا هو سبب كونها تكشف الاتجاهات الاساسية للرأسمالية بشكل عام ، ولكنها ليست إلا اتجاهات الرأسمالية وحسب .

إن الذين كوّنوا فكرة ما حول « رأس المال » يعلمون تمام العلم اننا لن نجد في الجزء الاول أو الثاني أو الثالث من هذا الكتاب جواباً على السؤال حول كيف يجب أن تحقق دكتاتورية البروليتاريا تجميع الاقتصاد الريفي وأية وتيرة يجب أن تسلك. إن جميع هذه المشكلات ، والعشرات غيرها ، ليست محلولة في الكتب ؛ وعلى كل حال ، فإن طبيعتها نفسها لا تسمح بذلك . والواقع ان ستالين شديد الشبه بالتاجر الذي يبحث في صيغة ماركس : « مال – سلعة – مال » عن اشارات دقيقة حول المنتجات التي يجب عليه شراؤها لبيعها فيما بعد وتحقيق الحد الأقصى من الربح . إن ستالين يخلط بين التركيب النظري وبين الوصفة الطبّية ، وذلك دون أن يقول ان هذا التركيب النظري عند ماركس يعالج مسألة مختلفة كل الاختلاف .

ولكن لماذا استنجد ستالين بصيغ اعادة الانتاج الموسعة التي لا يفقه منها شيئاً ؟ ان تفسيراته مضحكة الى درجة انه لا يسعنا الا ان نستشهد بها كما هي : « إن النظرية الماركسية حول اعادة الانتاج الموسعة تعلّم ان المجتمع المعاصر (؟) لا يسعه ان ينمو دون ان يراكم كل عام ؛ ولا يسعه ان يراكم الا باعادة انتاج تتسع كل عام . » ليس ثمة ما هو اوضح من ذلك . ولكن ليست النظرية الماركسية هي التي تعلمنا ذلك ، انه الاقتصاد السياسي البرجوازي الذي يعلن

ذلك ، لانه جوهر عقيدته نفسها . « التراكم » كشرط ضروري لتطور « المجتمع المعاصر » ـ . هذه هي الفكرة الكبيرة التي حررها الاقتصاد السياسي المبتذل من كل آثار نظرية القيمة ـ العمل التي كانت عناصرها موجودة أصلاً في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي . والنظرية التي يصرّ ستالين على استخراجها من « كنز الماركسية » ، ما هي إلا قاسم مشترك بين آدم سميث وباستيا ، وبين باستيا والرئيس هوفر . وهو يستعمل عبارة « المجتمع المعاصر » ـ وليس عبارة المجتمع « الرأسمالي » ـ عن قصد لتطبيق صيغة ماركس على المجتمع الاشتراكي « المعاصر » . هذا واضح كل الوضوح . ويتابع ستالين قائلاً : « ان صناعتنا المركزية الاشتراكية تتطور وفق النظرية الماركسية لاعادة الانتاج الموسعة [!] لأن [!!] حجمها يتزايد سنوياً . فهي تُراكِم وتسير بخطى عملاق ! » . « الصناعة تتطور وفق النظرية الماركسية » ـ هذه صيغة خالدة حقاً : هكذا ينبت الشعير حسب قوانين جدلية هيغل ! ان النظرية لا تمثل بالنسبة للبراقراطيين الا صيغة ادارية . ولكن ليس لذلك الا اهمية ثانوية .

« ان النظرية الماركسية حول إعادة الإنتاج » تتعلق بالانتاج الرأسمالي ، ولكن ستالين يتكلم عن الصناعة السوفييتية التي يعتبرها صناعة اشتراكية دون اي تحفظ . وهكذا ، يرى ستالين ان « الصناعة الاشتراكية » تتطور وفق نظرية اعادة الانتاج الرأسمالية . من هنا ، نرى ان ستالين قد ارتكب هفوة كبيرة عندما وضع يده على « كنز الماركسية » . اذا كانت نظرية اعادة الانتاج نفسها القائمة على انتظام الانتاج الفوضوي ، تشتمل على ظاهرتين اقتصاديتين : ظاهرة فوضوية وظاهرة مبرمجة ، فهذا يعني ان العنصر المبرمج او الاشتراكي يتقلص الى الصفر ، الى اللاشيء هذه هي البداية فقط ، فالعودة اسوأ من الانطلاق .

ان اجمل جوهرة استخرجها ستالين من الكنز هي هذه الـ « لأن » التي شددنا عليها : إن الصناعة الاشتراكية تتطور وفق نظرية الصناعة الرأسمالية « لأن

حجمها يزداد سنوياً . وهي تُراكم وتمشي بخطوات عملاق ، . يا للنظرية البائسة ! يا للكنز المنكوب ! يا لماركس المسكين ! ألم تُخلَق النظرية الماركسية الا لاثبات ضرورة القيام بخطوات عملاق سنوية ؟ وكيف نفسّر المراحل عندما لم تتطور الصناعة الرأسمالية فيها الا «ببطء سلحفاة» ؟ الاغلب ان نظرية ماركس لا تصلح هنا . وعلى الرغم من ذلك ، فان اعادة الانتاج الرأسمالية كلها تتطور على دورات ، وبما انها تمرّ بمراحل ازمة ومراحل نمو فلا يسعنا القول انها لا تفتأ تتقدم بخطوات جبارة ، إذ انها غالباً ما تُراوح في مكانها او تتراجع . وينتج عن ذلك ان نظرية ماركس التي قامت لتفسير تطور الرأسمالية لا توافق هذا التطور ، في حين تتلاءم كلياً مع طبيعة الصناعة الاشتراكية التي تتقدم بخطوات جبارة . السنا نجد أنفسنا حيال معجزات حقيقية ؟ على كل حال ، فان ستالين الذي يبدأ بتلقين انغلز الحقيقة حول تأميم الارض ، والذي يجري تعديلات جذرية لآثار ماركس لا يفتأ يتقدم ... بخطوات جبارة ، ساحقاً صيغ ماركس تحت نعليه الغليظين مثلما تُسحق الجوزة .

ويستطرد ستالين بعد هذا المقطع مباشرةً فيقول :

« إن الاقتصاد الوطني لا يتلخص بالصناعة . بل على العكس ، فالانتاج الريفي الصغير ما زال مسيطراً عليه . هل يسعنا القول ان انتاجنا الريفي الصغير يتطور حسب مبدأ [!] اعادة الانتاج الموسّعة ؟ لا ، لا يسعنا قول ذلك . إن الانتاج الريفي الصغير عندنا لا يستطيع بلوغ اعادة الانتاج البسيطة في كل الحالات . هل بامكاننا تنمية صناعتنا الاشتراكية بوتيرة متسارعة على مثل هذه القاعدة الزراعية ؟ لا ، لا يسعنا ذلك » . وها هو الاستنتاج جاهز : من الضروري أن نحقق التجميع الشامل .

إن هذا المقطع لأجمل من المقطع السابق . فتحت قشرة اسلوب تافه مخدّر يتفجر رحيق الجهل المطبق . هل يتطور الاستثمار الفلاحي (اي الاستثمار الانتاجي البسيط) وفق قوانين الاقتصاد الرأسمالي أم لا ؟ ويجيب مفكّرنا برهبة : لا .

هذا واضح : القرية لا تعيش حسب ما يريده ماركس . لذا يجب تصحيح هذه المسألة . فيحاول ستالين في تقريره دحض النظريات البرجوازية الصغيرة حول ثبات الاستثمار الفلاحي . وبالرغم من ذلك فهو الذي تاه في شبكة الصيغ الماركسية لا يسعه أن يقدم إلا شكلاً أعمّ لهذه النظريات نفسها . الواقع ان نظرية إعادة الانتاج الموسّعة عند ماركس تشمل كلية الاقتصاد الرأسمالي (الصناعة والاقتصاد الريفي) بشكله الصافي الناجز ، أي بدون الترسبات العائدة إلى فترة ما قبل الرأسمالية . أما ستالين الذي لا يعير الحرف والصناعات المنزلية أي اهتمام لسبب ما ، فيطرح السؤال التالي : « هل يسعنا القول ان الاستثمار الفلاحي الصغير عندنا سوف يتطور حسب مبدأ [ا] اعادة الانتاج الموسّعة ؟ » ويجيب : « كلا ، لا يسعنا قول ذلك » .

وبعبارة أخرى،فان ستالين يردّد - بشكل أعمّ - تأكيدات الاقتصاديين البرجوازيين الذين يقولون ان الاقتصاد الريفي لا يتطور وفق « مبدأ » نظرية ماركس حول الانتاج الرأسمالي . أليس من الأفضل أن يخرس المرء بعد مثل هذا الاكتشاف ؟ وهذا ما فعله الماركسيون الاخصائيون في المسألة الزراعية المضطرون إلى الاستماع إلى هذا التهكتم المخجل على عقيدة ماركس . إلا ان أكثر الأجوبة ملائمة لتحليلات ستالين كان يمكن أن تكون : انزلْ حالاً عن المنبر وكفاك حديثاً عن أشياء لا تفهمها !

لن نفعل كما فعل الماركسيون الاخصائيون في المسألة الزراعية ، لن نصمت . إن جهل رجل يمسك بزمام السلطة لهو في خطورة جنون رجل يحمل موسى .

إن صيغ الجزء الثاني من « رأس المال » ليست « مبادىء موجّهة » للبناء الاشتراكي : ليست إلا تصميماً موضوعياً لظواهر التطور الرأسمالي . ومع انها - أي الصيغ - تتغافل عن خصوصية الزراعة، فانها لا تتغافل عن تطورها بأي حال من الأحوال : بل تشمل هذه الزراعة بوصفها زراعة رأسمالية . وهي تفترض وجود كمية كافية من المواد الزراعية الأولية ومن المنتجات الزراعية

الاستهلاكية تكفي لتأمين اعادة الانتاج الموسّعة . هذه هي الخلاصة الوحيدة التي يسعنا استخراجها حول الاقتصاد الريفي ، مع البقاء ضمن أطر هذه الصيغ. ولكن كيف يجب أن تكون العلاقة بين الزراعة والصناعة ؟ هل يجب أن تكون كما هي في انكلترا ؟ أم في أميركا ؟ ان هذين الخطين يدخلان تماماً ضمن إطـار صيغ ماركس . فانكلترا تستورد المنتجات المصنوعة والمواد الاولية أما اميركا فهي تصدّرها. وهذا لا يتناقض قط مع صيغ اعادة الانتاج الموسّعة لأنه لا يقع ضمن الإطار الوطني ولا يتعلق بالرأسماليـة الوطنية وطبعاً ليس بالاشتراكية في بلد معزول .

لو يجري اكتشاف الغذاء التركيبي والمعادلات التركيبية للمواد الخـام ، تتقلص الزراعة الى الصفر وتحلّ محلّها فروع جديدة من الصناعـة الكيماوية . ماذا يحل إذ ذاك بصيغ اعادة الانتاج الموسّعة ؟ انها تحافظ على كامل قيمتهـا شرط الاحتفاظ بالاشكال الرأسمالية للانتاج والتوزيع .

لقد كان بامكان الاقتصاد الريفي لروسيا البرجوازية ، حيث يشكل الفلاحون الغالبية العظمى من السكان ، ان يسد حاجات الصناعة الناميـة وان يوفر الامكانات الواسعة للتصدير . وسوف يرافق هذه الظاهرة تدعيم « الكولاك » الذين يتربعون على قمة القرية ، وإضعاف الجماهير الفلاحية التي يتزايد إفقارهـا أكثر فأكثر . هكذا كان الاقتصاد الرئيسي الرأسمالي في روسيا ينمو بالرغم من كل خصوصياته ضمن أطر الصيغ نفسها التي عرّف بها ماركس كل الاقتصـاد الرأسمالي ، ولا شيء آخر غيره .

كان ستالين يريد الوصول الى الاستنتاج باننا « لا نستطيع ... ارساء البناء الاشتراكي على قاعدتين مختلفتين: قاعدة الصناعة الاشتراكية الكبيرة والممركزة ، وقاعدة الاستثمار الفلاحي الصغير المفتت والمتأخر » . إلا أنه يثبت العكس تماماً في الواقع . اذا كان بوسعنا ان نطبق صيغ اعادة الانتاج الموسعة على الاقتصـاد الاشتراكي وعلى « المجتمع المعاصر » بشكل عام مثلما نستطيع أن نطبقهـا على

لاقتصاد الرأسمالي ، فليس بمكنتنا ان نفسر لماذا يمكن تأمين تنمية اقتصادية على الأسس نفسها التي يقوم عليها التناقض بين المدينة والريف ، هذه الأسس التي سمحت للرأسمالية بأن تبلغ درجة رفيعة من التطور . في اميركا المعاصرة ، ما زالت التروستات الصناعية الجبارة تنمو جنباً الى جنب مع مزارع الريف . وهذه المزارع بالذات هي التي وفرت الأسس للصناعة الاميركية . ولنلاحظ بهذا الصدد أنه حتى الأمس كان البرقراطيون عندنا ، وستالين على رأسهم ، يتجهون علناً نحو النمط الاقتصادي الاميركي : المزارع الغني من تحت ، والصناعة المركزة من فوق .

ان الافتراض الاساسي وراء الصيغ المجردة في الجزء الثاني (من « رأس المال ») يكمن في تبادل متكافىء على نحو مثالي . ان الاقتصاد المبرمج للفترة الانتقالية ، مع قيامه على قانون القيمة ، يخرق هذا القانون عند كل خطوة من خطواته ويقيم علاقات بين الفروع الاقتصادية المختلفة ، وبين الصناعة والزراعة خصوصاً ، وذلك على أساس التبادل غير المتكافىء . وتلعب موازنة الدولة دور الحافز على التراكم القسري واعادة التوزيع المبرمجة . ويجب أن يكبر هذا الدور مع التطور الاقتصادي اللاحق . أما التمويل بواسطة الأقراض فهو ينظم العلاقات بين التراكم القسري الذي تقوم به الموازنة من جهة وبين تقلبات السوق من جهة أخرى والى مدى ما تزال مثل هذه التقلبات قائمة وفاعلة . ولا يسعنا ، بأي حال من الاحوال ، استخدام صيغ الجزء الثاني من كتاب ماركس بصدد تمويل الموازنة ، او التمويل المبرمج او شبه المبرمج بواسطة الاقراض الذي يضمن للاتحاد السوفييتي توسيع اعادة الانتاج . ان كل قوة صيغ ماركس تكمن في أنها لا تمت بصلة للموازنة والخطط والتعرفة الجمركية وكل أشكال القيود التي تلجأ اليها الدولة . ان هذه الصيغ تستخلص استنتاجاتها الضرورية من فعل قوة السوق العمياء التي ينتظمها قانون القيمة . واذ « حررنا » السوق السوفييتية الداخلية ، واذا الغينا احتكار التجارة الخارجية يصبح التبادل بين المدينة والريف اكثر تكافئاً ، ويأخذ التراكم مجراه في القرية

(اعني التراكم الرأسمالي الذي يقوم به المزارع ، « الكولاك ») وسرعان ما نجد انه اصبح بالامكان تطبيق صيغ ماركس على الزراعة ايضاً ولكن ما ان تجد روسيا نفسها على هذا الطريق ، فسرعان ما سوف تتحول الى مستعمرة ، الى قاعدة تخدم التطور الصناعي للبلدان الاخرى .

ان مدرسة ستالين (تصوروا : يوجد حتى مثل هذه المدرسة !) استخدمت المقارنات البدائية بين وتيرة التطور الصناعي ووتيرة التطور الزراعي ، وذلك لتبرير التجميع الشامل ... ان الذي يحاول المقارنة بين هاتين الظاهرتين انما يبرهن عن جهل اقتصادي مطبق . ان ما نسميه الاقتصاد الريفي يشتمل ، بشكل عام ، على كل فروع الاقتصاد . وقد قام التطور الصناعي في جميع البلدان على حساب الاقتصاد الرئيسي ، فتقلص وزنه الخاص . يكفي التذكير هنا ان الانتاج المعدني في الولايات المتحدة معادل تقريباً لانتاج اقتصاد المزارع. اما عندنا، فان الانتاج المعدني أقل بثماني عشرة مرّة من انتاج اقتصاد المزارع . وهذا يثبت ان صناعتنا لم تخرج بعد من طور الطفولة ، على الرغم من وتيرتها المتسارعة في السنوات الاخيرة. ولكي يتسنّى تجاوز المعارضة بين المدينة والريف التي خلّفها التطور البرجوازي ، يجب على الصناعة السوفييتية ، باديء بدء ، ان تتجاوز الريف بسرعة تفوق بكثير سرعة تجاوز صناعة روسيا البرجوازية للريف . ان الانفصال الحالي بين الاقتصاد الريفي وصناعة الدولة ليس ، بأي حال من الاحوال ، نتيجة تجاوز الصناعة للزراعة ، لان تجاوز الصناعة هذا هو واقع تاريخي عالمي يشكل الشرط الضروري للتقدم . بل على العكس فان السبب الحقيقي لهذا الانفصال يكمن في ضعف صناعتنا التي لم يتوفر لها بعد القوى الكافية لكي ترفع الزراعة الى المستوى المطلوب . والهدف الذي يجب ان نسعى اليه هو بالطبع الغاء هذا التناقض بين المدينة والريف ، الا ان وسائل ومناهج بلوغ هذا الهدف لا تمت بأية صلة الى مساواة وتائر التطور الزراعي . بل على العكس : فان مكننة الاقتصاد الريفي وتصنيع سلسلة من فروعه سوف يؤديان الى تخفيض الوزن الخاص بالاقتصاد الريفي نفسه . وتتوقف وتيرة

المكننة التي يمكن تحقيقها على القدرة الانتاجية لصناعتنا . والذي يقرر مصير التجميع ليس زيادة الانتاج المدني خلال السنوات الاخيرة ، وانما كون انتاجنا لا يملك الا معدلاً ضعيفاً جداً لنسبة السكان الى الانتاج المــدني . ولا يمكن لتقدم التجميع ان يلتقي بتقدم الاقتصاد الريفي الا اذا قام هــذا التجميع على ثورة تقنية في الانتاج الزراعي . ولكنه يجب على وتــيرة التجميع ان تعتمد على الموارد المادية للصناعة وليس على وتائرها المجردة والاحصائية .

فضلاً عن ذلك ، يجب القول ان الغـــاء التناقض بين المدينة والريف ، أي رفع الانتــاج الزراعي إلى المستوى العلمي والصناعي ، لا يعني – كما يتصور ستالين – انتصار صيغ ماركس في الزراعة : بل يعني – على العكس تماماً – تقلص انتصارها في الصناعة ، لأن اعادة الانتاج الاشتراكية الموسّعة لن تتبع الطريق الذي ترسمه صيغ كتاب « رأس المــال » ، هذه الصيغ التي تبيّن محرّك الرأسمالية الأساسي من خلال الصراع من أجل الربح .

وختامــاً ، لنكرّر مرّة أخرى ان تجميــع الأرض مهمة عملية من مهمات القضاء على الرأسمالية ، وليست مسألة نظرية من مسائل توسيع هــذه الرأسمالية . لهذا السبب لا يمكن تطبيق صيغ ماركس هنا ، بأي حــال من الاحوال . ان الامكانات العملية لتجميع الأرض متوقفة على الموارد التقنية التي يمكن للانتاج الصناعي أن يوفّرها للزراعة ، وعلى رغبة الفــلاح الصغير في الانتقال إلى الاستثمار الجماعي القائم . وتتحدّد هذه الرغبة الذاتية ، في التحليل الأخير ، وفق نفس العوامل المادية والانتاجية . إن فوائد الاستثمار الجماعي القائم على تقنية رفيعة التطور هي وحدهــا القادرة على جعل الفلاح نصيراً للاشتراكية . كان ستالين يريد منح الفلاح صيغاً من الجزء الثاني من «رأس المال» عوضاً عن منحة الجرّارات . ولكن الفــلاح صادق : انه لا يحبّ المحاورة حول القضايا التي لا يفهمها .

القِسمُ الثاني

سيرجيو دي سانتيس

الحوار الاقتصادي في كوبا (*)

خلال العامين الماضيين ، دار في كوبا نقاش هام حول الاقتصاد . في البدء وُجّه نقد للمركزية الشديدة وللاعتباطية والتقهقر البرقراطي في جهاز التخطيط المركزي ، الجوسبلان (الذي أنشيء عام ١٩٦٠ ، وأعيد تنظيمه عام ١٩٦١، إلا انه لم يبدأ عمله حتى في عام ١٩٦٤) . إلا ان بعض الاقتصاديين ادّعى ان نواقص « الجوسبلان » لا تعكس الا النظام الاقتصادي الخاص المطبّق ، نظام الموازنة الموحّدة القائم – منذ فترة من الزمن – في القطاع العام الذي تشرف عليه وزارة الصناعة برئاسة تشي غويفارا . وبما ان نوعاً آخر من انظمة الادارة الاشتراكية كان مطبقاً ايضاً في كوبا في الوقت ذاته – (التمويل المستقل ذاتياً) – والذي تنتهجه « المؤسسة الوطنية للاصلاح الزراعي » ، فقد استمد خصوم « الموازنة الموحّدة » تأييداً لهم من ذلك . كان الانموذج الذي يُلهم نظام التمويل المستقل ذاتياً هو الطريقة السوفييتية في المحاسبة الاقتصادية .

ولكي نفهم مضمون النقاش ، يجب أن نفهم أولاً الفارق بين هذين النظامين .

(*) مجلة « International Socialist Journal » ، آب ١٩٦٥ .

ان المشروعات المسيرة حسب نظام التمويل المستقل ذاتياً تتمتع باستقلال قانوني ؛ كما تتمتع بالكثير من الاستقلال المالي في نشاطاتها الاقتصادية ؛ وان اساس هذه النشاطات هو المقدرة على جني الارباح . تمدهم الدولة بوسائل الانتاج غير القابلة للنقل ، ولكن يجب عليهم ان يغطوا مصاريفهم الجارية بواسطة المصارف التي تمدهم بقروض يدفعون عليها الفوائد . وهكذا ، فان مؤسسات التسليف تسيطر – بطريقة غير مباشرة – على ادارتهم ؛ اما الاجهزة المركزية فلا تمارس الا رقابة مالية عامة . ويجري التبادل بين مختلف المشروعات على اساس سوقي عادي بحيث تكتسب المنتجات طابع « السلع » حتى بداخل القطاع العام . واخيراً ، فإن اجور العمل تقوم بشكل خاص على اساس نسب على القطعة ؛ وتكتسب الحوافز المادية اهمية كبيرة .

اما المشروعات المسيرة حسب نظام الموازنة الموحدة فهي ، على العكس من ذلك ، شديدة الاندماج بالخطة . وينظر الى كل مشروع من هذه المشروعات على انه جزء من جهاز انتاجي اوسع (هو القطاع العام كله) ، ولا تلعب المصارف حياله إلا دور محاسبة فقط ؛ اي انها لا تقدم القروض . اذا تذكرنا كل هذا ، نجد انه عندما تنتقل المنتوجات من مشروع لآخر فتلك عملية داخلية ليس إلا ، ولا تولد « السلع » الا عندما يغادر منتوج ما القطاع الاشتراكي وينزل الى السوق . لا يقوم النظام على المقدرة على الربح ؛ فهو يسعى للوصول الى الاهداف التي تحددها الخطة . الا ان ثمة مراقبة مالية صارمة تمارسها الاجهزة المركزية على الـ « امبريسا كونساليدادا » ، ومهمتها هي تنسيق حسابات المشروعات الفردية في قطاع معين . واخيراً ، فان الحافز المادي الوحيد للعمال هو الساعات الاضافية ، وذلك مع وجود بعض الحوافز الانتاجية (ومعظمها « معنوي ») .

وكما يتبيّن ، فان المنهجين يؤديان ، حتماً ، الى نوعين مختلفين من الانظمة الاقتصادية . لذا ، فقد كان محتماً ان تؤدي محاولات النظام لايجاد نوع من التعايش الديالكتيلي بينهما ، عاجلاً ام آجلاً ، الى طلب تحديد « خيار عام نهائي » .

وانفجر النقاش خلال عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ، بعد عدد من المناوشات الهامشية . واشترك فيه عدد كبير من الشخصيات السياسية الكوبية ، فضلاً عن عدد من الاقتصاديين الماركسيين الكبار الذين كانوا في كوبا آنذاك ، يعملون كمستشارين لدى الحكومة .

وكانت اهم المساهمات تأييداً لنظام التمويل المستقل ذاتيا هي مساهمات وزير التجارة الخارجية آنذاك ـ مورا ـ وشارل بتلهايم ؛ في حين تولى روم ، وزير المالية ، وارنست مانديل وتشي غويفار الدفاع عن نظام الموازنة الموحدة.

الا انه يجدر التذكير فوراً بان النقاش الاقتصادي لم يقتصر على المواضيع التقنية ـ الادارية ؛ فسرعان ما اتسع ليشمل ثلاث مشكلات ذات اهمية عامة كبيرة : **انطباق قانون القيمة على علاقات الانتاج الاشتراكية ؛ امكان (او استحالة) الاسراع في تشريك قوى الانتاج ؛ وامكان استعمال عملية التنمية الاقتصادية للمساهمة في خلق نوع جديد من الانسانية** . وكما هو معروف فتلك مشكلات اساسية ـ اقتصادية واستراتيجية واخلاقية على التوالي . وقد حان الوقت لكي ننظر الى تطور النقاش حول كل واحدة منها.

هل يمكن تطبيق قانون القيمة في الاقتصاد الاشتراكي ؟

في شهر حزيران ، ١٩٦٣ ، فتح مورا ـ وزير التجارة الخارجية آنذاك ، النقاش حول قانون القيمة بمقالة نشرها في مجلة وزارته ـ **«كوميرثيو اكستيريوا »** (التجارة الخارجية) ـ بعنوان : **« حول مسألة عمل قانون القيمة في الاقتصاد الكوبي في الوضع الراهن . »** وكان هدف مورا الاساسي هو ان ينتقد « بعض الرفاق » (ويعني بهما غويفارا وروم) الذين يعتبرون انه لا يمكن لقانون القيمة ان يعمل في قطاع الدولة في الاقتصاد الكوبي . قال مورا ان قانون القيمة بوصفه تعبيراً عن العلاقة بين محدودية الموارد المتوفرة وحاجات الانسان المتزايدة لا يزال صالحاً كمقولة اقتصادية طوال مرحلة الانتقال الى الاشتراكية وحتى في مرحلة الشيوعية المقتربة . واستنتج مورا : « ان الحاجة الى التعبير

عن هذه العلاقة لن تزول الا عندما تصبح المـوارد المتوفرة كافية تمامـــاً . » (اي ، بعد تحقيق الشيوعية) .

طبعاً ، لم يذهب مورا الى حد القول انه يجب ان يسود مقياس القيمة على التخطيط ولكنه شدّد على الحاجة الى اخذ مؤشرات القيمة بعين الاعتبار في كل وقت حتى في داخـــل نظام مبني على مبـادىء جد مختلفة (سياسياً ، واجتماعياً ، ودفاعياً وما الى ذلك.) ولكن ثمة صعوبة واحدة ؛ إذ ان لا معنى لما يريد مورا تحقيقه اذا كانت كل المشروعات في القطاع العام تشكل فعلاً جهازاً واحداً – كما يريد غوبفارا . الا ان مورا يعتبران « مشروع الدولة الكبير الاوحد ، الذي يريده غوبفارا ما هو الا حلم من احلام اليقظة لان ملكية الدولة القانونية لقطاعات الانتاج العامة هي « ملكية كاملة التطور من الناحية الاجتماعية فقط » ، وهي تؤدي إلى تناقضات عديدة بين المشروعات العـــامة المختلفة (المستمرة في العمل – فعلاً – كوحدات مستقلة ذاتياً) .

وقد أوضح غوبفارا موقفه من ذلك في مقالين نشرهما في مجلة وزارته « نويسترا اندوستريا – اوكونوميكا » في تشرين الاول ١٩٦٣ (« حول مفهوم القيمة : رد على بعض التصريحات حول الموضوع ») وفي شباط ١٩٦٤ (« حول نظام تمويل الموازنة »). يقول غوبفارا انه لا ينوي رفض صلاحية قانون القيمة جملة وتفصيلاً . ويستطرد قائلاً : « ولكن من الواضح أن الشكل الاكثر تطوراً لهذا القانون يظهر في السوق الرأسمالية : وبالتالي ، فان تشوهاً أساسياً للسوق كالذي يحدثه تشريك وسائل الانتاج ونظام التوزيع ، لا بدّ وان يشوه الطريقة التي يعمل بها هذا القانون بحيث يتعذر استعماله بذكاء » . ثم يقول غوبفارا ان قانون القيمة – بالاضافة إلى ذلك – هو قانون اقتصادي ولا يستطيع – بوصفه ذلك – الا أن يعبّر عن اتجاه . ويسأل : ولكن ، داخل مجتمع اشتراكي ، عن أي اتجاه يمكن لهذا القانون (« الذي سيظل مستمراً بعض الشيء بسبب استمرار وجود المجتمع السوقي ») ان يعبّر سوى عن الاتجاه نحو الاختفاء ؟

ان قانون القيمة والخطة – بالنسبة لغويفارا – هما عنصران لا يرتبط واحدهما بالأخر الا بواسطة تناقض يجب حله بالتخطي الديالكتيكي للعنصر الاول (أي لقانون القيمة) .

أما بالنسبة للعلاقات بين مختلف المشروعات داخل قطاع الدولة ، فان غويفارا لا ينكر وجود تناقضات بينها (ليس بينها وحسب ، بل وأيضاً « بين المصانع داخل المهنة الواحدة ، وبين الاقسام داخل المصنع الواحد ، والفِرق داخل القسم الواحد ») ، إلا أنه يعتبر ان هذه هي تناقضات ثانوية وليست تناقضات عدائية ؛ فهي لا تحتّم مراجعة طريقة الادارة الحالية ؛ وهو يرفض بشدة المعادلة القائلة بأن المركزية تساوي البرقراطية . ليست الادارة المركزية – بالنسبة لغويفارا – شكلاً من أشكال الادارة الاشتراكية الذي يمكن أن يعمل بشكل فعّال وحسب ، انه النمط الحقيقي الوحيد لوجود المجتمع الاشتراكي ايضاً ، لأنه الجهاز الاداري الوحيد الذي يتلاءم كلياً مع مبدأ الخطة .

في بدء النقاش ، كان غويفارا يقرّ بامكان انطباق قانون القيمة على المبادلات التجارية بين البلدان الاشتراكية ، فضلاً عن تنظيمه للمبادلات بين الدولة كمنتج والمستهلك . ولكن مع مرّ الزمن ، أخذ يشك بامكان استعمال قانون القيمة في المبادلات الدولية على الاطلاق . ففي ندوة التضامن الاقتصادي الاسيوي – الافريقي « عام ١٩٦٤ في الجزائر » اعتبر غويفارا ان قانون القيمة – حتى ولو طُبّق بين الدول الاشتراكية – فان سوف يؤدي حتماً الى تجارة غير متكافئة لا يمكن تفاديها إلاّ بتغيير يطرأ على العلاقات بين الدول وبـ « موقف اخوي جديد تجاه البشرية » .

هل يمكن الاسراع بالسير نحو الاشكال الاشتراكية ؟

دخل النقاش طوراً جديداً من أطواره - في نيسان ١٩٦٤ - بمقالة بتلهايم الشهيرة : « اشكال التخطيط ووسائله ومستوى تطور قوي الانتاج * » ، المنشورة في « كوبا سوسياليستا » لسان الحال النظري لحزب الوحدة الثورية الاشتراكي . وكان لمقالة بتلهايم ثلاثة أهداف - حسب تعبيره هو : تشجيع القادة الكوبيين على التخلي عمّا تبقى من الشكوك حول الحاجة الى تغيير الوسائل وأشكال العمل القديمة ؛ تبديد الفكرة القائلة ان البلد في طور التقهقر في حين ما يجري - فعلاً - هو تخلّصه من أشكال التنظيم السابقة لاوانها او التي مرّ عليها الزمن ؛ والقضاء على اغراء تقليد اشكال التنظيم التي أعطت نتائج جيدة في مكان آخر ولكنها قد لا تلائم كوبا .

إن حجة بتلهايم هي أن الاقتصاد الكوبي لا يشكو من العراقيل الطارئة والنواقص الادارية وحسب ، بل ويشكو أيضاً من مرض أساسي من جراء عدم تطور علاقات الانتاج بالقدر الذي تطورت فيه قوى الانتاج ؛ فالتعبير القانوني عن علاقات الانتاج الاشتراكية لا يتلاءم مع طبيعتها الحقيقية : وباختصار ، فبالرغم من أن الدولة تملك وسائل الانتاج إلا انها لا تسيطر عليها فعلاً . يقول بتلهايم : « إن المستوى الاجتماعي لسيطرة الدولة لا يعتمد على تصميم البشر وإنما على تطور قوى الانتاج » .

ماذا يجري - إذاً - عندما لا تتلاءم « السلطة القانونية » مع « السيطرة الفعلية » لأن « الوحدة القانونية ليست هي نفسها الوحدة الاقتصادية الحقيقية »؟ تكون النتيجة عدم التلاؤم بين عمليات الانتاج الحقيقية وبين عمليات الانتاج المرجوة ، من هنا فقدان السيطرة الاقتصادية الفعلية الذي يجري تصحيحه - وهمياً - بمضاعفة الاجراءات التنظيمية (البرقراطية) .

---

* راجع هذا النص في مكان آخر من الكتاب .

يعتبر بتلهايم ان هذا ما يجري في كوبا حيث « لم تصبح عملية التملك بعد عملية واحدة ، يسيطر عليها المجتمع سيطرة كاملة ؛ انها عملية مجزأة ، متعددة الاشكال ، لها عدة مراكز نشاط مختلفة وعدد من عمليات التملك الاساسية المختلفة » . فالواقع ان الآثار الموضوعية للوضع السوقي لا تزال موجودة داخل القطاع الاشتراكي في كوبا ، ولهذا فان اية محاولة لانكار قانون القيمة لا بد وان تؤدي الى التبذير والعراقيل التي لا يمكن تخطيها الا بخرق الخطة رسمياً . ويلاحظ بتلهايم إن : « الضرورة الموضوعية للقوانين الاقتصادية تشق طريقها على كل حال ، ولكن من الخطر السماح لهذه القوانين ان تعمل بشكل عفوي حيث يمكن استعمالها بوعي » . ما هي الاجابة إذاً ؟ يرى بتلهايم ان المخرج الاكثر عقلانية هو التخلي عن الامل المتعجل في تقليص اشكال الملكية الاجتماعية المختلفة الى فكرة واحدة مشتركة هي فكرة «ملكية الدولة ». ومن الحكمة ايضاً رفض التقدم من الاشكال « الدنيا » (اي التعاونية) الى الاشكال « العليا » (اي الجماعية) للمجتمع الاشتراكي ، والعمل – عوضاً عن ذلك – على تبني الاشكال التي تتلاءم احسن ما تتلاءم مع تطور قوى الانتاج في الوضع الراهن .

ان بتلهايم إذاً يقترح بشكل محدد ان تتعايش « خطة اشتراكية تمارس سيطرة واعية على عملية الانتاج الآخذة بالتنسيق فيما بينها » مع نظام اشتراكي لادارة الاقتصاد يمارس السيطرة الواعية على كل العمليات التي لا تزال تعتمد على الوحدات الاقتصادية المستقلة ذاتياً » . وختم قائلاً ان هذه هي الطريقة الوحيدة التي تسمح للدولة الاشتراكية بان تمارس سيطرة واعية على كل العمليات الاقتصادية في مرحلة الانتقال الراهنة ، فتندمج الوحدات القانونية في الخطة بقدر تلازمها الفعلي ، تاركة لعلاقات الانتاج ان تنتظم حسب مقولات السوق بقدر الاستقلال الموضوعي الذي لا تزال تتمتع به الوحدات القانونية .

وكما يتبيّن ، فان نظام غويفارا متهّم – مباشرةً – بالتجريد والمثالية ؛

ويقترح بتلهايم – كبديل أكثر واقعية – انموذجاً تنظيمياً يقابل فعـــلا –(أو يشبه إلى حد كبير) نظام التمويل المستقل الذي يعمل حالياً داخل القطاع الاشتراكي الذي تسيطر عليه « المؤسسة الوطنية للاصلاح الزراعي » .

وقد جاءت الاجابة على بتلهايم من مانديل وغوبفارا ، كل على حدة . توجد إنتقادات فاندبل في مقالة في عدد ايار من « نوسيترا اندوستريا ايكونوميكا » بعنوان : « المقولات التجارية في المرحلة الانتقالية » ؛ وهي انتقادات منهجية في معظمها . طبعاً ، لا ينكر ماندبل انه يجب أن تتلاءم علاقات الانتاج مع مستوى تطور قوى الانتاج ، إلا أنه يعتبر انــه لا يمكن فهم عبارة « علاقات الانتاج » بمعناها الشامل إلا كرديف لـ « بنية اقتصادية » ؛ وبالتالي فـلا يسع المرء إلا أن يطلب تلاؤم هذين بافضل شكل على المستوى التاريخي ، وليس لفترات وجيزة ، وطبعاً ليس لمراحل الانتقال (التي يتعايش خـلالها نظامان إنتاجيان مختلفان) . يرى مانديل انه يستحيل ان نحدّد في كل بلد وكل فترة ما اذا كانت درجة تطور قوى الانتاج تتلاءم مــع علاقات الانتاج أم لا . وهو يعترف أن الدولة الاشتراكية في المرحلة الانتقالية – في كوبا كما في أي مكان آخر – لا تملك سيطرة فعلية على كل وسائل الانتـــاج ؛ وهو يوافق ايضاً على اخطار المثانية (التي تبرز عند الإسراع بالتأميم حتى ولو لم يكن ثمــة اساساً للتشريك فعلي) . إلا أن مانديل يدين في الوقت نفسه الادعاء « الميكانيـــكي والتكنقراطي » بان الدولة بحاجة إلى ان تراقب – بشكل مطلق – كل وسائل الانتاج « حتى آخر مسمار » ، ويشدد على ان «علاقات الانتاج تتلاءم مع شكل الملكية الاشتراكية منـــذ اللحظة الذي يصبح التخطيط الاشتراكي فيهـا ممكنا فعلياً . »

وقد نشر رد غويفارا ايضــاً في نفس المجلة التي نشرت فيها مقالة بتلهايم – « كوبا سوسياليستا » – وكان بعنوان : « التخطيط الاشتراكي–ما معناه؟» . مع دعمها لبعض أقوال مانديل – خاصة عندما يعتبر هـــذا أنه من المستحيل

بالنسبة لتبلهايم ان ينشيء « آلته الجهرية » حتى آخر تفصيل من تفاصيلها – تعالج مقالة تشي بشكل خاص جوانب المشكلة السياسية ؛ وهدفها الواضح هو التأكيد على عدم الحاجة إلى تلاؤم البنية القانونية والبنية الاجتماعية تمام التلاؤم في المرحلة الحرجة الراهنة التي يبذل فيها مجهود ثوري جبّار .

.وكما يسأل غويفارا فوراً ، كيف جرى ان « بلداً يسيطر عليه الاستعمار لا يملك أي صناعات أساسية متطورة ، مقيّد بانتاج السلعة الوحيدة ومعتمد على سوق وحيدة » قد تمكّن من القفز من الرأسمالية إلى الاشتراكية ؟ يقال عادة ان هذا يتم عندما تنكسر فجأة إحدى الحلقات الضعيفة في السلسلة الاستعمارية . ولكن هذا ليس تفسيراً كافياً . اذا كان يمكن ولادة مجتمع اشتراكي حقاً حيث لم تتوفر بعد كل ظروف الثورة ، فهذا يعني ان طليعة ثورية قد تمكنت من ان تعمل على جرّ علاقات الانتاج إلى الصراع قبل ان يكون من الممكن توّقع حدوث هذا الصراع . أو ، بعبارة أخرى ، فان وعي الفئات الطليعية (ونتيجة مستوى التطور الذي بلغته قوى الانتاج على الصعيد العالمي ، ونتيجة أمثولة الاتحاد السوفييتي) قد يستطيع أن يحملها تسلك طريق الثورة الاشتراكية حتى ولو كان نوع التناقضات التي تحدث الانفجار الثوري لم تتوفر بعد على المستوى الوطني . اذا كان كل ذلك صحيحاً – وهو صحيح لأنه حدث فعلاً في كوبا حيث « قصّرت القوى الثورية الطريق وقررت أن الثورة هي ثورة اشتراكية » – كيف يمكن الإدعاء ، على هـذا النحو الميكانيكي ، انه يجب على كل العوامل الاقتصادية ان تتلاءم بالضرورة .. خاصة بعد انتصار الثورة ؟

يعترف غويفارا مرّة أخرى بوجود العديـد من التناقضات التي تبطيء من الانتقال إلى الاشتراكية ، لكنه يكرّر انها صعوبات انتقاليـة وطارئة لا تؤثر على صلاح وسائل ادارة الاقتصاد . ويختم قائلاً : « لماذا يجب أن يعتقد المرء ان كل ما يجري في المرحلة الانتقالية هو حتمي ؟ ولماذا يجب ان يعتقد ان كل الإنتكاسات المتأتية من بعض المناورات الجريئة هي نتيجة الجرأة وحسب في

حين قد تكون متأتية – جزئياً أو حتى كلياً – من نواقص تقنية وادارية ؟

يمكن استعمال التنمية الاقتصادية الاشتراكية لخلق نوع جديد من الانسانية

يتبيّن بوضوح مما ورد سابقاً الانسجام الذي يدافع فيه غويفارا عن مفهوم ماركسي غير مساوم للاشتراكية ليس كمغيّرة للاقتصاد وحسب، بل لعقول البشر ووعيهم بالدرجة الاولى . وقد إتضح ذلك تمام الوضوح خلال النقاش حول الحوافز إن غويفارا لا ينكر الحاجة إلى حوافز مادية – وذلك عكس ما ادعته بعض محاولات التجريبع – الا انه متردد في قبول استعمالها كقوة محركة أساسية نظراً لنزوعها نحو ان تصبح مقولة مكتفية ذاتياً . لهذا السبب فان نظام معايير العمل الذي أدخله إلى القطاع الصناعي لاقتصاد البلد الاشتراكي يهدف إلى الحيلولة دون قيام أي شيء يشبه الستاخانوفية* وشعار «تجاوز المعايير»، واكد – عوضاً عنها – على دفع العامل إلى تحسين تدريبه المهني لكي يتمكن من الصعود إلى مرتبة اعلى. والواقع ان غويفارا يرى ان نظام المكافآت يجب ان يعمل دائماً بحيث لا يستطيع العامل ان يكسب بقدر ما يكسبه العامل في الدرجة الأعلى منه بمجرد مراكمته المكافآت على نحو ميكانيكي ؛ والهدف من ذلك هو دفع العامل إلى تحقيق قفزة نوعية إلى امام تقنياً و « معنوياً » في آن واحد. ويختم غويفارا قائلاً ان هذه الطريقة هي وحدها الكفيلة بالا تتحول معايير العمل الى « اتفاق تقليدي » حول كمية العمل الواجب بذلها ، بل تتحول إلى تعبير عن « واجب العامل الاجتماعي والاخلاقي » .

---

* – نشأت الحركة الستاخانوفية في الثلاثينات في الاتحاد السوفييتي وسميت على اسم عامل المنجم ستاخانوف الذي ضرب رقماً قياسياً في استخراج الفحم . تعمل الحركة على تكثيف العمل باتجاه زيادة انتاجيته . وهكذا ، يعمل المنتمون اليها خلال ساعات الفراغ ويتقاضون اجوراً اضافية على ذلك (المترجم) .

وهكذا ، فمن الواضح ان تأكيد غويفارا على الدوافع المعنوية لا يعني تأييد « منافسة اشتراكية » مجردة ؛ فقد يقترح – للوقت الحاضر – الاستعمال الذكي لنوعي الحوافز كليهما وتأجيل إضمحلال المصلحة الذاتية كحافز للانتاج إلى حين تحقيق الشيوعية . والواقع ان بتلهايم يعترف هو ايضاً بانه يجب ان تزول اهمية الحوافز المادية باطّراد ، يسيطر محلّها « التصرف غير القائم على المحركات الاقتصادية » . الا انه يردف قائلا : « لا يمكن ان يتحدد دور مختلف انواع الحوافز ، على نحو اعتباطي ، باسم هذه الرؤية الاخلاقية أو تلك ، او هذا المفهوم المثالي للمجتمع أو ذاك ؛ فهي تتوقف على مستوى تطور قوى الانتاج » .

اما بالنسبة لغويفارا ، من الجهة الثانية ، فهذا القول واقعي ظاهرياً فقط لأنه يتجاهل « حقيقة تاريخية » : انه في فترات الاندفاع الثوري الكبير (كالفترة التي تمرّ فيها الثورة الكوبية الآن مثلاً) يستطيع تطور الوعي الاشتراكي ان يساعد الانتاج اكثر بكثير مما تستطيعه اية حوافز مادية .

وبكلمات أخرى ، ففي حين يعتبر بتلهايم ان نهاية الحوافز المادية والانبثاق اللاحق للوعي الاشتراكي سيكونان نتيجة لتصفية علاقات الانتاج الرأسمالية القديمة ، يرى غويفارا انه يجب بذل مجهود فوري لاثارة الوعي الاشتراكي بين الجماهير باسرع وقت ممكن لأن ذلك هو السبيل الوحيد الذي يسمح للدولة بان تنجح حقاً في المهمة الصعبة لبناء المجتمع الجديد .

واضح ان مفهوم غويفارا للثورة هو مفهوم انساني اساساً : « ان الاشتراكية الاقتصادية الجافة لا تهمني . » – اعلن تشي في مقابلة له عام ١٩٦٣ : « اننا نناضل ضد البؤس ولكننا نناضل أيضاً ضد الاستلاب . إن أحدى الاهداف الرئيسية للماركسية هي إزالة المصلحة ، عامل المصلحة الفردية والربح من بين محركات الانسان النفسية . كان ماركس مهتماً بالعوامل الاقتصادية وبتأثيراتها على

النفس في آن واحد . وإذا لم تهتم الشيوعية بذلك هي أيضاً ، فهي قد تكون أداة لتوزيع السلع ولكنها لن تكون ابداً طريقة ثورية في الحياة » .

وهكذا يمكن الاستنتاج انه وراء المواجهة بين نظام الموازنة الموحدة ونظام التمويل المستقل ، كان للخلاف شاغل أساسي هو المواجهة بين مفهوم اقتصادي - أساساً - للتنمية الاشتراكية وبين مفهوم ثوري شامل لها .

ارنستو تشي غويفارا

أخطاء ونجاحات التجربة الكوبية •

أريد بادىء بدء ، أن أقول ماذا نعنيه بالتخطيط . لقد سمعتم ذلك من أفواه العديد من الخبراء الثقات . لذا ، فلن أتعرض للموضوع إلا ببضع كلمات . للتخطيط ، بمعناه الماركسي – اللينيني ، مضمون اقتصادي وسياسي في آن واحد . إنه الطريقة التي يتطور فيها مجتمع اشتراكي ما . هذا يشير إلى أمر هام جداً . فلكي يوجد هذا التخطيط ، يجب أن توجد ارادة اشتراكية وامكان التطور بذلك الاتجاه ؛ لكي يوجد التخطيط إذاً يجب أن تعمل القوى الشعبية للسيطرة على وسائل الانتاج ووضعها بمتناول الشعب .

إن ارادة الخلق هي إحدى هبات الانسان . وتوجد الارادة قبل الخلق . توجد في الوعي قبل أن تتحقق ، أي ان مفهوم الثورة الاشتراكية يسبق مفهوم الدولة الاشتراكية .

كنت أريد أن أقول هذه الكلمات لأننا نستطيع الانطلاق منها لتفسير

• بالرغم من ان هذا النص ، الذي هو خطاب ألقي في ندوة حول التخطيط في الجزائر ، لا يدخل رسمياً ضمن الحوار الاقتصادي في كوبا ، فهو يعطي فكرة عامة عن مواقف غويفارا بالنسبة لمرحلة الانتقال الى الاشتراكية من خلال تحليله للتجربة الكوبية . المصدر : مجلة « Révolution » ، العدد ٢ ، تشرين الأول ، ١٩٦٣ .

أحد الأخطاء التي ارتكبنا عندما قمنا بأول محاولات في التخطيط . فقد نسينا ان الثورة الاشتراكية والدولة الاشتراكية أمران مختلفان ، لذلك نسينا أنه يجب على التخطيط وعلى الاشتراكية الخضوع لشروط معينة . فقد قيل عن حق هنا أن التخطيط مستحيل بدون اشتراكية. يمكننا القيام بالتخطيط خلال بناء الاشتراكية ولكن شرط أن نأخذ بعين الاعتبار دائماً انه يجب أن يخضع التخطيط لشروط موضوعية تبرز عند تنفيذ الخطة .

لقد نقلنا آلياً تجارب البلدان الشقيقة . وكان ذلك خطأ . لم يكن من أفدح الأخطاء ، ولكنه خطأ كبح تطور قوانا وساهم بخطورة في نمو إحدى الظواهر التي يجب محاربتها خلال الثورة الاشتراكية : البيروقراطية . وهذا يعني أننا قد تعلمنا بواسطة الممارسة ، باخطائنا وبالاصطدام بالعقبات الصعبة ، ان التخطيط والاشتراكية متلازمان وانه لا يمكن التخطيط بنجاح إذا لم تسمح بذلك الظروف الاقتصادية القائمة .

اسمحوا لي أن أعرض لكم ، بشكل عام جداً ، أحوال كوبا عام ١٩٥٩... كانت ثمة ثورة ، حركة شعبية ، حطمت السلطة السياسية والعسكرية لممثلي الاستعمار الاميركي . ولم يكن قادة الثورة سوى فريقاً من المقاتلين ذوي المثل العليا ، ولكن ذوي التهيئة الناقصة .

كان البناء الفوقي للدولة الرأسمالية والاستعمارية الجديدة كما هو ؛ فكان يجب العمل على تحطيمه وبناء مجتمعنا على أسس جديدة . الهيئات المالية للدولة بيد خونة لاحقين كانوا قد أخذوا ينتهجون سياسة كبح العملية الثورية : كانوا ، بتطبيقهم للمعارف التقنية البرجوازية في الحقل المالي ، يضعون أمام تطورنا العراقيل الدائمة .

وكانت الوزارات القديمة بؤراً يعشش فيها البيروقراطيون والطفيليون ، دون أية حياة داخلية ، دون أي انسجام داخل الحكومة ، دون أية وحدة بين مدرائها الرئيسيين وبين الخط الأساسي للثورة . وكانت هيئات السلطة

البرجوازية تولد داخل الدولة الجديدة ، مستقلة ، مثـل الصخور في البحر ، ومعزولة عن المـد البشري المتقدم . كان يجب تغيير البُنى ، وقد شرعنا بالتغييرات بدون أية خطة ، دون أن نقترح أيـة خطة أو بالكاد . فأصدر الفريق الثوري ، بقيادة فيديل كاسترو ، قانون الاصلاح الزراعي ، وقد برهن هذا القانون الذي لا يمكن الاستغناء عنه ، والذي لا يزال السيد كنيدي يتكلم عنه حتى اليوم بلغته الغريبة حول « التحالف من أجل التقدم » ، برهن على أنه سلاح رهيب : سلاح صراع الطبقات ، فدفع الثورة الكوبية إلى الأمام بسرعة فائقة .

وفوراً ، أقدم الملاّك الكبار ، وجلّهم من أميركا الشمالية ، على تخريب قانون الاصلاح الزراعي . فواجهنـا اختياراً تواجهونه أنتم أكثر من مرة في حياتكم الثورية : واجهنا وضعاً ما ان أخـذنا نخوض غماره حتى يصبح من الخطر التوقّف فيه . والأخطر أن نتراجع عنـه لأن ذلـك يعني نهاية الثورة . ما العمل حيال هذا الاختيار ؟ رأينا اصح طريق واقله خطراً ، من بـين كل الطرق ، هو التقدم إلى أمام . ولكن بما اننا كنا نتقدم إلى أمام اصلاً ، اخذنا نتقدم بعمق ، بعنف . وهكذا ، فالاصلاح الزراعي الذي تصورناه اصلاحـاً زراعياً ذا مضمون برجوازي يمنح ملكية الارض للفلاحين الفقراء ، تحوّل إلى نضال عنيف صودرت خلاله ، دون أي تعويض ، ملكيات جميع ملاك الارض الكبار في كوبا . فانضم هؤلاء إلى العدو الاجنبي واتخـذوا الاجراءات ضدنا ، واخذوا يوجهون لنا الضربات من كل حدب وصوب . وشعرنا بالصدمة احياناً . ولم يكن بمقدورنا الا أن نردّ بضربات جديدة . . . . أضحت وسائل الانتاج الرئيسية ملكاً للشعب ، وانتظم الفلاحون في تعاونيات أولية في بعض المناطق . أمّم أكثر من ٩٠ ٪ من الصناعة ؛ واحتكرت الدولة كل التجارة الخارجية ؛ امت الشبكات الكبرى للتجارة الداخلية ؛ وقمنا إلى جانب ذلك بالاصلاح المدني فاعطينا المنازل للساكنين فيها ومنعنا المضاربة على الايجارات ، واحرزنا خطوات تقدمية هامة في مجال الصحة العامة والتعليم .

الا أن النضال ظل مستمراً . بلغ الحصار الاستعماري ذروته، فوجدنا انفسنا مجبرين على النضال يوماً بعد يوم لتأمين الخبز لشعبنا ، وللحفاظ على صناعتنا ، وتنمية الزراعة والتجارة ، والدفاع عن انفسنا ضد تخريب العصابات والعدوان الأجنبي المباشر والغارات الجوية واعتداءاتها اليومية على سيادتنا . وكان علينا بالاضافة إلى ذلك ، ان نخضع الرجعيين في البلد ، ونفضح الخونة ونطردهم من الحكومة : فكانوا يسلكون طريق المنفى احياناً أو طريق السجن أو الموت احياناً أخرى .

كيف كانت البنية الاقتصادية في كوبا خلال هذه السنوات الأولى ؟ بلد ذو انتاج وحيد هو السكر ؛ ذو زراعة وحيدة هي قصب السكر ؛ ذو تجارة وحيدة الوجهة : فالولايات المتحدة الاميركية تسيطر على ٧٥ ٪ من صادراتنا ووارداتنا . وكان رأس المال الاجنبي ، والاميركي الشمالي خاصة ، يسيطر على بلدنا كله . وعندما كان ينشيء الصناعات ، كان يفعل ذلك بطريقة تجبرنا على استعمال التقنية الاميركية الشمالية مع المواد الاولية الاميركية الشمالية وقطع الغيار الاميركية الشمالية . كانوا يستفيدون من جهدنا ومن اليد العاملة الرخيصة، ويصدرون ارباحهم إلى الشمال ، بتواطؤ الجمارك .

وكان القسم الأكبر من الكوادر التقنية في بلدنا قد تعلم في الولايات المتحدة وتأثر بتقنيتها . بلد بدون صناعة ، بدون تنمية زراعية ، يحمل عبئاً ثقيلاً على عاتقه ، يملك احتياطاً من المال قابلاً للتمويل - كل هذا يكفي للتدليل على عظم المصاعب . وكان النقص في الاحصائيات حول الماضي والحاضر الاقتصاديين يحول دون صياغة ملائمة لخطة العمل . خلال مدة من الزمن ، لم نكن نملك الوقت لكي نفكر حول وسائل العمل الاقتصادي ، لاننا كنا في معركة مباشرة مع العدو ، حريصين على عدم التخلي عن شبر واحد من أرضنا، وأمامنا مهمة الدفاع عن انفسنا في كل لحظة ضد تهديدات العدو الجديدة .

ومضت السنون . في ١٥ نيسان ١٩٦١ ، قامت طائرات عسكرية

اميركية ، بشمارات كوبية مرسومة على اجنحتها، بقصف مرانئنا لكي تقضي على قوتنا المقاتلة الجوية الصغيرة ، محاولة اقناع العالم بان المعتدين هم مهاجرون كوبيون . في اليوم التالي ، بمناسبة مأتم ضحايا العدوان ، أعلن رئيس وزرائنا والأمين العام لحزب الثورة الاشتراكية الموحد للعالم الطابع الاشتراكي للثورة الكوبية . ثم جاءت محاولة الغزو في « بلايا جيرون » (خليج الخنازير) ، وانتصارنا . وأضحت المقاطعة أقسى فأقسى ، وحاول الاستعمار تحطيمنا بشتى الوسائل . وقد لقنّا العالم بأسره درساً في الكرامة خلال ازمة تشرين الاول من العام الماضي . ولكن بينما كان يحدث كل ذلك ، كان يجب ان ننمّي اقتصاد البلد حيث كان كل حجر يأتينا من الخارج ، حيث كانت التقنية ترد من بلد أجنبي هو في حالة حرب ضدنا لكي يتسلط على مواردنا وذلك ليس لمصلحة شعبنا وانما لحساب الرساميل الاميركية . كان علينا ان نشغّل المصانع والزراعة والنقل بدون قروض ، بدون مبيدات للحشرات ، بدون مواد أولية ولا قطع غيار ولا تقنيين أو تنظيم . وطوال هذا الوقت ، كانت العصابات العاملة على أرضنا بدعم من الولايات المتحدة تخرّب وتعتدي . وقد اضطرنا خطر الغزو الدائم ان نعبيء الشعب الكوبي مرتين أو ثلاث مرات كل عام فنشلّ بذلك حياة البلد . ولكننا دفعنا ثورتنا إلى امام بهذه الطريقة ، وصححنا اخطاءنا . كانت هذه الاخطاء متنوعة ، ولكنها انحصرت بشكل خاص في مجال التخطيط . وقمنا بعملين متناقضين يصعب التأليف بينهما : فقد نسخنا ، على نحو مبالغ فيه ، وسائل التخطيط عن بلد شقيق جاء خبراؤه لمساعدتنا ؛ هذا من جهة ، اما من جهة ثانية فلم نتوقف عن اتخاذ قرارات عجولة دون تحليلها خاصة في المجال السياسي ، وهي قرارات يجب اتخاذها في كل يوم في حياة حكومة ما .

لم نعتمد على الاحصائيات ولا على التجربة التاريخية . تركنا الطبيعة تفعل فعلها ، على نحو ذاتي ، كما لو ان مجرد الكلام معها كافٍ لاقناعها ، مهملين تجارب البلدان الاخرى . وعندما كان يُقال لنا انه لا يوجد بلد في العالم ، هو في طور النمو ، يتزايد دخله بنسبة ٢٠٪ سنوياً ، كنا نجيب اننا قد حققنا ذلك .

وعندما طرحت مسألة معدل النمو السنوي في بلدنا لم نبحث في ما عندنا ، ما يمكننا صرفه وما يسمح لنا بان نتطور . كنا قد حسبنا ، بادىء بدء ، امكانات نمو بمعدل ١٥ ٪ لكي نرى ما يترتب علينا من مهمات . وبالرغم من انه قد يبدو من السهل تحديد ما يجب ان ينتجه بلد في طور النمو ، فلم يكن الأمر كذلك بالنسبة الينا ، في بلد الزراعة الوحيدة وما يترتب على ذلك من مشكلات . وهكذا فان تعيين معدل نمو بنسبة ١٥٪ كان أمراً سخيفاً .

كنا نريد انشاء المدارس ، فانشأناها ؛ وكنا نريد انشاء المستشفيات ، فانشأناها هي ايضاً ؛ مددنا الطرق وبنينا المراكز السياحية ؛ ونوادي العمال ، ورفعنا الاجور – كل ذلك ونحن نتكلم عن تطوير قوي الانتاج . ولم يكن التخطيط ممكناً نظراً للعلاقات الاقتصادية والسياسية في مجال الانتاج . لم يكن بمقدورنا القسر ، فلم ننجز خططنا طبعاً . سوف اتلو عليكم بعض الامثلة العملية لكي تفهموا ما الذي جرى في كوبا . كنا بحاجة إلى مليون حذاء . ماذا يحتاج ذلك ؟ اكثر من مليون كيلو من الجلد ، العديد من العمال ، الكثير من الامكانات التقنية في مدابغنا ، الكثير من المواد الاولية المستوردة . كان بالامكان الحصول على كل هذه ، ولكن كان عندنا الخطة اولاً ، التي تقول : ٢٢ مليون حذاء . اما نحن فكنا نعرف اننا لن نستطيع بلوغ هذا الرقم . إن الصناعة الكوبية لم تنتج قط ما يزيد عن ١٠ ملايين حذاء . صحيح ان المنشآت الكافية كانت متوفرة ، وربما كان بامكاننا الحصول على الماشية الكافية لذلك ، ولكن كان من الضروري وجود تنظيم مسبق ، ولم نتوصل إلى هذا التنظيم . لم نضع خطة الرقم النهائي والمهمات الرئيسية الا سطحياً . فالواقع انه لم يكن عندنا ما يكفي من الماشية والعتاد لصنع الجلد . وباختصار ، فقد كانت الخطة الاولى تعبيراً عن ذاتية مطلقة تعتمد بشكل خاص على الارقام لحساب امكاناتنا الحقيقية التي لا يمكن تحقيقها ككل . هكذا كانت نتيجة القرارات التي اتخذت في القيادة . ماذا جرى بالنسبة للقرارات المتخذة في القاعدة ؟ مثال عن حساب الخشب . ما هي كمية الخشب الموجودة ؟ يجيب مدير دائرة الخشب : يوجد الكمية التالية . ويقول

فلان : لم اعد اتذكر . كنا نعلم ان الأمر محال ، ولكنهم هم، كانوا يقولون ، يؤكدون بحزم . ولهذا ، فان كوبا ، وهي البلد المصدر تقليدياً للخشب ، سرعان ما اضحت في الصفوف الاولى من المستوردين ، لانها لم تأخذ بعين الاعتبار اراء تقنيي القاعدة . النتيجة اننا ما زلنا نستورد الخشب ، ولكننا نستورده بشكل سيء ونحن نبحث بيأس عن بلد نستورده منه .

ان تجارتنا الخارجية قد اتخذت وجهة جديدة كل الجدة من الناحية الجغرافية . فقد انتقلت من نسبة ٧٥٪ مع الولايات المتحدة الاميركية إلى نسبة ٧٥و٨٠٪ مع البلدان الاشتراكية . كان التغيّر ايجابياً بالنسبة لنا على الصعيدين السياسي والاجتماعي ، ولكننا كنا بحاجة إلى تنظيم اكمل على الصعيد الاقتصادي . في الماضي ، كان المئات من المستوردين المختصين يطلبون المنتجات من الولايات المتحدة بواسطة الهاتف فتصل في اليوم التالي على خط الملاحة البحرية الذي يصل ميامي بهافانا مباشرة . ولم يكن ثمة من مخزن او مستودع . وكان على كل هذا الجهاز ـ الفاقد لتقنييه المعادين للحكومة ـ ان يندمج فيما سمي في البدء « مصرف التجارة الخارجية » . ان القيام بهذه المشتريات ، بواسطة اشخاص غير مجرّبين ، يجب ان يتم حالياً ليس خلال يوم ، وبواسطة الهاتف ، وانما مع بلدان تبعد مسيرة شهرين عنّا ، وتخضع لبرمجة اقتصادية داخل سوق بخططه الطويلة المدى ، وتقنيته ، وتجهيزاته ، وموادة الاولية المختلفة عما هي عليه عندنا . اكثر من ذلك ، فاذا ذهبتم الآن الى احد مصانعنا الذي انشأه رأس المال الاجنبي واردتم معرفة نوع الصلب المستعمل في قطعة ما تجدون ان هذه القطعة تملك رقماً مدوناً في احد السجلات ، وأنه يجب ذكر هذا الرقم عند طلب القطعة ، لان الصفقة التجارية تقابل عنصراً محدداً . كيف يسعنا ان نطلب ذلك من البلدان الاشتراكية ؟ كان علينا ان نحلل الصلب ، وان نصنع قطعة او قطعتين خصيصاً لذلك في بعض الاحيان، وهذا امر شبه مستحيل ولكن البلدان الشقيقة قامت به مراراً كمربون عن تضامنها معنا ...

خلال التخطيط ، ارتكبنا عدة اخطاء في فهم تطور الصناعة والزراعة وتوازن اقتصادنا . وفي الصناعة ، وضمنا خطة تقوم على فكرة الاكتفاء الذاتي بواسطة سلسلة من السلع الاستهلاكية الجارية او سلع الصناعة المتوسطة كان يمكن الحصول عليها بسهولة من البلدان الصديقة . وهكذا فقد خفضنا من قدرتنا على التحويل دون ان نكون قد استخدمنا مواردنا الخاصة للمواد الاولية استخداماً كاملاً . ولقد عدلت الحكومة الثورية هذه السياسة فيما يتعلق بتطوير الطبيعية وبسوقنا الداخلية والاسواق العالمية ، وفق تقنية تسمح منتجات ذات نوعية جيدة واسعاراً تتلاءم مع مقاييس التجارة الدولية .

وفي الزراعة ، ارتكبنا خطأ فادحاً هو التقليل من اهمية قصب السكر ، منتوجنا الوطني .. وذلك بمحاولة القيام بتنويع متزايد له . وقد أدى ذلك الى افقاره . وقد اضيفت الى ذلك فترة جفاف غير عادية خنقتنا طوال سنتين فأدت الى انخفاض كبير في انتاجنا .

اما في توزيع السلع ، فقد بالغنا من اهمية أشباع الحاجات الاجتماعيـة في الآونـة الاولى ، بواسطة دفع أجور اعدل ؛ وذلك دون الاخذ بعين الاعتبار الوضع العام لاقتصادنا . وأدى انعدام قاعدة لمعايير العمل في الزراعة والصناعة الى تغيير عنيف في تطلعات العمال مما ولد الظاهرة التالية : الزراعة تفتقر الى الايدي العاملة وذلك في بلد لا تزال البطالة موجودة فيه . فكان علينا ان نتوجه ، كل عام ، الى العمال المتطوعين لمساعدتنا على حصد موسم قصب السكر ، وعلى زراعته بطريقة تضمن زيادة المردود .

وهكذا ، فان تخطيطنا الكامل بتفاصيله ، الجامد في متطلباته ، اضحى كابحاً لثورتنا لفقدان الاحتياطات الكافية ونتيجة تغيّرات عنيفة . أذا عدنا اليوم الى طرح المشكلة ، فكيف نفعل ذلك ؟

سوف نحاول ، بادىء بدء ، أن نعرف الحد الاقصى مما يمكننا معرفته عن الوضع الراهن . وبدون التوقف عن العمل للتوصل الى كل المعطيات الممكنة ،

فاننا سنضفي الى معرفة الاحصاءات والارقام طابع الضرورة الوطنية الحقيقة، فنفرض نسقاً من العمل والتفكير يقوم أساساً، على معرفة الوقائع وعلى تحليلها. وسوف نتولى ايضاً امتحان اقتصادنا وحاجاتنا الملحة بالقدر الممكن من الواقعية، آخذين بعين الاعتبار امكاناتنا الاقتصادية والقروض الطويلة الاجل التي يقدمها لنا المعسكر الاشتراكي. ثم نقرر على أساس هذا التحليل الوسائل التي يجب تكريسها للتنمية الاقتصادية والوسائل التي يجب استخدامها لاشباع الحاجات الاجتماعية في بلدنا. وسوف نضع خطة عامة ومرنة، راصدين الاحتياطات الوفيرة للطوارىء. ثم نضع الخطط السنوية انطلاقاً من هنا، وضمن هذه الحدود.

وسوف تكون الاستثمارات ممركزة إلى أقصى حد، دون السقوط في التفاصيل البرقراطية التافهة. ويجب على تشريك وسائل الانتاج أن يقوم أساساً، على امكانات التأخير والتنظيم العام للآلة الحكومية، وأيضاً بالتقدم دون وهن في هذا الاتجاه.

... يجب أن يتم كل ذلك ضمن إطار صراع طبقات عنيف يتدخل فيه المستغلّون وأسيادهم الاستعماريون، وصراع الطبقات يتمتع بمنطق لا يتلاءم دوماً مع تعمير البلد سلمياً.

وهذا لا يعني ان كل الاخطاء التي ارتكبت في مجال التخطيط هي نتيجة قراراتنا وحسب، فهي تعود أيضاً إلى عمل الاستعمار الذي يفرض الإسراع في العملية بوتيرة أسرع بكثير من الامكانات القصوى لكوادرنا. وعلى الرغم من أخطائنا، بوسعنا أن نسجّل نجاحات بارزة، هذا فضلاً عن كوننا قد صححنا الأخطاء المرتكبة.

إن التعليم والصحة العامة هما المجالان حيث تتوّج عمل الحكومة الثورية بنجاح سريع جداً. على صعيد لتعليم، قضينا على الأمّية إذ جعلنا التعليم

الزامياً ومجانياً بما في ذلـــك الكتب والأدوات المدرسية حتى الـسنة الثالثة من المرحلة الثانوية . ويوجد الآن حوالي مئة الف طالب بعثة من الحكومة الثورية ، بينهم طلاب طب سوف يعملون في الدولة في المستقبل .

أما على صعيد الصحة العامة ، فقد أنشأنا كمية كبيرة من المستشفيات الريفية ، وأقمنا حملات وطنية للتلقيح ضد شلل الأطفال ، وقررنا ارسال طلاب الطب إلى الريف ، وطوّرنا المدارس الفرعية للطب والتمريض والأشعة وغيرهـــا . وبالرغم من سفر عدد كبير من الأطبـــاء إلى الولايات المتحدة ، فان استخدام الجهاز العام كله لخدمة الشعب وتوزيع هذه الخدمات على نحو أفضل ، قد سمحا بإيلاء هذه المشكلة العناية الأكبر ، عناية تشمل الآن السكان كلهم . وفي مجال الضمان الاجتماعي ، أصدرنا قوانين جديدة تؤمن وقـــاية كل عامل مهما كانت ظروف الحادث أو المرض الذي يتعرض له .

وقـــد صححنا سياسة السكّر عندنا وأوليناها الأهمية التي تستحقها ؛ وضعنا معايير عمل وأجور في القطاع الصناعي ، ونحن على أهبـــة الاستعداد للقيام بالشيء ذاته في القطاع الزراعي . وبدأنا المعركة ضد الجفاف ، بمساعدة الاتحاد السوفييتي ، فوضعنا خطة ريّ وخزن جريئـــة . وقد تمكنّا بشكل خاص من توعية العمال على أن العمل المنتج هو محرك المجتمع ، وانه يجب اعتباره المهمة الأولى باستثناء مهمة الدفاع عن الثورة في حال تعرضها للخطر .

وفي الوقت نفســه ، فقد قامت تجارب عديدة في اقتصادنا على أمل التوصل إلى أفضل حل لمشكلاتنا ضمن إطار المبادىء الماركسية – اللينينية .

ففي مختلف قرى الداخل ، ننفّذ خطط ادارة نموذجية انطلاقاً من السلطات المحلية ، فنشرك فيها كل الخدمات العامة ، وذلك في بعض الصناعات المحلية . وقد أنشأنا لجنة تخطيط مادية تابعة لوزارة الاعمار تتولى تنسيق نشاطاتها مع

نشاطات أجهزة التخطيط العامة . ووضعنا خطة لاعادة تنظيم كل عملية التوزيع السياسي والاداري ، تتكيّف مع متطلبات اقتصاد البلد . وقد شرعنا في أعمال تهدف إلى اضفاء طابع العلم الدقيق على التخطيط مستخدمين الوسائل الحسابية الطليعية في المجال الاقتصادي ...

إن الوضع الحالي للاقتصاد الكوبي هو كما يلي : يتم أكثر من ثلاثة أرباع تجارتنا الخارجية مع المعسكر الاشتراكي؛ وتردنا ، بواسطة بيع قصب السكر، ثلاثة أرباع العملة الاجنبية . هذا يعني أن بنية اقتصادنا ذات المنتوج الواحد لم تتغيّر بعد منذ أربع سنوات من الثورة . ولكننا قد حددنا ، منذ الآن ، ما يمكنه أن يصير مع الوقت اقتصاداً يقوم على قاعدة صلبة من المواد الاولية الكوبية ومن الانتاج المتنوّع ، ودرجة من التقنية تمكّن المنتوجات من المنافسة في الأسواق العالمية . وقد انطلقت زراعتنا إنطلاقة صحيحة بعد أن تغيّرت وجهتها ، ونحن نحقق تنوعاً ملائماً في المحاصيل في نفس الوقت الذي تطوّر فيه مزارع قصب السكّر . إن الاتجاه إلى تأميم كل وسائل الانتاج ما زال قائماً إلا انه يتم حالياً حيث انتصرنا نهائياً على القوى الرجعية في داخل البلد بالوتيرة التي تعتبرها الثورة أصح وتيرة . وندفع لجميع الملاّك الصغار للمشروعات المؤممة تعويضاً لقاء استعادة الدولة لاملاك الشعب. ونضطر في بعض الحالات الانتقالية من الصراع الطبقي إلى اتخاذ اجراءات قصوى مثل تأميم كل التجارة في مناطق معينة من البلد حيث تتفاقم اللصوصية ؛ كما نضطر إلى تأميم كل تجارات فرع معيّن ، كالصناعة الغذائية والصناعات الأخرى المرتبطة بها التي تفاقمت فيها المضاربة إلى حد كبير .

بوسعنا ان نتساءل ، في الختام ، ما هي المهمات المرتقبة للتخطيط في كوبا ؟ اننا نعتقد ان المهمة الاساسية هي تأمين قاعدة أحصائية كافية لكي تسمح بكشف مواقع الضعف في الجهاز الاقتصادي بسرعة ، وتدريب كوادرنا على

العمل يقتضي ذلك ، أننا نسير في هذا الاتجاه ، ولكن الشوط الاكبر ما زال أمامنا .

ثم يجب علينا ، بعد ان نعرف اخطاءنا ، ان نحللها ، وان نستخلصها الاستنتاجات المفيدة للمستقبل، فنعدل من جهازنا بحيث يمارس وظيفته الحقيقة، وظيفة أدارة الاقتصاد وتحريكه في آن واحد .

أن تحقيق خطة مستقبلية تتلاءم مع إمكاناتنا الواقعية المتواضعة ، تلبي بدقة حاجات الشعب اليومية ، أي تحلّ ، جزئياً على الاقل ، أحدى اخطر المشكلات التي تواجه ثورتنا ؛ وأن نجد ، في الوقت نفسه ، الحل الاقتصادي الذي يسمح بالافادة القصوى من إمكاناتنا ؛ ان نستخرج الحد الاقصى من كل «بيزو» نستثمره ، انْ نستثمر الطاقات المخبأة عن الشعب ونضعها في خدمة المجتمع – كل هذه مهمات لا تقوى على الاضطلاع بها إلا الاشتراكية .

أننا نطمح الى جعل التخطيط أداة لادارة الاقتصاد على نحو شبه آلي ، هي الأقرب الى الفعالية الحسابية، والى تحرير الحد الأقصى من القروض لاستخدامها في الابحاث التي هي عماد المستقبل . يجب أن يتحوّل التخطيط ، مع الزمن ، الى مركز سياسي لكل عمل، الى أداة آليه للعمل . أن المستقبل كامن في التجديدات التقنية الكبيرة التي تغيّر باستمرار وجه العالم . إن المستقبل هو في تطوير الكيمياء والعلم الالكتروني الذي سيؤمّن الانتاج الواسع لسد حاجات الشعب ؛ وسوف يتحول التخطيط الى أداة لتوزيع السلع المنتجة وتوزيعها بالتساوي بين قطاعات الانتاج من جهة ، وبين الاستهلاك من جهة أخرى . وذلك لكي نضمن تطوراً مستمراً وتوزيع الحد الاقصي من مختلف انواع المنتجات على الشعب .

من أجل الشبيبة الصاعدة اليوم ، ومن أجل اولادنا الذين قد يعيشون في ظل الشيوعية ، نبحث عن أفضل طريق . عبر النضالات المستمرة والاخطاء ، فإن

التجربة تجعل من الاخطاء والانتكاسات اقل انتظاماً وفداحة . أننا نبني الاشتراكية على أرضنا، ونضع حبة الرمل الصغيرة هذه في خدمة أمل الانسانية الاكبر : الغاء استغلال الانسان للانسان ، هذا الانسان الذي يشكل الاستعمار ألد عدو له . أننا نناضل من أجل الانتصار النهائي للشيوعية ، المجتمع اللاطبقي .

ارنست ماندل

قانون القيمة فيما يتعلق بالتسيير الذاتي والاستثمارات في اقتصاد الدول العمالية *

نشرت المجلة الكوبية « نويسترا إنداستريا - ريفيستا ايكونوميكا » (صناعتنا - مجلة اقتصادية) - لسان حال وزارة الصناعة - في عددها الثالث (تشرين الاول ، ١٩٦٣) مقالتين سجاليتين بالغتي الاهمية ، كتب الاولى ارنستو تشي غويفارا ، وكتب الاخرى القائد البيرتو مورا ، وزير التجارة الخارجية . أن هذا السجال يشهد على حيوية الثورة الكوبية في مجال النظرية الماركسية ايضاً . وهي تعالج عدداً من القضايا ذات الأهمية القصوى لبناء الاقتصاد الاشتراكي : دور قانون القيمة في الاقتصاد خلال المرحلة الانتقالية ؛ استقلال المشروعات والتسيير الذاتي ؛ الاستثمارات بواسطة الموازنة أم بواسطة الاستثمار الذاتي، الى آخره. وترتبط بهذه القضايا مشكلة الانموذج الامثل لاقتصاد المرحلة الانتقالية في بلد متخلف، وهي مشكلة استحوذت على اهتمام البلاشفة خلال الفترة ١٩٢٣ - ١٩٢٨ ، وعادت إلى البروز - ولكن على مستوى نظري أكثر

* مجلة World Out look . كتبت المقالة في ١ كانون الاول ، ١٩٦٣ .

انخفاضاً – في يوغوسلافيا وبولونيا وحتى في الاتحاد السوفييتي خلال السنوات الأخيرة .

قانون القيمة في الاقتصاد خلال المرحلة الأنتقالية :

لقد تعرضت مسألة « انطباق » نظرية القيمة على الاقتصاد المشترك المبرمج خلال المرحلة الانتقالية لأسوأ أنواع الفوضى ، خاصة وان ستالين قد طرحها – في كتابه الأخير – بطريقة فظة وتبسيطية معاً : « هل يوجد قانون القيمة ؟ (كذا !) وهل ينطبق على بلدنا ؟ ... نعم ، انه موجود فيه وينطبق عليه . » تلك بديهية . فما دام التبادل موجوداً ، يبقى الانتاج السوقي ، فيتحكم قانون القيمة بالتالي بالتبادل . ولا يمكن أن يزول إلا إذا تلاشى الانتاج السوقي ؛ أي بانتاج وفرة من السلع والخدمات .

إلا أن هذا لا يجيب على السؤال المحدد الذي دار حوله النقاش الأساسي في عامي ١٩٢٤ – ١٩٢٥ بين بريوبراجنسكي وبوخارين ، والذي ما برح ينمو ويتسع ، بصعوده وهبوطه ، بين المنظّرين والاقتصاديين الماركسيين إلى يومنا هذا : **الى أي مدى – وفي أي مجال – ينطبق قانون القيمة على الاقتصاد خلال المرحلة الانتقالية ؟**

لقد اضطر ستالين ، رغم تمويهه للمشكلة ، الى الاعتراف بحقيقة بدأ الاقتصاديون الخروتشيفيون باثارة التساؤل حولها ، وهي انه لا يمكن لقانون القيمة – العمل أن ينظم الانتاج ، أي أن يحدّد الاستثمارات ، في الاقتصاد « الاشتراكي » .

في الاقتصاد الرأسمالي المتطور ، يحدد قانونُ القيمة الانتاجَ من خلال فعل نسبة الربح . فيتجه رأس المال نحو القطاعات حيث نسبة الربح أعلى من المعدّل ، فيزداد الانتاج هناك . وينحسر رأس المال من القطاعات حيث نسبة الربح تحت

المعدل ، وينخفض الانتاج هناك (نسبياً على الأقل) . وعندما تؤمم وسائل الانتاج بحيث لا يعود ثمة وجود لسوق لرأس المال ولا لدخوله أو خروجه بحرية ، ولا حتى لتكوين معدل لنسبة الربح يمكن أن يُقارن بها معدل ربح كل فرع على حدة، فبديهي أن تزول امكانية أن يكون « قانون القيمة » هو « المنظم المباشر للانتاج » .

أما إذا كان « قانون القيمة » سينظم الاستثمارات – في بلد متخلف حقق ثورته الاشتراكية – فان هذه الاستثمارات سوف تتجه ، بالتفضيل ، نحو القطاعات الأكثر إدراراً بالنسبة للاسعار في السوق العالمية. ولكن سبب تخلف هذه البلدان هو أن الأسعار تحدّد تمركزاً من الاستثمارات في مجال انتاج المواد الأولية . إن التحرر من التخلف ، وتصنيع البلد ، يعنيان توجيه الاستثمارات – عن قصد – نحو القطاعات الأقل « ادراراً » للوقت الحاضر حسب قانون القيمة ، ولكنها أكثر ادراراً حسب معيار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ككل على المدى الطويل . عندما يُقال ان احتكار التجارة الخارجية أمر لا بدّ منه لتصنيع البلدان المتخلفة ، فهذا يعني – بالضبط – ان هذا التصنيع لا يمكن أن يتم إلا إذا تمكنت هذه البلدان من « قلع أنياب » قانون القيمة .

ولكن هل ينطبق هذا التصحيح على « قانون القيمة في السوق العالمية » وحسب ؟ أليس بامكان قانون القيمة أن يعدّل من الاستثمارات على الصعيد الوطني على الأقل ، عندما تزيح الأسعار العالمية جانباً ؟ هذا خطأ أيضاً . لن يمكن تصنيع بلد متخلف بسرعة وتناسق الا بخرق قانون القيمة عن قصد [1] .

---

(١) « ان الاقتصاد المبرمج في المرحلة الانتقالية – رغم قيامه على قانون القيمة – لا يلبث أن يخرقه عند كل خطوة يخطوها ، ويلشيء علاقات بين مختلف الفروع الاقتصادية ، وبين الصناعة والزراعة بالدرجة الأولى ، وذلك على أساس التبادل غير المتكافيء . وتلعب موازنة الدولة دور الرافعة بالنسبة للتراكم القسري والتوزيع المبرمج . ويجب توسيع هذا الدور حسب آخر تطورات التقدم الاقتصادي.ان التسليف يسيطر على العلاقات بين التراكم القسري للموازنة وبين—

ان الزراعة في بلد متخلف – وبسبب تخلفه بالذات – تنزع منذ البدء نحو ان تصبح أكثر « إدراراً » من الصناعة ، والحرف والصناعات الصغيرة أكثر « إدراراً » من الصناعة التنقلية ، والقطاع الخاص أكثر « إدراراً » من القطاع المؤمم . ان توجيه الاستثمارات حسب « قانون القيمة » ، أي حسب قانون عرض وطلب السلع التي تنتجها مختلف فروع الاقتصاد ، يعني تنمية المنتوج الأوحد لتجارة التصدير كافضلية ؛ ويعني اعطاء الأولوية لبناء الحوانيت الصغيرة للسوق المحلية على مصانع الصلب للسوق الوطنية . وان بناء المساكن الفاخرة للبرجوازي الصغير أو للفئات البرقراطية (وهذا استثمار يقابل « طلباً فعلياً ») ستكون له الأفضلية على بناء مساكن رخيصة للشعب التي تتطلب مساعدات من الدولة بالطبع . وباختصار فان كل الشرور الاقتصادية والاجتماعية للتخلف سوف تولد من جديد بالرغم من إنتصار الثورة .

والواقع أن المعنى الحاسم لهذا الانتصار – لتأميم وسائل الانتاج الصناعي ، والتسليف ، ونظام النقل ، والتجارة الخارجية (مع احتكار هذه الاخيرة) – هو بالضبط خلق الظروف المؤاتية لاطلاق عملية تصنيع تهرب من منطق قانون القيمة . فلسود الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية – المختارة بوعي وبطريقة ديمقراطية – على قانون القيمة لكي تمهد الطريق أمام مراحل التصنيع المتتالية . فلا تكون الأولوية لجني الحد الأقصى من العائدات مباشرة ، وانما للقضاء على البطالة الريفية ، ولتقليص التخلف التقني ، والتحرر من السيطرة

— تذبذبات السوق ، وذلك بالقدر الذي تتدخل فيه هذه التذبذبات ... وإذا « تحررت » السوق السوفييتية الداخلية وقضي على احتكار التجارة الخارجية ، يقترب التبادل بين المدينة والريف من أن يصبح تبادلاً متكافئاً ، ويجذر التراكم في القرية جذوره (اني اشير إلى التراكم الرأسمالي الذي يقوم به الفلاح ، « الكولاك ») ، وسرعان ما يتبين أن صيغ ماركس تنطبق على الزراعة أيضاً . وما أن تضع روسيا نفسها على هذا الطريق ، حتى تصبح بسرعة « مستعمرة تلعب دور القاعدة بالنسبة لتطور الاقتصادي للبلدان الاخرى . » (ليون تروتسكي ، « ستالين منظّراً » « كتابات ١٩٢٨ – ١٩٤٠ » ، بالفرنسية ، الجزء الأول ، ص ١٠٦ .) راجع النص الكامل لمقالة تروتسكي هذه في مكان آخر من هذا الكتاب .

الأجنبية على الاقتصاد الوطني، وضمان الارتقاء الاجتماعي والثقافي السريع لجماهير العمال والفلاحين الفقراء، والقضاء العاجل على الأوبئة والأمراض المحلية، وما إلى ذلك.

لذا فان تصنيع الدول العمالية يسلك طريقاً مختلفاً عن الطريق الذي تسلكه البلدان الرأسمالية حيث تنشأ الصناعات في القطاعات التي تلبي «الطلب الفعلي» بأسهل طريقة ممكنة.

ان خرق قانون القيمة شيء، واهماله شيء آخر. لا يمكن لاقتصاد الدولة العمالية أن يهمل قانون القيمة الا لقاء خسائر يتكبدها الاقتصاد مع أن بامكانه أن يتفاداها، الا بتضحيات بدون طائل تفرض على الجماهير، كما سوف نبيّن فيما بعد.

ما معنى ذلك؟ اولاً، انه يجب تسيير الاقتصاد ككل ضمن إطار حساب صارم لأكلاف الانتاج الحقيقية. ان هذه الأكلاف لن تحدد الاستثمارات، وهذه لن تتجه اوتوماتيكياً نحو المشاريع «الأقل كلفة». إلا أن معرفة الأكلاف تعني معرفة دقيقة لكمية المساعدات التي يمنحها المجتمع لتلك القطاعات التي أعطى الأولوية لتنميتها. ثانياً، انه من الضروري ان يوجد مقياس ثابت لهذه الحسابات، فلا تخطيط فعال بدون مال ثابت. ثالثاً، يظل «قانون القيمة» مسيطراً، للوقت الراهن، على جميع القطاعات حيث الأولويات الاقتصادية أو الاجتماعية لا تفرض أولوية معينة (مثلاً، مختلف المحاصيل الزراعية الموجهة للسوق الداخلية). رابعاً، ما دامت وسائل الاستهلاك ستظل سلعاً، وباستثناء السلع والخدمات التي تقدمها الدولة كمساعدات أو توزعها مجاناً (كالأدوية، والمواد المدرسية والتدريبية، والكتب، وما شابه)، فان ما يفضله المستهلكون سوف يعمل بحرية في السوق، فيؤثر قانون العرض والطلب على الأسعار، وتكيّف الخطة استثماراتها المرصودة مع هذه التذبذبات (ضمن حدود المتوفر من الأموال، والتجهيز، والمواد الأولية، إلى آخره).

على ضوء هذه الملاحظات الأصلية، يمكننا تقدير أهمية المشكلتين اللتين يثيرهما السجال بين غويفارا ومورا : ما هي القيمة ؟ هل يمكن إعتبار وسائل الانتاج سلعاً في المرحلة الانتقالية؟ يؤكد مورا أن القيمة ليست بالضرورة عملاً بشرياً؛ وانها « علاقة موجودة بين الموارد المحدودة المتوفرة وبين حاجات الانسان المتزايدة » . (ص ١٥) . وفضلاً عن ذلك ، فهو يقول أن القيمة مقولة يخلقها الانسان في ظل ظروف معينة ومن أجل غايات معينة » (ص ١٥) .

واضح اننا نواجه هنا تشويهاً ذاتياً للمفهوم الماركسي للقيمة – العمل، الذي عرّف ماركس جوهره على أنه عمل بشري مجرّد . وليس من قبيل الصدفة أن يعتمد مورا على « الماركسيين الجدد » من الاقتصاديين السوفييت ، الذين هوجموا في الاتحاد السوفييتي نفسه – وعن حق – لأنهم يريدون إدخال نظرية القيمة الهامشية بطريقة الاحتيال . ان مفهومه القائل بان « قانون القيمة هو المعيار الاقتصادي لتنظيم الانتاج » في المرحلة الانتقالية (ص ١٧) – مع تأكيده على انه ليس المنظّم الوحيد – يحمل بالضرورة الفكرة القائلة ان « تبادل وسائل الانتاج » يتم حتى عندما تكون هذه الوسائل مؤممة ، وان « مبيع السلع » يتم عندما تنتقل وسائل الانتاج هذه من مشروع مؤمم إلى آخر ، وان «التناقضات» بين مشروعات الدولة تبرّز التأكيد على ان « تغيّراً في الملكية ، يحصل عند قيام هذه المبادلات . » (ص ١٩) . إن جميع هذه التأكيدات منافية للواقع وللنظرية الماركسية . وتشي غويفارا محق كلياً حول كل هـــذه المسائل ، على عكس مورا .

يقول مورا انه اذا أهملنا قانون القيمة في الاستثمارات، يجب ان ندفع «الثمن»؛ وعندما نفعل ذلك ، فاننا نحدّ اوتوماتيكياً من الموارد الاجتماعية المتوفرة لسد حاجات أخرى . هذا صحيح ، ونحن نشدد على ضرورة قيام حسابات دقيقة لاكلاف الانتاج في جميع الحقول . ولكن الاقتصار على هذه الحقيقة الاقتصادية يحجب المضمون الأجتماعي للمرحلة الأنتقالية ؛أي ان مورا بتجريده من الصراع

الطبقي ، يمثل جانباً أساسياً من جوانب المشكلة .

فالواقع انه يستحيل العمل في اقتصاد المرحلة الانتقالية – ولا في اي اقتصاد آخر يضم طبقات اجتماعية مختلفة – بمقولات مثل « الدخل الاجتماعي » ، و « الاكلاف الاجتماعية » ، « والكلفة الاجتماعية للاستثمارات » دون أن نطرح في الوقت نفسه السؤال التالي : « من يدفع الثمن ولمن ؟ »

ان مجتمع المرحلة الانتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية ليس مجتمعاً متناسقاً . إن الدولة العمالية ، إذا انتهجت سياسة ملائمة في مجال الاستثمار ، والاسعار ، والأجور ، والتجارة الخارجية ، وما شابه ، تستطيع أن تعمل بحيث تدفع الطبقات الاخرى الاكلاف الاقتصادية للفوائد الاجتماعية للاستثمارات التي تملك الاولوية (تدعيم عددي للطبقة العاملة ؛ رفع مستوى معيشتها ، ومهارتها ، وثقافتها ، ووعيها ؛ تدعيم دورها القيادي في الدولة والاقتصاد ؛ زيادة مشاركتها في الحياة السياسية ، إلى آخره) . وهذه الطبقات الاخرى هي : بقايا الطبقات المالكة سابقاً ؛ الاستعمار ؛ التجار الصغار ؛ والفلاحون المستقلون . ان الثمن الاقتصادي الذي سيدفعه التجار والحرفيون والفلاحون المستقلون بشكل خاص قد يرافقه – في اقتصاد متوسع – ارتفاع في مستواهم المعيشي ، على شرط أن يظل هذا الارتفاع أقل مما يكون عليه في ظل « العمل الحر لقانون القيمة »(بفضل الضريبة التصاعدية على الدخل مثلاً).

قانون القيمة والتجارة الخارجية

بديهي ان كل ما سبق لا يشكل إلا الإطار العام للاجابة على المشكلات المحددة المتعلقة بالحساب الاقتصادي وبتوجيه الاستثمارات في كل دولة عمالية على حدة . إن مورا محق هنا عندما يشدد (ص ١٨) على انه في بلد صغير ككوبا يعتمد كلياً على التجارة الخارجية للسير الجاري لصناعته (قطع غيار ومواد أولية)

ولتجهيز مشروعاته الجديدة ، فإن ضرورة الحساب الاقتصادي الفعّال مفروضة فيه أكثر مما هي مفروضة في بلد كبير ، محكوم ذاتياً إلى حد كبير ، كالاتحاد السوفييتي .

تجري الصادرات حسب الأسعار في السوق العالمية . ولكي تشكل هذه مصدر هدر دائم للاقتصاد الوطني (يجب مواجهة هذه القضية ، على كل حال ، لكل تظل الصناعة والتصنيع بسيران بواسطة الاستيراد) ، فمن الضروري ان تكون أكلاف الانتاج لكافة السلع المستوردة اكثر إنخفاضاً من الاسعار في السوق العالمية . ومن الضروري العمل على الغـــاء الصادرات الخاسرة باطراد ، بحيث لا تصبح الصادرات مورداً من موارد الاقتصاد الوطني وحسب ، بل لكي تصبح ايضاً مصدراً هاماً للتراكم ، ووسيلة لتحويل نفقة التصنيع على الخارج – وهذا جزء من اكلاف عدم التقيّد بقانون القيمة في السوق الداخلية! وان اتجاه أسعار السكر الحالية الارتفاع في السوق العالمية يخلق إطاراً ملائماً لنجاح مثل هذه السياسة . ان التنويع المطرد للصادرات بغية جعل الاقتصاد الكوبي بمنأى في المستقبل عن تذبذبات اسعار السكر في السوق العالمية ، يجب ان يشير باتجاه إختيار صادرات أخرى تظل اكلاف انتاجها تحت مستوى الأسعار في الخارج (أي تحت مستوى متوسط الأسعار في السوق العالمية) .

الا ان مورا يخلط بين الحاجة إلى القيام بهذه الحسابات بادق شكل ممكن وبين توسيع مجال تطبيق قانون القيمة في الاقتصاد الكوبي . فالظاهرتان ليستا متشابهتين ؛ وقد تكونان على طرفي نقيض .

ان قانون القيمة يحدد قيمة تبادل السلع حسب كمية العمل الضروري اجتماعياً لانتاج هذه السلع . ويتحدد مفهوم العمل « الضروري اجتماعياً » – بدوره – بمتوسط انتاجية العمل في بلدنا ، وبمفهوم الطلب الفعلي للمجتمع – الذي لا يجوز الخلط بينه وبين الحاجات البشرية أو الاجتماعية من منظار موضوعي . في بلد متخلف ككوبا ، نجد ان كل انتاج عدة فروع صناعية قد يقابل « طلباً فعلياً »، أي ان كل العمل في تلك الفروع يظهر كعمل « ضروري اجتماعياً » ، بالرغم من

مستوى الانتاجية المنخفض. اما اللجوء إلى قانون القيمة فهو يزيد في غموض مشكلة التحسين المتسارع لانتاجية العمل والتحولات التقنية التي يجب ان تطرأ على هذه الصناعات ، عوضاً عن ان يحلها . وذلك لان قانون القيمة ينزع إلى الاحتفاظ بمشروعات قديمة - ما دامت حالة الندرة باقية - منذ اللحظة التي ينقطع فيها التحرك الحر لرأس المال والاستيراد الحرّ للسلع الذي قد يحث على المنافسة بين هذه المشروعات .

ان اعتماد كوبا على التجارة الخارجية - دون ان يكون حقلاً لتطبيق قانون القيمة - يفترض حساباً اقتصادياً للاكلاف الدولية المقارنة ، الذي قد يوّفر اختياراً للمقاييس الاقتصادية بمعزل عن أي « قانون » جامد . إن ضرورة تأمين تموين البلد بقطع الغيار وبالمواد الاولية يفترض حجماً معيناًمن الصادرات، حتى ولو كانت صادرات خاسرة . إن ضرورة الاحتفاظ بالمستوى الحالي للصناعات المعتمدة على الموارد الخارجية وتطويره يفترض البحث ، باسرع وقت ممكن ، عن صادرات مربحة بالنسبة للاسعار في السوق العالمية - حتى ولو كان هذا يعني تحوير الاستثمارات نحو الفروع المربحة حالياً بالنسبة للسوق المحلية (أي الفروع التي تبيع سلعها بقيمة تبادلها) . إن إمكان التصدير بربح ، وكسب الموارد الاضافية من الصادرات ، وتحويل التجارة الخارجية إلى مصدر دائم للتراكم الاشتراكي ، سيسمح ايضاً بتحرير الاقتصاد من طغيان « قانون القيمة » بالذات ، أي انه يسمح بانشاء صناعات جديدة رغم ان اكلاف انتاجها ستكون في البدء اعلى من اسعار المنتجات المستوردة ، وذلك دون تخفيض مستوى المعيشة أو معدل التراكم في البلد . ذلك جانب من جوانب الديالكتيك الحقيقي للاعتماد على التجارة الخارجية ولانطباق قانون القيمة هو أعقد بكثير مما يظن الرفيق مورا !

قانون القيمة والاستقلال الذاتي للتقرير على مستوى المشروع

في النقاش الذي جرى في بعض الدول العمالية ، نجد ان مشكلة مجال انطباق قانون القيمة هي وثيقة الارتباط بمشكلة الاستقلال الذاتي للتقرير في مجال الاستثمار . إن الكتاب اليوغسلافيين قد ذهبوا إلى حد صياغة «دوغما» جديدة تتطلب تحليلاً نقدياً : « لا يوجد تسيير ذاتي اصيل بدون حق الجماعات المسيرة ذاتياً في التصرف بقسم كبير من فائض الانتاج الاجتماعي » . ويجب على هذا التحليل ان يتفحص المشكلة من جانبين اثنين : الفعالية الاقتصادية (مقياس اختيار مشروع استثمار ما دون غيره) ، والفعالية الاجتماعية والسياسية (النجاح في النضال ضد البرقراطية والبقرطة) .

كلما ازداد تخلف بلد ما ، كلما تحكمت ظروف الندرة شبه العامة ليس بقطاع وسائل الانتاج وحسب ، بل وايضاً بقسم كبير من وسائل الاستهلاك الصناعية (بالنسبة لغالبية الشعب العظمى على الأقل) ؛ وبقدر ما تكون ممارسة الاستثمار الذاتي مضرة ، بقدر ما يبرز الضرر عند السماح للجماعات المسيرة ذاتياً بان تحدد لنفسها مشاريع الاولوية في الاستثمار الانتاجي .

والواقع انه من البديهي في ظل ظروف شبه عامة من ندرة السلع الصناعية ، ان تستطيع كل مشاريع الاستثمار تقريباً ان تكون مربحة اقتصادياً ، مهما بلغت الاخطاء الاقتصادية من الضخامة . إن كل مشروع صناعي او زراعي تقريباً (يقدم الاموال للاستثمار) هو مثل جزيرة في بحر من الحاجات غير المشبعة . والاتجاه الطبيعي للاستثمار الذاتي هو إذاً الاهتمام بما هو اكثر الحاحاً، محلياً وفي كل قطاع معاً .

وبعبارة اخرى ، اذا كانت المشروعات المسيرة ذاتياً تملك اعتمادات كبيرة للاستثمار الذاتي ، فسوف تنزع نحو توجيه استثماراتها إما نحو السلع التي هي بامس الحاجة اليها (بعض السلع التجهيزية ؛ المواد الاولية ؛ المنتجات الفرعية ؛

مصادر الطاقة الاستثنائية) ، وإما نحو السلع التي يحتاجها عمـــال المنطقة أو سكانها اكثر من غيرها . وهكذا ، يوضع مقياس المصلحة المحلية او القطاعيـــة فوق المصالح الوطنية ، ليس بسبب « التنكر » لقانون القيمة ولكـــن بسبب تطبيقه ! وهذا يعني ، مرّة اخرى ، توجيه التصنيع نحو « الطريق التقليدي » الذي سلكه ضمن الإطار التاريخي الرأسمالية ، عوضاً عن اعادة توجيهه حسب متطلبات اقتصاد مبرمج على الصعيد الوطني .

يمكن أن نقوم بمحاولة للتوفيق بين متطلبات البرمجـــة الوطنية وبين رصد اعتمادات استثمار كبيرة للمشروعات المسيّرة ذاتياً . ويمكن للوسائل المختـــارة لتحقيق هـذا الغرض أن تكون ضريبة تذهب إلى اعتمادات التنميـــة الوطني ، وإلى إعتمادات للمساواة في التنمية بين المنـــاطق . بديهي ان تلك خطوة في الاتجاه الصحيح ، إلا انها لا تحل المشكلة بأي حال من الأحوال .

بما ان الاقتصاد المتخلف يتميّز بأن المشروعات ذات الانتاجية العالية فيه ما تزال هي الشواذ ، لا القاعدة ، يكفي أن نترك لها بعضاً من فائض انتاجهـا السافي حتى نجد أن عدم المساواة في التطور بين المناطق المصنّعة والمناطق غير المصنّعة ، وعدم المساواة في التطور والدخل بـــين المشروعات العتيقة التي لا تتمتع إلا بمستوى واطيء من الانتاجية والمشروعات « الحديثة » تقنياً ، أخذ بالازدياد بدلاً من النقصان. وضروري ، فضلاً عن ذلك ، ان نصرّ على الفكرة الماركسية الأساسية التالية : إن أي حرية اقتصادية ، أي « استقلال ذاتي في التقرير » وأي « عفوية » يزيد من عدم المساواة مـــا دامت تتواجد جنباً إلى جنب المشروعات القوية والمشروعات الضعيفة ، والأفراد الأقوياء والأفراد الضعفاء ، والأثرياء والفقراء ، وسكان المناطق المتقدمة وسكان المناطق المتأخرة. والجدير بالذكر ان ماركس يعتبر أن آلية قانون القيمة تؤدي إلى نقيضها ، إذ تنتهي المنافسة حتماً بالاحتكار .

أن المنطق الاقتصادي للاقتصاد المبرمج يؤيد إذاً الاستثمارات الانتاجيـة

بواسطة الموازنة ، بالنسبة للمشروعات الكبيرة على الاقل . والذي يجب ان يلبقى للمشروعات هو اعتماد الإستهلاك الواسع الى درجة يسمح فيها بتحديث التجهيز مع كل تجديد للتجهيز الثابت (الاستثمار الاجمالي) . ولكن يجب ان تقوم كل الاستثمارات الصافية حسب الخطة ، في الفروع والامكنة التي يجري اختيارها حسب مقاييس الافضليـــة المنتقاة للمجتمع ولاقتصاده ككل . ان موضوعة الرفيق غويفارا مصيبة في هذا الصدد أيضاً .

لقد شوّهت المشكلة ، في الاتحاد السوفييتي بشكل خاص ، بواسطة ربطها بمشكلة زيادة الحوافز المادية في المشروعات . لقد انتقد العديد من الاقتصاديين السوفييت الحوافز التي لا تزال مستعملة في اقتصاد الاتحاد السوفييتي لتشجيع المشروعات (؟) على تنفيذ الخطط . وهذا النقد بمحله ، بشكل عام . وما هو إلا ترداد للنقـد الذي وجّهه الماركسيون المعادون للستالينية طوال سنوات . ولكن يجب القـاء نظرة فاحصة على حجج هؤلاء الاقتصاديين لكي نتبّين ان المقترح في الواقع هو زيادة الحوافز المادية للبرقراطيين الذين يجب ان تكون زيادة المداخيل – بالنسبة لهم – المحرك الأساسي لتوسيع الانتـــاج في المشروعات .

بهذا الصدد يعتبر بعض أنصار التسيير الذاتي، في يوغسلافيا خاصة، ان عدم مركزة القرارات حول الاستثمار يمكن ان يكون ضمانة قوية ضد البقرطة . أن هذه الموضوعة تقوم على ركيزة خاطئة . أن اليوغسلافيين محقّون عندمـــا يشددون على ان سلطة البرقراطية تنمو بمقدار حريتهـــا في التصّرف بفائض الانتاج الاجتماعي . الا أن التقنيين والاقتصاديين في لجنة التخطيط « يتصرّفون» بفائض الانتاج فقط على شكل ارقام الورق ؛ أما سلطة التصّرف الحقيقية فهي على مستوى المشروعات نفسها[1] . وبقدر مـــا نترك وسائلاً سائل مثل

(١) بديهي ان هذا لا ينطبق على الحالات حيث توزع المواد الاولية ، والسلع التجهيزية ، وحتى وسائل الاستهلاك نفسـها احياناً ، على أساس مركزي ، فتصبح بذلك بؤراً تولّد البرقراطيين الفاسدين .

المداخيل الموزّعة والاستثمارات الاجتماعية ، باستثناء اعتمادات الاستهلاك ، لكي تتصرف المشروعات بها ، بقدر ما يجري تشجيع البرقراطية ، على الاقل في جوّ من الندرة والفقر المعممين ؛ وبقدر ما يزداد اغراء الفساد ، والسرقة ، واساءة الامانة ، والغش – وهي اغراءات غير موجودة على مستوى لجنة التخطيط ، على الاقل بسبب عمليات التدقيق المتعددة. أن تجربة « اللامركزية» اليوغسلافية المحددة قد بيّنت انها مصدر كبير لعدم المساواة وللبقرطة على مستوى المشروعات .

ولكن ، الا ينجم عن امكان المركزة الكاملة لوسائل الاستثمار على مستوى الدولة خطر ان تشجع السياسة الاقتصادية برمتها نشوء البرقراطية ، كما كان الحال في روسيا الستالينية ؟ طبعاً . ولكن السبب ليس في المركزة نفسها ، وانما في فقدان الديمقراطية العمالية على المستوى الوطني . هذا يعني ان الضمانة الاصيلة ضد البقرطة تعتمد على الادارة العمالية على مستوى المشروع وعلى الديمقراطية العمالية على مستوى الدولة . بدون هذا التركيب ، حتى الاستقلال الذاتي للمشروعات لن يلغي الطابع التسلطي البرقراطي الخاطيء (في الغالب) للقرارات الاقتصادية حول الخطة التي تتم على مستوى المشروع. ولكن بواسطة هذا التركيب ، نجد ان مركزة الاستثمارات – تعيين الاولويات بطريقة ديمقراطية ، خلال مؤتمر وطني للمجالس العمالية مثلاً – لن تشجّع البقرطة ، وانما ، على العكس ، فهي تلغي احدى مصادرها الاساسية .

قانون القيمة والتسيير الذاتي

ان « زيادة الحوافز المادية » في المشروعات لا يمكنه ان يلعب دور « المحرّك » في قضية الاستثمارات . ولكن « زيادة الحوافز المادية » في الجماعات المسيّرة ذاتياً قادرة فعلا على ايجاد النمو المطرد في الانتاج والانتاجية بين المشروعات .

ان الاندفاع الخلاّق ، والتطور الحرّ لكل امكانات الاختراع ، وتنظيم البروليتاريا تشكل - بالتأكيد - محركاً قوياً لزيادة الانتاج في ظل نظام من الديمقراطية الاشتراكية الاصيلة . ولكن الافتراض بان هذا الحماس يستطيع ان يستمر طويلا دون بنية تحتية كافية في ظل مناخ من الفقر - لا بدّ منه في بلد متخلف مباشرة بعد انتصار الثورة الاشتراكية - ان هذا الافتراض هو خطأ مثالي ومشائي فادح .

ان مثال الاتحاد السوفييتي ، حيث برهنت البروليتاريا عن حماس وعن روح تضحية لا مثيل لها في اول سنوات بعد ثورة اكتوبر ، هو مثال يفيد بهذا الصدد : فلم يكن من بدّ ان تنتهي فترة طويلة من الحرمان الى تزايد استكانة العمال ، فاخذت الاهتمامات المادية اليومية تتغلب على الاهتمام بحضور الاجتماعات .

لذا ، فمن الضروري جداً أن نربط بين التسيير الذاتي وبين تمكين العمال من أن يحكموا فوراً على نجاح كل جهد يبذل لزيادة الانتاج بواسطة ارتفاع مستوى معيشتهم . وان أبسط وأوضح وسيلة لذلك هي توزيع جزء من المدخول الصافي للمشروع على العمال على شكل أجر اضافي لشهر أو عدة شهور ، ويزداد أو يتناقص آلياً حسب مستوى المدخول . ان المصلحة المادية الجماعية المتزايدة للعمال في تسيير المشروعات هي أحسن من الاجور على القطعة ، ذلك انها لا تثير الشقاق والخلافات بينهم فضلاً عن أنها تتلاءم أحسن منها مع التقنية العصرية التي تعمل باطراد على تقليص أهمية الانتاج الفردي ، لتزيد في المقابل من أهمية التنظيم العقلاني للعمل .

يبدو ان التسيير الذاتي (وليس مجرد السيطرة العمالية) هو الانموذج المثالي لتنظيم المشروعات الاشتراكية . إلا أنه لا يحول مطلقاً دون المنافسة اللامتناهية تقريباً بين المشروعات والتي تنتج عن استقلالها الذاتي في مجال الاسعار والاستثمارات . وليس بوسع هذا الاستقلال الذاتي إلا أن يعيد توليد سلسلة من

الشرور الخاصة بالنظام الرأسمالي : استغلال المواقع الاحتكارية في تكوين الأسعار والمداخيل ؛ محاولات للدفاع عن هذه الاحتكارات بـ « تخبئة » الاكتشافات والتحسينات التقنية ؛ الهدر والازدواجية في مجال الاستثمارات ؛ الثمن المرتفع للأخطاء المرتكبة في التقرير التي لا تظهر إلا لاحقاً في السوق (بما في ذلك إغلاق المشروعات) ؛ عودة البطالة ، إلى آخره . وهي - فضلاً عن كونها عديمة النفع ، لا بل مضرّة من وجهة نظر اقتصادية - لا تشكّل ، بأي حال من الأحوال ، ضمانة كافية ضد البقرطة ، كما بيّنا سابقاً .

إن سجال لينين وتروتسكي ضد موضوعات « المعارضة العمالية » لا تزال واردة وروداً كلياً بهذا الصدد . لا يجوز الخلط بين الماركسية والعقيدة الفوضوية - النقابية . إن الضمانة الاصيلة للسلطة العمالية تكمن على الصعيد السياسي ؛ يجب انشاؤها على مستوى الدولة ؛ وكل حل غير هـذا الحل هو طوباوي ، أي انه لا يمكن تحقيقه على المدى البعيد فضلاً عن أنـه مصدر من مصادر ظهور برقراطية جبارة .

لكل هذه الأسباب ، فان التسيير الذاتي لا يعني ابـداً الالتجاء المتوسع لـ « قانون القيمة » بالنسبة للتخطيط المركزي . إن المعطيات الاساسية للمسألة لم تتغيّر بعد . ومن الضروري اجراء حسابات دقيقـة لاكلاف الانتاج لكي نبيّن ، بالنسبة لكل سلعة ، ما إذا كانت قد عوّضت عن كلفتها أم لا . إلا أن ما من شيء يستدعي الاستنتاج انـه يجب ان « تتحدد الأسعار وفق قانون القيمة » ، أي وفق قانون العرض والطلب . وإذا كان مثـل هذا الاستنتاج يحتفظ ببعض المعنى بالنسبة لوسائل الاستهـلاك ، فهو بدون معنى بالنسبة لوسائل الانتاج التي نكرّر انها ليست سلعاً ، في الغالبية الساحقة من الحالات على الأقل . وحتى وسائل الانتاج التي لا تزال سلعاً - التي ينتجها القطاع الخاص أو التعاوني لتسليمها إلى الدولة ، والتي تسلّمها الدولة إلى المشروعات الفردية أو التعاونية - لا يمكن « بيعها بقيمتها » ، دون أن نشجّع ، في بعض الظروف ،

التراكم الأولي الفردي على حساب التراكم الاشتراكي. ولكن ، اذا لم يجر بيع وسائل الانتاج « بقيمتها » ، فان تعديلاً عميقـاً يطرأ على « قيمة » وسائل الانتاج .

ان الاسعار إذاً من وسائل التخطيط الاشتراكي ولا يمكنها أن تكون غير ذلك في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . فالذي يقول اداة تخطيط يقول كذلك اداة تحديد توزيع الدخل الاهلي بين الاستهلاك والاستثمار ، واداة تحديد توزيع المداخيل بين مختلف طبقات الامة وفئاتها . ان ترك امر تحديد هذا التوزيع لـ « قانون القيمة » يعني تركه في التحليل الاخير، لـ «قوانين السوق» ، لـ «قانون العرض والطلب» أي للعفوية الاقتصادية. وسرعان ماتعود بنا العفوية الاقتصادية الى اقصاد ذي طابع شبه استعماري .

إلا ان القول ان قانون القيمة عاجز عن تحديد الاسعار،لا يعني اطلاقاً انهذه الاسعار قادرة على الاستقلال عن قانون القيمة. ان مجتمعاً ما لا يستطيع ان يوزّع من القيم اكثر مما خلق بدون ان يبعثر باطراد الثروة التي راكمها،ودون أن يفقر نفسه باطراد بالمعنى المطلق لهذه العبارة . لذا ، يجب على مجموع الاسعـار ان يوازي مجموع قيم السلع المنتجة (على شرط عدم تخفيض قيمة العملة) . أن توزيع بعض المنتجات - كسلع او كبطاقات - تحت قيمتهـا يعني رأساً توزيع منتجات أخرى اعلى من قيمتها. بدون الحساب الدقيق لاكلاف الانتاج؛ بدون المحاسبة القائمـة على معيار موضوعي ؛ بدون نوع من نظام التسجيل المزدوج الذي يسجل باخلاص، لكل سلعة من السلع، كلفتها الحقيقية والمساعدة الممنوحة لها (او الضريبة) الى جانب السعر الذي تحدده الدولة ، فليس ثمـة امكان لقيام تخطيط علمـي اصيل ، وليس ثمة محرك الدينامية الاقتصادية الاساسية للمرحلة الانتقالية - تلك الدينامية التي ترفع باطراد الفرع الصناعي الجديد تلو الفرع الى نقطة جعله « قادراً على المنافسة» تجاه الاسعار في السوق العالمية ، الى حين تحرز الاشتراكية انتصاراها القـادم عندما تصل الصناعة

الاشتراكية الى مستوى تعمل فيه بانتاجية تفوق انتاجية الصناعة الرأسمالية الاكثر تقدماً .

في تلك الاثناء ، يمكن لـ « قانون القيمة » أن يسيطر على دينامية الدولة العمالية (او بشكل ادقّ على الدول العمالية ككل دولي ، ذلك انه يبدو مستبعداً ان يقوم هذا الوضع «في بلد واحد ») . ولكن في اللحظة التي يشارف فيها هذا القانون على الانتصار ، يزول مبّرر وجوده . فلا يمكن تجاوز اعلى مستوى من الانتاجية في ظل الرأسمالية بكل فروعها الا ببلوغ المستوى من الوفرة الذي يؤدي الى تلاشي الانتاج السوقي . وهكذا، فلا يمكن لـ « قانون القيمة »، في الدولة العمالية ، ان يوجه الاستثمارات الا بالدرجة التي يتلاشى بها وبقدر ما تتلاشى معه كل المقولات الاقتصادية الناتجة عن ندرة نسبية في الموارد المادية .

شارل بتلهايم

أشكال التخطيط ووسائله ومستوى تطور قوى الانتاج *

هذا النص في الاصل ، محاولة تفكير نظري حول بعض القضايا المطروحة حالياً على الاقتصاد الكوبي . وقد بدا لي ان ثمة اهمية لنشره بنصّه الاصلي (بعد اجراء بعض التعديلات الطفيفة عليه ، لان هذه القضايا هي من القضايا التي تظهر بالضرورة في كل بلد يسلك طريق بناء الاشتراكية ؛ طبعاً ، لم اتعرض لعدة قضايا تهم بناء الاشتراكية ، في النص الحالي ، لان ذلك لم يكن بشكل ضرورة مباشرة بالنسبة للاقتصاد الكوبي . وسوف أتناول هذه المسائل في مقالات لاحقة .

وكما سنرى ، فقد أهملت هنا الظروف التاريخية الخاصة بكوبا والاتحاد السوفييتي والقضايا غير الاقتصادية التي لا بد ، بالطبع ، من أخذها بعين الاعتبار عند صياغة حل محدّد .

ينتمي هذا النص ، إذاً ، إلى مجال النظرية الاقتصادية التي تشكل أداة لا غنى عنها لصياغة حل صحيح للمشكلات الاقتصادية رغم كونها ليست كافية ،

* مجلة « La Pensée » ، عدد ١١٣ ، شباط ١٩٦٤ .

طبعاً ، لتقديم أجوبة كاملة لكل الأسئلة التي تطرحها ممارسة التخطيط والتنظيم في الاقتصاد الاشتراكي .

لكي نحلّ المشكلات المطروحة حالياً على الاقتصاد الكوبي بأكبر قدر ممكن من الصحة ، يجب تحليل هذا الاقتصاد تحليلاً نظرياً . ان هذا التحليل هو وحده الكفيل باضاءة الستراتيجية والتكتيك الاقتصاديّين الملائمَين لمتطلبات المرحلة الراهنة ، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص المحددة المميّزة لهذه المرحلة وللمستوى الحالي لتطور قوى الانتاج . وان هذا التحليل هو الذي يمكّن أيضاً من تحديد الأشكال التنظيمية ووسائل العمل الملائمة للستراتيجية والتكتيك الاقتصاديَين الذين جرى تبنيهما .

وإذا كان التحليل النظري ضرورة موضوعية ، فهو ضرورة ذاتية أيضاً ، لأنه وحده الكفيل باعطاء الرؤية العلمية الصحيحة التي لا بدّ منها لتوجيه نشاط قادة الثورة وكادراتها السياسية والجماهير الكادحة نفسها . ولا غنى عن الرؤية العلمية أيضاً للمساعدة على تطبيق التوجيهات العامة التي يجري تبنيها .

وهي توفر فضلاً عن ذلك :

أ) تجاوز التردد المشروع الذي قد نعاني منه قبل أن نستبدل وسائل العمل والاشكال التنظيمية التي اعتمدنا عليها بوسائل واشكال جديدة ؛

ب) التحرر من الشعور باننا نتراجع على صعيد التنظيم الاقتصادي ، في حين لا نكون قد قمنا بغير التخلي عن أشكال تنظيمية سابقة لأوانها أو قد تجاوزها الزمن ، أي أشكال غير ملائمة على كل حال .

ج) عدم الرضوخ لاغراء تقليد وسائل أو اشكال التنظيم التي تكون قد أدّت إلى نتائج ايجابية في ظروف موضوعية مختلفة ، بينما يجب اتباع اولويات أخرى غير الأولايات المتبعة حالياً في الاقتصاد الكوبي .

نحن نعلم أن المشكلة الأساسية ، على الصعيد النظري ، هي مشكلة معالجة

قوى الانتاج وفق طبيعتها . وإذا نحن لم نقم بذلك ، يستحيل علينا السيطرة على قوى الانتاج وبالتالي توجيه تطورها على نحو فعّال .

ولا بدّ على الصعيد النظري أيضاً من تحليل تصرّف البشر على انه احدى نتائج اندماج البشر المحدد في التقسيم التقني والاجتماعي للعمل ، وفي عملية انتاج واعادة انتاج معينة (تضاعف حاجاتهم وتغيّرها باطراد) وتتحدد هي نفسها وفق مستوى تطور قوى الانتاج، ولا يجوز تحليل تصرّف البشر على انه يتحدد، في النهاية ، بتمثلهم لانفسهم وعلاقاتهم فيما بينهم وأدوارهم المتبادلة (هذا يعني أنه يكفي أن نغيّر هذا التمثّل ، بواسطة التثقيف خاصة ، لكي نغيّر التصرّف كذلك بالاتجاه المرجو - وهذه نظرة مثالية إلى الاشياء) .

ان مثل هذا التحليل يؤدي بنا إلى الادراك أن العامل الحاسم الذي يغيّر تصرف البشر يتكون من التغيّرات التي تطرأ في مجال الانتاج وتنظيم الانتاج . والدور الرئيسي الذي يلعبه التثقيف هو أن يقضي على المواقف والتصرفات الموروثة عن الماضي ، وأن يضمن تعلم معايير تصرّف جديدة يفرضها تطور قوى الانتاج نفسه .

انطلاقاً من قواعد التحليل العامة هذه ، التي هي قواعد المادية التاريخية ، يجب أن نحاول حل المشكلات النظرية التي يطرحها تطور علاقات الانتاج بالنسبة لتقدم قوى الانتاج ، فضلاً عن مشكلات تحديد مختلف أشكال الملكية، وتنظيم القطاع الاشتراكي وعمليات التبادل ، وتوزيع المداخيل ، والتخطيط .

تحديد القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص في ظل دكتاتورية البروليتاريا

نحن نعلم أن ماركس وانغلز قد بيّنا كيف أن ظهور أشكال انتاج تكتسي باطراد طابعاً اجتماعياً هو عملية ترافق نمو الاقتصاد الرأسمالي، وكيف أن الطابع الاجتماعي المطرّد الذي تكتسبه قوى الانتاج هو الذي يحمل من تشريك

Socialisation وسائل الانتاج ضرورة موضوعية[1]. ونعلم أيضاً أن مؤسسي الاشتراكية العلمية قد بيّنا أن الطابع الاجتماعي لقوى الانتاج يشتد بروزاً حسب انماط النشاط الاجتماعي وطبيعة الوسائل التقنية المتبعة .

وقد استخلص لينين من هذه التحليلات ومن التطورات التي أدخلها هو عليها النتائج العملية المتعلقة بتحديد القطاعين الاشتراكي والخاص للاقتصاد في ظل المرحلة الأولى من دكتاتورية البروليتاريا ، والمتعلقة بشروط تلاشي القطاع الخاص واندماج النشاطات العائدة له بالقطاع الاشتراكي .

ولقد شدّد لينين بشكل خاص على انه لا يمكن حلّ مشكلات الاستثمار الفلاحي الصغير والمتوسط الا باعادة تنظيم الاقتصاد « الا بالانتقال من الاقتصاد السوقي الصغير ، الفردي المعزول ، الى الاقتصاد الجماعي الكبير » . ثم يردف قائلاً :

« ان عملية الانتقال لا بد وان تكون طويلة جداً . وان التسرّع في الاجراءات التشريعية والادارية وعدم التدبير لا يمكن إلا أن تؤخرها وتوقفها . ان منح الفلاح مساعدة تسمح باجراء تعديل كبير على التقنية الزراعية وباصلاحها جذرياً هو وحده الكفيل بالتعجيل في عملية الانتقال » .

إن لينين يشدد إذاً ، في هذا النص المكتوب عام ١٩١٩ ، على الأسس التقنية للتحولات التي يجب ادخالها إلى المجال الزراعي ، وعلى طول مرحلة الانتقال ، وعلى المساعدة التي يجب اعطاؤها للفلاح خلال مرحلة الانتقال هذه .

في عام ١٩٢١ ، إستعاد لينين، مطوّلاً ، الافكار السابقة في تقريره المعروف

---

(١) « قانون التلازم الضروري بين علاقات الانتاج وطابع قوى الانتاج » هو التعبير الذي يطلق حالياً على الرابط بين مستوى تطور قوى الانتاج وبين طابع علاقات الانتاج وعلاقات الملكية المقابلة لها .

حول استبدال المصادرات بالضريبة المدفوعة بالمنتجات الطبيعية :

« إذا كان يوجد أحد بين الشيوعيين يحلم بأن يغيّر ، خلال ثلاث سنوات ، أساس الزراعة الصغيرة ، جذورها الاقتصادية ، فهو واهم ليس إلا ...

... ان تغيير المزُارع الصغير ، تغيير كل عقليته وعاداته ، هو عمل تضطلع به أجيال بكاملها . وان الاساس المادي والتقني ، والاستعمال المعمّم للجرارات والآلات في الزراعة ، والكهربة على نطاق واسع ، هي وحدها القادرة على حلّ هذه القضية بالنسبة للمزارع الصغير [1] » .

ويستخلص لينين كل النتائج العملية لهذا التحليل : ما دام الفلاحون الافراد والفقراء والمتوسطون سيظلون على حالهم خلال مدة طويلة، «يجب سد حاجات الفلاحين المتوسطين » [2]

ويردف قائلا :

« اين نجد الجواب على السؤال عن كيفية سدّ حاجاتهم ؟ اذا نظرنا إلى هذا السؤال ، نقول لانفسنا رأساً : يمكن سد حاجات المزارع الصغير بطريقتين : يجب ، اولاً ، منحه بعض الحرية في التبادل ، حرية للمالك الصغير ؛ ويجب ؛ ثانياً ، الحصول على سلع ومواد غذائية . ولكن ما فائدة حرية التبادل عندما لا يوجد شيء يجري التبادل به ، وما فائدة حرية التجارة عندما لا يوجد شيء يُتاجر به ؟ ! » [3]

---

(١) ف. لينين « تقرير حول استبدال المصادرات بالضريبة المدفوعة بالمنتجات الزراعية » ، ص ٧٤٢ - ٧٤٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٤٢

(٣) المصدر نفسه ، ص ٧٤٣

اذا كان لينين قد شدّد اخيراً على ضرورة المحافظة على إنتاج زراعي فردي خلال فترة انتقالية ما (وذلك ما دام لم يُرسَ بعد القاعدة المادية لانتاج زراعي اجتماعي على صعيد حاجات المجتمع كله) ، كما شدّد في المقابل ، على وجـــود هذا الانتاج على مستوى حرية المبادلات المحلية ، فانما يعود ذلك إلى ان الانتاج الزراعي هو الاقلّ قابلية للتحوّل تقنياً ، أكان ذلك من منظار الشروط المادية أم من منظار تقاليد الانتاج . ويعود ذلك ايضاً إلى ان الفلاحين طبقة ذات اهمية خاصة وان تحالفها مع الطبقة العاملة امر لا غنى لدكتاتورية البروليتاريا عنه . ومع ذلك، فان ما ينطبق على الانتاج الزراعي الفردي ينطبق ايضاً على الحرَف وعلى الانتاج الصناعي الصغـــير ما دامت هذه لم تتطور بعـــد على قاعدة تقنية عالية .

تنظيم القطاع الاشتراكي

اذا كان موضوع توزيع قوى الانتاج بين القطاع الخاص والقطاع الاشتراكي قد أثار ، منذ القديم ، الكثير من التفكير النظري، فالأمر ليس كذلك ، بنفس الدرجة على الاقل ، بالنسبة للتنظيم الداخلي للقطاع الاشتراكي مهما بدا ذلـــك غريباً . من هنا ، فان وضع المبادىء التي يجب ان تسيّر تنظيم هـــذا القطاع في البلدان السائرة في طريق الاشتراكية يتطلب اهتماماً خاصاً . ويجب ان نحلّل نظرياً التجربة التاريخية للبلدان الاشتراكية الاخرى لكي نتمكن من ان نفيـــد كلياً من هذه التجربة .

كان يُنظر إلى التنظيم الداخلي للقطاع الاشتراكي ، حتى السنوات الاخيرة ، بمنظار مواجهة اكثر المشكلات إلحاحاً تحت ضغط شروط جد صعبة ومعقدة في اوضاع غالباً ما تكون اوضاعاً استثنائية (شيوعية الحرب ، التعمير بعد الحرب الاهلية، وضع الخطط الخمسية وتعديلها في ظروف صعود الفاشية في المانيا وتزايد اخطار نشوب حرب عالمية جديدة ، الحرب نفسها، اعادة التعمير بعد الحرب).

وهكذا ، فلم يكن بالامكان دائماً تكييف هذا التنظيم ، على نحو منهجي ، مع متطلبات مستوى تطور قوى الانتاج ، فكان لا بد من التكييف تجريبياً مع ظروف تتغيّر بسرعة .

وكانت نتيجة ذلك التغيرات المتكررة نسبياً التي طرأت على التنظيم ، اكان ذلك في ما يتعلق بوحدات الانتاج وسلطاتها القانونية ام بطبيعة المرتبات التي التي ترتبط بها وحدات الانتاج هذه وسلطات التقرير التي تتمتع بها وما شابه . وبديهي ان يكون للحلول المعطاة لهذه المشكلات تأثير كبير على السير العاطل او الصحيح للقطاع الاشتراكي ، وعلى سرعة تطوره ، ومردوده ، وقدرته على مماشاة التقدم التقني ، إلى آخره .

اذا كانت التغيّرات التي طرأت على تنظيم القطاع الاشتراكي في الاقتصاد السوفييتي ، خلال فترة طويلة ، قد نتجت ، بشكل خاص ، عن اعتبارات عملية ملحّة ، فانها لم تكن قط ، في المقابل ، ثمرة تحليل نظري معمّق . لم يتغيّر هذا الوضع الا مؤخراً ، وثمة جهد للاخذ بعين الاعتبار مقتضيات قانون التلاؤم الضروري بين علاقات الانتاج وطابع قوى الانتاج وذلك على مستوى تنظيم القطاع الاشتراكي نفسه .

نظراً للاهمية البالغة (بالنسبة لبناء الاشتراكية في كوبا او في أي بلد آخر يسلك طريق الاشتراكية) التي يكتسبها الحل الصحيح لمشكلات التنظيم ، ونظراً للعودة التي لا بد منها ، في هذا المجال كما في المجالات الاخرى ، الى تجربة البلدان الاشتراكية الاكثر تقدماً ، نجد من الضروري ان نتوقف لحظة عند بعض الاسباب ، على الاقل ، التي تفسّر لماذا لم تؤدِ هذه المشكلات ، حتى في الاتحاد السوفييتي ، الا الى معالجة جزئية وغير مُرضية كلياً .

ان بعض هذه الاسباب هي اسباب عملية بحتة ، ويبدو ان السبب الحاسم هو غلبة الطابع الاداري على التخطيط السوفييتي خلال فترة طويلة ، وذلك نتيجة

الاولوية القوية التي اعطيت لتطوير البناء التحتي الاقتصادي ، وبشكل خاص الصناعة الثقيلة .

كان الاتحاد السوفييتي فعلاً بلداً متأخراً اقتصادياً، وكان يجب ارساء القواعد المادية للانتاج الاشتراكي الموسع بسرعة فيه ، وذلك بتكريس جهود جبارة لتطوير القطاع الأول من الاقتصاد ، وعلى الأخصّ تطوير الصناعات الأساسية . وغالباً ما اهملت ، في مثل هذه الظروف ، الحاجة إلى الحد الأقصى من الفعالية الاقتصادية ؛ إن لم يتم ذلك على الصعيد الستراتيجي ، حيث كانت هذه الفعالية مرضية بشكل عام ، فقد تم على الصعيد التكتيكي ، على الأقل ، حيث كانت تترك للمصاف الثاني أحياناً ، وذلك ليس في مجال التنظيم الاقتصادي وحده .

ان اسباباً أخرى ، غير هـــذا السبب التاريخي ، ترتبط بمستوى البلورة النظرية لنقاط حاسمة في العقيدة ، وهي تتطلب اهتماماً كبيراً .

أولاً : القوانين الاقتصادية والاشتراكية

يبدو أن احـــد أهم هذه الأسباب هو التقدير الناقص ، أو الخاطيء أحياناً، لدى بعض الماركسيين لمشكلة القوانـــين الاقتصادية والتناقضات في الاقتصاد والمجتمع الاشتراكيين .

تقدم روزا كولسمبورغ حالة قصوى لهذا النوع من التقدير الخاطيء ، إذ تعتقد ، من منظار « يساري » ، ان القواعد الاقتصادية تختفي من المجتمع الاشتراكي فيصبح الاقتصاد السياسي بالتالي بدون موضوع .

ويقدم نيقولا بوخارين التقدير ذاته في كتابه حول الاقتصاد السياسي للمرحلة الانتقالية ، وعلى الأخصّ عندما يقول :

« ... في اللحظة التي نتفحص فيها الاقتصاد الاجتماعي المنّظم ، تختفي كل

« المشكلات » الاساسية للاقتصاد السياسي ... ، لذا قد يوجد هنا نظام وصفي معيّن من جهة ، ونظام معايير من جهة اخرى . ولكن لا وجود لعلم يدرس « قوانين السوق العمياء » ، نظراً لان السوق نفسها لم تعد موجودة . وهكذا ، فان نهاية الانتاج الرأسمالي السوقي يعني ايضاً نهاية الاقتصاد السياسي » .

ولقد دحض لينين رأي بوخارين هذا (في فترة كان بوخارين يدافع فيها عن مواقف « يسارية متطرفة ») [١]

اما فيما يخصنا ، فاننا سنذكر جانبين اساسيين للاخطاء التي ارتكبها بوخارين آنذاك ، وهما :

أ) الخلط بين الـ « قانون اقتصادي » و « قانون السوق » (وهـــذا يعني تقليص الاقتصاد السياسي إلى « علم التبادل » ، وعدم الاعتراف بطابعه كـ « علم الانتاج الاجتماعي ») ؛

ب) الخلط بين الانطباق العفوي للقوانين وبين طابعها الموضوعي .

وبديهي ان اخطاء من هذا النوع تحول ايضاً دون فهم ظروف انطباق قانون القيمة في مختلف فترات تطور المجتمع الاشتراكي . وعلى كل حال ، فقد حوربت المواقف النظرية المغلوطة ، التي ذكرناها اعلاه ، في مجـــال انطباق قانون القيمة في المجتمع الاشتراكي ، اعنف محاربة واكثرها منهجية ومنذ زمن مبكر . وفي المقابل ، لم تحارب نتائج هذه الاخطاء أو الاخطاء المماثلة الا لاحقاً في المجال العملي للتنظيم الداخلي للقطاع الاشتراكي .

---

(١) يقول لينين ، في ملاحظة مكتوبة في هامش كتاب ن. بوخارين ، ان تعريف بوخارين للاقتصاد السياسي (« علم الاقتصاد الاجتماعي الذي يقوم على انتاج السلع ، اي علم اقتصاد اجتماعي غير منظم ... ») يرجعنا « خطوة الى الوراء بالنسبة لانغلز » الذي عرف الاقتصاد السياسي بمعناه الاوسع على انه « علم الظروف والاشكال التي انتجت مختلف المجتمعات البشرية وتبادلت في ظلها ، ووزعت منتجاتها على هذا الاساس » .

في كتابه « القضايا الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفييتي » شدّد ستالين اكثر ما شدّد على وجود قوانين اقتصادية موضوعيـــة في الاقتصاد الاشتراكي ، وبيّن ، على الاخص ولكن دون ان يستخلص من هذا البيان كل نتائجه ، ان هذه القوانين تنطبق ايضاً على تنظيم القطاع الاشتراكي ، اي على الاشكال التي يجب ان تكتسبها علاقات الانتاج والتنظيم الاجتماعي والتقني للانتاج . يجب تعديل هذه الاشكال باطرّاد لكي تتكيّف مع تطور قــوى الانتاج نفسها ، وإلا اعاقت تقدم هذه القوى بدلاً من ان تساعد عليه .

وهكذا تتضح فكرة « التناقض » الممكن بين قوى الانتاج واشكال تنظيم القطاع الاشتراكي ، في الوقت ذاته الذي يبرز فيه الطابع غير العدائي لهــذا التناقض ، لانه لا يوجد في المجتمع الاشتراكي اية فئة اجتماعية تملك الوسائل الكافية للوقوف في وجه التحولات الضرورية .[1]

ان مجرد الاضطرار ، منذ ما لا يزيد عن عشر سنوات ، الى دحض الرأي القائل بانعدام القوانين الاقتصادية الموضوعية في ظل الاشتراكية ، والاضطرار الى التذكير بالحاح بوجود تناقض بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج في المجتمع الاشتراكي ، يبيّن التأخر الذي اصاب الفكر النظري في هذا المجال ، كما يفسّر عدم طرح مشكلة تنظيم القطاع الاشتراكي الا في وقت متأخر ، وبعبارات ليست علمية الا جزئياً .

ثانياً : الملكية وعلاقات الانتاج

ان جذراً نظرياً آخر من جذور الوضع الموصوف اعلاه اعمق واقل وضوحاً من غيره هو الطابع الناقص ، او الخاطىء احياناً ، للتحليلات المتعلقـــة ،

---

(١) هذا لا ينفي ان يكون لبعض الفئات الاجتماعية (كالفئة البرقراطية مثلاً) مصلحة في الوقوف بوجه التحولات الضرورية .

بعبارات مثل « علاقات انتاج » و «ملكية» .

نحن نعلم ان علاقات الانتاج تتكون ، بالنسبة لماركس ، من العلاقات التي ينشئها البشر فيما بينهم خلال عملية الانتاج الاجتماعي ، وان هذه العلاقات تتعدل مع تطور قوى الانتاج المادية [1] .

ان طبيعة علاقات الانتاج هذه تتحدد إذاً حسب قوى الانتاج نفسها ودرجة تطورها . اما ملكية وسائل الانتاج ، فهي التعبير القانوني والمجرد عن بعض علاقات الانتاج ، ويتغير هذا التعبير عندما تتغيّر قوى الانتاج وعلاقات الانتاج المقابلة لها [2] .

ان العلاقة بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج واشكال الملكية لم تُفهم دائماً بطريقة صحيحة . وهذا هو الحال ، على الاخص ، في « دراسة في الاقتصاد السياسي » للبروفسور اوسكار لانج ، فهو يعتبر ، كالعديد غيره من الاقتصاديين ان ملكية وسائل الانتاج هي « اساس » علاقات الانتاج .

والواقع ان مستوى تطور قوى الانتاج هو الذي يحدّد طبيعة علاقات الانتاج ، هذه العلاقات التي قد تجد تعبيرها القانوني ، الملائم الى حدٍ ما ، في شكل معيّن من اشكال ملكية وسائل الانتاج . ولقد أصّر ماركس غير مرّة

---

(١) بهذا المعنى كتب ماركس : « في انتاجهم الاجتماعي لوجودهم ، يدخل البشر في علاقات محددة ، وضرورية ، ومستقلة عن ارادتهم ؛ وتوازي علاقات الانتاج هذه درجة تطور معينة لقوى الانتاج المادية (كارل ماركس ، « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ، ص ٤ - ٥)

(٢) وهكذا ، يقول ماركس ، بعد النص الذي استشهدنا به في الهامش السابق : « ان مجموع علاقات الانتاج هذه تشكل البنية الاقتصادية للمجتمع ، القاعدة الحقيقية التي يقوم عليها بناء فوقي قانوني وسياسي ، والتي تقابلها اشكال وعي اجتماعية محددة ... في مرحلة معينة من تطورها ، تتناقض قوى الانتاج مع علاقات الانتاج الموجودة ، او مع علاقات الملكية التي كانت تتحرك بداخلها حتى ذلك الحين ، وعلاقات الملكية ليست سوى التعبير القانوني عن علاقات الانتاج » (المصدر نفسه ، ص ٥)

على هذا الجانب من الارتباط بين علاقات الانتاج واشكال الملكية .

سرعان مانصل الى نتائج مغلوطة عندما ننظر الى ما هو مجرد تعبير وشكل قانونيّين ملائمين لحدٍ ما لعلاقات الانتاج على انها « قاعدة » هـــذه العلاقات . والواقع ان مثل هذا المفهوم يحول دون التوصل الى المضمون الحقيقي للملكية الاشتراكية ولا شكالها المختلفة . وهو يتعارض ايضاً مع التحليـــل الواضح والمحدّد للاستملاك الاشتراكي ولجذور الاحتفاظ بالتبادل التجاري وبقانون القيمة خلال الفترة التاريخيـــة الاولى من المجتمع الاشتراكي ولجذور الاحتفاظ بالتبادل التجاري وبقانون القيمة خـــلال الفترة التاريخية الاولى من المجتمع الاشتراكي . ولا بدّ من التوقف بعض الشيء عند هذه النقاط المختلفة .

لقد سبق للينين أن فضح الخطأ الشائع القائم على الخلط بين الشكل القانوني للملكية وبين التملك الفعلي .

ففي نص مشهور له «ضد الطفولية اليسارية والذهن البرجوازي الصغير»، يبيّن لينين التعارض القائم بين التأميم ، الذي هو عمل قانوني ، والتشريك ، الذي يتطلب بشكل خاص تمتع المجتمع بمقدرة فعلية على الحساب والتوزيع ، وترتبط هذه المقدرة بمستوى معيّن من تطور قوى الانتـاج (هذه القوى التي تشمل البشر أنفسهم كما تشمل مستوى معارفهم) .

ويميّز لينين هنا بين الشكل القانوني وبين علاقـات الانتـاج المحددة . وهو يصرّ على أن هذا الشكل القانوني يظل فارغاً عندما تكون علاقات الانتاج في وضع معين لا يسمح لها بملئه بطريقة ملائمة (لان المقدرة على التصرف فعلياً بوسائل الانتاج وبالمنتجات لا تلتقي ابداً مع الملكية الشكلية) .

وهذا ما يعود بنـــا ، بعد انعطاف ظاهري وحسب ، إلى مشكلة التنظيم الداخلي للقطاع الاشتراكي .

والواقع ان هذا التنظيم لا يمكن أن يكون فعـــالاً إلا إذا كانت السلطة

القانونية للتصرف ببعض وسائل الانتاج أو ببعض المنتجات مقرونة بالمقدرة على استعمال وسائل الانتاج والمنتجات هذه على نحو فعّال . والمستوى الاجتماعي الذي تبلغه هذه المقدرة ، في وقت معيّن ، لا يعتمد بالطبع على « حسن نيّة » البشر ولكن على تطور قوى الانتاج .

وعندما لا تتزاوج السلطة القانونية والمقدرة الفعلية ، عندما لا تكون الوحدة القانونية وحدة اقتصادية فعلية ، يحدث طلاق بين العملية الحقيقية للانتاج والتوزيع من جهة ، وبين العملية التي يسعى اليها أولئك الذين يتمتعون بالسلطة القانونية دون التمتع بالمقدرة الفعلية . ويؤدي هذا الطلاق إلى نقص كبير إلى حدٍ ما في الادارة الحقيقية للعملية الاقتصادية من قبل الذين أنيط بهم ادارتها ، ويولّد ، بشكل عام ، مضاعفة في الاجراءات النظامية وانتفاضاً في الجهاز البراقراطي . وترتبط هذه الظواهر المزعجة نفسها بالجهد المبذول عبثاً لردم الهوة التي تفصل بين الاطار القانوني الرسمي وبين علاقات الانتاج الحقيقية ، هذه العلاقات التي تملأ ذلك الاطار على نحو ناقص .

بهذا التحليل نجد أن مشكلة التنظيم الداخلي للقطاع الاشتراكي ومختلف أشكال الملكية الاشتراكية تكتسب كل معناها .

فمثلاً الشكل الكولخوزي للملكية الاشتراكية ، في الاتحاد السوفييتي ، أكثر تكيفاً مع مستوى تطور قوى الانتاج الذي بلغته الكولخوزات من شكل ملكية الدولة . وهذا يعني ان تشريك عملية الانتاج ، في المستوى الحالي لتطور هذه القوى ، حقيقي اكثر في الاطار الكولخوزي مما لو حوّلت الملكية الشكلية لقوى الانتاج هذه الى الدولة . فلو تمّ ذلك ، سوف تضطر الدولة إلى أن تدير على نحو مركزي إلى حدٍ ما عملية انتاج لا يمكن ادارتها ومراقبتها فعلياً ، في الوضع الراهن ، إلا حيث تتم ؛ أو ان تفوّض سلطات التقرير إلى مدير مسؤول تجاه الدولة فيتسلم بذلك الوظائف التي يشغلها حالياً مجموع سكان الكولخوز والأجهزة التابعة لهم . والواقع ان مثل هذا التحويل سوف يؤدي

إلى تراجع عن التشريك (أي عن سيطرة الجماعة على عملية الانتاج) ، لا إلى تقدمه . وهكذا ، فعندما نتكلم عن الاشكال « العليا » للملكية الاشتراكية ، مشيرين بذلك إلى ملكية الدولة ، فلذلك الكلام (بالنسبة لعمليات الانتاج التي لم تنضج بما فيه الكفاية لتبلغ هذا الشكل من الملكية دلالة تاريخية بحتة ، لكونه أفقاً مؤقتاً ؛ ولكن ليس لهذا الكلام أي تأثير مباشر على المستوى الراهن لتطور قوى الانتاج . ولهذا السبب بالذات نجد من الضروري المحافظة على الأشكال التي تسمى « دنيا » . إن ما يبرّر وجود هذه الأشكال هو واقع علاقات الانتاج المحددة ، وليس « ذهنية الفلاحين المحافظة » كما نساق إلى الاعتقاد أحياناً .

ان بيع الآلات الزراعية الذي تقوم به « محطات الآلات والجرّارات » في الاتحاد السوفييتي للكلوخوزات هو مثال عن الانتقال من ملكية الدولة الى الملكية الوخوزية ، ويشكل هذا الانتقال ، رسمياً ، «تراجعاً» عن مستوى تشريك قوى الانتاج هذه . الا ان «هذا التراجع» قد يقابل، في الواقع ؛ تقدماً فعلياً في التشريك ، اذا هو أدّى عملياً الى تقدم في الفعالية الاقتصادية التي يستعمل بها المجتمع قوى الانتاج المنقولة على هذا النحو [١] .

---

(١) لا يجوز ، بالطبع ، ان نستنتج من الملاحظات اعلاه ان انماط توزيع وسائل الانتاج واشكال الملكية المقابلة لها يجب ان تتحدد كلياً خلال مرحلة الانتقال الاشتراكية ، بالاعتبارات المتعلقة بالفعالية في استعمال قوى الانتاج المختلفة .

وبديهي ان الفعالية الاقتصادية المباشرة ليست وحدها التي يجب اخذها بعين الاعتبار لضمان بناء الاشتراكية ، لان « لا بدّ من ان يكون للسياسة الاولوية على الاقتصاد. ان من يعتقد عكس ذلك ينسى الف باء الماركسية » (راجع : لينين ، مجدداً ، حول النقابات ، والوضع الراهن ، واخطاء تروتسكي وبوخارين ، المؤلفات الكاملة ، الطبعة الانكليزية ، المجلد ٣٢)

ولأن التأميم ، في ظل دكتاتورية البروليتاريا ، يعني نهاية السيطرة التي تمارسها الرأسمالية على وسائل الانتاج المؤممة فان الاستعمال الناقص لبعض قوى الانتاج من قبل السلطة البروليتارية ، في بعض الاحيان(لفقدان التلاؤم الكافي بين السلطة القانونية ومقدرة الدولة العمالية الفعلية)ــــ

إن السبيل الوحيد لتأمين أفضل تلاؤم بين السلطة القانونية والمقدرة على التصرف هو تقرير وتحديد أي نوع من الجماعات يحق له أن يراقب ويدير بعض عمليات الانتاج ، ولا يمكن لذلك أن يتم بشكل صحيح إلا بالأخذ بعين الاعتبار طبيعة قوى الانتاج التي تطلقها عمليات الانتاج هذه .

وبديهي أنه يجب اتباع نفس الطريقة لتحديد توزيع السلطات القانونية ، لمختلف أجهزة سلطة الدولة الاشتراكية أو لمختلف المراتب الاقتصادية لهـذه السلطة ، على بعض وسائل الانتاج أو على بعض المنتجات ، وهكذا ، فان السوفنار خوز ، في الاتحاد السوفييتي ، هي مراتب قطاعية لسلطة الدولة ، في حين ان المشروع السوفييتي هو مرتبة اقتصادية من مراتب هذه السلطة) .

وان منح بعض المراتب الاجتماعية سلطات قانونية قـد ينعكس في وجود مختلف الأشكال والمستويات لملكية الدولة الاشتراكية .

وهكذا ، فمع بقاء الدولة السوفييتية مالكة لبعض المشروعات ، يمكن

ـــ قد يكون افضل (او حتى لا بد منه) ، من منظار بناء الاشتراكية،من استعمال اكثر فعالية آنيا لوسائل الانتاج هذه من قبل طبقة اجتماعية اخرى .

وبالاضافة الى ذلك ، فان استعمالا قليل الفعالية نسبياً (من وجهة نظر مباشرة) لوسائل الانتاج التي تملكها عطات الجرارات والآلات قدّم مساهمة اكبر في تزايد هذه الوسائل من المساهمة التي قدمتها الكولخوزات في سنوات التجميع الاولى .

وبشكل عام ، يجوز أن تكون درجة التطور الاجتماعي لقوى الانتاج في صناعة ما ، او في مشروع صناعي ما ، لا تكفي « لتبرر » تأميمها، من منظار الفعالية الاقتصادية المباشرة، ولكن قد يوجد ، في نفس الوقت ،« مبرر كامل » للقيام بهذا التأميم من منظار تدعيم دكتاتورية البروليتاريا عندما تتطلب هذه هدم القاعدة الاقتصادية لسلطة الطبقات المعادية .

وعلى عكس ذلك ، فعندما تكون دكتاتورية البروليتاريا من المتانة بحيث لا تتطلب تأميم قوى الانتاج ذات الطابع الاجتماعي الضعيف ، فلا يوجد أي مـبرر للقيام بمثل هذا التأميم ، خاصة عندما تكون السلطة البروليتاريا مالكة لعدد كاف من الروافع التي تسخر بواسطتها وسائل الانتاج هـذه لأهداف بناء الاشتراكية ، محافظة على أفضل الظروف ، آنيا ، لاستعمال وسائل الانتاج هذه على نحو فعّال .

لهذه المشروعات نفسها أن تكون مالكة لوسائل الانتاج وللمنتجات التابعة لها، بالقدر الذي تتمتع فيه ، في آن واحد ، ببعض السلطات القانونية وبالمقدرات الفعلية على التصرف المقابلة لهذه السلطات . وهكذا تنفصم وحدة حق الملكية المميزة للقانون البرجوازي . ان فهم ضرورة ، بل وجوب أن يكون الأمر كذلك طوال مرحلة باكملها من تطور المجتمع الاشتراكي ، هو أمر هام ليس فقط من منظار تنظيم القطاع الاشتراكي بـــل وأيضاً من منظار فهم ماهية التجارة الاشتراكية ودور القيمة . وهذا ما سنعود اليه .

ويستخلص مما سبق أنه إذا منحنا سلطة تصرّف قانونية لمرتبة لا تملك ، في مستوى معين من تطور قوى الانتاج ، مقدرة فعلية على التصرّف ، فان ذلك سيؤدي إلى سيطرة اجتماعية ضعيفة على قوى الانتاج ...

ان ما يحق لنا تسميته « وحدة انتاج » (وهو وحدة اقتصادية حقيقية) يتراوح بالطبع حسب مستوى تطور قوى الانتاج . ففي بعض فروع الانتاج ، حيث بلغ اندماج الفعاليات درجة من التقدم ، يمكن للفرع نفسه أن يكون « وحدة انتاج » . ويمكن أن يحصل ذلك في الصناعة الكهربائية مثلاً القائمة على الترابط فيما بينها ، لأن ذلك يسمح بالادارة المركزية الموحدة للفرع كله .

ويجدر أن نذكر أيضاً بانه يمكن أن تعود المقدرة الفعلية على التصرف ببعض وسائل الانتاج إلى مراتب مختلفة حسب طريقة استعمال هذه الوسائل ، من هنا أيضاً امكان تركيز السلطات القانونية في وسائل الانتاج نفسها .

يجب أن نتذكر هذه الاعتبارات المختلفة لكي نحدّد مكان مختلف أشكال الملكية الاشتراكية ، والأنظمـــة الداخلية المشروعات ، وعلاقاتها بالاجهزة الاقتصادية المركزية ، وانماط التسيير الاقتصادي الجاري ، واشكال وقواعد التخطيط الاقتصادي وما شابه .

تنظيم المبادلات

قد يبدو للوهلة الأولى ، ان تنظيم المبادلات ، وبالتالي تنظيم عملية توزيع المنتجات، تخضع للتنظيم التقني للانتاج. والواقع أن تنظيم المبادلات جزء مكوّن من تنظيم عملية اعادة الانتاج الاجتماعي ، التي هي ، في آن واحد ، انتاج واستهلاك وتوزيع وتبادل للمنتجات والفعاليات .

في اقتصاد اشتراكي يحوي ، جنباً إلى جنب ، الانتاج الفردي الصغير والانتاج الاجتماعي ، يجب أن يكتسي تنظيم المبادلات شكلاً يختلف باختلاف أنماط الانتاج . وضروري أيضاً أن نقوم هنا بتفكير نظري حول تنظيم المبادلات الأكثر تكيفاً مع العلاقات المحددة بين تطور قوى الانتاج واشباع الحاجات الاجتماعية المعترف بها .

أ) الانتاج الفردي والمبادلات

الأمر المعترف به حالياً على نطاق واسع هو ان وجود الانتاج الفردي في ظل دكتاتورية البروليتاريا يؤدي بالضرورة إلى الاحتفاظ بالمقولات «التجارية» وبال « عملة » . اما ان وجود هذه المقولات يجعل من الضروري أيضاً وجود السوق وبعض الحرية في المبادلات، فأمر ما زال موضع نقاش . ذلك هو الوضع في كوبا حالياً ، وهكذا كان في الاتحاد السوفييتي في نهاية مرحلة شيوعية الحرب التي اجبرت ظروفها السلطة السوفييتية على الغاء حرية المبادلات وتقليص وظائف العملة إلى حدودها الدنيا . وفي ذلك الحين ، كان العديد من الشيوعيين في الاتحاد السوفييتي يعتقد بان الغاء حرية المبادلات لا يتعارض مع الاحتفاظ بالانتاج الفردي ، الذي كان حتمياً آنذاك ، كما أنه لا يعيق تطور قوى الانتاج ، فلا يعرقل بالتالي تدعيم دكتاتورية البروليتاريا .

وقد ردّ لينين على الذين يعتقدون بذلك وشدّد على ضرورة وجود بعض

الحرية في المبادلات كجواب على وجود انتاج فردي ، وهي حرية منظمة ومحدودة لكي تخدم مصالح دكتاتورية البروليتاريا ولا ترتد عليها .

وهكذا، فقد أعلن لينين « انه لا يمكن تدارك الأمر بدون حرية المبادلات المحلية [1] » على أساس الانتاج الفردي ، وأضاف قائلاً : « بوسعنا أن نقبل بالمبادلات المحليـــة الحرّة ، الى حد كبير ، دون أن يؤدي ذلك إلى تخريب دكتاتورية البروليتاريا ، بل ، على العكس ، إلى تدعيمها . [2] »

ان الاحتفاظ بالسوق الكولخوزي إلى يومنا هذا هو ما يثبت ضرورة وجود بعض الحرية في المبادلات المحلية ليس فقط كاجراء آني وانما أيضاً خلال مرحلة تاريخية باكملها . ويثبت هـــذا الاحتفاظ ضرورة وجود سوق زراعية محلية كنتيجة لوجود انتـــاج زراعي فردي ، ومـــا زال هذا النوع من الانتاج يشمل جزءاً لا يستهان به من استهلاك بعض المواد الغذائية الهـــامة في الاتحاد السوفييتي في الوقت الحاضر .

وقد بيّنت التجربة الأخيرة في الصين الشعبية هي أيضاً أن عودة نوع من الانتاج الزراعي الفردي إلى الظهور قد إقترن بالضرورة باعادة تكوين الأسواق المحلية ، الأمر الذي ساعد كثيراً في التحسين الظاهر الذي طرأ على تموين المدن وفي تحقيق انطلاقة جديدة للانتاج الصناعي .

وهكذا ، فان النظرية والممارسة تؤكد ان ضرورة افساح بعض الحرية في المبادلات كنتيجة لوجود انتاج فردي .

والمشكلات المحددة، التي يكتسب حلها الصحيح أهمية بالغة، هي مشكلات الحدود التي يجب وضعها لهذه المبادلات وظروف اخضاعها لمصالح تطور المجتمع الاشتراكي . وليس بالمستطاع حل هذه المشكلات إلا بدراسة التجربة الدولية للبلدان الاشتراكية وبتتبّع التجربة الحالية الـتي يجري تحليلها وفق أدوات

(١) لينين ، « تحالف الطبقة العاملة والفلاحين » . ص ٧٤٥ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٤٦ .

نظرية المادية الديالكتيكية .

وعلى كل حال فسوف تبيّن الملاحظات والمراجع التالية ان مشكلة اعادة فتح سوق محلية للمنتجات الزراعية في كوبا تعود ، في هذه الفترة التاريخية ، إلى طبيعة قوى الانتاج الراهنة في الزراعية الكوبية .

هكذا يجب فهم انتقال الزراعة الفردية إلى أشكال إنتاج فردية ، وخاصة من خلال تنظيم الارياف على الطريقة التعاونية .

واذا كان تنظيم المبادلات المتعلقة بالمنتجات القادمة من الانتاج الفردي يطرح مشكلات محددة بشكل خاص ، فليس الأمر كذلك بالنسبة لتنظيم مبادلات المنتجات القادمة من القطاع الاشتراكي أو المتحركة داخل هذا القطاع ، لان اسئلة نظرية هامة تُطرح في المجال .

ب) الانتاج الاشتراكي والمبادلات

ان النظرة المغلوطة للاشياء ، في هذا المجال ، قد حجبت طبيعة المشكلات نفسها في العديد من الأحيان . « وعوضاً عن ان تضع هذه النظرة علاقات الانتاج الحقيقية موضع التحليل ، استعاضت عنها بمقولات قانونية مجردة مثل فكرة « ملكية الدولة الفردية » أو الفكرة العامة : « الملكية الأجتماعية » .

واذا كانت تقابل هذه المقولات المجردة علاقات انتاج محددة بحيث تصبح مرتبة اجتماعية عليا ووحيدة ، أي وحدة قانونية وحيدة ، هي القادرة فعلاً على التصرف على نحو فعّال بجميع وسائل الانتاج والتقرير حول طريقة استعمال المنتجات ووجهتها ، إذ ذاك تفقد هذه المنتجات نهائياً صفة السلع ، وتزول المقولات التجارية (عملة ، اسعار ، إلى آخره) ولا يعود ثمة وجود لاي عائق أمام استعمال فكرة الملكية الاجتماعية للتدليل على سيطرة المجتمع الكاملة على منتجاته ، وعلى ما يجره ذلك من اختفاء المقولات التجارية .

والواقع ان اختفاء المقولات التجارية هذه يفترض تشريكاً أوسع بكثير من التشريك الذي بلغته حالياً عملية اعادة الانتاج الاجتماعية . إن هـذا التشريك المتوسع باستمرار لعملية إعادة الانتاج هو الشرط الوحيـد لكي يتسنى لمختلف أشكال الملكية الاجتماعية الموجودة حالياً في جميع البلدان الاشتراكية ان تفسح المجال أمام ملكية غنيـــة وكاملة للمجتمع كله ، الأمر الذي يسمح بتلاشي المقولات التجارية .

اننا نعلم فيما يتعلق بالانتاج الكولخوزي الحالي ان يوسف ستالين قـــد حلل تلاشي المقولات التجارية هذا على أساس ارتفاع الملكية الكولخوزية إلى مصاف الملكية الوطنية ، واستبدال دورة السلع تدريجياً « بنظام من تبادل المنتجات بحيث يتسنى للسلطة المركزية ، أو لاية سلطة اقتصادية ــ اجتماعية أخرى ، ان تتصرف بكل منتجات الانتاج الاجتماعي لصالح المجتمع » .

ان فكرة المقدرة على التصرف بكل المنتجات لصالح المجتمع من قبل مركز اقتصادي اجتماعي تبدو هنا ذات أهمية بالغة . ومع ذلك ، فان تطور المجتمع نحو الشيوعية يحول جذرياً ، بالنسبة للمستقبل ، دون أن تؤسس الدولة مثـل هذا المركز الاجتماعي الاقتصادي ودون أن تؤســه وحدة اقتصادية مثـــل تروست الدولة الوحيد الذي يقترحه بوخارين . يجب أن يكون هذا المركز هو المجتمع نفسه من خلال جهازه الاقتصادي المركزي القائد، وهذا لا يحول بالطبع دون أن يكون لهذا المركز « محطات إتصال » لمساعدته على اتخاذ عدد كبير من القرارات . في وضـــع كهذا ، أي في وضع اندماج عملية إعادة الانتاج الاجتماعي بالتنسيق العضوي بين مختلف أطوارها ، تكون المقولات التجارية قد تلاشت . ولكن هذا لا يعني زوال القوانين الاقتصادية الموضوعية وانمـا زوال القوانين الاقتصادية التجارية وحسب .

وحتى بالنسبة للبلدان الاشتراكية الأكثر تقدماً ، على كل حال ، نجد أن عملية الانتاج الاجتماعي وعملية اعادة الانتاج الموسّع لم تصبحا بعد عملية مندمجة

كلياً ولا متناسقة بشكل عضوي يمكن لأجزائها السيطرة على بعضها البعض بحزم فيسمح ذلك المجتمع بان يسيطر عليها .

ان تطور قوى الانتاج قد أوجد فعلاً ترابطاً متزايداً بين مختلف الفعاليات الاقتصادية ، بين مختلف عمليات الانتاج الأولية . ان هذا الترابط نفسه ، أو بالأحرى بداية الاندماج هذه ، هي التي جعلت من التخطيط الاقتصادي الاشتراكي - التخطيط الحقيقي الأوحد - أمراً ضرورياً ، وهي التي تعطي الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج مضمونها الحقيقي (هذه الملكية التي لا يمكن قيام أي تخطيط اقتصادي بدونها) .

الا ان اندمـــاج مختلف عمليات الانتاج الأولية ما زال في بدايته . وما زالت كل واحدة من هذه العمليات بحاجة إلى أن تتطور بطريقة مستقلة نسبياً . وكنتيجة لذلك ، تجري سيطرة البشر على الطبيعة في مراكز (وحدات انتاج) متمايزة ، معزولة ، ترتبط ببعضها البعض بعلاقات معقدة ، كثيرة ، منتظمة إلى حد ما . فتشكل كل وحدة من وحدات الانتاج مركزاً للسيطرة على الطبيعة يتمتع بخصوصيته وبواقعه المتميّز .

في حين نجد أن ترابط هذه المراكز يقابل الطابع الاجتماعي للانتاج، ويؤدي كما أوردنا سابقاً، إلى اعطاء الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج مضمونها الحقيقي، فان الطابع المتمايز المعزول لهذه المراكز يحدد الشكل القانوني للملكية وسائل الانتاج الذي يتخذه كل مركز من هذه المراكز .

ان التفكير الذي ينطلق فقط من الفكرة العامة - « ملكيـــة الدولة » - التدليل على أشكال مختلفة عليا من الملكية الاشتراكية ، والذي يدعي تقليص هذه الملكية إلى واقع وحيد ، يصطدم بعقبات لا تحصى وخاصة عندما تواجهه ضرورة تحليل دورة السلع داخل قطاع الدولة الاشتراكية والتجارة الاشتراكية، ودور العملة ، وما إلى ذلك .

ونجد مثالاً على هذه الصعوبات في بعض تحليلات ستالين في كتابه السالف

الذكر « المسائل الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفييتي » .

يسعى ستالين في هذا الكتاب إلى تفسير ضرورة وجود علاقات تجارية داخل المجتمع السوفييتي الاشتراكي انطلاقاً من وجود شكلين للملكية الاشتراكية : ملكية الشعب (أي ملكية الدولة) ، وملكية الفئات الاجتماعية الاكثر محدودية (الملكية الكولخوزية بشكل خاص) .

ان نقطة الانطلاق القانونية هذه والتحليلات الناجمة عنها تؤدي إلى رفض الطابع التجاري الغالب على المبادلات بين مشروعات الدولة الاشتراكية في الفترة الحالية ؛ كما تؤدي ، على الصعيد النظري ، إلى حجب طبيعة المبيعات والمشتريات التي تتم بين مشروعات الدولة، وطبيعة العملة ، والاسعار ، والمحاسبة الاقتصادية، والاستقلال الذاتي المالي ، إلى آخره . وهكذا تُحرم هذه المقولات من أي مضمون اجتماعي حقيقي . فتظهر كاشكال مجردة أو كاجراءات تقنية اعتباطية إلى حد ما ، وليس كتعبير عن تلك القوانين الاقتصادية الموضوعية التي يشدّد ستالين نفسه على ضرورتها .

وهكذا نرى مجدداً الطريق المسدودة النظرية التي نصل اليها عندما لا ننطلق، في تحليلنا لعملية اجتماعية ما ، من علاقات الانتاج المحددة ، وإنما من فكرة قانونية معالجة على نحو تجريدي ، وما هو اسوأ من ذلك ، عندما نجعل من هذه الفكرة « قاعدة » علاقات الانتاج .

والواقع ان منهج المادية الجدلية يتطلب الانطلاق من الوقائع الاجتماعية التي تشكل الوجه الثاني لعملية سيطرة البشر على الطبيعة (أي علاقات الانتاج وانماط السيطرة الفعلية) . إذا سرنا وفق هذا المنهج ، ولاحظنا في المستوى الحالي لتطور قوى الانتاج ان عملية السيطرة هذه – حتى في المجتمع الاشتراكي الاكثر تقدماً – لم تصبح بعد عملية وحيدة يسيطر عليها المجتمع سيطرة كاملة وإنما هي عملية مجزأة ، ذات اشكال متعددة ، موزعة على عدد من مراكز النشاط ، على عدد من عمليات السيطرة الأولية التي بلغت لتوها مرحلة تسمح بالتنسيق فيما بينها

على الصعيد الاجتماعي (بواسطة التخطيط الاشتراكي) ؛إذا فعلنا ذلك ، نفهم رأساً ضرورة المبادلات بين مراكز النشاط هذه والمضمون الاجتماعي والاقتصادي الحقيقي لمختلف أشكال الملكية الاشتراكية ، والتبادل التجاري الاشتراكي ، ودور العملة داخل القطاع الاشتراكي ، إلى آخره .

انطلاقاً من هذا التحليل ، فان الأشكال المختلفة للملكية الاشتراكية لا تعود تبرز وكأنها السبب القادر على « تفسير » وجود العلاقات التجارية في القطاع الاشتراكي (وهذا يعني تفسير المقولات الاقتصادية على أساس نوع من البناء الفوقي القانوني) . بل ، على العكس ، فان وجود بعض العلاقات الانتاجية هو الذي يفسّر العلاقات التجارية والشكل القانوني التي يجب عليها أن يكتسي .

إذ ذاك نفهم أيضاً أنه حالما يؤدي تطور قوى الانتاج إلى اندماج فعلي بين عمليات الانتاج ، إلى تنسيق عضوي بين هذه العمليات التي تتخذ باطراد شكل عملية وحيدة ، يتقلص مجال العلاقات التجارية ويتلاشى حيز نشاط المقولات التجارية . وعندما يبلغ هذا التطور نهايته ، يصبح بالامكان أن يرتبط التخطيط وتسيير الاقتصاد معاً بمرتبة اجتماعية واحدة (ولكن هذا لا يعني بالضرورة ارتباطهما بوحدة قانونية واحدة) .

وإذا لم يحصل هذا الاندماج ، يتولى التخطيط الاشتراكي الادارة الواعية لمجموع عمليات اعادة الانتاج الاجتماعي المتكاثرة البادئة بالتنسيق فيما بينها (لأن الواحدة منها تسيطر على الأخرى موضوعيا)، في حين يتولى التسيير الاقتصادي الاشتراكي الادارة الواعية لكل العمليات المرتبطة بالوحدات الاقتصادية المختلفة . فهذه الوحدات ، إذاً ، يرتبط بعضها ببعض ، في آن واحد ، بواسطة الخطة - بقدر ما تسيطر الواحدة منها على الأخرى موضوعياً - وبواسطة العلاقات التجارية ، بقدر ما تحافظ على استقلالها النسبي .

خلال السنوات الأخيرة ، بيّن الطابع المتزايد تعقيداً للاقتصاد السوفييتي ولسائر الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية ان فكرة التلاشي السريع للمقولات

التجارية وللتبادل التجاري الاشتراكي هي فكرة سابقة لأوانها . من هنا كانت المكانة المتوسعة باستمرار التي أعطيت لهــذه المقولات ، وللاستقلال النسبي للمشروع الاشتراكي ، إلى آخره . وفي الوقت ذاته ، فان الاندماج المتزايد بين عمليات الانتاج في الفروع الأكثر تقدماً من الناحية التقنية قد ولدت امكانات جديدة لتسيير هذه الفروع بواسطة تدخل الوسائل الالكترونية . وهذا يسمح لنا بفهم أعمق لمسارب التنسيق التي يمكن للنشاطات الاقتصادية أن تتطور ضمنها فتؤدي بذلك إلى التلاشي النهائي للمقولات التجارية .

كثيرة هي دلالات ونتائج التحليل السابق . لن نحتفظ منها إلا بالتي تبدو أهم من غيرها من منظار التخطيط وتنظيم القطاع الاشتراكي .

أ) اننا نعي ، عطفاً على ما مضى ، انه لا يمكن للعمل المبذول في الانتاج ان يكون عملاً بشكل مباشر وكلي ، وذلك في المستوى الحــالي لتطور قوى الانتاج ولاندماج عمليات الانتاج الاولية .

وبعبارة أخرى ، فبالرغم من ان الخــطة تعيّن كميات العمل الواجب بذلها في مختلف فروع الانتاج ، فهذا لا يمكن ان يتم الا على نحو تقريبي ،ولا يمكن ان نعرف إلا لاحقاً إلى اي مدى كان العمل المبذول في مختلف عمليات الانتاج هو عمل ضروري اجتماعياً بالفعل وعلى نحو شامل .

ان وجود المقولات التجارية والعملة داخل القطاع الاشتراكي يعني ان عملية تشريك العمل لا تتم بواسطة السوق إلا جزئياً .

وهكذا نجد أن السوق الاشتراكية التي تلعب دور واسطة تشريك العمل قد عانت من تعديلات عميقة في طريقة عملها أحدثها تطور علاقات الانتاج الاشتراكية . وبفضل هذه العلاقات الاشتراكية ، لم يعد المنتجون يرتبطون ببعضهم البعض من خلال منتجاتهم فقط (الأمر الذي يؤدي في المجتمع السوقي الخالص إلى سيطرة المنتجات على المنتجين ، وطوطمية السلعة وما شابه) ، فهم

يرتبطون كذلك بعلاقات مباشرة بين منتجين شركاء . وهم يعملون ، بحكم كونهم منتجين شركاء ، على تنسيق جهودهم سلفاً ، ويستطيعون (جزئياً) الوصول إلى هذا التنسيق من خلال الخطة الاقتصادية . فهذه تعيّن الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا تترك للسوق بالتالي إلا دوراً ثانوياً . إن ذلك ممكن لأنه ، فضلاً عن العمليات الأولية للسيطرة على الطبيعة (التي لا تزال مجزأة ، ولا تزال ، بحد ذاتها ، تعارض المنتجين) ، لقد ظهرت بداية اندماج عملية الانتاج الاجتماعي ، وان العملية الاجتماعية هذه السائرة نحو الاندماج لم تعد مهشمة ومجزأة كما كانت في ظروف الرأسمالية التي تتمسك بعلاقات إنتاج وملكية قد تخطاها تطور قوى الانتاج ، وذلك بفضل الغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج والشروع بالتخطيط .

ب) ان ما سبق يعني ايضاً أن المجتمع – في الوضع الراهن لتطور قوى الانتاج ، حتى في أكثر البلدان الاشتراكية تقدماً – لم يبلغ بعد المستوى الذي يسمح له بان يعرف حالة الحاجات الاجتماعية معرفة كاملة (بما في ذلك الحاجات التي تولد في مجال الانتاج المادي نفسه) ، وان يحدّد سياسياً الحاجات التي ستبرز في المستقبل على نحو دقيق إلى حدٍ ما .

من هنا يستحيل أن نقوم بطريقة مرضية ، أي فعّالة ، بتوزيع مسبق كامل لوسائل الانتاج وللمنتجات بشكل عام ، ومن هنا ضرورة وجود التجارة الاشتراكية وأجهزة الدولة التجارية . ومن هنا أيضاً دور العملة داخل القطاع الاشتراكي نفسه ، ودور قانون القيمة ونظام الأسعار الذي لا يسعه ان يعبّر عن الكلفة الاجتماعية لمختلف المنتجات وحسب ، وإنما عليه أن يعبّر ايضاً عن العلاقات بين العرض والطلب على هذه المنتجات ، وأن يوفّر ، أخيراً ، التوازن بين العرض والطلب هاذين عندما لا تستطيع الخطة توفيره على نحو مسبق وعندما يكون من شأنه اللجوء إلى الإجراءات الادارية الحيلولة دون ان يسيء هذا التوازن الى تطور قوى الانتاج

ج) ان ما سبق يعني أيضاً ضرورة منح كل وحدة إنتاج (أي كل حلقة اجتماعية تجري في داخلها عملية إنتاج أولية) بعض الحرية في العمل . ويجب ان يسمح ذلك لكل وحدة إنتاج أن تواجه ما لم يكن بالامكان توقعّه ، وان تستخرج من الموارد المتوفرة لديها الحد الأقصى من الفوائد لمصلحة المجتمع ، إذ أنه لا يمكن إستعمال هذه الموارد بطريقة جيدة إلا لسد حاجات حقيقية وليست هذه بالضرورة الحاجات نفسها التي تتنبأت الخطة بها . ويجب على حرية العمل هذه ، في الوضع الراهن لتطور قوى الانتاج ، ان تشمل في آن واحد بعض عناصر برنامج كل وحدة إنتاجية وبعض الوسائل التي يجب اتباعها لتنفيذ هذا البرنامج .

ان المشكلة العملية هي في ان نعيّن الحدود لحرية العمل هذه بحيث تخدم الأهداف الحقيقية للخطة (بناء الاشتراكية ، التطور المتناسق لقوى الانتاج ، وسدّ حاجات المجتمع) . لا يمكن حلّ هذه المشكلة إلا بواسطة الممارسة التي تُفسّر بواسطة النظرية .

ويجدر بنا هنا ان نشدّد على ان عدم منح كل وحدة إنتاج بعض الحرية في العمل ، وتحديد ما يجب ان يكون نشاط كل واحدة منها بشكل تفصيلي مسبق وتحديد الظروف التي يجب ان يتم هذا النشاط فيها ، كل ذلك من شأنه ان يؤدي ، في الوضع الراهن ، إلى هدر كبير في قوى الانتاج وفي المنتجات .

وغالباً ما نجد ، في الانظمة الاقتصادية المبرمجة حيث لم تُمنح وحدات الانتاج حرية العمل الضرورية ، ان الهدر يتقلص جزئياً نتيجة مبادلات تقوم بها وحدات الانتاج فيما بينها ، فتخرق بذلك الخطة ، ولكن يتم ذلك ، في الغالب ، لبلوغ الأهداف الحقيقية . هكذا تشق الضرورة الموضوعية للقوانين الاقتصادية طريقها . والخطر في هذا الوضع هو السماح لهذه القوانين بان تلعب دوراً عفوياً بدلاً من استعمالها بشكل واع (وهذا مبدأ الخطة) .

د) ان الجمع بين الاحتفاظ بالمقولات التجارية خلال فترة تاريخية معينة في داخل القطاع الاشتراكي نفسه وبين حرية العمل التي يجب منحها ـ ضمن حدود

معينة – لكل وحدة من وحدات الانتاج ، هو الذي يعطي معنى للاستقلال الذاتي في المحاسبة لكل وحدة انتاج ، وللحساب الاقتصادي لكل وحدة انتاج، ولامكانات التمويل الذاتي الذي يجب أن تكون متوفرة لكل وحدة من هذه الوحدات . ان هذه المقولات وهذه القواعد أو الامكانات مرتبطة بمستوى معيّن من تطور قوى الانتاج . انها تعبّر عن الشروط والمتطلبات الموضوعية لسير الاقتصاد الاشتراكي في الفترة الحالية من تطوره . وأن عدم التقيّد بها لن يؤدي الا الى عرقلة السير المنتظم للاقتصاد ووضع العقبات امام التخطيط نفسه .

تنظيم التوزيع

ان إحدى القضايا المتفق عليها في التحليل الماركسي هي الاعتراف بأن علاقات التوزيع وانماطه تعتمد على تنظيم الانتاج نفسه ، من هنا ، يمكننا استخلاص النتيجة التالية بشكل خاص : اذا كانت العلاقات التجارية ما تزال موجوده في داخل القطاع الاشتراكي، في المستوى الراهن لتطور قوى الانتاج، فلا بدّ للعلاقات التجارية هذه من ان تتخلل علاقات التوزيع. تلك هي احدى الاسباب التي تستدعي ان يتم هذا التوزيع ، هو ايضاً ، بواسطة مقولات تجارية (عملة واجور) في جميع الانظمة الاقتصادية الإشتراكية في الوضع الراهن .

تلك ظاهرة لم يتوقعها ماركس ، وهذا ما تبينه ، فيما تبيّن ، التحليلات التي يقدمها في «نقد برنامج غوتا» . لقد توقع ماركس ، في هذا النص ، توزيعاً للمنتجات بواسطة «بطاقات عمل» ، وليس بواسطة عملة حقيقية . واذا كان ماركس قد قدّم مثل هذا الحلّ لمشكلة التوزيع في المرحلة الاولى من المجتمع الاشتراكي ، فمردّ ذلك ، ولا شك ، ان امكان سيطرة المجتمع سيطرة عضوية على مجموع عمليات الانتاج واعادة الانتاج الاجتماعية قد بدا لماركس ، في الفترة التي كان يكتب فيها ، اقرب منالاً مما كان في الواقع ، ومما هو الآن .

الا ان واقعية ماركس لم تخنه عندما توقع ان يجب ان يسود المرحلة الاولى من المجتمع الاشتراكي توزيع للمنتجات على أساس العمل وليس على أساس الحاجات . ولكن ما بدا لماركس ، آنذاك ، كحاجة مرتبطة بشكل خاص «ببقاء» بعض معايير القانون البرجوازي ، يمكن أعتباره حالياً ، على ضوء التجربة ، نتيجة للاحتفاظ بالمقولات التجارية .

وبالرغم من ذلك – ونظراً لان المنتجين في المجتمع الاشتراكي لا يرتبطون ببعضهم البعض عبر منتجاتهم فقط وانما يرتبطون ايضاً بعلاقات مباشرة ، انسانية ، لكونهم منتجين شركاء يعملون على ايجاد تناسق مسبق بين مجهوداتهم ويقتربون باطراد من هذا الهدف بفضل تشريك قوى الانتاج – فان المقولات التجارية لا تسيطر على المجتمع ولا على الافراد الذين يتكون منهم هذا المجتمع ، إذ ان تعديلاً عميقاً قد طرأ على مضمون هذه المقولات .

وهكذا ، فان الأجر في المجتمع الاشتراكي لم يعد « ثمن قوة العمل » (لان المنتجين لم يعودوا منفصلين عن وسائل الانتاج، بل اضحت هذه الوسائل ملكية جماعية لهم) ، بل اضحى شكل توزيع جزء من الناتج الاجتماعي . وفي الوقت نفسه ، فالتوزيع لا يزال يجري بواسطة مقولة « الأجر» لان العمل الذي يقدمه كل واحد منهم لم يصبح بعد عملاً اجتماعياً مباشراً ، الا ان السيطرة المطردة التي يمارسها المجتمع على قواه الانتاجية تسمح له بان يوزع حصة متزايدة بإطراد في الناتج الاجتماعي ليس على أساس العمل وانما على أساس الحاجات ، ليس بواسطة المقولات المالية . وهكذا يبدأ التلاشي المطرد لمعايير القانون البرجوازي من مجال التوزيع ، وسوف يسير بشكل متسارع نتيجة سيطرة البشر المتزايدة على عملية اعادة الانتاج الاجتماعي واختفاء العلاقات والمقولات التجارية .

بينما الاحتفاظ بالعلاقات والمقولات التجارية ، وبمجموع البنى الفوقية المرتبطة بهذا الاحتفاظ ، يفسر ضرورة ربط توزيع أجور عند فرد من الافراد بكمية ونوعية عمله (وهذا ما يطلق عليه اسم « نظام الحوافز المادية ») فإن

تغيير هـذه العلاقات وهذه المقولات ، وتلاشيها المطرد الذي بدأ منذ الآن — والتغيرات المماثلة في البنى الفوقية — تفسّر الاهمية المتزايدة التي يمكن اعطاؤها للتصرفات القائمة على محركات غير اقتصادية .

ان المكانة التي تمثلها مختلف فئات الحوافز لا يمكن ان تحـــدد على نحو اعتباطي ، باسم هذه الرؤية الاخلاقية او تلك ، أو هذا المفهوم المثالي للمجتمع الاشتراكي أو ذاك ، وانما يجب ربطها بمستوى تطور قوى الانتاج الـتي تشمل البشر أنفسهم مع معارفهم وتعليمهم وثقافتهم بشكل اعمّ .

شارل بتلهايم

بناء الاشتراكية :
مشكلات الاقتصاد الانتقالي

(نشر في مجلة La Pensée العددان ١٢٥ و ١٢٦ ، شباط ونيسان ١٩٦٥)

إن عدة بلدان تسير في طريق الاشتراكية اليوم . تلك تجربة ضخمة تمس ملياراً من البشر بشكل مباشر ، والانسانية جمعاء بشكل غير مباشر .

لقد بيّنت الحياة نفسها تعقيد المشكلات التي يطرحها بناء عالم جديد ليس مطالباً بأن ينهي استغلال الانسان للانسان وحسب بل وأيضاً أن يحقق سيطرة الانسان المطرّدة على الطبيعة وعلى التطور الاجتماعي . يجب تحرير البشر من الموانع والقيود التي ترزح عليهم منذ بدء تاريخ البشرية . وهكذا ينتهي ما أسماه مؤسسو الاشتراكية العلمية « ما قبل التاريخ الانساني » .

حيال التجربة الغنية التي راكمتها البلدان السائرة في طريق بناء الاشتراكية والتي تجتاز مراحل مختلفة من اقتصاد انتقالي نحو نمط الانتاج الاجتماعي الجديد هذا، لم يعد بد من الاقلاع عن ترديد الصيغ العامة كما وضعت قبل قيام أية تجربة اجتماعية في الاقتصاد الانتقالي . وهذا ضروري أيضاً لمواجهة التشويهات التي عانت منها الماركسية تحت تأثير مختلف تيارات الفكر البرجوازي (الوضعية ،

التجريبية ، إلى آخره) ، أو تحت تأثير الجمود المذهبي أو المثالية . لقد حان وقت لم يعد فيه بد من تطبيق منهج المــادية الجدلية لمحاولة استيعاب الدلالة النظرية لمجموع من الممارسات المرتبطة ببناء الاشتراكية. ولا بدّ أيضاً من الشروع بنقد بعض التحليلات التي تعالج مشكلات حقيقية وراهنة اعتماداً على منهجية تبتعد عن المادية الجدلية مع إدّعاء استلهامها في الوقت ذاته .

إن المقالين التاليين تنفيذ لهذه المهمة . يعالج الأول بالأخص بعض المشكلات المتعلقة بالمنهج . أما الثاني فكرّس للعلاقات بين أشكال الملكية ونمط الانتاج خلال مرحلة الانتقال ، هذا من جهة ، أما من الجهة الثانية ، فهو يعالج اضمحلال المقولات التجارية خلال هذه المرحلة الانتقالية ذاتها [1] .

١ – بعض المشكلات النظرية الضرورية لصياغـــة نظرية اقتصاد سياسي للانتقال نحو الاشتراكية

المجرّد والمحدّد

في « مقدمة للمساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ، يواجه ماركس بـــين منهجين : واحـــد ينطلق من المحدّد نحو المجرّد ، وآخر ينطلق من المجرّد نحو المحدّد ، ويصف هذا الأخير بأنه المنهج الوحيد الصحيح علمياً . يقول :

« يبدو أن أفضل منهج هو الذي يبدأ من الحقيقي والمحدد ...
إلا أن نظرة أقرب إلى الموضوع تبيّن لنا أن هذا خطأ ... أن منهج (الأنظمة الاقتصادية التي تنطلق من الأفكار العامة إلى الأفكار

(١) لاسباب عملية، يرد نقد نص لارنست منديل اكثر من غيره خلال المناقشة . هذا النص هو « المقولات التجـــارية في المرحلة الانتقالية » (مجلة Economica ، حزيران ١٩٦٤ ، هافانا - كوبا) . لا يهدف النقاش طبعاً الى الخوض في سجال مع هذا المؤلف ، ولا مع غيره ، وانما يهدف الى محاولة تحديد المواقف النظرية والمنهجية الاساسية .

الخاصة) هو المنهج الصحيح علمياً بدون أدنى شك . المحدد محدَّد لأنه تركيب synthèse لتحديدات déterminations عديدة . لهذا فهـــو يظهر في الفكر كعملية تركيب ، كنتيجة ، وليس كنقطة انطلاق .. (بالنسبة للمنهج العلمي) ، تؤدي التحديدات المجردة إلى عكس المحدد عن طريق الفكر ... ان المنهج الذي يقوم على الانتقال من المجرد إلى المحدد هو بالنسبة للفكر طريقة امتلاك المحدد وعكسه على شكل محدد - فكر ... » [1] (« مقدمة للمساهمة في

---

(١) بالنسبة للمفهوم التجريبي، المعرفة موجودة في الواقع كجزء من اجزائه. فالواقع قسمان: قسم غير جوهري وقسم جوهري (المعرفة) . وعملية المعرفة هي عملية تجريد الجوهري من القسم غير الجوهري ، اكتشاف الجوهري وراء نقاب ما هو غير جوهري .

اما بالنسبة للماركسية ، فعملية المعرفة هي عملية انتاج ، وهي تفترض وجود منتج ومواد اولية ومنتوج . وتقوم هذه العملية على العلاقة بين عموميات ثلاث :

« عمومية ١ » ، وهي المواد الأولية : مفاهيم ما تزال ايديولوجية - اي قبل علمية - ، او « وقائع » علمية ، او مفاهيم تبلورت علمياً ولكنها تنتمي الى طور سابق من اطوار العلم .

« عمومية ٢ » ، وهي المنتج : المفاهيم التي تتكون منها « نظرية » العلم في مرحلة تاريخية معينة ، التي تحدد المجال الذي تطرح فيه بالضرورة « مشكلة » العلم .

« عمومية ٣ » ، وهي المنتوج ، حصيلة فعل « العمومية ٢ » على « العمومية ١ » ، ولكنها تختلف نوعاً عن هذه الأخيرة . ذلك ان تحويل « العمومية ١ » الى « العمومية ٣ » يضم عملية تحويل حقيقية : تحويل عمومية ايديولوجية الى عمومية علمية ، او انتاج عمومية علمية جديدة ترفض العمومية السابقة ولفضها في آن واحد (اي انها تحدد « نسبيتها » وحدود صوابيتها) .

ان العمل الذي ينقلنا من « العمومية ١ » الى « العمومية ٣ »، من « المجرَّد » الى« المحدَّد »، لا يتعلق الا بعملية الممارسة النظرية ، اي انـــه يجري كله « داخـــل المعرفة » . هذا ما يعنيه ماركس في هذا المقطع من « مقدمـــة للمساهمة في نقـــد الاقتصاد السياسي » . ولكي نفهم نص ماركس على حقيقته ، لا يجوز ان نخلط بين محدَّد - الفكر (الذي هو معرفة ما) ومحدَّد - الواقع (الذي هو موضوع هذه المعرفة) . لذا لا يجوز الخلط بـــين نوعين من التمييز : التمييز الحقيقي بين « المجرَّد » (عمومية ١) و « المحدد » (عمومية ٣) الذي يتعلق بالممارسة النظرية وحدها (وهذا موقف الماركسية) ؛ والتمييز الإيديولوجي الذي يضع المجرَّد (الذي يتكون منه جوهر الفكر والعلم والنظرية) في مقابل المحدَّد (الذي يتكون منه جوهر الواقع) .←

نقد الاقتصاد السياسي ، Editions sociales ص ١٦٤ – ٦٥) .

من الواضح أن ماركس لا يقترح إطلاقاً على العلم أن يتوقف عند مستوى المقولات الأكثر تجريداً ، ولكنه يقترح على النشاط العلمي بالتحديد أن يلتقي بالمحدد بواسطة الفكر عن طريق تركيب synthèse « التحديدات المجردة » ، على حدّ تعبيره [1] .

التحليل الماركسي « والتحليل » قبل العلمي

إن الفارق الأساسي و « المميّز » بين التحليل الماركسي والتحليلات قبل العلمية (التحليلات الايديولوجية) [2] هو أن التحليل الماركسي يعترف بان

ـــ (لوي التوسير، «دفاعاً عن ماركس» ص ١٨٧ وما بعد؛ لوي التوسير وآخرون؛ «كيف تقرأ رأس المال » ص ٤٢ وما بعد) – (المترجم) .

(١) من الخطأ اذاً ان ندعي ، كما يفعل مانديل في مقاله السالف الذكر ، ان المقولات لا تسمح ابداً باستيعاب الواقع بكل سعة . ان هذا القول ليس صحيحاً الا بالنسبة للمقولات الأكثر تجريداً ، في حين يجب على المنهج العلمي – المنهج المادي الجدلي – ان يعمل على صياغة مقولات اكثر واكثر تحديداً ، اكثر واكثر قدرة على عكس الواقع ، وبالتالي على استيعابه بكل سعة ، الأمر الذي يسمح بتغيير هذا الواقع بشكل واع .

ان لينين قد بيّن بالتحديد ، في نصه حول « الشيوعية اليسارية »، ان جذر الموقف الخاطيء للشيوعيين « اليساريين » ، هو عجزهم عن تجاوز مستوى اكثر المقولات تجريداً .

(٢) الإيديولوجية نظام من التمثلات « صور ، أساطير ، أفكار ، مفاهيم - حسب الاحوال » يتسم بوجود ودور تاريخيين داخل مجتمع ما . وهي تتميّز عن العلم بكون وظيفتها العملية – الاجتماعية تتغلب على وظيفتها النظرية (أي كأداة للمعرفة) . ما هي هذه الوظيفة العملية الاجتماعية ؟

يعيش البشر علاقاتهم بالواقع بواسطة الايديولوجية . فهم يعبّرون فيها عن تصورهم للعلاقة بينهم وبين ظروف حياتهم . وهكذا فالايديولوجية لا تعبر عن الواقع ، عن العلاقة الحقيقية بين البشر وظروف حياتهم ، وإنما تعبر عن علاقة وهمية تحتوي على العلاقة الحقيقية وتحجبها في آن واحد . وهذه العلاقة الوهمية هي تعبير عن تمنٍ ، أمل ، حنين ، إرادة ، أكثر مما هي تعبير عن واقع . ـــ

المجال الذي ينطبق عليه « هو كلّ معقد ذي بنية فعّالة وعامل مسيطر»[1] على حد تعبير لوي التوسير في مقاله عن الجدلية المادية ، بمجلة La Pensée ، العدد ١١٠ ، آب ١٩٦٣ ، أعيد نشره في Pour Marx – دفاعاً عن ماركس – منشورات ماسبيرو ، ١٩٦٥) ، وانه يستعمل بالتالي مفاهيم مرتبطة جدلياً ، يعبّر ترابطها عن العلاقات والتناقضات داخل المجال نفسه الذي ينطبق عليه هذا التحليل . هذا يعني أن المنهج لا يعمل بطريقة مذهبية جامدة و « مجردة » ذلك أن المفاهيم نفسها التي يطبقها تقول بأن التناقض « الرئيسي» في وضع محدد معيّن ، والوجه الرئيسي لتناقض ما عرضة للتغيير في أية لحظة .

لهذا السبب بالذات ، يجب أن نستخلص من كل وضع التناقض الرئيسي والوجه الرئيسي للتناقضات المختلفة (تلك هي مشكلة « الحلقة الحاسمة » أو « الحلقة الموجهة »[2]) . وبديهي أن عملية « الإستيعاب » هذه لا يمكن أن

← الايديولوجية السائدة في مجتمع طبقي هي ايديولوجية الطبقة المسيطرة . ووظيفتها هي أن تخضع الطبقات المستغلة (بفتح الغين) بالاضافة إلى مساعدة الطبقة المسيطرة نفسها على أن تتحول إلى طبقة مسيطرة بان تجعلها تقبل علاقاتها بالعالم على انها علاقة حقيقية ومشروعة . (لوي التوسير « دفاعاً عن ماركس » ، ص ٢٣٨ – ٢٤٢) – (المترجم)

(١) البنية (جمعها : بُنى) هي مجموعة العلاقات الموجودة في داخل وحدة ما .
والعامل المسيطر هنا هو العامل الاقتصادي . ولكنه عامل لا يوجد إلا ضمن بنية معقدة . وهذا ما يعنيه ماركس عندما يقول :
« لا يمكن لأبسط مقولة اقتصادية أن توجد ... إلا كعلاقة احادية الجانب ومجردة ضمن كل محدد حي معطى سلفاً . » (ماركس ، « مقدمة لنقد الاقتصاد السياسي » ، كما وردت عند التوسير ، « دفاعاً عن ماركس » ، ص ١٩٨) .
(المترجم)

(٢) ان مفهوم « أضعف حلقة » أو « الحلقة الحاسمة » أو « الموجّهة » هو أساس نظرية لينين للحزب والثورة . يرى لينين أن الثورة قامت في روسيا لسبب يتعدى روسيا، فقد دخلت البشرية كلها في وضع ثوري موضوعياً مع قيام الحرب الاستعمارية نتيجة لتنافس الاحتكارات . فكان الاختيار بين فناء الحضارة الأوروبية وبين تحقيق الثورة البروليتارية . لكن انتصار الثورة في روسيا دون غيرها يعود لكونها «اضعف حلقة» في سلسلة البلدان الاستعمارية. ذلك انها قد ←

تتم على نحو « ميكانيكي » ، وانما تتطلب محاولات ذهنية متتالية . وتسمح هذه المحاولات بالتوصل إلى بيئة من المفاهيم تعبّر عن الواقع بأدق طريقة ممكنة .

وهكذا ، سواء أخذنا أمثلتنا من مجال السياسة أم من مجال الاقتصاد ، فاننا نجد أن التناقض الرئيسي في وضع معيّن قد يكون بين البروليتاريا والبرجوازية أو بين الفلاحين وملاّك الأرض الكبار ، أو بين الفلاحين الفقراء والفلاحين الأغنياء ، إلى آخره ؛ ومن منظار اقتصادي : بين الاستهلاك والاستثمار ، بين الصناعة والزراعة ، بين الصناعة التعدينية والصناعة الكيماوية ، إلى آخره .

طبعاً لا تطرح المادية التاريخية هذه التناقضات على أنها تناقضات مطلقة ، وإنما على أنها تناقضات تشمل وحدة التناقض .

وبديهي أيضاً أن هذه التناقضات ترتكز على التناقضات بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، ولكن هذه الأخيرة لا تستنفد مضمون التناقضات . انها درجة خاصة وأساسية من درجات هذا الواقع (كونها أساسية لا يعني كونها رئيسية) ، وهي تحرّك الدرجات الأخرى . وتؤثر هذه الدرجات الأخرى بدورها على التناقض الرئيسي (هذا يعني مثلاً أن التناقضات في البناء الفوقي قد

ـــ راكمت وفاقمت كل التناقضات التاريخية التي كان يمكن أن توجد آنذاك في بلد واحد .

وتتلخص هذه التناقضات بكون روسيا متأخرة بمدة قرن على الأقل عن الحقبة الامبريالية (بسبب عدم حل مسألتي الأرض والقوميات) ولكنها ، رغم ذلك ، في طليعة البلدان الامبريالية (لأن اقتصادها يحمل الطابع المميز للحقبة الامبريالية : اندماج رأس المال الصناعي برأس المال المصرفي . وقد اتخذ هذا الاندماج في روسيا شكل تبعية اقتصادها - وصناعتها خاصة - للاحتكارات المالية الفرنسية والالمانية والبريطانية) .

وقد انعكس هذا الوضع على العلاقة بين الطبقات بحيث وجدت روسيا نفسها حبلى بثورة بروليتارية عشية قيامها بثورة بورجوازية . فكانت ثورة اكتوبر ١٩١٧ ممكنة نتيجة تداخل عاملين ينتميان إلى حقبتين تاريخيتين مختلفتين: حرب فلاحية - أي حركة تنتمي إلى فجر التطور البرجوازي - وانتفاضة بروليتارية تعلن افول هذا التطور .

(المترجم)

تكبح تطور قوى الانتاج أو حتى توقفه) [1]. ويعمل هذا المجموع ككل معقد ذي بنية فعالة يتصف باستمرار بتناقض رئيسي في وقت معين .

وتندمج هذه التناقضات في وقت معين بطريقة ما ، ويؤدي هذا الاندماج إلى وضع جديد يختلف نوعاً عن الوضع السابق. في هذا الوضع الجديد، لايكون التناقض الرئيسي كما كان عليه في الوضع السابق ، ويطرأ تعديل عميق على التسلسل الهرمي للتناقضات وأوجهها بشكل عام . ان حدوث هذه التحولات النوعية في المجال الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي يعني الدخول في نمط انتاج جديد أو في مرحلة جديدة من نمط انتاج معين ، أو في طور جديد من أطوار هذه المرحلة . والقول أن التناقض الرئيسي قد تعدّل يعني أيضاً أن الحلقة الحاسمة التي يمكن تعديل الوضع إنطلاقاً منها قد تغيرت عما كانت عليه في السابق .

وهكذا يختلف خط العمل السياسي حسب طبيعة التناقض الرئيسي وحسب الوجه الرئيسي للتناقضات. وإذا استعملنا أمثلة من الحقل السياسي والاقتصادي، نجد ، حسب الوضع ، ان الحلقة الرئيسية التي يجب أن نعرف كيف نقبض عليها لتعديل هذا الوضع تتكون تارة من تجمّع القوى الثورية حول البروليتاريا ، الدكتاتورية التي تمارسها البروليتاريا المتحالفة مع الفلاحين على الطبقات الاجتماعية الأخرى أو المتحالفة مع الفلاحين الفقراء وحسب ، وطوراً من أولوية الصناعة على الزراعة باعتماد الزراعة أساساً للتطور والصناعة محركاً له [2] ، الاستعمال الواسع نسبياً لقوى السوق (كما في « السياسة الاقتصادية الجديدة » في الاتحاد

---

(١) راجع « بناء الاشتراكية في الصين » لشارل بتلهايم وجاك شاربير ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ وخاصة الفصل الخامس حيث يتوسع بتلهايم بعرض العلاقة الجدلية بين القاعدة الاقتصادية والبنى الفوقية . (المترجم)

(٢) الشعار الأساسي المميز لتجربة الصين في بناء الاشتراكية . (المترجم)

السوفييتي خلال العشرينات) ، أو التجميع السريع ، التخطيط المركزي أو اعتماد الروافع الاقتصادية ، إلى آخره .

خصوصية الجدلية الماركسية

ولكن لا يجوز دراسة التناقضات بحد ذاتها (حسب الطريقة الهيغلية)، بل يجب اعتبارها جزءاً من « جوهر الأشياء نفسه » ، حسب تعبير لينين .

هنا تكمن خصوصية التناقض في الجدلية الماركسية . وهذه الخصوصية هي التي تجعل التناقض في المادية الجدلية يؤدي إلى وجود عملية معقدة ، فيكون تناقضاً ضمن سلسلة من التناقضات الأخرى . من هنـــا أيضاً ، ففي مجموع التناقضات هذا ، الذي هو مجموع ذو بنية فعّالة ، يوجد دائماً تناقض يكون هو التناقض الرئيسي . يقول ماوتسي تونغ :

« ... في كل عملية معقدة من عمليات تطور الظواهر ، توجد سلسلة كاملة من التناقضات يوجد بينها تناقض يكون هو التناقض الرئيسي ... » (ماوتسي تونغ ، « حول التناقض » ، ص ٥٥).

ويُستنتج من هنا ايضاً التمييز الضروري بين الوجه الرئيسي والوجه الثانوي للتناقض ، وهذا ليس إلا التفكير « داخل كل تناقض حول تعقيد العملية ، اي شمولها لتناقضات متعددة يكون التناقض الرئيسي واحداً منها ...»(لوي التوسير ، مجلة la Pensée ، عدد آب ١٩٦٣ ، « حول الجدلية المادية » ، ص ٢٧) .

ان الجدلية المادية بعيدة كل البعد إذاً عن التجريد التبسيطي ، الخارج عن التاريخ وعن المعقد والمحدد ، الذي يقدمه لنا أرنست منديل على أنه « جدلية

ماركسية »(١) . إن مثل هذا التجريد ليس حتى بمستوى الجدلية المثالية باكمل أشكالها (للشكل الهيغلي) ، إلا أنه ينطلق مثلها من الافتراض الجذري بوجود وحدة متناقضة بسيطة تتطور داخل نفسها بفضل السلبية ، بحيث ان الكلية « المحددة » التي يفضي اليها هذا التطور تؤدي دائماً إلى العودة إلى البساطة الاصلية . والمهم بشكل خاص ان نشدد على ان النظر في المقولات « البسيطة » وحدها والحيلولة دون وصول النظرية إلى المحدد يؤديان بالتمام إلى ارتكاب الاخطاء التي ندعي تفاديها .

فلنأخذ مثلاً المشكلة الناتجة عن كون الثورة البروليتارية قد إنتصرت اولاً في عدد من البلدان ذات القوى الانتاجية الضعيفة التطور نسبياً . حيال هذا الوضع ، نجد ان موقفاً غير الموقف المادي الجدلي قد يؤدي ، وهو يؤدي فعلاً ، إلى نوعين من « التفسيرات » لا يمتان بأية صلة إلى الماركسية . وفضلاً عن انهما يلغي واحدهما الآخر ، فغالباً ما يقبلهما الذين يرفضون الاعتراف بخصوصية الجدلية الماركسية :

ا) يؤدي « التفسير » الأول إلى القول: بالرغم من ان قوى الانتاج في البلدان البطيئة التطور كانت ضعيفة جداً لتكون بحد ذاتها مصدر الحركة الثورية ، فهذا لا يعني ان التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج هو في اصل الظاهرة الثورية في تلك البلدان ، لأن المهم ليس المستوى « المحلي » أو « الوطني » لقوى الانتاج ، وإنما التناقض العالمي بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج .

ان هذه الطريقة في ادعاء « حل » المشكلة تدخل اولاً علاقة مثالية ليس إلا بين الجوانية intériorité والبرانية extériorté وتبين فضلاً عن ذلك ان

(١) ان هرب إرنست مانديل أمام الواقع وأمام المحدد وتعقيده يظهر أولاً بتأكيده على أن « العلم » و « والجدلية » يجب أن يتطوروا على مستوى المقولات « البسيطة » . وهذا ما يحصل فعلاً عندما نعمل على مستوى التجريدات الايديولوجية . وفي المقابل ، ليست المقولات العلمية مقولات بسيطة في أي حال من الأحوال ؛ انها دائماً مندمجة في كل محدد ، حي ومعقد .

الذين يقدمون هذا « التفسير » لم يفهموا انه بالرغم من ان التناقض بين مستوى تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج هو التناقض الأساسي ، فهو ليس الا تناقضاً من التناقضات في الوضع المعقّد للبلد الذي حدثت فيه الثورة ، وليس بالضرورة ولا بالمادة ، التناقض الرئيسي . فقد يقع هذا التناقض الرئيسي على مستوى آخر . قد يتكوّن ، مثلاً ، من تمرّد الجنود - الفلاحين الروس على مواصلة الحرب الاستعمارية . لا شك في ان هذه الحرب نفسها قد ولدت من التناقض ، على الصعيد العالمي ، بين مستوى تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، ولكن هذا التناقض لم يبلغ ذروة حدّته الا في البلدان الاكثر تطوراً .

وكان هذا التناقض موجوداً ايضاً ، ولكن بدرجة اقل من الحدّة ، في البلدان التي حدثت فيها الثورة ، وهذا ما سمح باضفاء طابع اشتراكي على هذه الثورة . إلا ان الثورة لم تحدث في تلك البلدان لان التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج كان قد بلغ فيها ذروة حدته ، ولكن لانه كان يوجد تناقض رئيسي (لم يكن هو ذاته في كل بلد من البلدان) قد بلغ درجة مرتفعة من الحدّة ولأن الثوريين في تلك البلدان عرفوا كيف يقبضوا عليه لإحداث تحويل جذري . وقد اتخذ هذا التحويل طابعاً اشتراكياً عندما لم يكتف هؤلاء الثوريون بمعالجة التناقض الرئيسي (قيادة الجماهير في نضالاتها من اجل السلم أو الحرية أو الارض) وانما اضطلعوا بمهمة حلّ التناقض الاساسي في عصرنا .

ب) اما « التفسير » الآخر لتطور الثورة في البلدان التي لم تبلغ فيها قوى الانتاج مستوىً مرتفعاً من التطور ، فهو يؤدي إلى انكار دور هذا التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج (وهذا هو البديل ذو الطابع المثالي) ، وإلى تفسير العملية الثورية بالوعي الثوري وحده ، بقدرة انموذج البلدان الاشتراكية ، إلى آخره .

وهكذا يتبيّن لنا كيف ان التنكر لفهم الطابع المعقّد والمحدد للتحليل الماركسي إما ان يؤدي إلى مواقع مثالية وإما إلى مواقع ميكانيكية . ومما

يثير الانتباه ان كل هذه المفاهيم التي تبتعد عن الماركسية تؤدي في نهاية المطاف إلى الانتقائية .

والواقع انه اذا كانت الماركسية ، كما يعتقد مانديل ، عاجزة عن تحليل « الرأسمالية الحقيقية كما تطورت على نحو محدّد » ، واكتفت بتحليل « رأسمالية صافية ومجرّدة » . (المقال السالف الذكر ، الصفحات ٩ ـ ١٠) ، فان الماركسية لن تقدم لنا إلا نظرية « صافية » ، « بسيطة » ، وبالتالي بعيدة عن الظروف المحددة ، الخاصة ، التاريخية ، الممكنة أو الطارئة . فتعجز النظرية عن فهم هذه الظروف ، رغم انها ظروف عملية . إذ ذاك « تشق الضرورة طريقها عبر الامكان » ، حسب التعبير المعروف . اما بالنسبة لهذا الامكان فيجب أن نتجاهله أو أن يكون موضوع ممارسة قصيرة النظر وحسب ، ممارسة تجريبية .

بديهي أن مثل هذا المفهوم لن يكون دليلاً لأية ممارسة فعّالة ، لأن شرط فعالية النظرية هو أن تكون بمستوى استيعاب « الإمكان » ، أي أن تفهم الواقع ككل معقد ذي بنية فعالة ، يحوي مجموعة من التناقضات ليست جامدة إلى ما لا نهاية في تسلسل هرمي لا يتغير . وهذا بشكل خاص ما يعنيه لينين عندما يقول : « ان التحليل المحدد للوضع المحدد هو روح الماركسية » . وهو كذلك لأن الماركسية ليست نظرية « مجردة » ، وانما هي نظرية تقود إلى المحدد . هكذا يمكنها أن تكون دليلاً للعمل . وهكذا تكون الممارسة النظرية ، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، قادرة على الفصل في مجموع التناقضات . وهي قادرة على ذلك لأنها تسمح باستيعاب الروابط الموجودة بين كل التناقضات ، ولأنها تسمح بتبيان ما هو التناقض الرئيسي في وقت معين ، أي التناقض الذي إذا فصلنا فيه نكون قد فصلنا في مجموع التناقضات .

لا يوجد بالنسبة للتحليل الماركسي انموذج مجرد يعمل في مجال الأفكار ولا يوجد واقع يقترب ، إلى هذا الحد أو ذاك ، من هذا الانموذج ويحتوي على « ظروف طارئة » بالاضافة إلى مقولات « الانموذج نفسه » ، أي على معطيات « خارجية » ليس إلا . لا يمكن تحويل الماركسية إلى مثل هذه الرؤية السطحية

للأشياء . انها تنظر الى كل واقع على انه كلية ذات بنية يجب تحليلها بحد ذاتها بتناقضاتها الرئيسية والثانوية .

يفسر لينين ثورة اكتوبر نظرياً مراعياً بمجموع الظروف التي كانت متوفرة في زمن الثورة ، أي الظروف الحقيقية ، التاريخية المحددة . وعلى كل حال ، فهذا هو الشرط الوحيد لكي نفهم لماذا الثورة الاشتراكية ، التي تسير بالأساس حسب التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، لم تقم في البلدان حيث بلغ هذا التناقض ذروته ، وإنما اندلعت في البلدان التي تضم عدداً من « الظروف » التاريخية المحددة [1] . ان تفسيراً يلجأ إلى أخذ هذه « الظروف » بعين الاعتبار لا يمكن ان يفلت من الانتقائية والتجريبية إلا إذا أعيد دمج هذه الظروف نظرياً في مفهوم عام لكل معقد ذي بنية فعالة . وبشكل أدق ، يجب أن نفهم هذه « الظروف » كما هي ، أي كظرف وجود الكل المعقد المعطى في كليته .

أما إذا جرّدنا هذه الظروف باسم « صفاء » النظرية و « بساطتها » ، فاننا نخرج من الواقع الذي هو دوماً معقد وتاريخي ومحدد وذو بنية فعالة ، والذي يشمل دائماً تناقضات رئيسية وثانوية فضلاً عن تناقضات يتعدل «ترتيب أهميتها» حسب الظروف .

ما دمنا على هذا المستوى من التجريد الايديولوجي ، فاننا لن نستطيع أن نعرف إلا رأسمالية « صافية » من جهة ، واشتراكية « صافية » من جهة أخرى . وقد يؤدي ذلك على الصعيد السياسي إما الى « اليسارية المغالية » – مثلاً تطبيق شعار « طبقة ضد طبقة » على نحو ميكانيكي في جميع الظروف – وإما إلى الانتهازية التي تنتظر إلى ما لا نهاية حتى تصبح الرأسمالية الحقيقية « صافية » بما فيه الكفاية لكي يصبح مجيء الاشتراكية « الصافية » أمراً « حتمياً » [2] .

---

(١) راجع شرح نظرية الثورة عند لينين . (المترجم)

(٢) هذه هي اليسارية الزائفة نفسها التي كانت موجودة في إحدى صنيع برنامج غوتا التي ←

عندما يتعلق الأمر ببناء الاشتراكية ، فان « أصفى » مفهوم للاشتراكية ليس له إلا فائدة محدودة ، لأن التاريخ ليس « صافياً » أبداً ولا هو « مستقيم مثل جادة نيفسكي » [1] (هذا يعني ، فيما يعني ، إن السمات المميزة للمجتمع الاشتراكي المتطور ليست موجودة كلها بالضرورة في المجتمع الانتقالي . وذلك إلى الحد الذي تمحي فيه آنياً بعض الخصائص ، التي نعتقد انها يجب أن تكون من خصائص المجتمع الاشتراكي المقبل ، خلال بعض حقبات تطور المجتمع الانتقالي ، عوضاً عن أن تزداد وضوحاً) .

لكي تتمكن النظرية إذاً من أن تضيء مسيرة المجتمع الانتقالي أو ظروف بنـــاء الاشتراكية ، يجب تحليل الظروف المحددة للمجتمـــع الانتقالي او لبناء الاشتراكية في بلد معيّن . وبديهي أنه على هذا التحليل أن يشمل كل الوضع . فالمطلوب هنا ايضاً هو تحليل مجموع التناقضات ، واستخلاص التناقض

ـــ يعتقدها ماركس: « ان تحرر العمل يجب أن يكون من صنع الطبقة العاملة ، التي لا تشكل جميع الطبقات الأخرى حيالها إلا كتلة رجعية » (راجع « نقد برنامج غوتا ») .

وقد ردّ ماركس على هذه الصيغة الاحادية الجانب بصيغة « البيان الشيوعي » : من بين جميع الطبقات التي تجابه البرجوازية ، في الوقت الحالي ، البروليتاريا هي وحدهـــا الطبقة الثورية . الطبقات الأخرى تضمحل مع نمو الصناعة الكبيرة ، أما البروليتاريا فهي ، على العكس من ذلك ، نتاج هذه الصناعة الكبيرة الأكثر اصالة .

في « نقد برنامج غوتا » ، يميز ماركس بطريقة مدهشة بين التناقضات ، وخاصة عندما يبين لنا أنه يمكن اعتبار البرجوازية طبقة ثورية تجاه الانطاعيين والطبقات الأخرى (إذاً ، يضيف ماركس ، فالاقطاعيون والطبقات الوسطى لا يشكلون مع البرجوازية « كتلة رجعية واحدة »). وهو يبين كذلك ، كما في « البيان الشيوعي » ، ان الطبقات الوسطى .. ثورية ... نظراً لانتقالها الذي لا بد منه إلى صفوف البروليتاريا . نحن هنا أمام التناقض الرئيسي : بروليتاريا ــ برجوازية ، والتناقض الثانوي ، طبقات وسطى ــ برجوازية .

(١) المثل روسي ، وجادة نيفسكي هي الشارع الرئيسي في مدينة بتروغراد ، لينينغراد حالياً . (المترجم)

الرئيسي والتناقضات الثانوية والوجوه الرئيسية والثانوية للتناقضات . ان هذا وحده هو الكفيل بابراز الطابع المميّز لوضع ما والصفة المحددة للتناقضات التي تطبعه .

ان الطابع المميّز للتناقضات (في بلد معيّن في وقت معيّن) ليس إلا إنعكاساً لظروف وجود هذا البلد (مستوى تطور قواه الانتاجية ، ثقافته ، تقاليده ، ابعاده ، مستوى الوعي الموجود في وقت معيّن) على التناقضات بشكل عام وعلى التناقض الرئيسي بشكل خاص . لهذا السبب بالذات ، فان « ظروف » بناء الاشتراكية ليست واحدة في كوبا والاتحاد السوفييتي والصين إلى آخره . وليس ماركسياً من يرفض أخذ هذه « المميزات » بعين الاعتبار على الصعيد النظري . هنا يكمن المزلق إلى التجريبية والانتقائية ، بالتحديد لان من يرفض ذلك يريد ابقاء النظرية خارج التاريخ .

ولكن الممارسة والنظرية ، باستثناء الايديولوجية ، ليستا مطلقاً خارج التاريخ . والذي يجابهانه في الواقع أو الفكر ليس نمط انتاج « صافٍ » ، بل هو دائماً تكوين اجتماعي معطى تاريخياً بكل تناقضاته الخاصة ، الرئيسية منها والثانوية ، إلى آخره . إن الماركسية هي بالتحديد النظرية الوحيدة التي تسمح بمعالجة مثل هذا الواقع عملياً ونظرياً (وهذا بالذات ما يرفضه أرنست منديل ليس نظرياً وحسب بل وعملياً ايضاً) .

وبديهي ان تتخلى التناقضات والمقولات عن دلالتها الوحيدة ، فلا يكون لها دور واتجاه محددان نهائياً . الا ان هذا لا يعني الوقوع في « الدلالة المزدوجة » لانه اذا لم تكن هذه التناقضات والمقولات محددة نهائياً في دورها وجوهرها ، « تكون محددة بالتعقيد ذي البنية الفعالة » التي يعيّن لها دورها » (راجع لوي التوسير ، « حول الجدلية المادية » ص ٣٧) .

ان مشكلة التحليل الجدلي المادي هي بالتحديد تبيان لماذا وكيف لا تتوالى التناقضات المسيطرة على نحو كيفي ؛ ومشكلة الممارسة الماركسية هي ان تفهم

ما هو ، في كل وقت من الاوقات ، التناقض الرئيسي وكيف الفعل في هــذا التناقض (أي الفعل في « الحلقة الحاسمة » التي يتحدث عنها لينين) لكي يصبح بالامكان لانتقال من وضع يسيطر فيه تناقض ما إلى وضع يسيطر فيه آخر .

اما بالنسبة للعمومية التي تنطلق منها الطريقـة العلمية ، فليست هي نفسها وليد عملية مجردة ، وإنما وليدة عمليات إجتماعية معقدة تقع بشكل خاص على مستوى التقنية والايديولوجية . إن العلم يعمل في هـذه التجريدات لكي ينتقل باطراد إلى تجريدات جديدة ، وهو يغنيها بمعارف اكثر واكثر « تحديـداً » فيصوغ بالتالي المفاهيم العمليـة (التي تصبح في نهاية المطاف نفيـاً للمفاهيم الايديولوجية أو التقنية التي انطلق منها العلم) .

ان عملية الاغناء هذه (القائمة على السير نحو المحدد) هي العملية الاساسية بالنسبة للفكر العلمي المادي الجدلي . ويجب ان نحـذر كي لا نستبدل هذه الطريقة العلميـة والجدليـة بطرق الاستنتاج التبسيطية ، أي بالمنطق الوضعي وحده [1] .

التركيب الجدلي ووقت الممارسة

الظاهر أن أرنست مندبل على حق عندمـا يقول : « يجب تفادي الخلط بين الواقع المعقّد وبـين إنعكاسه المبسّط في الفكر النظري ، أي يجب إلا نتعامى عن كل تعقيدات الواقع الذي هو دوماً أغنى بكثـير من النظرية التي تجنح إلى التبسيط بطبيعتها [2] . » ولكن لا معنى لهذا الاقرار إلا كنقد لافتقار أشكال الفكر النظري . وعلى كل حال ، فان مانديل يخطيء عندمـا لا يطبق الفكرة التي عرضها . فالواقع انه يجهد في معـالجة الواقــع المعقّد للمجتمع

---

(١) للاستنتاج مكانته في الفكر العلمي بالطبع ، ولكنهـا مكانة خاضعة ، تتلخص في التنقيب في حقل جرى تعريفه وتحديده سلفاً .

(٢) مانديل ، المقال السالف الذكر ، ص ١٠ .

الانتقالي من خلال ابسط المقولات الاقتصادية وأكثرها تجريداً والتي تنتمي إلى المجتمع الاشتراكي « الصافي » والكامل التطور .

ان ماندیل یعمل بالتحديد على ان يستخلص من المقولات الاكثر تجريداً والمتعلقة بالمجتمع الاشتراكي المقولات الاقتصادية الاكثر تحديداً والتي تطبع هذا المجتمع أو المجتمعات الانتقالية ، بالاضافة إلى استخلاص القواعد التي تسيّر هذه المجتمعات . من هنا ، فهو يمتنع عن اتباع الطريق الذي يقود من أعم التجريدات إلى المحدد الفكر . إن السير في هذا الطريق رهن بالذهاب إلى أبعد من الملاقات البسيطة المنطق الوضعي (من استنتاج وحسم) وذلك باتجاه استعمال طرق التركيب الجولي .

لا يمكن إعادة خلق المحدد بواسطة جمع التجريدات . ولكن المطلوب هو عملية انعكاس reproduire وذلك باستعمال الجدلية ، سبيل الوصول إلى الواقع . والوصول إلى الواقع بهذه الطريقة يعني ضرورة التوسط ، بالمادة تركيب مفهومية conceptuelle للكل العضوي لتركيب اقتصادي ، اجتماعي معين . وهـذا مستحيل دون أن نأخذ بعين الاعتبار الأوقات (المراحل) التي تتكون منها هذه الكلية ، بما فيها طبعاً أوقات الممارسة انطلاقاً مـن الممارسة الاقتصادية نفسها . وهذا صحيح كذلك فيما يتعلق ببلورة نظرية للاقتصاد الاشتراكي [١].

ذلك أن ماندیل لا يتوانى ، عند صياغته لـ « نظرية » للاقتصاد الاشتراكي ، من أن يقوم بما قام به بوخارين قبله باربعين سنة ، فيستعمل افقر المفاهيم ، والوحيدة التي كان يمكن صياغتها قبل قيام أية ممارسة اجتماعية في مجال بناء الاشتراكية . وهو يرفض ، في المقابل ، كل المفاهيم التي صيغت منذ ذلك الحين بالاعتماد على

---

(١) لقد بين ماركس بما لا يسمح الشك ، في « رأس المال » ، كيف يمكن الصعود من الملاقات الداخلية إلى السطح ، من العامل المكون إلى ما هو مكون ، من معدل فائض القيمة الى معدل الربح المتوسط (الذي يبدو للنظرة السطحية على أنه ليس نفياً جدلياً للأول) .

الممارسة الاجتماعية لبناء الاشتراكية ، متهماً اياها بانها « غير صافية » وفاقدة لكل قيمة نظرية [١] .

وكما يحصل غالباً، فان المنهج الوضعي positiviste ، أي المواجهة الميكانيكية بين « واقع » ميت و « مجرد » ميت مثله ، يتحول إلى مثالية ترفض أي تماس مع الواقع عن طريق الممارسة .

ان هذا الموقف شديد الشبه بموقف خصوم ماركس ، أمثال «بوم-باديرك» الذي حاولوا مجابهة مضمون الجزء الأول من « رأس المـــال » (نظرية القيمة وقوانين تكوين الأسعار في المجتمع السوقي البسيط)بمضمون الجزء الثالث (نظرية تكوين الأسعار في المجتمع الرأسمالي) ، بالقول ان ماركس قد انكر في هـذا الجزء ما قاله في الجزء الأول. إن هؤلاء الخصوم يأخذون على ماركس انه انزلق من خطة التحليل المجرد والنظري في الجزء الأول إلى المفاهيم « العملية » فيالجزء الثالث . وهم يرون انهلا يوجد في الجزء الثالث إلا وصف ذرائعيpragmatique لممارسة الرأسماليين . ان هذا التقييم يهمل ما هو أساسي في الأمر ، أي أن طريقة ماركس العلمية تسمح بالتمام بالتعبير عن الأسس النظرية لهذه الممارسة (التي هي الممارسة الرأسمالية) .

وفضلا عن ذالك ، فلا يمكن للاقتصاد السياسي للاشتراكية ان يكتفي بترديد أعم المجردات أو البحث عناستخلاص كل الاقتصاد السياسي للاشتراكية من هذه المجردات ، وإلا اصيب بالعقم. يجب على الاقتصاد السياسي للاشتراكية

---

(١)طبعاً ليست المسألة مسألة قبول غير نقدي للعديد من المفاهيم التي تولد،في هذه الحالة،ايضا من ممارسة تقنية أو اجتماعية غير علمية،والتي قد يكون لها مضمون ايديولوجي.فالمسألة هي مسألة الانطلاق من هذه المفاهيم ومن الممارسة نفسها التي تسمى هذه المفاهيم للتعبير عنها ، وذلك من أجل بلورة مفاهيم علمية جديدة حسب المنهج المادي الجدلي ، إن كل تفسير ليس تبريراً بالطبع : ان الانزلاق من هذا إلى ذاك يعني الانزلاق الى الايديولوجية أي نقيض العلم . ان التحليل العلمي للممارسة ما يقتضي أيضاً تبيان تناقضات هذه الممارسة .

ان يعطي تفسيراً نظرياً (أي ان يستخلص المعاني النظرية) لممارسة البلدان التي تبني الاشتراكية حالياً[1] ، أو التي تخطو خطواتها في طريق الانتقال إلى الاشتراكية .

(١) في مقالة له عام ١٩٦٤ (مجلة « كوبا سوسياليستا » ، حزيران ١٩٦٤ ، ص ٢٣) ، يتهمني « تشي » غويفارا باني أستنتج « بطريقة ذرائعية » من وجود مقولات تجارية (ومقولات قانونية مقابلة لها) في البلدان الاشتراكية ضرورة وجودها . واني أنطلق من هنا ، على نحو تحليلي ، لأصل إلى حيث « النظرية والممارسة تدخلان في صراع » ويضيف اني أنسى في هذا المجال أن « مرحلة الانتقال الى الاشتراكية فتية تاريخياً » وأنه يمكن أن تكون ثمة أخطاء لا بدّ منها. ويقول أيضاً : « لماذا الظن ان ما هو « موجود » خلال مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية « يجب أن يكون موجوداً » بالضرورة ؟ لماذا نبرر الضربات التي يوجهها الواقع لبعض الأعمال الجريئة بالقول انها وليدة الجرأة وحدها ، ولا نبررها بالقول انها وليدة أخطاء تقنية في الادارة جزئياً أو كلياً » ؟

السؤال مطروح بطريقة صحيحة . والواقع أنه لا يمكن التأكيد على ان « ما هو حقيقي هو عقلاني » أو ضروري . ومع ذلك ، فالمسألة ليست مسألة ان نفضل ، على حساب الممارسة ، المناهج النظرية الأكثر تجريداً ، أو الرؤى الأعم السابقة لأية تجربة في بناء الاشتراكية .

ليست المشكلة حالياً مشكلة بلورة الاقتصاد السياسي للاشتراكية أو للمجتمع الانتقالي ، بطريقة تأملية ، الأمر الذي امتنع ماركس وانغلز ولينين عن القيام به ، وانما أن نحلل نظرياً ما هو أساسي في الممارسة الاقتصادية لمختلف البلدان الموجودة في أطوار مختلفة من الانتقال الى الاشتراكية أو من بناء الاشتراكية .

لكي يكون هذا التحليل علمياً ، يجب أن يكون نقدياً . يجب أن يكشف أيضاً ما يتلاءم مع قوانين تطور مجتمع يسير نحو الاشتراكية مع التناقضات الخاصة بهذا المجتمع والأنماط الصحيحة لتيسير عليها ، مثلما يجب أن يُكشف ما لا يتلاءم معها . لهذا يجب القيام بتحليل محدد للمشكلات المطروحة أو التي تُطرح في مختلف البلدان في مختلف الأوقات . ويجب كذلك قيام تحليل نقدي للأجوبة التي تعطى لهذه المشكلات .

ليست المسألة مسألة وصف او تبرير المعارف الجديدة ، وانما هي مسألة انتاج مثل هذه المعارف . وتكون هذه المعارف الجديدة نظرية الاقتصاد الانتقالي ونظرية الاقتصاد الاشتراكي. وقد تساعد على حل المشكلات العملية الجديدة. طبعاً ان الطابع السياسي والاقتصادي لمشكلات الاقتصاد الانتقالي أو اقتصاد بناء الاشتراكية يجعل من المستحيل حلها بفعل نظرية اقتصادية وحدها ، ولا غنى عن النظرية الاقتصادية، ولكن يجب دوماً ان تقترن المعرفة النظرية بجهود تحليلي محدد يبين التناقضات الخاصة بكل تكوين اجتماعي في طور محدد من تطوره الحقيقي . ان هذا البيان الدائم للتناقضات ، الرئيسية منها والثانوية ، ولتنقلاتها خلال تطور قوى الانتاج والوعي الاجتماعي هو جوهر الممارسة النظرية . ولا تهدف هذه الممارسة الى مجرد الاثبات أو التفسير ، وانما الى ان تخلق ما لا يخلق بدونها .

وبالاضافة إلى ذلك ، لا يمكن لنظرية الثورة البروليتارية ، بعدما يقارب القرن من الممارسة (من « عامية » باريس إلى الثورة الكوبية) ، ان تقتصر على المقولات العامة التي نجدها في اعمال ماركس وانغلز قبل « العامية » . يجب اغناء هذه النظرية بتجربة الثورة السوفييتية ، أي بالممارسة اللينينية ، وبممارسة الثورات الاخرى ؛ وإلا تعجز عن بلورة نظرية غنية إلى ما فيه الكفاية لانها تشتمل على كل دروس التجربة .

ان رفض اخذ الممارسة الاجتماعية بعين الاعتبار خلال بلورة نظرية حيّة يفضي إلى الجمود المذهبي على مستوى الفكر ، وإلى التجريبية على مستوى العمل (قد يبدو ذلك متناقضاً لكنه جد منطقي في الواقع) ، أي إلى انعدام النظرية الثورية التي لا عمل ثوري بدونها – كما أكد لينين اكثر من مرّة .

ان مثل هذا المفهوم في مجال بناء الاشتراكية يؤدي ، فيما يؤدي ، إلى اعتبار الممارسات ، التي تبدو رسمياً وكأنها اكثر المقولات تجريداً ، مقولات ذات اسس نظرية راسخة .

وفضلاً عن ذلك ، فان هذا الموقف المنهجي يولّد الوهم الذي يعتبر انه بامكاننا ان نختار ، في حقل التجارب « الممكنة » (التي نظن انها تتكشف لنا في حقل التجريدات) ، التجارب التي تبدو لنا انها أحسن من خلال منظار « اخلاقي » .

بدون اغناء هذه المفاهيم بواسطة الممارسة والتجربة الاجتماعيتين (وهذه التجربة تشتمل ايضاً على الممارسة النظرية) ، تبدو المفاهيم المجردة منفتحة على عدد من « الامكانات » ، بحيث تلتقي التجريبية بالذاتية والإرادية .

النظرية وتناقضات الواقع

ان الماركسي لا يسعى إلى إفقار النظرية بحجّة جعلها « اقرب إلى الفهم » . بل على العكس من ذلك ، يجب اغناء النظرية لتصبح دليلاً للممارسة يزداد فعالية باطّراد .

وقد وصف ماركس منهجه وصفاً كاملاً حين قال :

« بواسطة هذا المنهج ننطلق من اول وابسط علاقة موجودة تاريخياً وعملياً بالنسبة لنا ، ونحللها . ان بمجرد كونها علاقة يعني ان لها وجهين مترابطين فيما بينهما ... فتنجم عن ذلك تناقضات يجب حلها ... وتكون هذه التناقضات قد تطورت هي ايضاً في الممارسة ومن المحتمل ان تكون قد وجدت لنفسها حلاً ... فنعتمد على هذا النوع من الحلّ فنجده وليد تكوين علاقة جديدة يجب علينا بعد ذلك تطوير وجهيها المتناقضين (١) » .

يبيّن هذا النص بوضوح عظيم ان المادية الجدلية تتطلب تحليل التناقضات المعطاة تاريخياً والتي تطورت في الممارسة .

لا يمكن بلورة اقتصاد سياسي للتخلف ، او اقتصاد سياسي للمجتمعات التي تبني الاشتراكية بشكل اعمّ ، الا بهذه الطريقة : بالبحث عن التناقضات التي تميّز هذا الاقتصاد أو تلك المجتمعات مثلما تميّز كل واقع حيّ ، وبتحليل الطريقة التي تحلّ فيها الممارسة هذه التناقضات . طبعاً يجب ان نحذر هنا من وضع التناقضات الرئيسية والتناقضات الثانوية على نفس المستوى ، أو ان ننسى ان التناقض الاساسي لنمط انتاج معين يجب ان يكون في مجال الانتاج نفسه . لقد اسس ماركس الاقتصاد كعلم بتركيز تحليله على مجال الانتاج ، وبيّن ان الظواهر التي تبرز في مجال التوزيع هي تابعة لظواهر اهم منها تبرز في مجال الانتاج .

ان التناقض الاساسي في المرحلة الانتقالية (أي في مرحلة لم تتحقق الاشتراكية فيها بعد لأن مستوى تطور قوى الانتاج لم يصبح كافياً بعد) هو

(١) ماركس « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ، ص ١٦٤

التناقض الذي يقوم بين شكل متقدم من التملك (يصبح ضرورياً نتيجة التطور العالمي لقوى الانتاج) وبين المستوى المحلي المنخفض لقوى الانتاج .

حينئذٍ تصبح المشكلة الاساسية لبناء الاشتراكية في المجال الاقتصادي هي مشكلة السيطرة على هذا التناقض، بواسطة دفع سريع لقوى الانتاج المحلية لكي تصل إلى مستوى أشكال التملك وذلك بالاضافة إلى حماية اشكال التملّك من اخطار التراجعات التي تهددها طالما انها لم تُعبأ بقوى انتاجية متطورة بما فيه الكفاية . إن النضال ضد التقهقر المحتمل لاشكال التملك المتقدمة يعني طبعاً النضال ضد الايديولوجية البرجوازية وضد تغلغل معايير التصرّف البرجوازية[1]. وهذا يتطلب ايضاً معالجةً صحيحة للتناقض الأساسي ، أي تطور الوساطات[2] التي لا غنىً عنها بين أشكال التملك الاجتماعية وبين السيطرة التي لم تصبح بكاملها اجتماعية بعد لكل جوانب الانتاج[3] .

ينتقد « تشي » غويفارا عن حق مفهوماً « ميكانيكياً » لقانون التوافق بين مستوى تطور قوى الانتاج وطابع علاقات الانتاج ، ولكنه ينسبه خطأً اليّ .

اذا كانت الثورة الاشتراكية قد انتصرت في كوبا ، مثلما انتصرت سابقاً في الصين أو في الاتحاد السوفييتي ، فلا يعود ذلك طبعاً إلى ان التناقض بين مستوى

---

(١) ينظر عادة الى هذا النضال على انه يفرض وجود « الحصار الرأسمالي » ليس هذا الا جانباً ثانوياً من جوانب الواقع . الجانب الرئيسي هو ان التناقض نفسه بين الاشكال المتقدمة للملكية والمستوى المحلي المنخفض لقوى الانتاج هو المصدر الداخلي الذي تنبثق منه الاتجاهات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة. ويجب النضال ضد هذه الاتجاهات للحفاظ على الاشكال المتقدمة للملكية، وعلى الطبيعة الطبقية للدولة نفسها التي تدافع عن هذه الملكية ضد التقهقر الداخلي وضد الهجمات الخارجية .

(٢) هذا ما لا يراه الذين يجردون الممارسة الاجتماعية وتناقضاتها ، والذين لا يبلورون بالتالي التحليل النظري الى درجة انهم ينزلقون الى مستوى التجريبية الواعظة .

(٣) سوف اعالج هذه النقطة في القسم الثاني من الدراسة .

تطور قوى الانتاج وبين طابع علاقات الانتاج قد بلغ فيها ذروة حدته ، وإنما يعود إلى ان الظروف الخاصة التي تطور هذا التناقض فيها قد سمحت بانتصار الشغيلة على قوى الطبقات المالكة والاستعمار . ومع ذلك ، فان هذا الوضع المميز وهذا الانتصار لا يغيران شيئاً في الحقيقة التالية : في البلدان التي انتصرت فيها الثورة البروليتارية حتى الآن ، يؤدي المستوى المنخفض نسبياً لتطور قوى الانتاج الى حتمية قيام مرحلة انتقالية طويلة الى حد ما، تتميز خصوصاً بـ « تقدم » علاقات الملكية الجديدة وعلاقات الانتاج الجديدة على مستوى التطور الحالي لقوى الانتاج .

إن هذه المشكلة هي إحدى المشكلات الخاصة ببناء الاشتراكية في البلدان ذات التطور الاقتصادي البطيء . وإن وجود مثل هذه المشكلة قد ادّى بشكل خاص الى أن تبوء بالفشل المحتم المحاولات التي يقوم بها مانديل وغيره لكي يستخلصوا ، من الملاحظات العامة التي كتبها ماركس وانغلز حول مسيرة مجتمع اشتراكي متطور (يوجد فيه توافق بين مستوى تطور قوة الانتاج وعلاقات الملكية الجديدة) ، شروط مسيرة المجتمع الانتقالي[1] .

إلا أنه لا يجوز أن نخلط بين التناقض الرئيسي لمجتمع ما والتناقض الاساسي لنمط انتاج معيّن ، أي التناقض بين علاقات الانتاج ومستوى تطور قوى الانتاج .

غالباً ما يوجد التناقض الرئيسي في البناء الفوقي السياسي (ولكنه يوجد أيضاً في البناء الفوقي الايديولوجي والديني وما شابه) .

إن فهم الوحدة المعقدة التي ينتمي اليها هذا التناقض الرئيسي هو وحده

---

(١) ثمة خطأ شائع لسوء الحظ . وهو يقوم على نقل الاستنتاجات التي افضت اليها تحليلات ماركس حول المجتمع الرأسمالي الى المجتمع الاشتراكي او المجتمع الانتقالي . وقد طبّق هذا « النهج » مراراً خلال النقاشات حول مشكلات سياسة الاسعار .

الذي يسمح بدفع هذا التناقض الى حدّه الأقصى ، وبتفجير التناقضات الأخرى أيضاً (بما في ذلك التناقضات الأساسية) .

إذا لم يُدفع التناقض الرئيسي إلى حدّه الاقصى ، فلا تكون النتيجة إلا اعادة تكوين بُنى ثانوية وحسب . ويؤدي ذلك الى تمديل الوجه الرئيسي الذي يعبّر عن نفسه مثلاً بتغيير النظام أو الوضع السياسيين . ولكنه لا يؤدي الى أي تغيير في نمط الانتاج ، أو في الطبيعة الطبقية للدولة بشكل أدقّ .

ان التناقض بين الاماني الوطنية وبين الاضطهاد الامبريالي يكون التناقض الرئيسي خلال نضال بلد مستعمر في سبيل الاستقلال السياسي . فتتجمع كل التناقضات (تنصهر) داخل هذا التناقض الرئيسي . إن حزباً ماركسياً لايعي ذلك (نظرياً وعملياً) لا يعجز عن فهم الوضع وحسب ، بل ويعجز ايضاً عن قيادة تطور هذا الوضع . ومن الضروري كذلك معرفة ما هو الوجه الرئيسي للتناقض (ما هي الطبقة التي تشكل طليعة هذا النضال مثلاً) . بهذا الشرط يمكننا ان نستبق كيف ان الانتصار في هذا النضال – اي حيازة الاستقلال – (عملية الصهر ، والانتقال من التناقض الى الوحدة) سوف يعدّل بقوة من وضع التناقضات وبنيتها ، ويجعل من تناقض آخر (التناقض بين الفلاحين وملاّك الارض ، بين الطبقة العاملة والبرجوازية) التناقض الرئيسي الجديد الذي يجب القبض عليه لقيادة النضال (للاحتفاظ بالقيادة او للاستيلاء عليها) . ومع الاستيلاء على السلطة ، تظهر بنية تناقض جديدة ، وهكذا دواليك ...

وينجم عن ذلك بالطبع أنه بعد قيام تحويل ثوري لا تعود عناصر الوضع (الوضع الجديد) هي العناصر نفسها التي يجب الفعل بها للتقدم ، ولا تعود المواقف أو الشعارات أو اشكال الوعي السابقة هي نفسها العوامل الحاسمة . من هنا ، تبرز مصاعب الانتقال من طور النضال المسلّح إلى طور البناء الاقتصادي في غياب درجة مرتفعة من الوعي النظري . ومن هنا أيضاً الأخطار الجسيمة التي يجب الخوض فيها ، خلال طور البناء ، عند الاستعانة بالصفات والمواقف

نفسها التي تنتمي إلى أطوار سابقة . وهكذا ، فاذا كان ما ميّز الوعي الثوري في مرحلة النضال للاستيلاء على السلطة هو روح التضحية والانضباط وامكانات التنظيم العسكري إلى آخره ، فان عناصر موضوعية أخرى تكون في المادة العناصر الحاسمة في مرحلة البناء : حس للتحليل الاقتصادي ، مقدرة على فهم التناقضات الاجتماعية الجديدة ، روح التنظيم التقني ، إلى آخره .

وفضلاً عن ذلك ، فان التأكيدات على أهمية « الوعي الثوري » بشكل عام في النضال من أجل الاشتراكية هي تأكيدات تفتقد لأي محتوى محدد (ليست صحيحة ولا مغلوطة) . إن ما يمكنه أن يكون حاسماً هو هذا التعبير أو ذاك عن هذا « الوعي » .

العلم والايديولوجية

في النقاشات حول الدور الذي يمكن لـ « وعي » ، بمعناه الأعم ، أن يلعبه كقوة شبه مستقلة في النضال من أجل الاشتراكية أو في عملية بناء الاشتراكية ، ترد الاشارة دوماً إلى « المخطوطات الاقتصادية » التي تنتمي إلى مرحلة «شباب ماركس» . وذلك بسبب الطابع «الانساني» لهذه الاطروحات وبسبب المكانة الأساسية المعطاة لـ « إنسان » فيها . وغالباً ما نجد الاستشهاد بالمقطع التالي من « المخطوطات الاقتصادية ـ الفلسفية » (عام ١٨٤٤) حيث يعترف ماركس بالمعادلة المأخوذة عن فيورباخ : « الانسانية تساوي الطبيعية » :

« إن الشيوعية هي الالغاء الايجابي للملكية الفردية (التي هي استلاب الانسان نفسه) وبالتالي التملك الفعلي للجوهر الانساني من قِبَل الانسان ولأجل الانسان ؛ وهي بذلك عودة الانسان الشاملة لنفسه كانسان اجتماعي ، أي انساني ، عودة واعية تحافظ على كل غنى التطور السابق . إن هــذه الشيوعية كمذهب طبيعي

كامل تساوي المذهب الانساني ، وهي كمذهب انساني كامل تساوي المذهب الطبيعي، انها الحل الصحيح للتناقض بين الانسان والطبيعة وبين الانسان والانسان، الحل الصحيح للصراع بين الوجودوالجوهر، بين الشيء وتأكيد الذات ، بين الحرية والضرورة ، بين الفرد والمجموع . انها حل معضلة التاريخ ، وهي تعي كونها هذا الحل ».

ان الذين يلجأون إلى هذا النص يهملون حقيقة أساسية بيّنها لوي التوسير عن حق عندما قال ان ماركس في وقت لاحق قد ...

« ... أسّس .. كل مفهومه للاقتصاد السياسي على نقد هذه الفرضية (فرضية « الانسان الاقتصادي » homo economicus وتجريدهــا القانوني أو الأخلاقي : « إنسان الفلاسفة ») ... (« Contradiction et Surdétermination » ، « دفاعاً عن ماركس » ، ص ١٩) .

ان كون ماركس كان لا يزال يطرح المعادلة المأخوذة عن فيورباخ آنذاك يُبرز نقطة التباين بين المواقف المادية اللاحقة التي اتخذها ماركس في كتاباته اللاحقة وبين المواقف الانسانية التي كان لا يزال يدافع عنها في « المخطوطات ». على كل حال ، فهو يتكلم فيها عن المادية بهذه العبارات :

« اننا نجد هنا أن المذهب الطبيعي المتناسق ، أو المذهب الانساني، يتميز عن المثالية بقدر تميزه عن المادية، ولكنه في الوقت نفسه الحقيقة التي تجمعها . »

وكما يقول اميل بوتيجيلي عن حق فان المادية في تلك المرحلة«لا تزال بالنسبة لماركس وجهة نظر يجب تجاوزها باسم مذهب انساني ، ولا بدّ من القول أنه لا يعود مطلقاً إلى استعمال العناصر التي عرّف بها هذا المذهب في المخطوطات ». ويضيف بوتيجلي أيضاً هذه الملاحظة الصحيحة :

« في عام ١٨٤٤ ، كان فكر ماركس لا يزال بعيداً عن شكله النهائي . و « المخطوطات » هي شهود على ايضاح فكر يبحث عن نفسه في العديد من النقاط، أكثر مما هي التعبير عن فكر متكامل» .

والواقع اننا نجد أن ماركس لم يكن قد تخلّى بعد في « المخطوطات الاقتصادية ـ الفلسفية » عن الفكرة الفيورباخية التي تعتبر جوهر الانسان مُعطى أو حق عن « حقيقة » الانسان . وهكذا فليس صدفة أن تكون « المخطوطات » موضوع نقاش وسجال ، أو أن تكون قد دفعت بعض الحرفيين إلى البحث عن الحجة القائلة أن فكر ماركس ، في « المخطوطات » على الأقل ، هو فكر أخلاقي محض . .

لعلنا نعرف كيف دحض انغلز رأي الذين يريدون تحويل الماركسية إلى مذهب أخلاقي ، إذ قال في رسالة إلى لافارغ بتاريخ ١١ آب ١٨٨٤ :

« لو أن ماركس كان على قيد الحياة لكان احتجّ على المثال السياسي ـ الاقتصادي الذي تنسبونه اليه . عندما يكون المرء « رجل علم » ، لا يكون له مثال ، انه يبلور النتائج العلمية وحسب ، وعندما يكون المرء حزبياً ، فهو يناضل من أجل تطبيقها . ولكن عندما يكون للمرء مثال ، لا يسعه أن يكون رجل علم لأنه يكون قد انحاز سلفاً . »

ومع ذلك ، فحتى لو بدت مواقف ماركس قريبة جداً من مواقف فيورباخ في بعض اجزاء « مخطوطات ١٨٤٤ » ، فقد اعترف ماركس ، منذ ذلك الحين بان لا وجود لطبيعة بشرية سابقة للتاريخ يمكن تعريفها نهائياً . وعلى كل حال ، فقد قال ماركس في هذا النص بالذات : « إن التاريخ هو تاريخ الانسان الطبيعي الحقيقي » .

الانسان المنتج : الانسان الذي ينتج نفسه ، وليس الانسان هو وعي لذاته ؛ تلك هي نقطة الانطلاق .

في هذه الظروف نجد أن حقيقة الانسان هي صيرورته. وبالرغم من المظاهر ، لسنا هنا امام سياق فكري ليس إلا ، ولكننا قد تخطينا بكثير فكرة وعي الذات الهيغلية.

تلخيصاً ، فان الاستشهاد بالانسانيـــة وبدور الوعي كما يردان في « مخطوطات ١٨٤٤ » هو استشهاد بفكر ماركس كما كان قبل ان يقف ماركس على ارض المادية الجدلية بشكل نهائي . وعلى كل حـال ، لم تكن قد برزت في هذه النصوص بعد فكرة علاقات الانتاج ، ولا فكرة الصراعات الطبقيـــة كمحرك للتاريخ [١] .

وثمة نقطة اخرى يجدر ذكرها ، وهي ان فكرة « الاستلاب » مـــا تزال فكرة أساسية في « المخطوطات » . وهذا ليس الحال فيما بعـــد ، حيث يُحتّل

(١) يتضح الفارق بين فكر ماركس في « المخطوطات » وفكره في « رأس المال » من خلال المقارنة التالية التي اجراها موريس غودلبين في كتابه Rationalité et Irrationalité en Economie (« العقلانية واللاعقلانية في الاقتصاد » ، منشورات ماسبيرو ، ١٩٦٦ ، ص ١٢٢) :

« المخطوطات »	« رأس المال »
١) نظرية استلاب العمل Travail aliéné تحتل مركز الصدارة .	١) مركز الصدارة لقانون التلازم بين علاقات الانتاج وقوى الانتـاج .
٢) رفض نظرية القيمة عنـــد ريكاردو - اهميه المنافسة .	٢) نظرية القيمة تحتل مركز الصدارة. المنافسة تفسر سعر السوق ، ولا تفسر القيمة .
٣) استخلاص صراع الطبقـــات انطلاقاً من الاستلاب .	٣) يعتمد صراع الطبقـات على مستوى قوى الانتاج وعلاقات الانتاج .
٤) الشيوعية اداة سياسية بيـــد الانسانية المنتصرة .	٤) الشيوعية نمط انتاج .

(المترجم)

ماركس فكرة « الممارسة » محلّ فكرة « الاستلاب » . وليس صدفة ان يكون الذين يعتمدون على « المخطوطات » وعلى مواقف ماركس التي تعتبر اخلاقية هم نفسهم الذين لا يولون فكرة الممارسة المكانة التي تحتلها في كتابات مؤلف « رأس المال » اللاحقة .

ان هذه الافكار حول دلالة النص السالف الذكر قد تبدو طويلة بلا معنى. لست اعتقد بذلك . إن هذا النّص ، و « المخطوطات الاقتصادية والفلسفية » بشكل اعمّ ، ليس نقطة ارتكاز للعديد من المؤلفين الذين يعتبرون انفسهم ماركسيين دون ان يكونوا لينينيين وحسب ، بل هو ايضاً حد فاصل في تراث ماركس نفسه . فالذي لا شك فيه هو ان ماركس دفع التحليل الفلسفي ، في النص ، إلى ابعد بكثير مما كان عليه من قبل معطياً لكلمة فلسفة « القبول نفسه الذي سوف يضيف اليه ماركس في وقت لاحق ادانة قاطعة » ، على حد قول لوي التوسير الصحيح .

اذا كانت مخطوطات عام ١٨٤٤ تمثل حقاً « الانتصار النظري الذي لا يضاهى » للفلسفة ، و « السيطرة الجذرية » للفلسفة على الاقتصاد ، فتفسير ذلك ان ماركس كان لا يزال يقبل الاقتصاد السياسي البرجوازي كما كان يعبّر عن نفسه في تلك المرحلة ، أي دون ان يضع مفاهيمه ومنهجيته موضع تساؤل [١]. هنا ، يتطور كل شيء على مستوى « تجريد الاقتصاد » [٢] الذي يسمح بوجود « التجريد » الآخر ، تجريد الفلسفة كما يلاحظ التوسير .

ان الاعتراف بهذه الوقائع امر هام . ذلك انه يسمح بمعرفة افضل للعلاقات بين بعض الاستشهادات من « مخطوطات ١٨٤٤ » وبين بعض الاتجاهات او بعض المواقف الفكرية والأيديولوجية في الوقت الحاضر . وهكذا ، يبدو من خلال

---

(١) هذا لا يعني انه كان يقبل بكل استنتاجاته .

(٢) ان « تجريد الاقتصاد » هذا يعني ، فيما يعني، النظر الى الاقتصاد من الخارج ، كمجموع من المقولات المعزولة عن ممارسة ما .

قراءة « المخطوطات » انه في وسع الفلسفة ، اي « الوعي » ، ان تحل تناقض الاقتصاد السياسي بالتفكير به . ويبدو ايضاً من خلال قراءة « المخطوطات » ان المرء يستطيع ان يظل مخلصاً لروح ماركس وان يقوم في آن واحد باستخلاص النتائج من « جدلية المفاهيم » وحدها ، وذلك دونما اعتماد على تحليل الممارسة وعلى تركيب جدلي انطلاقاً من هذه الممارسة ومن المفاهيم التي تُصاغ أولاً على مستواها .

ان منهجاً يعمل في مجال « جدلية المفاهيم » يؤدي إلى التأكيد مثلاً على ان « جوهر الاشتراكية هو التخطيط » او ان « جوهر التخطيط هو نظام الموازنة » . وهذا يؤدي منطقياً (وقد أدى بالبعض ومنهم مانديل) إلى الاستنتاج بانه من الممكن ان تضع ، على نحو مسبق ، اقتصاداً سياسياً للمجتمع الاشتراكي أو فلسفة أو نظاماً اخلاقياً له ظناً منا ان بالامكان استخلاص هذه هذه الفلسفة وهذا الاقتصاد وذلك النظام الاخلاقي من المفاهيم ، عوضاً عن ان نضعها ، على نحو علمي ، انطلاقاً من الممارسة الاجتماعية .

ان هذا يبيّن الاهمية الحاسمة للاعتراف بالحد الجذري الفاصل بين ماركس كما كان عليه في « مخطوطات ١٨٤٤ » وماركس كما هو عليه في « رأس المال » . وحسب اعترافنا او تجاهلنا لوجود هذا الحد الفاصل ، فاننا نفهم الماركسية كفلسفة أو نظام اخلاقي جديد ، أو نفهمها كمنهج جدلي يتجه صوب الحدث وصوب العمل ، وهو يغتني باستمرار من مصادر الممارسات الاجتماعية (التي تشمل الممارسات السياسية والاقتصادية والنظرية ، اي الممارسات العلمية بشكل خاص) .

اذا تبنينا وجهة النظر الاولى ، نصل إلى الاعتقاد بانه يمكننا ان نستخلص ، من بعض « الحقائق الاولية » أو بعض « الجواهر » ، مجموعة كاملة من قواعد السلوك بما فيها « نظاماً اخلاقياً » ، ونظاماً من التنظيم الاقتصادي يفوق كل نظام آخر ، وسياسة اقتصادية جامدة صالحة لكل الظروف ، إلى آخره .

وتلك هي مواقف الجمود المذهبي عينه .

وعلى العكس من ذلك ، فاذا نحن اعترفنا بان الماركسية ليست فلسفة ، واذا اعترفنا بانها ، قبل أي شيء آخر ، نظرية تطور الواقع والمجتمع والانسان ... فاننا نتوصل إلى رؤية مختلفة كلياً عن الرؤية السابقة للعلاقات بين النظرية والممارسة ، بين الوعي والعلم ، بين الفكرة والواقع .

إذ ذاك ، لا تعود المسألة مسألة محاسبة الواقع على أساس الفكرة .

إذ ذاك ، يجري الاعتراف بالمقولات التي صاغتها والتي تصوغها الماركسية بانها نتيجة عملية ما ، تطور تاريخي معيّن ، يلعب فيه الوعي الدور النهائي ولا شك ، ولكنه تطور الممارسة الاجتماعية بشكل خاص (وليس تطور التأمل الفكري) .

ان مثل هذه النظرية لا تقدّم تفسيراً للعالم وحسب ، بل تفتح ايضاً طريق السيطرة الفعلية للمارسة على الواقع . انها تشق طريق التحويل الثوري للعالم ، وتسمح باخضاع هذا العالم الجديد لتحليل جديد حي وثوري بقدر ما كان تحليل العالم القديم حيا وثوريا .

واذا لم يكن الوعي هنا سوى عنصر من عناصر التحولات الثورية ، فذلك لان هذه التحوّلات الثورية ليست مجرد تحولات في الوعي ، ولا هي بشكل رئيسي تحولات في الوعي ، وانما هي تحولات في الوقائع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . وبديهي ان مرحلة معينة من هذه التحولات تكون مرحلة يقظة الوعي ، اكان هذا الوعي طبقياً أم نظرياً - ولكن الشرط الذي يجعل من دور الوعي دوراً حاسماً (ودور الوعي هو بالفعل دور حاسم) هو ان يندمج هذا الدور في حركة القوى الموضوعية ، فذلك وحده يسمح له بتغيير هذه القوى .

ان ما تقوم به الماركسية الحية هو أن تطلق حركة القوى الموضوعية ،

القوى الاقتصادية والاجتماعية ، والجماهير والمنظمات ، وأن تقلب العلاقات الطبقية ، وتقود تطور قوى الانتاج بعد تسلم الحكم . اذا كانت الماركسية ذلك وهذا ما يؤكده تراث ماركس ولينين (لست اتكلم طبعاً عن التراث المكتوب وحده وانما عن التراث التاريخي ايضاً) ، فهذا يعني ان الماركسية ليست فلسفة الوعي والجوهر .

٢ - المقولات التجارية ونمط الانتاج الاشتراكي

إن إحدى مميزات عدد من الكتابات، ومقالة مانديل السالفة الذكر بشكل خاص ، هو انهـــا تعالج « مقولات اقتصادية » مفتقرة لا تنتمي ، بالرغم من لفظيتها ، إلى المقولات الاقتصادية في « رأس المـــال » ، وإنما إلى مقولات الايديولوجية الاقتصادية أو إلى « الفينومينولوجيا الاقتصادية » * التي كانت

---

* هذه « الفينومينولوجيا الاقتصادية » هي نتيجة طغيان الاشكالية Problématique الفيورباخية (اطار طرح مشكلة المعرفة) على « مخطوطات ١٨٤٤ » . وقد أدى ذلك بماركس إلى حل تناقض الاقتصاد السياسي (القائم بين إفقار العمال المتزايد والغنى الذي يبشر الاقتصاد السياسي بحيثه العالم) على صعيد الفكر ، أي بالتفكير بمقولات الاقتصاد السياسي انطلاقاً من مفهوم استلاب العمل . وليس مفهوم الاستلاب هذا إلا مفهوم «الطبيعة البشرية» عند فيورباخ. وقد استعمله ماركس (مع غيره من مفاهيم فيورباخ مثل « صيرورة العالم فلسفة » ، و « جذر الانسان هو الانسان نفسه » ، و « انهاء الفلسفة بواسطة تحقيقها » الخ .) في معرض نقده لهيغل بين ١٨٤٢ - ١٨٤٤ بشكل خاص .

وانفصل ماركس عن فيورباخ (ابتداء بـ « الايديولوجية الالمانية ») بعد أن أدرك أن نقد فيورباخ لهيغل هو نقد « ضمن الهيغلية نفسها » ، على حد قوله . كان فيورباخ لا يزال « فيلسوفاً » قلّب الهيغلية رأساً على عقب ولكنه احتفظ ببنيتها وأسسها، أي بفرضياتها النظرية. وهكذا، فان انفصال ماركس عن فيورباخ قد أدى إلى طرح أشكالية جديدة وضعته على أرض مغايرة تماماً للأرض القديمة التي تقوم عليها فلسفتا هيغل وفيورباخ. وقد غيّرت هذه الاشكالية معنى كلمة « فلسفة ». وتلك هي ، حسب التوسير ورفاقه ، مساهمـــة ماركس الفلسفية الكبرى وثورته النظريـة .

لذا ، فان نقد ماركس لهيغل في آثار الشباب هو نقد ايديولوجي (أي نقد غير علمي) لأنه ينطلق من وجهة نظر رفضها ماركس فيا بعد . (المترجم)

لا تزال تطفى على « مخطوطات ١٨٤٤ » حسب تعبير اميل بوتيجلي . ولكي نثبت ذلك ، يكفي النظر إلى الطريقة الغريبة عن فكر ماركس ، كما تطور بعد « مخطوطات ١٨٤٤ » ، التي يعالج بهـــا مانديل مقولتي الملكية الفردية والملكية الجماعية .

فمثلاً ، يتعرض كاتب المقال للتطورات المتعلقة بـ « شكـل الملكية ونمط الانتاج » بالاقتراح التالي :

« إن الانتقال من الملكية الفردية لوسائل الانتاج إلى الملكية الجماعية هو الانتقـــال من فوضى الإنتاج الرأسمالي إلى التخطيط الاشتراكي كإمكان موضوعي » (المقالة السالفة الذكر ، ص ١١).

إن مثل هذه الصياغة ، بطابعهـا الغامض ، غير الدقيق ، لا تسمح بالتقدم خطوة واحدة باتجاه الاجابة على المشكلات المطروحة. انها ترجع بنا إلى الوراء ، إلى مستوى التصريحات العامة لما أسماه ماركس وانغلز « الاشتراكية المبتذلة » التي لا تملك أي محتوى علمي محدد .

وتؤدي هذه الصياغة إلى حجب موضوع النقاش الحقيقي الدائر حالياً : في أية ظروف يمكن تحويل «التخطيط الاشتراكي كإمكان موضوعي» إلى التخطيط الاشتراكي كواقع ؟ فاذا نحن اكتفينا بالترديد أن الملكية الجماعية توفّر الامكان الموضوعي لقيام تخطيط اشتراكي ، فاننا لا نساعد ، بأي حال من الأحوال ، على حل المشكلة الأساسية: كيف يمكن أن تحول دون قيام نمط خاص من فوضى الانتاج على أساس الملكية الجماعية (تباينات ، عـــدم فعالية ، تراجعات في الانتاجية ، إلى آخره) ، فهذه ظاهرة ممكنة أيضاً ويجب تفاديها .

ولكن فلنعد إلى بعض الملاحظات التي تستدعيها الصياغة السابقة .

فلنلاحظ أولاً أن هذا النص يعالج « الملكية الفردية لوسائل الإنتاج » التي يبدو وكأنه يمكن تحويلها كلها إلى « ملكية جماعية » . ويبدو كذلك أن هذا

التحويل يمسّ ، دونما تمييز ، الملكية الفردية للمنتجين الصغار الفرديين مثلما يمسّ الملكية الرأسمالية..

وهكذا نجد أن النص السالف الذكر لا يورد ، هنا أو هناك ، فكرة «الملكية الرأسمالية» بوصفها أولاً بأول ملكية فردية لوسائل الانتاج الاجتماعية بالتحديد لأنه يبقى على مستوى أعم المقولات ، تلك التي كان ماركس يستعملها قبل أن يكتب « رأس المال » .

يبيّن ماركس في « رأس المال » ، ان طور رأس المال الفردي ما هو إلا طور انتقالي من أطوار الرأسمالية ، ذلك أن هذه الرأسمالية تلغي ، ضمن إطارها ، الملكية الفردية بمعناها الحَرْفي .

فلنعد هنا إلى ما كتبه ماركس عن الشركات المساهمة :

« إن رأس المال الذي يرتكز ، بالتعريف ، على نمط الانتاج الاجتماعي والذي يفترض تمركزاً اجتماعياً لوسائل الانتاج واشكال العمل ، يكتسي هنا ، رأساً ، شكل رأس مال اجتماعي (رأس مال افراد في شراكة مباشرة فيما بينهم) في مقابل رأس المال الفردي؛ وتبرز هذه المشروعات إذاً كمشروعات اجتماعية في مقابل المشروعات الفردية . اننا نجد هنا الغاء رأس مال بوصفه ملكية فردية في داخل حدود نمط الانتاج الرأسمالي نفسه »[1] .

ويستطرد ماركس في تعليقه على مغزى إنشاء الشركات المساهمة ، فيلاحظ ان حق عمل الادارة فيها قد أضحى مفصولاً عن ملكية وسائل الانتاج . فيقول :

« في الشركات المساهمة» تنفصل (وظيفة الادارة) عنْ ملكية

---

(١) « رأس المال » ، الفصل ٢٧ (الجزء السابع من « رأس المال » ، ص ١٠٢ ، في الطبعة الفرنسية Editions Sociales) .

رأس المال ، ومع ذلك فان العمل هو نفسه مفصولاً كلياً عن ملكية وسائل الانتاج وفائض العمل . ان نتيجة التطور الأقصى للانتاج الرأسمالي هذه هي النقطة التي تمرّ منها ، بالضرورة ، عملية تحويل رأس المال إلى ملكية المنتجين ، ليس بكون رأس المال هذا ملكية فردية لمنتجين معيّنين ، وإنما بكونه ملكية منتجين شركاء، بكونه ملكية ذات طبيعة اجتماعية مباشرة . وهو فضلاً عن ذلك النقطة التي يمر منها تحويل كل وظائف عملية التوالد التي لا تزال مرتبطة بملكية رأس المال إلى وظائف بسيطة لمنتجين شركاء، إلى وظائف اجتماعية ، [1] .

لا يكتفي ماركس في هذا التحليل ، وفي غيره ، بالتحدث عن « ملكية فردية » بشكل عام ، ولكنه يأخذ بعين الاعتبار طبيعة قوى الانتاج التي تفعل بها الملكية الفردية، أو الملكية الرأسمالية للمشروعات الاجتماعية؛ وهو يكشف الأهمية الحاسمة للتحولات التي تحدث على مستوى تطور قوى الانتاج وفي طابع علاقات الانتاج . والواقع أن المفهوم القانوني نفسه للـ« ملكية الفردية يشمل وقائعاً اقتصادية متتالية مختلفة جداً عن بعضها البعض لأنها تبدأ بالانتاج السوقي الصغير وتنتهي برأسمالية الدولة الاحتكارية مروداً بالانتاج الرأسمالي الفردي ، والانتاج الرأسمالي الاجتماعي ، والرأسمالية الاحتكارية [2] .

عندما نهمل كل تحليلات ماركس هــذه (الغنية جداً بالعِبَر ليس في خلاصاتها وحسب بل وفي منهجهـا أيضاً) ، فاننا نعجز عن فهم ما يلي :

---

(١) « رأس المـال » ، الجزء ٧ ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٢) اننا نجد هنا ، كيف يتخطى ماركس ، في تحليله للعلاقات الاجتماعية الحقيقية، المقولات القانونية الضيقة ، الامر الذي يسمح له ، فيا بعد ، بان يستوعب ، على نحو محدد ، التنوعات العديدة للعلاقـــات الاجتماعية التي يمكن أن تشملها مقولة عـــامة ومجردة مثل مقولة « الملكية الجماعيــة » او « ملكية الدولة » .

أ) كيف يولد نظام اجتماعي جديد في صلب المجتمع الرأسمالي نفسه ؟ ب) مـا هي التناقضات الخاصة بمختلف أطوار الرأسمالية ؟ ج) مـــا هي التناقضات الخاصة بالأنظمة الاقتصادية التي تُبنى فيها الاشتراكية .

ولنعد مرة أخرى إلى نصوص ماركس حول الشركات المساهمة . يستطرد ماركس قائلاً :

« إن ذلك هو الغاء نمط الانتاج الرأسمالي ضمـن نمط الانتاج الرأسمالي نفسه ، فهو إذاً تناقض يقضي على نفسه بنفسه ... انه الانتاج الفردي دون سيطرة الملكية الفردية »[1] .

ويضيف :

« يجب النظر إلى المشروعات الرأسماليـــة المساهمة والمصانع التعاونية على أنها اشكال انتقال نمط الانتاج الرأسمالي إلى النمط الجماعي ، مع وجود فارق واحد هو أن التناقض ينحلّ سلبيـاً في الاولى ، وإيجابياً في الثانية »[2] .

لهذه التحليلات أهمية كبيرة . فهي لا تثبت فقط أن ماركس لم يكتفِ مطلقاً بدراسة الرأسمالية « الصافية والمجردة » كما يزعم البعض ، بل تثبت على العكس من ذلك ، انه درس الرأسمالية نظرياً في تطورها وفي أطوارها المتلاصقة .

أما بالنسبة للدلالة العملية والسياسية لهذه التحليلات فهي واضحة كذلك . يكفي أن نذكر بان انغلز ، في نقده لبرنامج « ارفورت » ، يستعمل المقولات نفسها التي عرضها ماركس في المجلد الثالث من «رأس المال» . ويبرز ذلك بوضوح عندما ينتقد المقطع ٤ من النص الذي أرسله اليه كاوتسكي ، فيقول :

---

(١) « رأس المال » ، الجزء ٧ ، ص ١٠٦ .

(٢) « رأس المال » ، الجزء ٧ ، ص ١٠٦ .

« إن المقطع ٤ - « انعدام التخطيط الذي يعود أساسه إلى طابع الانتاج الرأسمالي الفردي نفسه » - يتطلب تصحيحاً كبيراً. اني أعرف انتاجاً رأسمالياً كشكل اجتماعي، كطور اقتصادي، كما أعرف انتاجاً رأسمالياً فردياً كظاهرة تبرز بشكل أو بآخر خلال هذا الطور. ولكن ما معنى « الانتاج الرأسمالي الفردي » ؟ هل هو انتاج يقوم به متعهد خاص، معزول ؟ ألا يتجه مثل هذا الانتاج باطراد نحو أن يصبح هو الاستثناء لا القاعدة ؟ ان انتاجاً رأسمالياً تقوم به شركات مساهمة لم يعد انتاجاً فردياً، بل انتاج لصالح عدد كبير من المساهمين. وإذا انتقلنا من الشركات المساهمة إلى التروستات التي تسيطر على فروع صناعية باكملها وتحتكرها، فذلك لا يكون نهاية الانتاج الفردي وحسب، بل وأيضاً نهاية انعدام التخطيط. أسقطوا صفة « فردية » فتصبح الجملة صحيحة »[1].

إننا نجد هنا كيف أن صياغة مانديل العامة حول « فوضى » الانتاج الرأسمالي تظل جد ناقصة رغم كونها صحيحة أساساً.

ونحن نعلم أن لينين استشهد بعبارة انغلز (حول « نهاية انعدام التخطيط ») في « الدولة والثورة »، وأضاف ما يلي :

« اننا نملك هنا ما هو جوهري في التقييم النظري المرأسمالية الحديثة، أي للاستعمار، وهو ان الرأسمالية تتحول إلى رأسمالية احتكارية. »

إذا لم يؤدِ تطور الرأسمالية الاحتكارية ولاحق ظهور رأسمالية الدولة الاحتكارية والبرمجة الرأسمالية إلى القضاء على فوضى الانتاج الرأسمالي (بل

---

(١) « نقد برنامجي غوتا وارفورت»، Ed. Sociales، باريس ١٩٥٠، ص ٨١ - ٨٢.

أدى إلى دفعها إلى حدهـــا الأقصى) ، فهذا لا ينفي دخول تعديلات عميقة (لصالح الاحتكارات) على مضمون هذه الفوضى وشكلها؛ كما انه لا ينفي كون محاولات التخطيط والبرمجة ؛ التي تطبع الرأسمالية الحالية ، تشكل البرهان على إحتوائها الشروط المادية لنظام اجتماعي جديد : النظام الاشتراكي

وكما يقول لينين فان ...

« ... رأسمالية الدولة الاحتكارية هي التمهيد المادي الأكمل للاشتراكية ، إنها عتبة الاشتراكية ، المرحلة التاريخية التي لا لا تفصلها اية مرحلة وسيطة عن الاشتراكية » .

إذا كان لا يكفي الاقتصار على الصيغ العامة المتعلقة بال « ملكية الفردية » لطرح مشكلات الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، فكيف إذا كان الأمر يتعلق بال « ملكية الجماعية » ؟

رأينا أعلاه أن ماركس يستعمل عبارة« ملكية جماعية » ليشير إلى الملكية الجماعية للمساهمين في الشركات المساهمة ، وإلى تعاونيات الانتاج العمالية وإلى ملكية الدولة لوسائل الانتاج .

لا يكتفي ماركس وانغلز مطلقاً بتحليل المشكلات الاقتصادية انطلاقاً من « مقولات قانونية » .

ان تحليلاتهم تشير ، على عكس ذلك ، إلى أن العلاقات الاجتماعية المحددة هي التي تحدد نمط الانتاج وليس « الشكل القانوني » للملكية . وهكذا فان الطبيعة الطبقية للدولة تحدّد ما إذا كانت « ملكية الدولة » لا تتعدى كونها « رأسمالية مدفوعة إلى حدها الاقصى » (على حد تعبير انغلز في « الرد على ديورنغ »)،أم انها، على العكس من ذلك، تملك وسائل الانتاج باسم المجتمع».

لكي توفر « الملكية الجماعية » « الامكان الموضوعي للتخطيط الاشتراكي»، فمن الضروري أن تكون هذه الملكية ملكية الدولة البروليتارية . ولكن ملكيـة

الدولة هذه لم تصبح ملكية اجتماعية بعد (أي ملكية المجتمع كله) . ليست الا تملك السلطة البروليتارية لوسائل الانتاج «باسم المجتمع» (حسب تعبير انغلز نفسه) ، ولا يغدو ذلك تملكاً اجتماعياً الا بمقدار ما تتلاشى الدولة [1] . وفيما يصبح تدخل الدولة بلا مبرر في المجال تلو الآخر من مجالات العلاقات الاجتماعية، يرافق ذلك توقف الانتاج السوقي وتلاشيه ، ويحل تنظيم أوعى وأكثر منهجية محل بقايا الفوضى في مجال الانتاج . ان تملك الدولة البروليتارية لوسائل الانتاج قد يتم دفعة واحدة ، أما التملك الاجتماعي لوسائل الانتاج ، وتلاشي الدولة، والقضاء على الانتاج السوقي فهي تشكل ، على العكس من ذلك ، عملية تاريخية (تتوقف على العملية الأولى) وتمتد على مرحلة تاريخية طويلة بالضرورة . وتتميز هذه المرحلة نفسها باطوار متتالية .

وبقدر ما يهمل ماندبل التمييز بين الانتاج السوقي الصغير ، والانتاج الرأسمالي الفردي ، والانتاج الرأسمالي الاجتماعي ، والرأسمالية الاحتكارية ، ورأسمالية الدولة الاحتكارية ؛ بقدر ما يهمل التمييز بين المجتمع الاشتراكي ، والمجتمع الشيوعي (وكل أطوار هذه المجتمعات) . وهكذا فهو يعالج كل المشكلات وكأنه يمكن حلها على أساس مجرد التناقض بين « الملكية الفردية » و « الملكية الجماعية » ، كما لو أن المجتمع الاشتراكي قد أضحى مجتمعاً اشتراكياً متطوراً يسيطر سيطرة كاملة على قواه الانتاجية . ان عدم سيطرة المجتمع الاشتراكي سيطرة كاملة على قواه الانتاجية ، وعدم تمكنه من تحقيق هذه السيطرة ، هو في صلب المشكلات الراهنة التي تواجه العالم الاشتراكي .

تلخيصاً لما سبق ، وتمهيداً لمعالجة مسألة جديدة وثيقة الاتصال بالمسألة السابقة ، يمكننا القول ان ما هو حاسم في تحقيق ملكية الدولة البروليتارية

---

(١) الدولة والمجتمع يشكلان وحدة تناقض . وينبثق من هذا التناقض نفسه التناقض (والوحدة) بين ملكية الدولة والملكية الاجتماعية .

لوسائل الانتاج الرئيسية ليس كونها تسمح بقيام برمجة اشتراكية حقيقية مباشرة، فهي لا تسمح بذلك إلا كامكان للمستقبل .

وعلى عكس ذلك ، فالمكسب المباشر هو القضاء على السلطة الاقتصادية والسياسية للبرجوازية - وهذا حاسم بالنسبة للمستقبل -واجراء تحويل في بنية طبقات المجتمع وفي الطبيعة الطبقية للدولة .

إن العنصر الأساسي هو التحويل الجذري للعلاقات الاجتماعية . اما الباقي : البرمجة والسيطرة الاجتماعية على الانتاج ، فليستا ، في البدء ، الا امكاناً مجرداً (يرتهن تدعيم النظام الاجتماعي الجديد وتطوره بتحول هـذا الامكان باطراد إلى واقع) .

الامكان والواقع

رأينا سابقاً خطورة الخلط بين الامكان و الواقع . ان كل مشكلة بنـاء الاشتراكية هي ، بالتحديد ، مشكلة خلق الظروف الـتي تحوّل الامكان الى واقع (على أساس مصادرة الملكية الرأسمالية وتطور الملكية الجماعية) .

ولكن ، لا بد من البدء بطرح عدد من الأسئلة لضمان الانتقال من الامكان إلى الواقع :

الميزة الأساسية للاشتراكية - أو لنظام اقتصادي يبني الاشتراكية - هل هو خضوعها لخطة وتطورها وفق خطة ما، أم هو خضوعها للحاجات الاجتماعية وتطورها وفق هذه الحاجات (ويجب ، بهذا الشأن ، أن تكون الخطة أفضل تعبير ممكن عن هذه الحاجات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعينة) ؟

هل يكفي أن تقوم الدولة البروليتارية بوضع خطة ، تحدّد فيها الأهداف

وتعيّن الأولويات ، لكي تستجيب هذه الخطة للامكانات الموضوعية ، لمتطلبات توفير الحد الأقصى من العمل ، لمتطلبات التناسق، وللحاجات الاجتماعية نفسها ؟

هل يكفي تعيين الأولويات في الخطة لكي يسير التطور الاقتصادي الحقيقي وفق هذه الأولويات ؟

يكفي أن نطرح هذه الأسئلة وأن نملك الحد الأدنى من المعرفة بالواقع الموضوعي لكي نرى أنفسنا مجبرين على الاجابة بالنفي ، أي الاعتراف بان ما هو « ممكن » بالنسبة لمفهوم مجرّد خاطيء ليس بالضروري حقيقياً .

ويجب الاعتراف بالتالي ان المشكلة الحقيقية التي يجب الاجابة عليها ، والتي ينبثق منها حلّ جميع المشكلات الأخرى ، هي مشكلة خلق الظروف المحددة التي تسمح للاقتصاد ، في كل طور من الأطوار ووفق شروط محددة ، أن يكون مبرمجاً برمجة فعلية ؛ كما تمكن الخطة من أن تتلاءم مع مقتضيات التطور الاجتماعي والحاجات الاجتماعية ومتطلبات التناسق والفعالية وما شابه ، بقدر ما يسمح بذلك الطور المعين [1] .

ان عدم النظر في هذه المشكلات والاكتفاء بالمقولات المجرّدة التي تخلط بينها وبين الواقع خطأ ، مؤداها البقاء في مجال فلسفة خاطئة وعدم بلوغ مستوى المشكلات المحددة والعجز بالتالي عن تقديم بداية جواب لهذه المشكلات .

لنأخذ مثلاً . بعد الاعتراف بان البرمجة الاشتراكية تفترض قدرة المجتمع الفعلية على حساب وتوزيع قوى الانتاج بطريقة فعّالة ، يطرح مانديل على نفسه السؤال التالي :

« هل يمكن ، في بلد مثل كوبا ، قيام حساب وتوزيع فعليين » ، أي

---

(١) راجع مقالة بتلهايم « اشكال واسلوب البرمجة الاشتراكية ومستوى تطور قوى الانتاج » في مكان آخر من هذا الكتاب .

تخطيط الآلات والمواد الأولية واليد العاملة في بضع الآلاف من المشروعات الصناعية الموجودة في البلد ؟ الجواب طبعاً بالايجاب . ولا شك ان هذا سيتم في البدء على نحو ناقص وجزئي وغير كاف ؛ ولكن السبب في ذلك ليس مستوى تطور قوى الانتاج وانما هو اخطاء التنظيم وانعدام التجربة ، وهذه يمكن ويجب تصحيحها باطراد بفضل التجربة وتكوين الكوادر الكافية ، وبفضل مراقبة الجماهير ومبادراتها الخلاقة إلى آخره . أن أي جواب آخر يرسم ، في الواقع ، علامة استفهام على كل التطور الاشتراكي في بـــلد متخلف . » (المقالة السالفة الذكر ، ص ١٣) .

ان الاقتراح الوارد في بداية النص لا معنى له البتة بشكله العام ، ذلك لأن السؤال الصحيح هو معرفة في أية ظروف يمكن « التخطيط » ، وبأي قدر من التأخير ، وبواسطة أي أشكال تنظيم ، وبواسطة أي أشكال في العلاقات بـين وحدات الانتاج ، وبأية درجة من الفعالية ؟

ويوحي ارنست مانديل بأنه يرسم بداية جواب عندما يقول في نهايـــة النص : « ولا شك ان هذا سيتم في البدء على نحو ناقص وجزئي وغـير كاف ؛ ولكن السبب في ذلك ليس مستوى تطور قوى الانتاج وانما هو أخطاء التنظيم وانعدام التجربة . . . »

هنا ايضاً يهرب المؤلف من الواقع ويسقط في الانتقائيـــة (التي تؤدي إلى تفسير كل شيء بما هو « عَرضَي ») ، هذه الانتقائية نفسها التي يتسرع باتهام غيره بالسقوط فيها . وتتلتج هذه « السقطة » عن كونه يعتبر المقولات افكاراً « صافية » ، « مجردة » (بالمعنى السيء للكلمة) وعن ضرورة القفز للانتقال من هذه المفاهيم « الصافية المجردة » إلى تحليل الواقع المحدّد .

وهكذا نجد في النص السالف الذكر ان فكرة « درجة تطور قوى الانتاج» قد أفرغت من مضمونها المحدد لان المؤلف قد عزل عنها انعدام التجربة ، والفقر في الكفاءات (التكوين غير الكامل للكوادر) ، والاخطاء في التنظيم وغيرها.

إن هذه جميعها تدخل في درجة تطور قوى الانتاج وهي تطبع تطوراً كبيراً إلى حد ما لهذه القوى .

والواقع ان الاخذ بعين الاعتبار درجة التطور الكبيرة إلى حد ما لقوى الانتاج هو وحده الذي يسمح بان نفهم ان الشكل القانوني الواحد (ملكية الدولة البرولبتارية) قد يشمل مختلف العلاقات الانتاجية المحددة ويحدد درجة من الفعالية قابلة للتغير حساب وتوزيع المنتجات. من هنا فان اشكال التخطيط ودرجة فعاليته وثيقة الارتباط بمستوى تطور قوى الانتاج ، وهذا يؤدي ، خاصةً ، إلى امكان او استحالة اضمحلال المقولات التجارية بين وحدات الانتاج داخل القطاع المؤمم في ظل دكتاتورية البروليتاريا ، وذلك حسب درجة التطور .

التأميم والتشريك والاقتصاد الانتقالي

ان المشكلات السالفة الذكر هي ذات اهمية بالغة بالنسبة لكوبا وللبلدان الاخرى السائرة او التي تسير في طريق بناء الاشتراكية بحيث لا بدّ لنا من دراسة اقرب للطريقة التي يطرح بها لينين هذه المشكلات ، وخاصةً في « حول الطفولية اليسارية » ، النص الاساسي في هذا الشأن .

فلنقرأ أولاً مختلف مقاطع النص الذي يميّز فيه لينين بين التأميم والمصادرة من جهة ، والتشريك من جهة اخرى ، وذلك إلى حدّ اعتبارهما متعارضيَن .

« قد نكون مصممين او مترددين بصدد التأميم والمصادرة . ولكن مهما تعاظم « التصميم » فهو لا يكفي للانتقال من التأميم الى التشريك ... إن مصيبة « الشيوعيين اليساريين » هي بالتحديد في في عدم رؤيتهم للميزة الرئيسية « للوضع الراهن » ، للانتقال من المصادرات (التي تتطلب الحزم من قبل الرجل السياسي) إلى

التشريك (الذي يتطلب ثوريين من نوع آخر) .

بالامس ، كان يجب التأميم والمصادرة وضرب البرجوازية والقضاء عليها ، ومواجهة التخريب بالحد الاقصى من الحزم . اما اليوم ، فالعميان وحدهم هم الذين لا يرون اننا قد اممنا ، وصادرنا ، وحطمنا ، ودمرنا اكثر مما تمكنا ان نحصي . ذلك ان التشريك يختلف عن مجرد المصادرة في انه يمكن ان نصادر متسلحين بـ « التصميم » وحده ، دون ان نكون كفوئين في مجال احصاء ما صادرناه وتوزيعه على نحو عقلاني ، في حين لا يمكننا القيام بالتشريك الا اذا كنا نتمتع بتلك الكفاءة (١) . »

ويتضح من ذلك ان لينين يميّز هنا بين عملية التأميم القانونية (او المصادرة) وبين التشريك ، أي سيطرة المجتمع : او سيطرة الدولة « باسم هذا المجتمع » على الاملاك المؤممة او المصادرة .

ان التمييز الذي تبينّاه هو إذاً تمييز بين مقولة قانونية وواقع اجتماعي : فالبرغم من تأميم الصناعة الكبيرة فلم يجر تشريكها بفعالية ، أي بطريقة فعالة باسم المجتمع . والواقع ان ما يشغل لينين ، في النص السالف الذكر ، ليس التوجيهات المرسلة إلى القطاعين البرجوازي الصغير او التجاري المحض من الاقتصاد وانما التوجيهات المرسلة إلى الصناعة الكبيرة الحديثة . فالواقع انه يعترف لها بما سمّي صيغة « رأسمالية الدولة » تحت سلطة السوفييت . إن رأسمالية الدولة، في الوضع المحدّد الذي كانت روسيا السوفييتية موجودة في ذلك الحين ، قد جرى التعبير عنها ، بشكل خاص، باستعداد الدولة السوفييتية لتسليم « إدارة » اهم المشروعات إلى الذين أسماهم لينين « الرأسماليين المثقفين » ، ليس بوصفهم رأسماليين وانما بوصفهم اختصاصيين ، تقنيين او اداريين ، وذلك لقاء أجور مرتفعة .

---

(١) لينين ، « المؤلفات الكاملة » ، المجلد ٢٧ ، الطبعة الفرنسية ، ص ٣٤٨ - ٣٤٩

كانت المسألة هي مسألة تأمين تشريك المشروعات الكبرى ، وذلك بخلق ظروف ادارة فعالة تحت سيطرة السلطة البروليتارية (بالشكل وعلى المستوى الذين كانا ممكنين في ذلك الحين) . أي ان المسألة بالنسبة للينين ، هي ان يكلف « الرأسماليون المثقفون » مرحلياً بادارة « اهم المشروعات » القادرة على تقديم الامدادات الفعلية لعشرات الملايين من الاشخاص » ، وذلك تحت رقابة المفوضين العماليين او اللجان العمالية التي تراقب كل حركة من حركات « المدير » والتي تهضم خبرته الادارية ، والتي تتمتع بحق رفض قراراته واقالته شرط موافقة هيئات السلطة السوفييتية على ذلك .

ان تأميم اهم المشروعات لا يشكل ، بالنسبة للينين ، معادلة سحرية تضمن « اوتوماتيكياً » زيادة منتظمة ومتناسقة في الانتاج ، وتكيفه مع الحاجات الاجتماعية وما شابه . ان التأميم هو الشرط الضروري لذلك ، وليس الشرط الكافي . فالذي يجب ان يتم هو ضمان التشريك الفعلي لوسائل الانتاج الاجتماعية – في ظروف محدودة – وهذا يتطلب ، فيما يتطلب ، محاسبة وتوزيعاً وادارة فعالة تحت الرقابة الاجتماعية .

بديهي ان المسألة ليست ان نعرف ما اذا كانت الصناعة الحديثة الكبيرة « ناضجة » ام لا للتأميم ، فالواقع انها ناضجة لذلك . المسألة هي ان نحدد الظروف المميزة التي تسمح للتأميم بان يتحول إلى تشريك حقيقي . وواضح ان صيغة « رأسمالية الدولة » في ظل سلطة السوفييت لا تحل هذه المسألة الا جزئياً وآنياً وعلى نحو ناقص ، وذلك في ظروف جد متميزة ، هي ظروف بداية اول ثورة بروليتارية . وسرعان ما برزت ضرورة ايجاد اشكال انتقالية اخرى يمكن من خلالها تأمين خضوع ادارة مشروعات الدولة وادارة مجمل الاقتصاد لرقابة المجتمع الفعلية وذلك على نحو يزداد تحسناً .

تلك هي الاسئلة المحددة الدقيقة التي يجب طرحها والاجابة عليها لتأمين بناء الاشتراكية . تلك هي اسئلة اقتصاد الانتقال إلى الاشتراكية .

ليست المسألة مجرّد مسألة تأميم او ملكية دولة ، وانما هي ممارسة سلطة الدولة لرقابة فعّالة على الانتاج وعلى توزيع المنتجات، وذلك من خلال اجراءات متكيفة مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الموضوعية في بلد ما. وكما يقول لينين في النص نفسه :

« فالذي لا يفهم ذلك يرتكب خطأ اقتصاديا لا يُغتفر ، اكان باهماله الوقائع الحقيقية ، أو بعدم معرفته للحقيقة لعجزه عن مواجهتها ، او بالإكتفاء بمواجهة « الرأسمالية » بـ « الاشتراكية » على نحو مجرّد ، دون تحليل الاشكال والمراحل المحددة لهذا الانتقال ... ولم يكن عبثاً ان يكون رواد الاشتراكية قد تكلموا عن مرحلة انتقالية كاملة بين الرأسمالية إلى الاشتراكية ... وليس بدون سبب اصرارهم على « آلام المخاض الطويلة » المجتمع الجديد فليس هذا المجتمع الجديد إلا تجريداً لا يمكن ان يتجسد في الحياة لا عبر سلسلة كاملة من المحاولات المحددة والمتنوعة والناقصة الهادفة إلى بناء هذه الدولة الاشتراكية او تلك[1] . »

والواقع ان المشكلات المحددة للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية هي المشكلات المطروحة طوال مرحلة تاريخية كاملة والتي يجب حلها في كل بلد في ظروف خاصة .

يعود عدد من المشكلات الاساسية لاقتصاد الانتقال إلى الاشتراكية إلى كون الثورة لم تقم في البلدان ذات القوى الانتاجية الاكثر تطوراً ، وإنما قامت ، على العكس من ذلك ، في البلدان ذات القوى الانتاجية الضعيفة التطور نسبياً . وهذا يعني ، حسب تعبير لينين ، ان هذه البلدان متقدمة سياسياً ولكنها متأخرة اقتصاديا .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٥٦

كلمتان اخريان حول نص لينين الغني جداً .

بعد تشديده على طابع الاقتصاد الانتقالي من الرأسمالية إلى الاشتراكيـة الذي كان يكتسبه الاقتصاد السوفييتي في ذلك الحين ، يشير لينين إلى ان أطلاق اسم « جمهورية اشتراكية » على جمهورية السوفييت لا يعني مطلقاً ان « النظام الاقتصادي الجديد هو نظام اشتراكي » وانما يعبّر عن «إرادة السلطة السوفييتية في تأمين الانتقال إلى الاشتراكية [1] » .

وواضح حالياً ان الاقتصاد الكوبي ، مثلاً ، لم يصبح بعد اقتصاداً اشتراكياً وانما هو اقتصاد انتقالي من الرأسمالية الى الاشتراكية . وهكـــذا ، فكل الاستنتاجات و «الوصفات» التي صيغت انطلاقاً من مفهوم مجرد لـ «إشتراكية» لا تملك اية دلالة عملية .

ان الاعتقاد بان قرارات المصادرة والتأميم تقرر كل شيء وتضمن ولادة نمط انتاج جديد ما هو الا السقوط فعلاً في « الوهمية القانونية » .

في جميع الكتابات التي عالج فيها لينين مشكلات تنظيم الاقتصاد السوفييتي، كان يشدّد على الطابع الانتقالي للاقتصاد السوفييتي في ذلك الحين ، ويعبّر عن اهتمامه بتكييف اشكال التنظيم مع مستوى تطور قوى الانتاج .

وهذا يعني انــــه يجب أن نعيّن ، في كل وضع محدّد ، الأشكال الخاصة الواجب اعطاؤها لعلاقات الانتاج الجديدة ولتنظيم الانتاج .

ولكي نضمن فعالية في ادارة الاقتصاد ، يجب تكييف هذه الاشكال الخاصة مـــع مستوى وخصائص تطور قوى الانتاج في كل بلد ومع مجموع الخصائص التاريخية والسياسية (وهذا يشمل مستوى الوعي الطبقي) والثقافية

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٥٦ و ٣٥٠

لهذا البلد وحتى مع مختلف فروع اقتصاده . وهكذا ، فليس صدفة أن يكون للاصلاح الزراعي الكوبي سمات خاصة تميّزها عن الاصلاحات الزراعية في البلدان الاشتراكية الاخرى .

لو كان بالامكان أن نستخلص الأشكال المحددة لادارة الاقتصاد من مقولات مجرّدة ، لما كان وُجد إلا « انموذج » واحد للانتقال نحو الاشتراكية ، وانموذج واحد للاصلاح الزراعي ، وهلمّ جرّاً . إن تجربة البلدان الاشتراكية عامة ، وتجربة كوبا خاصة ،تبيّن انلا وجود لمثل هذا الانموذج. الموجود فقط هو «سلسلة من المحاولات المحددة والمتنوعة والناقصة »[1] الهادفة الى بناء نظام اجتماعي جديد .

تلاشي المقولات التجارية

ان المقاطع التي كرّسها ارنست مانديل لبقاء او تلاشي المقولات التجاريةفي مجال توزيع السلع الاستهلاكية لا تستدعي اية تعليقات . ولكن يختلف الأمر عندما ينتقد الفكرة القائلة بان وسائل الانتاج ما زالت تحتفظ حالياً بطابع تجاري داخل القطاع الاشتراكي حتى في البلدان الاشتراكية الاكثر تطوراً مثل الاتحاد السوفييتي . فنحن انما نلتقي هنا بصيغة بوخارين القديمة ، في مرحلته « اليسارية المغالية » ، التي تقول بان ما يجري ليس الا « انتقال منتوج ما من مصنع لآخر في داخل تروست كبير واحد تملكه الدولة » .

ولكي نطوّر النقاش حول هذا الموضوع الهام ، لا بدّ من عرض بعض الحجج التي يقدمها ماندبل في مقال .

تتلخص « الحجة» الاولى في التأكيد على ان العمل المبذول في مجال انتاج

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٥٦ .

ادوات الانتاج في اقتصاد مبرمج بوازي دائماً وابداً العمل الضروري اجتماعياً .

ولكي « يثبت » الكاتب هذا التأكيد ، يقول لنا ان « امكان وجود فائض في الانتاج ، هو وحده الذي يؤدي الى هدر وقت العمل . ويضيف قائلاً انه اذا كان من المؤكد ان بعض السلع الاستهلاكية التي تنتجها الصناعة الاشتراكية قد لا تُباع ، فمن غير المعقول ان يحدث نفس الشيء بالنسبة لادوات الانتاج . يقـــول :

« هل يمكن قيام « فائض انتاج في مجال ادوات الانتاج ، في القطاع الاشتراكي ؟ طبعاً لا . اذا تجاوز انتاج ادوات الانتـــاج ارقام الخطـة او تعدى التوقعات التقنية ، فما من شيء يمنع الصناعة الاشتراكية من استعمال هذا الفائض للانتقال إلى الطور القـادم من الانتاج الموّسع عاجلاً أو آجلاً . وبالتالي فان استحالة « عـــدم تصريف » ادوات الانتاج الاشتراكي تعني انه لا يمكن ان تحوي أدوات الانتاج هذه غير عملاً « ضروري اجتماعياً » . انها تجسّد اذاً ، بشكل آلي ومباشر ، عملاً اجتماعياً ، وليست بحاجة لذلـــك إلى التبادل ، فهي ليست سلعاً إذاً . » (المقال المذكور ، ص ٢٤) .

ان الطابع السطحي لهذا « البيان » بديهي .

في الواقع المحدّد للاقتصاد الانتقالي ، او حتى لكل المرحلة الاولى من الاقتصاد الاشتراكي ، قد توجد - وتوجد فعلاً - عدة اسباب عملية تجعـــل من ادوات الانتاج التي ينتجها القطاع الاشتراكي والموّجهة اليه غير قابلة للبيع نهائياً ، او غير قابلة للبيع لمدة طويلة إلى حدٍ ما ، او ذات فائدة لا تُـذكر . وقد يحدث ذلك بشكل خاص نتيجة نواقص في نوعية المنتوج ، ونتيجـــة تباينات في انتاج مختلف ادوات الانتاج ، إلى آخره ، وعندما يحدث ذلـــك على صعيد مهمّ اجتماعياً (وغالباً ما يحدث ذلك ، وليس في كوبا فقط) فهذا يعني ان مستوى التوّقع الاجتماعي للحاجات في المجـــال الانتاجي ومستوى الظروف

التقنية والتكنولوجية للانتاج ما تزال منخفضين ذلك ان درجة ونوعية مرتفعتين بما فيه الكفاية لرصد الحاجات الاجتماعية هما الكفيلان بتكريس الطابع الضروري اجتماعياً للعمل المبذول في اداة انتاج . وما لم يكن بالامكان بلوغ هذا المستوى من الرصد الاجتماعي (وهـــذه مشكلة تتعدى بكثير مجال تقنيات التخطيط) ، فستظل اداة الانتاج تباع بسعر يساوي قيمتها بشكل عام ضمن إطار برامج الانتاج المطابقة للخطة المركزية، الأمر الذي يبيّن الطابع الضروري اجتماعياً للعمل المبذول في انتاج هذه الأدوات وللاستثمارات المحددة لتحقيقها .

ها نحن نلتقي هنا نقطة أساسية تتعلق بموضوعة «العمل الضروري اجتماعياً»: ان « بيع » منتوج ما لا يكفي لكي يجعل العمل المبذول لانتاجه عملاً ضروري اجتماعيا كلياً . لكي يتحقق ذلك ، يجب ان تكون كمية العمل الاجتماعي الشاملة المبذولة في انتاج منتوج معين مساوية للفائدة الاجتماعية التي يحملها هـــذا المنتوج . وهذا بالتحديد ما يقوله ماركس في رسالته إلى كوغلمان بتاريخ ١١ تموز ١٨٦٨ . ان ماندبل يستشهد بهذه الرسالة ولكن دون أن يستخلص النتيجة المحددة التي يقود اليها هذا النص ، وهي أن احدى المشكلات الرئيسية تكمن في أن نحدد ، بطريقة كافية اجتماعيا ، توزيع عمل المجتمع بين مختلف المنتجات ، وهذا يعني أن يتم التوزيع على أساس حاجات مختلف المنتجات .

وهذا ما لا يمكن أن يتم حالياً بواسطة آلية الخطة وحدهـا في أي بلد من البلدان الاشتراكية .

ان توزيع العمل الاجتماعي بين مختلف المنتجات وتكييف هذا التوزيع مع الأهمية النسبية لمختلف الحاجات ومع الفائدة الاجتماعية ، لا يمكن أن تتم حتى الآن ، إلى حدٍ كبير ، إلا بواسطة آليات شبيهة بآليات السوق مع فارق واحد هو أن ادارتها خاضعة لأهداف الخطة وللمرامي الاجتماعية . وفضلاً عن ذلك ، فكلما ازداد الاقتصاد تعقيداً ، كلما قوي الاتجاه نحو إيجاد علاقات مباشرة بين وحدات الانتاج ، وعندما لا تكون هـــذه الوحدات مندمجة تقنياً واقتصادياً

يغلب الاتجاه نحو عقد اتفاقات تحدد كميات ونوعيات مختلف المنتجات التي ستقدمها منشأة إلى اخرى .

والواقع أن توزيع وسائل الانتاج بين المصانع لا يتم بواسطة الخطة إلاجزئياً في الاقتصاد الاشتراكي وحتى في البلدان حيث يبلغ تطور قوى الانتاج أعلى مستواه . ففي العديد من الأحيان ، لا توزع الخطة قيم استعمال معينة (أي وسيلة انتاج معينة) وانما توزع وسائل مالية [1] . ولهذه الوسائل المالية مجالات استعمال عامة إلى حد ما . أما بشأن مجالات الاستعمال المحددة للسلع المادية ووسائل الانتاج ، فغالباً ما تتم عندما يزداد الاقتصاد تعقيداً ، من خلال عمليات البيع والشراء . وهكذا، يجب حالياً اتخاذ ملايين القرارات البدائية من الناحية الاقتصادية (تتعلق بالملايين من وسائل الانتاج). وتُضبط مثل هذه القرارات، وعمليات الانتاج والتوزيع المستجرَّة منها ، بواسطة العملة (طبعاً ، حسب كمية القروض التي توزعها أجهزة التخطيط) . وإذا كان الأمر كذلك ، فهو يعود ، في العديد من الحالات ، إلى انه ليس باستطاعة الحساب الاقتصادي أن يبلغ درجة الفعالية الكاملة إلا على مستوى وحدات الانتاج .

تلك حقائق . وهي حقائق ليست ناتجة عن أخطاء أو انحرافات عن انموذج مجرّد للاقتصاد الاشتراكي . بل هي ناتجة عن حاجات موضوعية راهنة ، طبعاً يحق لنا أن نعتقد بضرورة زوال هذه الحاجات في المدى القريب (وهذا هو رأيي شخصياً) - الأمر الذي يعدّل ظروف سير الاقتصاد المبرمج - ولكن هذه الحاجات موجودة في الوقت الحاضر . وان تجاهلها لا يمكن أن يؤدي إلا إلى هدر العمل الذي يبذله المنتجون وتقليص الهيمنة الفعلية التي تمارسها سلطات التخطيط على الاقتصاد . وكل ما يقوم به الذين يتوهمون انهم يخططون « عن قرب » هو أنهم يخططون بطريقة أسوأ .

---

(١) من هنا الأهمية البالغة لـ « خطة المالية » .

عندما نتعمق في المشكلات السالفة الذكر ، نلتقي مسألة شروط تلاشي المقولات التجارية . إني أرى ان هذا التلاشي لا يرتبط إطلاقاً بتقدم المركزية ، ولكنه يرتبط بزيادة اندماج مختلف وحدات الانتاج ، أي قيام روابط عضوية أضيق فأضيق بين وحدات الانتاج . ان احدى نتائج مثل هذا التطور ، المرتبط هو نفسه بمكننة الانتاج والتسيير ، ستكون إمكانية رصد مسبق للاهداف النهائية لعدد متزايد من وسائل الانتاج ، وذلك على أساس توقعات فعّالة . وستكون تلك احدى الأسس الموضوعية لتلاشي دور العملة في داخل القطاع الاشتراكي . ولكن ليس هذا هو الواقع حالياً .

إذا كنا لا نستطيع تعيين الصفات المميزة للوضع الراهن ، وإذا كنا نريد تطبيق اشكال تنظيم وتوزيع وسائل الانتاج لا تتلاءم مع مستوى التطور الذي بلغته قوى الانتاج ، فلا يؤدي بنا ذلك إلا إلى تبذير كبير وإلى عدم فعالية عظيمة في النظام الاقتصادي .

ان رفض الاعتراف بوجود أسباب موضوعية لبقاء المقولات التجارية في داخل القطاع المنتج ، أو « تنقية » هذا الواقع باسم صورة مجردة و « صافية » للمجتمع الاشتراكي ، يعني زيادة التبذير ، واعاقة تطور الاقتصاد الاشتراكي ، وبالتالي تأجيل موعد زوال هذه المقولات التجارية عندما تكون ساعة زوالها قد أزفت فعلاً .

آفاق الاندماج التقني – الاقتصادي

والجدير بالملاحظة هو الطريقة التي تتناقض فيها المفاهيم التي انتقدنا مع الوضع الفعلي للأنظمة الاقتصادية الاشتراكية والأنظمة الاقتصادية السائرة في طريق الانتقال نحو الاشتراكية ، بالإضافة إلى تناقضها مع الاتجاهات الحقيقية التي تميز التطور المعاصر لهذه الأنظمة الإقتصادية في المرحلة الراهنة من تطور قواها الانتاجية .

والواقع ان الضرورة المتزايدة للاعتراف بالدولات التجارية في داخل القطاع الاشتراكي هي الظاهرة التي ترافق باستمرار في أيامنا هذه نمو حجم الانتاج نفسه ، والتنوع المطرد في المنتجات والوسائل التكنولوجية التي تسمح بالحصول على المنتجات المختلفة . ان هذه الضرورة تفرض نفسها بوضوح عندما نريد أن نقلص ، إلى الحد الأدنى ، نفقات العمل الضرورية للحصول على منتوج اجتماعي متكيف مع الحاجات الاجتماعية .

في الوضع الراهن لتطور قوى الانتاج في البلدان الاشتراكية ، نستطيع أن نرى بوضوح أنــــه لا يمكن تفصيل برامج انتاج المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية من فوق ، وإنما يجب أن يكون هذا التفصيل نتيجة الطلبات التي تتلقاها هذه المشروعات [1] . من هذا المنظار ، يجب على الخطة الجارية لانتاج السلع الاستهلاكية الذي يوضع على الصعيد الوطني ان يعطي أهمية كبيرة للحاجات التي يعبّر عنها المستهلكون بقدر ما يمكنها ذلك مادياً (نظراً للموارد المتوفرة) ومع احترام متطلبات تناسق الخطط والأولويات الاجتماعية على الأخص [2] . إن عدم الاهتمام بالحاجات التي يفصح عنهـــا المستهلكون يؤدي إلى هدر في العمل المبذول .

ومن جهة أخرى ، لا يجوز أن يحدد مركزياً قسم من الحاجات في مجال أدوات العمل (مواد أولية أو منتجات نصف مصنوعة) للمشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية ، وإنما يجب تحديده بالاعتماد على اتفاقات مباشرة بـــين

---

(١) تصل هذه الطلبات في الغالب الى المشروعات المنتجة عـبر أجهزة الدولة التجارية المتعلقة بالمستهلكين . هذه هي الآلية المطبقة في الصين ، والتي تسمح حالياً للمشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية بان تضع برامج انتاج مفصلة كل ثلاثة أشهر . (راجع « بناء الاشتراكية في الصين » لشارل بتلهايم ، جاك شاربير ، هيلين ماركوفيتز ، دار الطليعة ، ١٩٦٦) .

(٢) على هذا المستوى يمكن تأمين احترام الأولويات الاجتماعية جزئيــاً باستعمال آلية أسعار الفرق ..

المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية والمشروعات التي توفر لها المواد الأولية أو المنتجات نصف المصنوعة . والواقع ان هذا هو شرط قيام تنسيق فعلي ، نوعاً وكماً ، بين ما تحتاجه الأولى وبين ما تقدمه الأخرى في الوضع الراهن .

وأخيراً ، فما أن تعين الخطة مركزياً أهداف الاستثمار ، وتوزيعها على فئات المنتجات ، ومجالها الأساسي ، ومنتجات التجهيز الرئيسية الناجمة عن هذه الأهداف ، فان التطبيق المحدد لغالبية برامج الانتاج والاستثمار المستجرة من الخطة المركزية والتي يجب على المشروعات تحقيقها يفترض أيضاً أن تتفق هذه المشروعات فيما بينها على الكميات ومواعيد التسليم فضلاً عن اتفاقها على النوعيات المحددة ، وذلك بغية ضمان تنفيذ الخطة في أفضل الظروف الاجتماعية الممكنة .

ان تعقيد الانتاج المتزايد وتنوعه المطرد ، وتضاعف عدد المشروعات وما شابه ، تجعل من عملية الرصد المركزي ، المفصل بما فيه الكفاية ليشمل مختلف المنتجات ، أمراً متعاظم الصعوبة ، لا بل مستحيل عملياً في الظروف الحالية . ان استحالة الرصد المركزي الفعال للحاجات في فئات المنتجات المختلفة هو الذي يحتم قيام علاقات مباشرة بين وحدات الانتاج ، ونظام الطلبات وعمليات الشراء والبيع ، وبالتالي التوسع الآتي لمجال النشاطات التجارية في داخل القطاع الاشتراكي نفسه .

ولكن هذا التوسع لا يحصل إلا بقدر ما يتأخر الاندماج التقني والاقتصادي الكافي لمختلف وحدات الانتاج (فتظل بالتالي وحدات اقتصادية) في التعويض عن تعقيد الانتاج المتزايد وتنوعه .

إن دلالة هذا الاندماج هي التالية : في داخل مجموع كبير مبرمج (يمكن أن تكون اشكال هذا الاندماج متعددة) ، تنعكس التعديلات التي يجب أن تطرأ على حجم الانتاج وبنيته في طرف من أطراف هذا المجموع بطريقة دقيقة (أي بطريقة يمكن قياسها) على ما يجب أن تقدمه الأطراف الأخرى في هذا المجموع . آنذاك ، يصبح من الممكن القيام بحسابات مسبقة وبحسابات الاوج

optimation (وهذا ما تبينه التجربة) ، فلا يعود من الضروري الالتجاء إلى توقيع العقود وتقديم الطلبات والقيام بعمليات البيع والشراء بين مختلف أجزاء هذه المجموعات . وهكذا ، فان تطور المجموعات التقنية - الاقتصادية المندمجة هو الشرط الحقيقي لزوال المقولات التجارية .

ان التعرض للجوانب التقنية المحضة من ظواهر الاندماج سوف يؤدي بنا إلى الابتعاد كثيراً عن موضوعنا . يكفي أن نقول أن هذا الاندماج لا يستتبع بالضرورة تكوين « وحدات انتاج » مندمجة مادياً . ان تنظيم المنتجات ، وتحقيق ارتباطها الوثيق بعضها ببعض بشكل مطرّد ، والآلية ، وتطوير طرق تسيير وحدات الانتاج بواسطة مجموعات الكترونية (وربط هـــذه المجموعات الالكترونية بواسطة الاتصال الهاتفي) .

وعلى كل حال ، فمهما تكن الشكليات التقنية لاندماج وحدات الأنتاج (التي تفقد بذلك طابع « الوحدات الاقتصادية »)، نجد أن الأفق الذي ينفتح يسمح لنا بأن نتوقع أنه ، ابتداء من وقت معين ، لن يكون على الخطة أن تنشغل إلا بمجموعات اقتصادية كبيرة مبرمجة . ابتداء من ذلك الحين ، تصبح التوقعات على الصعيد الاجتماعي أكثر دقة وفعالية . إذ ذاك ، يصبح بالامكان أن تزول المقولات التجارية نهائياً .

ان هـــذا الأفق هو الذي يدفعنا إلى التمييز بدقة بين التخطيط المركزي الاداري الذي كان يطبع الخطة الخمسية السوفييتية الأولى ، لأسباب جد محددة، ليس بسبب مستوى التطور المنخفض لقوى الانتـــاج وإنما بسبب الطابع الاستثنائي لجهود الاستثمار الذي ينبغي بــذله في تلك الحقبة ، وبين التخطيط الاقتصــادي والتقني - الاقتصادي الذي سيطبع ، برأيي ، الاقتصــاد المخطط الكامل التطور .

الأسعار وحسابات وقت العمل

يمكن استعادة النقاش السابق على مستوى آخر .

صحيح ان الحسابات الاقتصادية لا تتم على أساس وقت العمل في أي من الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية أو في الأنظمة الاقتصادية التي تبني الاشتراكية. تجري هذه الحسابات ، في كل مكان ، على أساس الأسعار وسيان أكان ذلك يتعلق بالسلع الاستهلاكية أم بوسائل الانتاج ، وبالسلع التي تنتقل من القطاع الاشتراكي إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى أم بالسلع التي تنتقل داخل القطاع الاشتراكي نفسه .

من الضروري أن نتساءل حول المغزى العميق لهذا الواقع .

ان التفسير الوحيد الممكن له ، من وجهة نظر ماركسية ، هو أن وقت العمل المبذول فعلاً في انتاج وسائل الانتاج لم يصبح بعد ، في الظروف الحالية ، وقت عمل ضروري اجتماعياً بشكل كامل أو « اوتوماتيكي » ، أي انه لم يصبح بعد موازياً للفائدة الاجتماعية لمختلف المنتجات. لهذا السبب، من بين أسباب أخرى، لا نضطر الى المحاسبة والتداول بواسطة الأسعار وحسب ، بل ونضطر أيضاً الى الدفع على أساس أسعار ليست دائماً موازية بدقة لوقت العمل المبذول فعلياً ، ولا يمكنها أن تكون ذلك [1] .

---

(١) هذا يطرح مشكلة الاسعار ومعناها في الانظمة الاقتصادية الاشتراكية الحالية . وهذه مشكلة كبيرة جداً بحيث لا يسعنا التعرض لها هنا . لذا ، فسوف اكتفي بالتذكير بان الأسعار تلعب دوراً معقداً للغاية في الاقتصاد الاشتراكي . فهي تعبر عن القيمة وعن الفائدة الاجتماعية في آن واحد . انها قاعدة لحسابات مركزية ولحسابات غير مركزية (على مستوى وحدات الانتاج أو الوحدات الاقتصادية التي تلعب الأسعار بالنسبة لها دور « موجز أخبار ») . وهي احدى أسس التبادل المالي بين المشروعات ، إلى آخره .

وتكون الأسعار قاعدة سير سوق مراقبة اجتماعياً عندما لا تعكس الأسعار الوضع الراهن ←

يمكن للأسعار المستعملة في الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية - بل يجب عليها - ان تكون مختلفة عن القيم ، خاصة لأنه يخصص لانتاج منتوج معين (سلعة استهلاكية أو وسيلة انتاج) كمية من العمل الاجتماعي الشامل تزيد أو تنقص عما تتطلبه الحاجة الاجتماعية لهذا المنتوج . وان هذا التمايز الممكن بين الوقت المبذول فعلياً والوقت المكلسب اجتماعياً قد ينتج بدوره الاستحالة الموضوعية في قياس الحاجة الاجتماعية لمنتوج ما بشكل مسبق (والأمر لا يتعلق هنا باغلاط عرَضية وحسب) ، او استحالة تحديد مسبق لكمية العمل الضروري للحصول على فئة معينة من المنتجات ، مع الأخذ بعين الاعتبار النوعيات والمميزات الخاصة التي يجب أن تتمتع بها لكي تتمكن من اشباع الحاجات الاجتماعية .

وفضلاً عن ذلك، فمن الممكن تحويل التمايزات بين الأسعار والقيم إلى تمايزات ضرورية إذا كنا نريد أن نضمن استعمالاً كاملاً للتجهيزات المتوفرة ، ضمن اطار خطة قد تحددت أهدافها النهائية ، في حين تتمتع الوحدات الاقتصادية في مجال الانتاج بصلاحيات تقرير توازي درجة سيطرتها الفعلية على عمليات الانتاج .

ويصبح الحساب بواسطة « الاسعار » (المتميزة إلى حد ما عن القيم) أمراً ضرورياً عندما يتعذر قيام رصد مفصل ودقيق بما فيه الكفاية للحاجات من جهة ، ويتعذر من جهة اخرى الحصول على أدوات العمل الضرورية لاشباع هذه الحاجات فضلاً عن عدم توفر الظروف التي تسمح بافضل استعمال لهذه الأدوات.

وينتج عن ذلك ان حساب الأسعار وحساب الاكلاف امران مختلفان . ومن هنا ، فان القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لبقاء المقولات التجارية تكمن في أن

ـــ السوق والتوقعات الفردية للوحدات الاقتصادية فقط ، بل تأخذ بعين الاعتبار أيضاً القيمة والفائدة الاجتماعية في آن واحد . وما دامت ثمة حاجة لوجود هذه السوق فان تخطيط الاسعار يبقى - إلى جانب تخطيط الاستثمارات والمداخيل - الوسيلة الأكثر فعالية للقيام مراقبة اجتماعية للتطور وللانتاج على أساس ملكية الدولة .

الترابط بين مختلف الفعاليات الانتاجية ، في الوقت الحاضر ، ليس محدداً سلفاً على نحو فعّال ، ولا هو قابل للتحديد سلفاً بدقة ؛ الأمر الذي يضطر مختلف وحدات الانتاج أو الوحدات الاقتصادية على أن تتصرف كمجموعة من «المنتجين المستقلين نسبياً» .

لا بد من وجود وساطات بين هؤلاء «المنتجين» (الذين يكونون مجموعات عمل)، وليس بوسع الخطة أن توفر هذه الوساطات على نحو كامل . لهذاالسبب، تضطلع السوق الاشتراكية بهذه المهمة . وفي داخل هذه السوق ، تكون مختلف الوحدات الاقتصادية (التي تعين الخطة أهداف الانتاج الرئيسية الخاصة بها) مراكز تقرير ووحدات حساب خاص في آن واحد .

الملكية والاخضاع

يُستنتج مما سبق أن الاقتصاد لم يبلغ بعد مرحلة تسمح له بان يعمل كوحدة فريدة للسيطرة على الطبيعة ، أو كمجموعة عمل فريدة . وبعبارة أخرى ، فان كل وحدة انتاج أو كل وحدة اقتصادية ، في المجتمعات الاقتصادية الحالية ، تشكّل مركزاً مستقلاً نسبياً للسيطرة على الطبيعة .

ان التعبير القانوني عن هذا الوضع الاقتصادي هو أن كل وحدة انتاج «مالكة» لوسائل الانتاج والمنتجات الخاصة بها . ولا علاقة لهذه «الملكية» بالشرع الروماني أو بالملكية الرأسمالية ، لأنها «ملكية» خاضعة لملكية اوسع هي ملكية الدولة البروليتارية لمشروعاتها . ان النتيجة العملية لغلبة ملكية الدولة ليست اخضاع المشروع في سيره اليومي للخطة وحسب ، وإنما هي أيضاً حق الدولة بأن تلغي هذا المشروع أو ذاك أو أن تنقل لمشروع آخر وسائل الانتاج الخاصة به ، هذا إذا ارتأت لذلك فائدة اجتماعية . ان استمرارية

الانتاج الموسّع تقتضي بالطبع أن لا تتم عمليات النقل أو الالغاء هـذه إلا في حالات استثنائية .

تلك هي بعض الوقائع التي تكشف عنها تحليل الأوضاع المحددة الحالية . ان عدم الاعتراف بهذه الوقائع ، سواء اتمّ باسم مفهوم اداري للتخطيط أم باسم آراء « نظرية » تعبّر عن انعدام التحليل المحدد لظروف بنـاء الاشتراكية وانعدام مفهوم دقيق للاطوار الانتقالية التي يجب لا يمر بها اقتصاد بـلد يبني الاشتراكية ، وتؤدي إلى السعي إلى إدخال علاقات بـين وحدات الانتاج لا تتناسب إطلاقاً مع المتطلبات الموضوعية .

وقد تؤدي مثل هذه المحاولات إلى عواقب وخيمة على صعيد المسيرة العملية للاقتصاد. وكذلك لأسباب مختلفة، أهمها انها توجد نظاماً من العلاقات الفكرية أو « انموذجاً ظاهراً » ، لا صلة له بالعلاقات الحقيقية . ان هذه العلاقات تشكل، بطريقة أو باخرى ، انموذجاً « محتباً » ، لد « انموذج الظاهر » ، ولكن الأول يؤثر على المسيرة الحقيقية للاقتصاد ، فينجم عن ذلك « انموذج حقيقي » له قواعد السير الخاصة به التي يحجبها جزئياً « الانموذج الظاهر » بحيث تتضاءل « شفافية » الاقتصاد إلى درجة كبيرة . وهذا يؤدي – على الصعيد العملي – إلى تعميم اللا مسئولية وإلى التبذير وإلى جعل الحساب الاقتصادي الحقيقي صعباً أو مستحيلاً فتستحيل بالتالي المراقبة الاجتماعية الحقيقة . وهذا يؤدي في النهاية إلى جعل التخطيط نفسه وهمياً إلى حدٍ ما .

ان الاعتقاد بأن الاعتراف بوجود شكل ما من أشكال « الملكية » الخاضعة للوحدات الاقتصادية على وسائل الانتاج الخاصة بها (أو الاعتراف بوجود حق استعمال وتصرف معيّن) سوف يؤدي إلى « نفي » ملكية الدولة ، لهو نظرة تبسيطية إلى الأمور . فالواقع ، وهذا ما شددنا عليه أعلاه ، إن هذه الوحدات الاقتصادية هي نفسها وحدات خاضعة مـا دامت الخطة الاقتصادية وملكية الدولة تلعبان دوراً أساسياً في القرارات الرئيسية .

ان كون مختلف الوحدات الاقتصادية في مجال الانتاج هي وحدات خاضعة يظهر بشكل خاص في تحديد خطة الدولة للظروف التي تتكون في ظلها أموال التراكم والاستهلاك . وهكذا، فان الارادة الاجتماعية ، وليست قوانين السوق، هي التي تقرّر كمية هذه الأموال وطرق صرفها الأساسية. ان توزيع اموال الاستثمار (أي توزيع الاستثمارات بين الفروع حسب أهداف الانماء البعيدة المدى ، واختيار تقنيات الانتاج المختلفة ومجالات الاستثمار الرئيسية ، إلى آخره) يتم ، إذاً ، وفق اهداف محددة اجتماعياً ؛ طبعاً ، لا بد من وجود انسجام بين الخيارات الاجتماعية وذلك على مستوى الاستثمارات وعلى مستوى الأهداف الواجب بلوغها . إن البحث المسبق عن هذا الانسجام وعن أفضل استعمال اجتماعي للوسائل هو مهمة التخطيط الاساسية التي يجب ان تضمن تحقيق الأهداف الاجتماعية ايضاً . بهذه الطريقة يولد نظام اقتصادي غير خاضع لقوانين الربح وانما خاضع لاولويات ولاهداف اجتماعية .

إن تحقيق أموال التراكم على الصعيد الاجتماعي يعني ان ملكية الدولة البروليتارية هي الواسطة التي يظهر فيها « العمل الذات » كـ « عمل للمجتمع » ، وليس كعمل لمستغلّ ما .

ويمكن للتخطيط ان يلعب ادوراً مختلفة وفق درجة المراقبة الاجتماعية التي يمكن ان تُمارس فعلياً على الانتاج وعلى الانتاج الموسّع ، أي وفق درجة تطور المجتمع الانتقالي او المجتمع الاشتراكي . وان « درجة تحقيق الاشتراكية» لا تُقاس ، بشكل رئيسي ، من خلال الدرجة التي بلغها التخطيط او من خلال اشكال هذا التخطيط ، فالواقع ان « جوهر الاشتراكية » (اذا كنا نريد استعمال هذه العبارة) ليس التخطيط، وانما هو إنهاء استغلال الانسان للانسان. وهذا يفترض بدوره ليس الشكل القانوني لملكية الدولة وحسب ، بل تفترض قبل كل شيء مضموناً محدداً لسلطة الدولة وشروطاً محددة لممارسة هذه السلطة (دور الحزب وما شابه) . وتلك اسئلة محددة تتطلب طرح المشكلات بشمولها مع الاخذ بعين الاعتبار الترابط بين المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

حول بعض التعابير الماركسية

النظام الاقتصادي : تركيب معيّن يجمع انماط انتاج السلع المادية وتوزيعها واستهلاكها . ويلعب نمط انتاج السلع ضمن هـذا التركيب الدور الرئيسي المسيطر .

نمط الانتاج هو اندماج لبنيتين مختلفتين : قوى الانتاج وعلاقات الانتاج .
تشمل قوى الانتاج مجموع عوامل الانتاج والموارد والادوات والبشر الذين يتميّز بهم مجتمع ما في حقبة تاريخية معيّنة ، والذي ينبغي دمجهم على نحو معيّن لانتاج السلع المادية التي يحتاجها هذا المجتمع .

وتشير علاقات الانتاج الى الوظائف التي يشغلهـا الافراد والمجتمعات في عملية الانتاج وفي السيطرة على عوامل الانتاج . ان علاقات الانتاج الرأسمالية مثلاً هي علاقات بين طبقة تتمتع بالملكية الفردية لوسائل الانتاج ولرأس المال ، وطبقة لا تملك هذه الوسائل وانما هي مضطرة الى بيع قوة عملهـا الى الطبقة الاولى لقاء أجر .

« في الانتاج الاجتماعي لحياتهم ، يدخل البشر في علاقات محددة ضرورية ومستقلة عن ارادتهم ، علاقات انتاج تقابل حقبة محددة من تطور قوى انتاجهم المادية . إن مجموع علاقات الانتاج هذه يشكّل البنيـة الاقتصادية للمجتمع ، القاعدة الحقيقية التي تقوم عليها بنية فوقية قانونية وسياسية ، والتي تقابلهـا

اشكال محددة من الوعي الاجتماعي . ان نمط انتـــاج الحياة المادية يحدّد عملية الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية بشكل عام . ليس وعي البشر هو الذي يحدّد وجودهم ، بل ، على العكس ، ان وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدّد وعيهم . في حقبة معينة من تطورها ، تدخل قوى الانتاج المادية للمجتمع في صراع مع علاقات الانتاج الموجودة ، أو مع علاقات الملكية التي كانت تعمل ضمنها حتى ذلك الحين (وعلاقات الملكية ما هي إلا التعبير القانوني عن علاقات الانتاج) . وعوضاً عن ان تكون اشكال تطور قوى الانتاج ، تتحول هـذه العلاقات الى عراقيل في طريقها . إذ ذاك تبدأ حقبة من الثورة الاجتماعية . ومع تغيُّر القاعدة الاقتصادية ، تتغيّر البنية الفوقية الكبرى كلها شيئاً فشيئاً ... »

(ماركس، مقدمة لمساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، كانون الثاني ١٨٥٩).

فهرست

	صفحة
القسم الاول	٥
لينين – من تقرير حول الحرب والسلم	٧
لينين – الاقتصاد والسياسة في حقبة دكتاتورية البروليتاريا	١١
لينين – الصبيانية اليسارية والذهنية البرجوازية الصغيرة	٢١
بريو براجنسكي – قانون التراكم الاولي الاشتراكي	٣٥
ستالين – قضايا السياسة الزراعية في الاتحاد السوفييتي	١٠٧
تروتسكي – ستالين منظراً	١٣٣
القسم الثاني	١٦٥
سير جيودي سانتيس – الحوار الاقتصادي في كوبا	١٦٧
ارنستو تشي غويفارا – أخطاء ونجاحات التجربة الكوبية	١٧٩
ارنست ماندل – قانون القيمة فيما يتعلق بالتسيير الذاتي والاستثمارات في اقتصاد الدول العمالية	١٩٣
شارل بتلهايم – اشكال التخطيط ووسائله ومستوى تطور قوى الانتاج	٢١١
شارل بتلهايم – بناء الاشتراكية : مشكلات الاقتصاد الانتقالي	٢٤١

هـذا الكتاب محاولة في إثارة نقاش.

يضم مختارات من النقاشين الاساسيين اللذين عرفهما التراث الاشتراكي: النقاش الذي جرى في الاتحاد السوفييتي ابتداء من العشرينات في هذا القرن، والنقاش الذي عرفته كوبا بين ١٩٦٣ و ١٩٦٤ حول موضوع اخذت اهميته تتعاظم يوماً بعد يوم في عالمنا المعاصر، وعلى الاخص في البلدان المتخلفة: القضايا التي تطرحها مرحلة الانتقال الى الاشتراكية.

منشورات دار الطليعة - بيروت

الثمن: ٥٠٠ ق. ل.
٦٥٠ ق. س.